اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

موسوعة

تاريخ لبنان

التاريخ السياسي والعسكري

الإمارة الشهابية (1)



اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد





المقاطعات اللبنانية
في إطار بلاد الشام

التاريخ السياسي والعسكري

الإمارة الشهابية -١- (١٦٩٧-١٨٤٢)

NOBILIS
2004

إسم المجموعة	:	المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام
إسم الكتاب	:	- الإمارة الشهابيّة -١- (١٦٩٧-١٨٤٢) -
المؤلّف	:	اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد
قياس الكتاب	:	17 × 24
عدد الصفحات	:	392 صفحة
مكان النشر	:	بيروت
دار النشر والتوزيع	:	دار نوبِليس
تلفاكس	:	961-1-583475
تلفون	:	961-1-581121 / 961-3-581121
الطبعة الأولى	:	2004

الفهرس

فهرس الجزء الثاني

الإمارة الشهابية -١-

التاريخ السياسي والعسكري

الفصل الثاني

الأمير ملحم: طموح وتوسّع

الفصل الثالث

الأميران أحمد ومنصور: مشاركة في الحكم ثم تفرد به

الفصل الرابع

الأمير يوسف: من إمارة الموارنة إلى إمارة الدروز

الباب الثاني

الإمارة الشهابية

قبل عهد الأمير بشير الثاني الكبير وحتى نهاية الإمارة

الفصل الأول

الأمير بشير الثاني الكبير - ١ -

الفصل الثاني

الأمير بشير الثاني الكبير - ٢ -

الفصل الثالث

جيش الأمير بشير الثاني الكبير - ١ -

التجنيد والتعبئة

الفصل الرابع

جيش الأمير بشير الثاني الكبير - ٢ -

التنظيم والإعداد

الخارطات والصور والوثائق

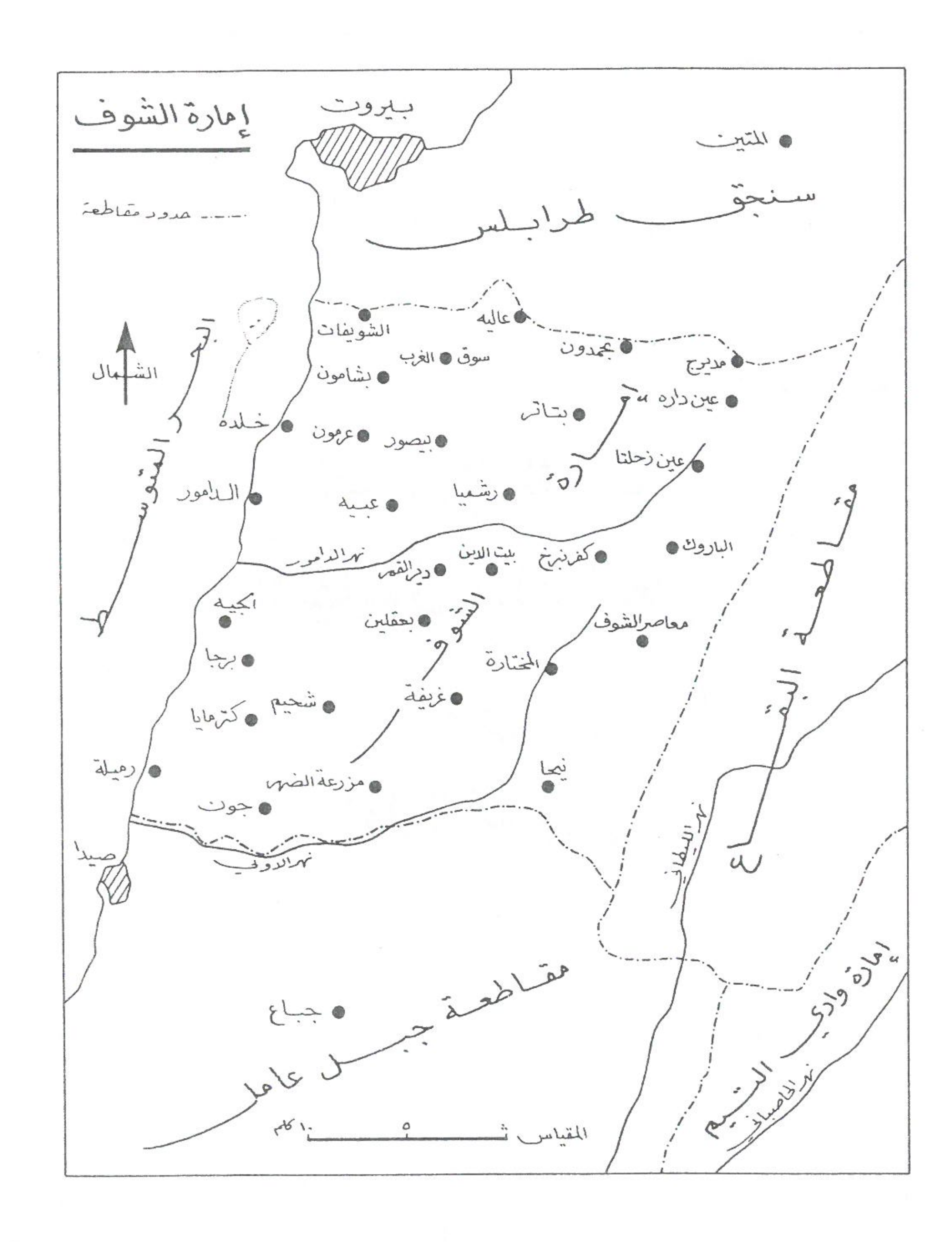
١ - فهرس الخارطات:

٢ - فهرس الصور:

٣ - الوثائق:

المدخل إلى البحث

الشهابيون خلفاء المعنيين
في
إمارة الشوف



المدخل إلى البحث

الشهابيون
خلفاء المعنيين في إمارة الشوف

١ - إنتقال الإمارة من المعنيين إلى الشهابيين:

في الخامس عر من أيلول عام ١٦٩٧ توفي الأمير أحمد المعني، آخر الأمراء المعنيين، بلا عقب، فلم يبقَ من السلالة المعنية، من الذكور، على قيد الحياة، سوى الأمير حسين ابن الأمير فخر الدين المعني الثاني، وكان هذا الأمير قد نشأ في الأستانة وترعرع فيها وأقام، وتوظف في بلاط السلطان، فلم تعد له رغبة في العودة إلى إمارة أبيه.

وكانت الأسرة الشهابية أقرب الأسر إلى المعنيين نسباً، بالمصاهرة، فالأمير بشير (ابن الأمير حسين) أمير راشيا (وادي التيم الأعلى) وكبير الأسرة الشهابية، هو ابن أخت الأمير أحمد المعني، المتوفى، كما أن الأمير موسى، أمير حاصبيا (وادي التيم الأسفل) هو زوج ابة الأمير أحمد المذكور، لذا آلت زعامة الحزب القيسي إلى هذه الأسرة بعد انقراض زعمائه من الأسرة المعنية.

بعد وفاة الأمير أحمد المعني، اجتمع أعيان الإمارة المعنية (وهم أعيان الشوف والمناصف والعرقوب والجرد والمتن والشحار والغرب) في مرج السمقانية (بين دير القمر والمختارة)، ليختاروا أميراً عليهم، فاختاروا الأمير

بشيراً الشهابي أمير راشيا، ثم أبلغوا مصطفى باشا والي صيدا قرارهم هذا[١]، وأوفدوا وفداً منهم إلى راشيا لكي يبلغ بشيراً قرار اختياره أميراً على الشوف، فولى بشير قريبه الأمير منصوراً على راشيا، وجاء مع الوفد إلى دير القمر حيث جرت مبايعته بحضور الأعيان جميعاً، ولم يحل دون هذا الاختيار اعتراض أعيان الحزب اليمني من آل ارسلان وعماد وعلم الدين، إذ لم يكن لاعتراضهم أي تأثير على مجرى الأحداث، ولم تغير عرائض الاحتجاج التي رفعوها إلى الوالي، من الأمر شيئاً. وقد رفع الوالي مصطفى باشا قرار الأعيان إلى الباب العالي، ولكن الباب العالي آثر استشارة الأمير حسين بن فخر الدين المعني في أمر هذا الاختيار، فأشار بأن حق إرث الإمارة يعود إلى الأمير حيدر ابن الأمير موسى أمير حاصبيا، فهو ابن بنت الأمير أحمد المعني، ولكن الأمير حيدر لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد[٢]، الأمر الذي يمنعه من تولي الإمارة بنفسه، فقرر الباب العالي أن يعيّن حيدر أميراً على الشوف، وأن يجعل من الأمير بشيراً وصياً عليه حتى يبلغ رشده؛[٣] وفي مطلع العام ١٦٩٨ تم تنصيب الأمير الجديد حاكماً على بلاد آل معن. وهكذا تم انتقال حكم الإمارة المعنية من المعنيين أمراء الشوف إلى الشهابيين امراء وادي التيم[٤]، وبقي الحكم في هذه الإمارة بيد القيسيين، بينما فر اليمنيّون إلى دمشق[٥].

ويتساءل المرء بجدية، أمام هذه الوقائع، عن خلفيات انتقال الحكم في إمارة الشوف من الأسرة المعنية إلى الأسرة الشهابية، فرغم أن الأسرتين هما من حزبية واحدة «القيسية»، وترتبطان بالمصاهرة والتحالف ارتباطاً وثيقاً، فقد كانت كل منهما تحكم مقاطعة مستقلة تمام الاستقلال عن الأخرى، بل وترتبط، إدارياً، بولاية مختلفة، فقد كانت الأسرة الشهابية تحكم إمارة وادي التيم، التي تشكل إدارياً، جزءاً من ولاية دمشق (بينما كانت إمارة الشوف تابعة

لولاية صيدا)، هذا بالإضافة إلى أنه كان في الشوف، إلى جانب الأسرة المعنية، أسر عديدة «قيسية» متحالفة مع الأسرة الحاكمة، كان يمكن أن تؤول الإمارة إليها، مثل اللمعيين والنكديين والجنبلاطيين والتلحوقيين وسواهم[٦]، فكيف آثر أعيان هذه الأسر أن تؤول الإمارة إلى أسرة غريبة عن الإمارة وإن لم تكن غريبة عن أمراء آل معن؟

ثم، هل صحيح أنّ الأمير حسين بن فخر الدين كان زاهداً في إمارة أبيه راغباً عنها، حتى أشار بتولية الأمير حيدر عليها دون أن يحاول استعادتها لنفسه؟ أم أنه أجبر على اتخاذ هذا الموقف لأسباب أملتها مصلحة الباب العالي والدولة العثمانية؟ أسئلة لم نجد جواباً لها بعد، ولم يحاول أحد من المؤرّخين قبلنا أن يجد لها جواباً[٧].

وربما تكون الإجابة الوحيدة على هذا التساؤل هو أنه لم يكن في مرتبة الأمراء، في الحزب القيسي، بعد المعنيين، أبرز من الشهابيين، وأنّ تنافس الأسر القيسية المتساوية في الرتب على الزعامة الأولى في الإمارة وخشيتها من أن تؤول إلى الحزب المنافس الوحيد وهو الحزب اليمني، جعلها تتماسك فيما بينها وتجهد في أن لا تفرّط في الإمارة بالتنازل عنها لأسرة غير قيسية، فتتجاوز، بوحدتها الحزبية، الحدود الإقليمية، وهكذا فقد كانت الروابط الحزبية هي الموحدة بين الإمارتين في الشوف ووادي التيم، إضافة إلى روابط القربى بين الأسرتين المعنية والشهابية في هاتين الإمارتين.

ومهما يكن من أمر، فسوف يكون لانتقال الحكم في الإمارة المعنية إلى الأسرة الشهابية أثر كبير وحاسم، على امتداد قرون من الزمن، بل سيكون أحد العوامل المهمة في التطور الجغراسياسي الذي شهدته المقاطعات اللبنانية، فيما بعد، على امتداد الرقعة الجغرافية لهذه المقاطعات، وعلى امتداد الزمن الذي وصل تلك المقاطعات بالكيان السياسي اللبناني الراهن.

٢ – التطور الجغراسياسي للإمارة الشهابية في مطلع العهد الشهابي:

استتبّ الحكم للشهابيين، حكّام وادي التيم، في إمارة الشوف، وتفرّد حزبهم القوي، الحزب القيسي، بالحكم، بعد وقعة عيندارة الحاسمة، عام ١٧١١. أي في السنوات الأولى من انتقال الإمارة إليهم، وانقلب التحالف الذي كان قائماً بين الإمارتين، الشهابية في وادي التيم، والمعنية في الشوف، في عهد الأمراء المعنيين، إلى وحدة متكاملة في وجهها السياسي، رغم بقاء ارتباط كل من هاتين الإمارتين بالولاية التابعة لها، أصلاً، من الوجهة الإدارية، فالشهابيون في وادي التيم الأعلى والأسفل (راشيا وحاصبيا)، هم أنفسهم شهابيّو إمارة الشوف، إلا أنّ مرجعهم الإداري في وادي التيم هو والي دمشق، ومرجعهم الإداري في الشوف هو والي صيدا، ولا شك في أنّ الاتصال الجغرافي لوادي التيم بدمشق، والاتصال الجغرافي للشوف بصيدا، هو الذي أبقى على العلاقة الإدارية بينهما وبين تينك الولايتين.

من هنا، يبدو التطوّر الجغراسياسي للإمارة الشهابية في مطلع العهد الشهابي حاسماً وهاماً، فقد أصبح الأمراء الشهابيّون، كزعماء للحزب القيسي الحاكم في كل من الشوف ووادي التيم، يحكمون الشوف باعتبارهم ورثة حقيقيين للأسرة المعنية، سواء من الوجهة الحزبية أم من الوجهة العائلية، ويحكمون وادي التيم باعتبارهم الحكام الحقيقيين والأصليين لهذه الإمارة، فكان أن شكّلت الإمارتان، منذ مطلع العهد الشهابي هذا، وحدة سياسية متكاملة، وإن لم تشكلا وحدة إدارية بالمعنى الصحيح.

٣ – الشهابيّون: لمحة تاريخية[٨]:

الشهابيّون أسرة عربية تنتسب إلى مالك (الملقب بشهاب) من سلالة مرة بن كعب بن لؤيّ بن غالب بن فهر (المسمّى قريشاً) بن مالك بن نضر بن كنانة

بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان المنتسبة إليه العرب المستعربة والذي يصل نسبه إلى ابراهيم الخليل.

وينسب العرب إلى مرة ثلاثة أولاد هم: كلاب، وتيم، ويقظة، وينسبون إلى يقظة ابناً اسمه مخزوم، وإلى مخزوم ابناً اسمه عمر، وإلى عمر عبدالله المغيرة، وإلى المغيرة هشام، وإلى هشام الحرث، وإلى الحرث مالكاً الذي ينتسب الشهابيّون إليه، وذلك لأنّ أباه (الحرث) تزوج امرأة من ذرية شهاب بن عبدالله بن أبي زهرة القرشي، من رهط آمنة أم محمد (صلعم) فلقّبه (بشهاب) تبركاً بجده، فسميت ذريته «بني شهاب».

كان موطن هذه الأسرة، في الأصل، جزيرة العرب، وفي مطلع الفتح الإسلامي لبلاد الشام، عام ١٣ هـ (٦٣٣م)، أمّر الخليفة أبو بكر الصديق (رضي) الحرث بن هشام على بني مخزوم وجعله قائداً عليهم تحت لواء أبي عبيدة بن الجراح، فحارب الحرث مع الجيش الإسلامي الفاتح في معارك أجنادين واليرموك ومرج الصفّر، واشترك مع أبي عبيدة في حصار دمشق (٦٣٤م) حيث قتل، فأمّر أبو عبيدة ابنه مالكاً على القوم. وفي عام ٦٣٥م أمر الخليفة عمر بن الخطاب مالكاً بأن ينتقل بعشيرته إلى حوران لمساعدة الجند الآتي من الحجاز لتعزيز الجيش الإسلامي فاستوطن قرية «شهبا» السورية، وظل أميراً على تلك المنطقة حتى وفاته عام ٦٦٦م، وقد توفي عن عمر يناهز الثانية والخمسين.

وخلف مالكاً في الإمارة ابنُه الأكبر الأمير سعد الذي توفي عام ٧٢٥م فالأمير قاسم (ابن الأمير سعد) الذي توفي عام ٧٤٢م، فالأمير شهاب (ابن الأمير قاسم) الذي توفي عام ٧٩٠م، فالأمير محمد (ابن الأمير شهاب) الذي توفي عام ٨١٧م فالأمير قيس (ابن الأمير محمد) الذي توفي عام ٨٦٧م،

فالأمير عامر (ابن الأمير قيس) الذي حارب القرامطة في صحراء اذرعات فهزمهم ثم استوطن اذرعات وبنى فيها مساكن فنسب إليها ولقب بالأذرعي، وتوفي عام ٨٩٣م، فخلفه ابنه الأمير سعيد الذي حارب القرامطة في حوران وانتصر عليهم، وتوفي عام ٩٣٣م ودفن إلى جانب والده باذرعات، فخلفه ابنه الأمير خالد الذي توفي عام ٩٥٩م فالأمير مسعود (ابن الأمير خالد) الذي توفي عام ٩٨٧م، فالأمير عمر (ابن الأمير مسعود) الذي توفي عام ١٠١٠م، فالأمير مسعود (ابن الأمير عمر) الذي توفي عام ١٠٤١م، فالأمير محسن (ابن الأمير مسعود بن عمر) الذي توفي عام ١٠٧١م، فالأمير بشير (ابن الأمير محسن) الذي توفي عام ١١٠٥م، فالأمير الحسن (ابن الأمير بشير) الذي توفي عام ١١٢٧م، فالأمير مسعود (ابن الأمير الحسن) الذي توفي عام ١١٥٤م، فالأمير عمرو (ابن الأمير مسعود بن الحسن) الذي توفي عام ١١٧٣م، فالأمير منقذ (ابن الأمير عمرو) الذي تبدأ به سلالة الأمراء الشهابيين حكام وادي التيم[٩].

ويبدو أنّ الأسرة الشهابية في بلاد الشام كانت موالية للملك صلاح الدين الأيوبي ملك مصر في نزاعه مع سيده الملك نور الدين زنكي ملك الشام، فرأى أميرها الأمير منقذ أن يهجر مع عشيرته منطقة حوران إلى وادي التيم، فارتحل عام ١١٧٣م، مع جماعته وكانوا خمسة عشر ألفاً، ونزل في صحراء الظهر الأحمر بالبقاع (بين الكنيسة والجديدة)، إلا أنّ الصليبيين الذين كانوا يملكون وادي التيم وجبل عامل (كانت حاصبيا قاعدتهم في وادي التيم وقلعة الشقيف قاعدتهم في جبل عامل) لم يرتاحوا إلى هذا التحرك من قبل الأمير منقذ الشهابي، فجيّش قائدهم في حاصبيا المدعو قنطورا (أو الكونت أورا) جيشاً لملاقاته بعد أن استعان بحليفه حاكم الشقيف، وجرت بين الفريقين

معركة، قرب حاصبيا، انتهت بانتصار الشهابيين واحتلالهم لحاصبيا ثم استقرارهم نهائياً بوادي التيم، وكان انتصار الأمير منقذ على الصليبيين في هذه المعركة سبباً لأن يمنحه نور الدين زنكي، ومن بعده صلاح الدين، الإمارة على هذه البلاد (وادي التيم)، إمارة أضحت متوارثة في سلالة الأمير منقذ، وظلّت كذلك حتى منتصف القرن الميلادي التاسع عشر.

في ذلك الحين، كان على الشوف أمير من آل معن هو الأمير يونس، أعجب بشجاعة الأمير الشهابي وبطولته في قتاله ضدّ الصليبيين، فأرسل يدعوه لزيارته في بعقلين عاصمة الإمارة المعنية، وكانت نتيجة هذه الزيارة مصاهرة بين الأسرتين الحاكمتين في كل من وادي التيم والشوف، إذ تزوج الأمير محمد ابن الأمير منقذ الشهابي طيبة ابنة الأمير يونس المعني، كما تزوج الأمير يوسف ابن الأمير يونس المعني سعدى ابنة الأمير منقذ الشهابي، كما كانت نتيجتها، ونتيجة هذه المصاهرة كذلك، تحالفاً مصيرياً بين الأسرتين انتهى بأن ورث الشهابيّون حكم الشوف من المعنيين عندما انقرضت سلالة هؤلاء عام ١٦٩٧.

وفي عام ١١٩٣م توفي الأمير منقذ عن عمر يناهز الثامنة والستين، فخلفه في إمارة وادي التيم ابنه الأمير نجم الذي صاهر أيضاً الأمراء المعنيين حكّام الشوف بأن تزوج ابنه الأمير عامر ابنة الأمير سيف الدين ابن الأمير يوسف المعني، وقد تولى عامر حكم وادي التيم خلفاً لوالده الذي توفي عام ١٢٢٥م، حيث تم في عهده أول تحالف عسكري بين الإمارتين، وذلك عام ١٢٤٠م عندما هاجم الصليبيون الشهابيين في عقر دارهم بوادي التيم، واستنجد الأمر عامر بأقربائه المعنيين فأنجده الأمير عبدالله ابن الأمير سيف الدين المعني بجيش من عنده، ودارت بين الفريقين في (مرج الخيام) معركة هزم فيها الشهابيّون

وحلفاؤهم المعنيون في البدء، ثم عادوا فانتصروا على الصليبيين انتصاراً ساحقاً.

وفي عام ١٢٥٣ توفي الأمير عامر عن عمر يناهز الستين، فخلفه ابنه قرقماز الذي اشترك، على رأس جيش من أربعة آلاف فارس، في القتال ضد المغول إلى جانب الملك المنصور سيف الدين قلاوون الألفي، وكانت الوقعة بظاهر حمص، في الناحية الشمالية منها، يوم الخميس في آخر تشرين الأول عام ١٢٨١م، وكان مع السلطان قلاوون نحو خمسين ألف مقاتل، أما المغول فكانوا نحو ثمانين ألفاً بقيادة مونكاتمور ابن هولاكو، وقد دام القتال من الصباح إلى ما بعد الظهر، وهزم المغول في هذه المعركة وقتل قائدهم، وعاد الأمير قرقماز منها «إلى بيته مع الملك مكرماً»[١٠].

وفي عام ١٢٨٧م توفي الأمير قرقماز فخلفه ابنه الأمير سعد الذي لم يكد يستقر في الحكم حتى هاجم المغول بلاده، فلم يستطع مقاومتهم وفر من وجههم ملتجئاً إلى حلفائه آل معن في بلاد الشوف، وظلّ مقيماً عندهم إلى أن انزاحت موجة المغول عن بلاده فعاد إليها وأقام حاكماً فيها حتى وفاته عام ١٣٢١م، حيث خلفه ابنه الأمير حسين الذي توفي عام ١٣٤٩م، فخلفه على الإمارة ابنه أبو بكر الذي حكم حتى عام ١٣٨٠م، حيث توفي تاركاً الإمارة لولده الأمير محمد الذي ظلّ في حكمه للإمارة حتى وفاته عام ١٤٠٦م، فخلفه ابنه الأمير قاسم الذي اشترك، عام ١٤١٤م، مع السلطان أبو الفتح داود رابع ملوك الجراكسة وصاحب دمشق، في القتال ضد الفرنجة الذين نزلوا على الساحل عند الدامور، وتحالف، مع الأمير الشهابي والملك الجركسي، الأمير أحمد ابن الأمير عثمان المعني أمير الشوف، وقد قاتل الأميران المعني والشهابي إلى جانب السلطان الداودي قتالاً شديداً وأبليا بلاءً حسناً، حتى انهزم الفرنجة وعادوا

أدراجهم بعد أن خسروا كثيراً من رجالهم، وعاد السلطان أبو الفتح داود إلى دمشق منتصراً، كما عاد الأمير قاسم إلى حاصبيا بعد أن تلقى من السلطان الخلع والهدايا.

توفي الأمير قاسم عام ١٤٤٢ عن عمر يناهز الستين، فخلفه في الإمارة ابنه الأمير أحمد الذي تزوج ابنة الأمير أحمد المعني أمير الشوف، ولما توفي عام ١٤٧٥ خلفه الأمير علي الذي حاول عمه الأمير بكر الشهابي انتزاع الإمارة منه فدبر مؤامرة ضده، حيث تمكن من سجنه وتولى الحكم مكانه، إلا أنّ الأمير علياً تمكّن من الفرار وتوجه نحو بعقلين في الشوف حيث لجأ إلى خاله الأمير يونس المعني، وظل هناك طوال عام كامل يكاتب أنصاره من أهل وادي التيم سراً، حتى إذا ما علم أن عمه قد أساء الحكم في البلاد وكرهه الناس، وأنّ أنصاره هو قد ازدادوا، نهض لاسترجاع إمارته، وما أن وصل إلى «القرعون» بالبقاع حتى انضمّ إليه منهم نحو ماية فارس، واتجهوا جميعاً نحو وادي التيم، فدعا عمه الأمير بكر أهل البلاد لمناصرته فتلكأوا، ولاقى الأمير بكر ابن اخيه الأمير علياً في منتصف الطريق ولم ينضم إليه إلا قلة من أهل وادي التيم، فدارت الدائرة عليه وقتل، أما علي فتابع سيره نحو حاصبيا حيث استعاد حكم البلاد وسط مظاهر التأييد والتكريم.

وفي عام ١٤٨٨ توفي الأمير علي فخلفه ابنه الأمير يونس الذي توفي عام ١٥٠٢م، وما أن تسلّم ابنه الأمير منصور الحكم خلفاً له حتى أكد تحالف أسرته مع الأسرة المعنية في الشوف بأن زار الأمير فخر الدين الأول المعني في بعقلين، حيث جددا معاً أواصر الصداقة والتحالف بين الأسرتين، هذا التحالف الذي قاد الأميرين معاً، المعني والشهابي، عام ١٥١٦، إلى التخلي عن السلطان المملوكي قانصوه الغوري في معركته الحاسمة ضد العثمانيين في مرج دابق،

والانضمام إلى صفوف السلطان العثماني سليم الأول، فكانت مكافأتهما بأن بقي كل منهما أميراً على البلاد التي كان يحكمها في العهد المملوكي، كما منح أحدهما، الأمير فخر الدين الأول المعني، لقب «سلطان البر».

وفي عام ١٥٣٥ توفي الأمير منصور، فخلفه ابنه الأمير ملحم الذي تولى الإمارة حتى وفاته عام ١٥٤٦، فخلفه ابنه الأمير منصور الذي توفي عام ١٥٩٧ مخلفاً ولدين هما علي وأحمد، وقد تسلّم الأمير علي الإمارة خلفاً لوالده، وكان مقرّه حاصبيا قاعدة وادي التيم الأسفل، فعمّر سرايتها المعروفة حتى اليوم باسم «السرايا الشهابية» والتي لا يزال يقطنها بعض الأمراء الشهابيين الستّة، وتزوج ابنة الأمير يونس بن قرقماز بن فخر الدين الأول المعني، شقيق الأمير فخر الدين الثاني المعني أمير الشوف يومذاك، وجدّد تحالف أسرته مع الأسرة المعنية، هذا التحالف المستمر منذ استقرار الشهابيين في وادي التيم، إلا أن خلافاً حصل بين الأخوين علي وأحمد جعل هذا الأخير ينتقل على أثره، برجاله وأسرته، إلى راشيا قاعدة وادي التيم الأعلى، ويجعل منها قاعدة له، حيث ينطلق في صراعه مع أخيه الأمير علي على حكم وادي التيم بكامله، وهكذا أصبح كل من الأخوين الشهابيين في المعسكر المعادي للآخر، فبينما كان الأمير علي أمير حاصبيا حليفاً دائماً للأمير فخر الدين الثاني المعني يقاتل إلى جانبه في جميع حروبه سواء ضد السيفيين، في نهر الكلب عام ١٥٩٨ وعرّاد عام ١٦٠٦، والناعمة عام ١٦١٦[١١] وحصار قلعة الحصن أو حصن الأكراد عام ١٦١٨، أو ضد القبائل العربية في معركة فارا ومعركة نهر العوجا الأولى بفلسطين عام ١٦٢٣، أو ضد الحرفوشيين أمراء البقاع في حصاره لهم بقلعة بعلبك، بعد عودته مع جيشه من عنجر مباشرة، عام ١٦٢٣، بينما كان الأمير علي يقاتل مع الأمير فخر الدين جنباً إلى جنب في كل هذه المعارك، كان أخوه

الأمير أحمد، أمير راشيا، خصماً دائماً لأخه الأمير علي، وبالتالي لحليفه فخر الدين، وحليفاً لخصومهما معاً، فقد قاتل إلى جانب حافظ باشا والي الشام في حملته على بلاد الأمير المعني عام ١٦١٣ وحصاره لقلعة الشقيف، وفي هجومه على بلاد الشوف في العام نفسه، ثم في هجومه عليها في العام التالي، حيث جرت معركة الباروك عام ١٦١٤.

ولم يخل الأمر من صراع مسلّح بين الأخوين الشهابيين في أثناء صراعهما السياسي، فقد حدث أن نهدا بجيشهما ليقاتل أحدهما الآخر عام ١٦١٩، والتقيا في شويا قرب حاصبيا، ودار بينهما قتال عنيف انتهى بهزيمة الأمير أحمد وقتل ثلاثين من رجاله، كما قتل خمسون من رجال الأمير علي، إلا أن تدخل الأمير فخر الدين شخصياً وإصلاحه ذات البين بين الأخوين أنهى هذا النزاع، بعد أن قسّم الأمير المعني وادي التيم بينهما، فأعطى وادي التيم الأعلى وقاعدته راشيا للأمير أحمد، ووادي التيم الأسفل وقاعدته حاصبيا للأمير علي، واعترف كل منهما باستقلال الآخر وسيادته على المنطقة التي يحكمها. وهكذاأنهى الأمير فخر الدين الصراع الدموي بين الأميرين الشقيقين علي وأحمد الشهابيين، والذي كان ينعكس، بنتيجته، خصومة له وعداء من الأمير أحمد، وقد اتفق الأميران منذ ذلك الحين، على أن يقفا إلى جانب الأمير المعني ضد كل الخصوم، وبالفعل، فقد اتحدا معاً إلى جانبه في معركة عنجر (١٦٢٣) وفي حملته على فلسطين ومعركة نهر العوجا الثانية (١٦٢٤)، كما اتحد أولادهما مع الأمير المعني في معركته الأخيرة ضد العثمانيين، تلك المعركة التي قادها أحمد كجك باشا والي الشام عام ١٦٣٣ وقائد الأسطول العثماني جعفر باشا، والتي انتهت بأسر فخر الدين وأولاده في مغارة جزين، ومقتل ابنه علي في سوق الخان.

وفي العام ١٦٢٦ توفي الأمير علي أمير حاصبيا، فحزن الأمير فخر الدين المعني عليه حزناً شديداً وحضر مأتمه، وتولّى الحكم بعده ابنه الأمير قاسم، وفي العام ١٦٢٩ توفي الأمير أحمد أمير راشيا فتولّى مكانه ابنه الأمير حسين الذي تزوّج ابنة الأمير ملحم المعني أمير الشوف (ووالد الأمير أحمد المعني آخر الأمراء المعنيين)، وقد حكم الأمير علي نحو ثلاثين عاماً، بينما حكم أخوه الأمير أحمد نحو عشرة أعوام.

وفي العام ١٦٣٣، عندما علم الأميران قاسم بن علي وحسين بن أحمد الشهابيين بوصول جيش أحمد كجك باشا والي الشام لقتال الأمير علي بن فخر الدين في سوق الخان قرب حاصبيا، نهدا معاً لقتاله إلى جانب الأمير علي المعني، ولكن الحظ لم يحالفهما إذ وجدا الأمير علياً مقتولاً، وجيشه مشتتاً، فبكياه ودفناه، ثم عادا أدراجهما كل إلى مقرّه.

وظلّ الأميران الشهابيان وفيّين لخلفاء الأمير فخر الدين المعني كما كانا وفيّين لفخر الدين نفسه، ففي عام ١٦٥٠م جرت معركة بين بشير باشا والي الشام وحليفه اليمني الأمير علي علم الدين وبين الأمير ملحم بن يونس المعني خليفة فخر الدين في وادي القرن، فشارك الشهابيان في القتال إلى جانب المعني وانهزم الوالي.

وفي عام ١٦٥٢ توفي الأمير قاسم أمير حاصبيا فخلفه في الحكم ابنه الأمير منصور، وفي العام ١٦٦٠ توفي الأمير حسين أمير راشيا فخلفه في الحكم ابنه الأمير علي، إلا أنه ما كاد هذان الحاكمان يستقران في حكمهما، حتى وقعت الواقعة بينهما وبين الوالي الجديد في الشام (مرتضى باشا) وحلفائه اليمنيين عام ١٦٦٠، فلم يتمكنا من الصمود في وجه قوات الخصم المتحالفة، وفرا لاجئين إلى الجبل الأعلى قرب حلب حيث مكثا نحو ست سنوات، إلى أن

استدعاهما الأمير أحمد المعني، بعد انتصاره على اليمنيين في وقعة الغلغول عام ١٦٦٦، وسلمهما أمارتيهما، فأقام الأمير منصور بحاصبيا، والأمير علي براشيا. وفي عام ١٦٧١ كلف الأمير منصور عمه الأمير فارساً القيام بغارة انتقامية على بني حيمور في البقاع لإقدامهم على قطع أشجار الشهابيين في تلك البلاد، فباغتهم الأمير فارس وكسرهم، فلجأوا إلى والي الشام يستنجدونه فأنجدهم بعسكر من عنده وبالأمير منصور علم الدين اليمني، الخصم التقليدي لآل شهاب وآل معن، عندها انهزم الشهابيّون ودخل المهاجمون راشيا فأحرقوا منازل الأميرين علي وفارس، وعاد بعدها العسكر الشامي واليمني إلى دمشق، كما عاد بنو حيمور إلى البقاع.

وفي عام ١٦٧٤ توفي الأمير منصور أمير حاصبيا، فخلفه ابنه الأمير موسى الذي تزوّج ابنة الأمير أحمد المعني أمير الشوف، ورزق منها ولداً هو الأمير «حيدر» الذي سيعيّن أول أمير شهابي على إمارة الشوف بعد وفاة الأمير أحمد المعني وانقراض الأسرة المعنية عام ١٦٩٧.

وفي عام ١٦٨٠ ضمن الأمير فارس الشهابي (الذي سبق ذكره) بلاد بعلبك فانتقل إليها بألفين من رجاله خيالة ومشاة، ونزل بقرية «نيحا» قرب الفرزل، وكان صاحب تلك البلاد يومذاك الأمير عمر الحرفوش، فاستعان هذا بآل حمادة وجمع رجاله ورجالهم وباغت الأمير فارساً ورجاله ليلاً، فانفضّ أصحاب الأمير الشهابي من حوله ولم يبقَ في ساحة القتال إلا وهو وبعض خاصته، فقتل الأمير فارس ونحو خمسين من رجاله وفرّ الباقون، واستعاد الأمير الحرفوشي حكمه للبلاد.

إلا أنه، لما شاع خبر مقتل الأمير فارس الشهابي، استنفر الشهابيّون في وادي التيم للإنتقام له، فنهض الأمير موسى من حاصبيا والأمير علي من راشا،

واتجها معاً نحو بلاد بعلبك للاقتصاص من الأمير عمر الحرفوشي الذي، ما أن علم بتحرّك الأميرين الشهابيين نحوه، حتى فرّ من بعلبك، واستنجد بالأميرأحمد بن ملحم المعني أمير الشوف، وقريب الشهابيين وحليفهم، فقصد الأمير أحمد المعني بلاد بعلبك، وكان الشهابيّون قد دخلوها وبدأوا يعملون فيها نهباً وتخريباً، فتدارك الأمر بأن عقد بين الفريقين الشهابي والحرفوشي صلحاً يؤدّي بموجبه الحرفوشي إلى الشهابيين خمسة آلاف قرش وجوادين من جياد الخيل كل عام، وذلك دية عن الأمير فارس المقتول.

وفي عام ١٦٨٢ توفي الأمير علي أمير راشيا وله ولد قاصر اسمه منصور، فتولّى الحكم بعده أخوه الأمير بشير، وفي عام ١٦٨٣ توفي الأمير موسى أمير حاصبيا وكان ابنه الأمير حيدر لا يزال قاصراً، فتولى الإمارة خلفاً له الأمير نجم ابن الأمير قاسم منصور، وكان الأمير أحمد المعني، في ذلك الحين، متخفياً عنده هرباً من أرسلان باشا والي الشام، وفي عام ١٦٩٤ اتحد الأميران الشهابيان، بشير أمير راشيا ونجم أمير حاصبيا، والأمير أحمد المعني الذي كان قد جمع حوله عدداً كبيراً من أنصاره، وزحفوا جميعاً من وادي التيم إلى الشوف لطرد الأمير موسى علم الدين الذي كان قد تسلّم إمارة الشوف بعد هرب الأمير المعني، فلما علم الأمير موسى بزحف المعنيين والشهابيين نحوه فرّ هارباً والتجأ إلى مصطفى باشا والي صيدا، وما لبث الأمير المعني، بمؤازرة الأميرين الشهابيين، أن استولى على الشوف كله، ثم نال عفواً من السلطنة، فاستقرّ في حكم إمارة الشوف حتى وفاته عام ١٦٩٧، فكانت ولايته آخر ولاية لآل معن في تلك البلاد.

وفي عام ١٦٩٨ صدر فرمان سلطاني بتعيين الأمير حيدر ابن الأمير موسى الشهابي أميراً على بلاد آل معن، ونظراً لصغر سنه، فقد عيّن الأمير بشير الأول الشهابي وصياً عليه.

لم تحدث، خلال ولاية الأمير بشير الأول الشهابي على إمارتي وادي التيم والشوف، أحداث ذات أهمية تذكر، وأهم أحداثها ما يمكن تسميته بوقعة المزيرعة أو المزرعة أو مزرعة مشرف عام ١٦٩٨ بين الشيخ مشرف الصغير من زعماء جبل عامل والأمير بشير[١٢].

وفي العام نفسه، أرسل أرسلان باشا، والي طرابلس وأخو قبلان والي صيدا، جنداً من عنده لقتال المشايخ الحمادية في بلاد جبيل والبترون، وذلك لتخلّفهم عن دفع الأموال الأميرية، فلجأ هؤلاء إلى الأمير بشير الذي أرسل إلى والي طرابلس يطلب منه العفو عنهم لقاء كفالته هو بالمال، فوافقه الوالي على ذلك وولاه على بلاد جبيل والبترون.

وفي عام ١٧٠٦ توفي الأمير بشير الأول الشهابي مسموماً ودفن في مدافن الأسرة المعنية بصيدا، وقيل إن الأمير حيدر قد دسّ السم له في قرص من الحلوى، وقد خلفه هو نفسه على الإمارة.

تسلّم الأمير حيدر الحكم وعمره واحد وعشرون عاماً، وكان هو الوريث الشرعي للإمارة في البلاد، وقد زخرت ولايته بالأحداث المهمة والمعارك الحاسمة وأهمها: وقعة النبطية عام ١٧٠٨ بينه وبين بني الصغير زعماء جبل عامل، وقد هزم بنو الصغير في هذه الوقعة، ووقعة غزير عام ١٧١١ بينه، كزعيم للقيسيين، وبين الأمير يوسف علم الدين زعيم اليمنيين وحليفه محمود باشا أبو هرموش، وقد انتصر الأمير حيدر في هذه الوقعة، ثم وقعة عيندارة الحاسمة عام ١٧١١، بين القيسيين بزعامته هو وبين اليمنيين بزعامة محمود باشا أبو هرموش، وقد انتهت هذه المعركة بهزيمة اليمنيين هزيمة ساحقة، وبالقضاء نهائياً على الحزب اليمني في البلاد، واستتبّ الحكم للأمير حيدر بعد معركة عيندارة، واستقرت أحوال البلاد نهائياً. وقد توفي الأمير حيدر

عام ١٧٣٢ بعد حكم دام ستة وعشرين عاماً، وخلفه في الحكم ابنه الأمير ملحم، وكان والده قد عهد إليه بالولاية في حياته (عام ١٧٢٩)، وما أن استتبّ الحكم له حتى طلب من سعد الدين باشا العظم، والي صيدا، أن يوليه على بلاده بشارة فولاه، إلا أنّ بني علي الصغير، زعماء هذه البلاد، لم يذعنوا لهذا التعيين، فحمل الأمير ملحم عليهم وجرت بين الفريقين، عام ١٧٣٤، وقعة في «يارون» انتهت بهزيمة آل الصغير وقتل عدد من رجالهم وفرار الآخرين إلى القنيطرة.

وفي عام ١٧٤٣ خرج زعماء جبل عامل، ومنهم المناكرة والصعبية، على سعد الدين باشا العظم والي صيدا وامتنعوا عن أداء الضرائب للدولة، فطلب الباشا من الأمير ملحم التوجّه إلى جبل عامل لتأديب العصاة، وانتقل الأمير بجيشه من دير القمر إلى «أنصار» حيث جرت بين الفريقين معركة انتهت بانتصار الأمير ملحم.

إلا أنه، في عام ١٧٤٤م، هاجم أهل جبل عامل مرجعيون حيث احتشد أهل وادي التيم وحلفاؤهم من الشوف لمواجهتهم، ودارت بين الفريقين معركة انتهت بهزيمة التيميين والشوفيين وحرق مرجعيون وتدميرها، وذلك انتقاماً لما فعله الأمير ملحم في أنصار عام ١٧٤٣م.

وفي عام ١٧٤٧م جرت معركة بين الأمير ملحم الشهابي وأسعد باشا العظم والي الشام في بر الياس، وذلك بسبب تخلّف الأمير ملحم عن دفع ما ترتّب عليه من أموال للدولة لقاء تسلّمه لبلاد بعلبك، وقد أسفرت المعركة عن هزيمة الوالي وجيشه. وفي عام ١٧٤٩م دخلت بيروت في ولاية الشهابيين وظلت كذلك حتى أيام الجزّار.

وفي عام ١٧٥٠م جرت معركة بين بني منكر من جبل عامل والأمير ملحم الشهابي في جباع الحلاوة، وسببها أن رجال بني منكر اعتدوا، في إقليم جزين، على رجلين من جماعة الشيخ علي جنبلاط، حليف الأمير ملحم، وقتلوهما، فسيّر الأمير ملحم جنداً للاقتصاص من بني منكر في مقرهم بجباع الحلاوة حيث جرت معركة انتهت بهزيمة المنكريين. وفي العام نفسه (١٧٥٠م) جرت معركة بين الأمير ملحم ومدبّر سليمان الباشا والي الشام، وذلك في تعنايل بالبقاع، وسببها أنّ مدبر الوالي داهم، بأمر من الوالي نفسه، الشيخ شاهين تلحوق حليف الأمير في بلدة تعنايل، وهزمه وقتل بعض رجاله، فلما علم الأمير بالأمر انتصر لحليفه وجرّد على مدبر الوالي حملة دهمته في البلدة نفسها، فقتلت عدداً كبيراً من جنده وفر الباقون، وتدخل مصطفى باشا والي صيدا بعد ذلك، فأجرى صلحاً بين الأمير ملحم وبين سليمان باشا والي الشام. وفي عام ١٧٥٤م اعتزل الأمير ملحم الحكم بسبب ضعف ألمّ به وسلّم مقاليده لأخويه أحمد ومنصور، وقد توفي في بيروت عام ١٧٦٠ عن ستين عاماً، وكانت ولايته ٢٥ سنة، وفي عهده نشأ الحزبان الشهيران «الجنبلاطي واليزبكي»، اللذان قاما على أنقاض «القيسية واليمنية» المندثرة في عيندارة عام ١٧١١.

اشترك الأميران أحمد ومنصور شقيقا الأمير ملحم في حكم البلاد طوال الفترة التي قضاها أخوهما على قيد الحياة بعد اعتزاله الحكم، أي منذ عام ١٧٥٤ وحتى عام ١٧٦٠، إلا أنه، بعد وفاة أخيهما مباشرة، بدأت بوادر الخلاف بين الأخوين الحاكمين تظهر بوضوح، إذ كان أحدهما، الأمير منصور، يدعم الحزب الجنبلاطي الذي يتزعمه الشيخ علي جنبلاط، بينما كان الآخر، الأمير أحمد، يدعم الحزب اليزبكي الذي يتزعمه الشيخ عبد السلام العماد.

وكانت نتيجة هذا الصراع بين الحزبين، وبالتالي بين الأخوين الشهابيين، أن استقلّ الأمير منصور بالحكم منذ عام ١٧٦٣ وظلّ فيه حتى تنازل عنه لابن أخيه الأمير يوسف ابن الأمير ملحم عام ١٧٧٠، وذلك بسبب ضعف ألمّ به، وقد توفي في بيروت عام ١٧٧٤ عن عمر يناهز الستين عاماً ودفن في جامع الأمير منذر التنوخي ببيروت.

حكم الأمير يوسف بن ملحم الشهابي نحو سبعة عشر عاماً، منذ عام ١٧٧١م وحتى عام ١٧٨٨م، وكان، قبل تسلّمه الإمارة، متسلماً على بلاد جبيل من قبل عثمان باشا الصادق الكرجي والي الشام، وقد كثرت، خلال فترة حكمه، المؤامرات والحروب والفتن، وظهر في بلاد الشام رجال تاريخيّون أمثال الشيخ ضاهر العمر، وأحمد باشا الجزّار، أما الأمير يوسف فقد كان يسير وسط هذه المؤامرات والحروب والفتن بيقظة وحذر شديدين، وبكثير من الدهاء والفطنة والإقدام في الحروب، وكانت تحالفاته السياسية تتغير وفقاً للظروف، فبينما نراه حليفاً للشيخ ضاهر العمر (صاحب عكا) ضد أحمد باشا الجزار (صاحب بيروت) ممالئاً، في سبيل ذلك، الموسكوفيين (الأسطول الروسي)، إذا بنا نراه، فيما بعد، خصماً للشيخ ضاهر وحلفائه الروس والمصريين، محالفاً العثمانيين ومقاتلاً إلى جانبهم في سبيل القضاء على الشيخ ضاهر العمر الثائر على الباب العالي. وبينما نراه خصماً للجزار (صاحب صيدا هذه المرة) يقاتله ويتآمر عليه، إذا به يصبح، بعد فترة، حليفاً للجزار (والي عكا) بل وتابعاً له... إلا أنه ظلّ، في مطلق الأحوال، يحارب خصومه المحليين من عامليين وجنبلاطيين وسواهم، وأخوته الحاقدين الثائرين عليه مثل أفندي وسيد أحمد.

وهكذا قضى الأمير نحواً من سبعة عشر عاماً في إمارة مضطربة قلقة، وانتهى به الأمر شنقاً، وهو في الأربعين من العمر، على يد حليفه وخصمه في آن

معاً، أحمد باشا الجزار والي عكا، الرجل الأقوى في بلاد الشام، وكان مقتل الأمير يوسف على يد الجزار في عكا عام ١٧٩٠.

وخلف الأمير يوسف في الإمارة رجل تجاوز، إلى حد كبير، سلفه، في الدهاء والحنكة السياسية، هو الأمير بشير بن قاسم الملقّب ببشير الثاني الشهابي الكبير (١٧٨٨ - ١٨٤٠) الذي حكم طوال نصف قرن من الزمن ففاق في دهائه وحنكته أسلافه الشهابيين، بل أصبح يعتبر، مع قرينه المعني الأمير فخر الدين الثاني، قمتين بارزتين في تاريخ الإمارتين المعنية والشهابية.

تسلّم الأمير بشير الثاني الحكم عام ١٧٩٠ بعد مؤامرة دبرها على سلفه الأمير يوسف لدى الجزار في عكا، رغم أنه (أي بشير) كان قد تربى في حمى الأمير يوسف وترعرع في كنفه، ولكن الأمر لم يستتبّ له تماماً في السنوات العشر الأولى من حكمه، بسبب تمرّد أهل البلاد عليه من جهة، وبسبب انتفاض أولاد الأمير يوسف وأعوانهم ضده من جهة أخرى، وقد استغلّ الجزار هذه الأسباب ضد الأمير إلى أقصى الحدود، فكان يعزله تارةً ويوليه أخرى، وظلّ الأمير على هذه الحال حتى غزا نابليون بونابرت بلاد الشام عام ١٧٩٩ وحاصر عكا، فوجد الأمير بشير الفرصة سانحة للمساومة في ولائه بين الخصمين القويين نابليون والجزار، وتصرّفَ تصرّفَ سياسيٍ محنّك، إذ إنه، لما طلب منه الجزار المساعدة في رد العدوان الفرنسي عن بلاده كان رده أنه - أي الأمير بشير - لم يعد يملك زمام الأمر في إمارته بسبب تمرّد أولاد الأمير يوسف عليه، خصوصاً أنّ أنصارهم يشيعون بأنّ الجزار قد أولاهم الإمارة بدلاً منه، ولما طلب منه بونابرت الانضمام إليه في الهجوم على الساحل الشامي وحصار عكا اعتذر عن تلبية الطلب بلباقة، بينما كان - أي الأمير - يتغاضى عن الإمدادات العسكرية والتموينية التي كانت تمر في أراضي إمارته تعزيزاً للجزار، ويتغاضى،

في الوقت نفسه، عن مختلف أنواع المؤن التي كان محبّذو بونابرت من أهل البلاد يحملونها إليه، وهكذا استطاع، بحنكته ودرايته، أن يتجنب الحرب الضروس الدائرة بين الجزار وبونابرت، ويطمئن إلى الوضع المستقر في إمارته، إلا أنّ ذلك لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما تراجع بونابرت عن أسوار عكا، وتفرّغ الجزار من جديد لمحاسبة الأمير المتلوّن، ورغم أن الصدر الأعظم خلع على الأمير بشير عام ١٧٩٩ الولاية على جبل لبنان ووادي التيم وبلاد بعلبك والبقاع وجبل عامل، فإن الجزار لم يأبه لذلك، بل خلع على أولاد الأمير يوسف خلعة الولاية عازلاً الأمير بشيراً من منصبه، وحاول الأمير بشير الاستعانة بالأميرال سمث (الانكليزي) وبالصدر الأعظم فلم يوفق، فانتظر حتى دبّ الخلاف بين أولاد الأمير يوسف والجزار حيث عاد يستعطف الجزار لإعادته إلى الإمارة فأعاده عام ١٨٠٣، وكان من حسن حظ الأمير أن توفي الجزار في العام التالي ١٨٠٤ فخلا له الجو واستقرّ له الحكم، خصوصاً بعد أن تمكّن من القضاء نهائياً على خصومه الأقوياء أولاد الأمير يوسف، فسمل أعينهم وضبط أملاكهم وأقام لهم نفقة يسيرة تكاد لا تفي بحاجاتهم، ومنعهم من أن يتزوّجوا كي لا يتناسلوا وينجبوا ذرية لهم.

واستمر الأمير بشير في حكمه للبلاد حتى عام ١٨٢١، حين عُزل صديقه وحليفه عبدالله باشا والي صيدا عن الولاية وسلّمت إلى خصمه اللدود درويش باشا والي الشام، فكان أول عمل قام به الوالي الجديد هو أن عزل الأمير بشيراً عن إمارته، فغادر البلاد إلى مصر خوفاً من بطش الوالي، ولجأ إلى صديقه محمد علي باشا الكبير حاكم مصر الذي رحب بضيفه وصديقه، وهو يحسب جيداً أنه يعدّ هذا الضيف والصديق لدور تاريخي مهمٍ في المستقبل القريب في بلاد الشام.

وتوسط محمد علي باشا لعبدالله باشا لدى الباب العالي فأعيد إلى ولاية صيدا (كانت عكا مقرها)مماأتاح للأمير العودة إلى البلاد وبالتالي تسلّم الإمارة من جديد، وهكذا، ما أن بدأ محمد علي باشا بغزو بلاد الشام حتى كان الأمير في انتظاره مجهزاً بعشرة آلاف مقاتل من مقاتلي الجبل الأشداء.

لعب الأمير بشير، في أثناء حكم ابراهيم باشا نجل محمد علي باشا لبلاد الشام، دوراً اختلف في تقديره، إلا أنّ ما هو أهم من كل ذلك هو أنه، لما رأت الدول الكبرى، المهتمة بمستقبل الأمبراطورية العثمانية المنهارة وبمصير الرجل المريض، أي خطر يمكن أن يشكله الباشا المصري على هذه الأمبراطورية، وبالتالي أية قوة يتمتع بها، مما يجعل من العسير على تلك الدول فيما بعد لجمه وترويضه، خصوصاً أنه - أي محمد علي - اجتاح بلاد الشام كلها وبدأت قواته تدق بعنف أبواب الأستانة عاصمة الأمبراطورية، فترمي الهلع في قلوب أركانها، لما رأت الدول الكبرى كل ذلك، قررت أن تضع حداً لطموح الباشا المصري واندفاعه، فسعت لايقافه عند حده وبالتالي لاخراجه من بلاد الشام مشعلةً، في الساحل والجبل، الثورة عليه، فأُخرج إبراهيم باشا من بلاد الشام منهزماً وأُخرج معه أكبر حلفائه، الأمير بشير الثاني الكبير الذي غادر البلاد عام ١٨٤٠ منفياً إلى مالطة ثم إلى الأستانة حيث قضى ما تبقى من حياته (توفي في منفاه بالأستانة عام ١٨٥٠م)، وتسلّم الإمارة بدلاً منه الأمير بشير بن ملحم الملقب ببشير الثالث، والذي سبق أن سلمته الدول الكبرى زعامة الثورة على المصريين في البلاد، فكافأته بالتالي بأن سلمته البلاد خلفاً لسلفه الكبير بشير الثاني، ولكن بشيراً الثالث لم يكن في مستوى المسؤولية، إذ إن الثورة التي أشعلها الدروز ضده، في السنة الأولى

من حكمه، انقلبت إلى حرب أهلية بين الدروز والنصارى، الأمر الذي أدّى إلى تدخل الباب العالي والدول الكبرى من جديد في شؤون الإمارة الشهابية المضطربة، فقررت عزل الأمير بشير الثالث عن الإمارة وإرساله إلى الأستانة، وإقامة نظام جديد في البلاد هو نظام القائمقاميتين (١٨٤٢ - ١٨٦١). وهكذا انتهت، بعزل الأمير بشير الثالث الشهابي، ولاية الأمراء الشهابيين، كما انتهى عهد الإمارات، ودخلت البلاد في دوامة جديدة من الأنظمة الطائفية لا تزال تعيش مآسيها إلى اليوم.

حواشي المدخل إلى البحث

(١) كانت الإمارة المعنية قد ألحقت بولاية صيدا عام ١٦٦٠.

(٢) اختلف المؤرّخون في تحديد السنة التي ولد فيها الأمير حيدر ابن الأمير موسى أمير حاصبيا، وبالتالي، في تحديد سنّه عند تولي الأسرة الشهابية الحكم في إمارة الشوف، وقد وقع بعضهم في التناقض، إذ يذكر الشدياق مثلاً انه «سنة ١٦٨٠ ولد للأمير موسى ولد سماه حيدراً وهو جد الأمراء الشهابيين في لبنان». (الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ١:٤٦)، إلا أنه يعود فيقول في مكان آخر «فلما ورد الأمر السلطاني إلى أرسلان باشا - ويقصد أمر تولية الأمير حيدر أميراً على الشوف - أرسله إلى الأمير بشير فأجابه ملتمساً أن يعرض للسلطان أن الأمير حيدر هو ابن اثنتي عشرة سنة وأن الأمير بشيراً كفو للنيابة عنه» (الشدياق، م. ن. جـ ٢: ٣١١)، وفي ذلك تناقض كبير إذ لا يعقل أن يكون الأميرحيدر قد ولد عام ١٦٨٠ وظل عمره اثني عشر عاماً في العام ١٦٩٧. وتناقض آخر مماثل نجده في «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم» إذ يذكر المؤرّخ أنه «في سنة ١٦٨٤ / ١٠٩٥هـ. توفي الأمير موسى... ولم يخلف سوى ولده الأمير حيدر وهو إذ ذاك عمره ثماني سنوات» (المصدر المذكور، ص ٨٠) ثم يعود فيذكر أنه، بعد وفاة الأمير أحمد المعني (عام ١٦٩٧) «كان الأمير حيدر المومى إليه إذ ذاك صغيراً عمره اثنتا عشرة سنة» (م. ن. ص ٨٧)، وهكذا نجد أنّ المؤرّخَيْن اختلفا في تحديد السنة التي ولد فيها الأمير حيدر إلا أنهما اتفقا على أنّ سنّه عند صدور «الفرمان» بتعيينه أميراً على الشوف، كان اثني عشر عاماً، وقد أكد الأمير حيدر الشهابي ذلك في تاريخه (طبعة مصر) إذ قال❖ «وفي السنة ١٦٩٨ حضر أمر من الباب العالي أن يكون الأمير حيدر ابن الأمير موسى الشهابي حاكماً على مقاطعات ابن معن لأنه ابن ابنته، وأنّ الأمير بشيراً يكون وكيله لأنه يومئذ كان قاصراً ابن اثنتي عشرة سنة» (الشهابي، تاريخه المسمّى بالغرر الحسان في تواريخ حوادث الأزمان، الجزء الثاني منه المسمّى بنزهة الزمان في تاريخ جبل لبنان، ص ٧٤٩). فالمتفق عليه إذن هو أن الأمير حيدر كان دون سن الرشد عند صدور ذلك الفرمان، مما أوجب تعيين الأمير بشير أمير راشيا وصياً عليه.

(٣) لقد تمّ اجتماع مرج السمقانية واختيار الأمير بشير في عهد الوالي مصطفى باشا يوزاغلي عام ١٦٩٧، أما تعيين الأمير حيدر فقد تمّ في عهد الوالي أرسلان باشا المطرجي عام ١٦٩٨ الذي خلف

(❖) ملاحظة: بين يدينا طبعتان لتاريخ الأمير حيدر أحمد الشهابي، الأولى صادرة عن مطبعة السلام بمصر عام ١٩٠٠، والثانية عن الجامعة اللبنانية ببيروت عام ١٩٦٩، تحقيق المؤرخين أسد رستم وفؤاد افرام البستاني، وسوف نعمد، في استنادنا إلى إحدى طبعتي تاريخ الأمير الشهابي المذكور، إلى التمييز بينهما، بذكر: طبعة مصر، أو طبعة الجامعة اللبنانية.

مصطفى باشا على ولاية صيدا ذلك العام (الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ٢: ٣١، وهشي، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم، ص ٨٧، وخوري، صيدا عبر حقب التاريخ، ص ٢٥٧).

(٤) أنظر، لمطابقة التواريخ الهجرية على التواريخ الميلادية، كتاب «التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية»، تأليف اللواء محمد مختار باشا، دراسة وتحقيق وتكملة الدكتور محمد عماره، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

(٥) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣١١.

(٦) ناصرت هذه الأسر الأمير حيدر في معركته الحاسمة ضد اليمنيين في عيندارة عام ١٧١١ فأقطعها عدداً من الإقطاعات التي انتزعها من خصومه اليمنيين كما سنرى.

(٧) أنظر تساؤلاً مماثلاً لعلي الزين في (أوراق لبنانية، مجلد ٣ سنة ١٩٥٧، ص ٤٤٢ - ٤٤٤).

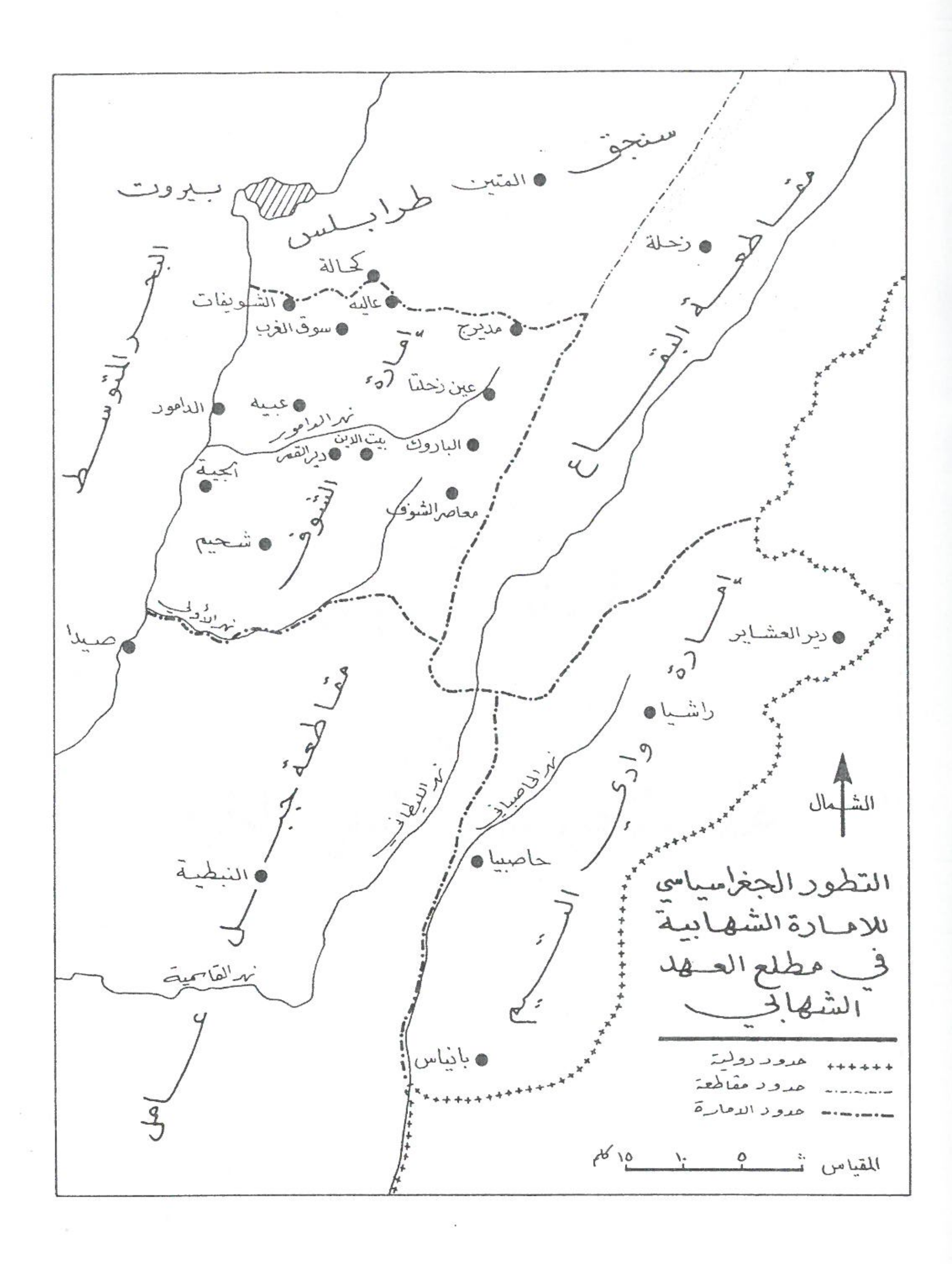
(٨) أعد هذا البحث، في الأساس، للموسوعة العسكرية التي تصدرها المؤسّسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، وقد رأينا من المفيد أدراجه ضمن هذا الفصل وذلك بعد أن أجرينا عليه التعديل الملائم.

(٩) الشدياق، المصدر السابق، جـ ١: ٣٥ - ٣٧.

(١٠) م. ن. جـ ١: ٣٩.

(١١) في هذه الأثناء كان الأمير علي بن فخر الدين حاكماً على بلاد الشوف في أثناء غياب والده بتوسكانة.

(١٢) سوف نعود إلى بحث هذه المعركة وغيرها من المعارك في فصول لاحقة.



الباب الأول

الإمارة الشهابية
قبل
عهد الأمير بشير الثاني الكبير

الفصل الأول

من بشير الأول إلى حيدر: اضطراب فحسم

١ - الأمير بشير الأول (١٦٩٨ - ١٧٠٦):

تسلّم الأمير بشير سدّة الإمارة المعنية خلفاً للأمير أحمد المعني وكوصي على الأمير الأصيل حيدر الشهابي، ولم يؤثر في ذلك اعتراض اليمنيين من آل علم الدين وحلفائهم على تولي الشهابيين للإمارة المعنية، ورفعهم العرائض إلى الباب العالي بذلك، فقد استقرّ الحكم للأمير بشير الذي ما أن تولاه حتى أخذ يتصرف بدهاء وحكمة معتبراً نفسه أميراً أصيلاً لا وكيلاً، فأطلق على نفسه لقب «بشير الأول» ثم اتصل بقبلان باشا والي صيدا، وأخيه أرسلان باشا والي طرابلس، فوطد معهما أواصر الصداقة وعلاقات حسن الجوار والتحالف[١] وكان لهذا التصرف أثر كبير في استقرار حكمه فيما بعد وفي توسّع إمارته جنوباً وشمالاً.

وقعة المزيرعة ١٦٩٨:

ففي العام نفسه (١٦٩٨)، خرج الشيخ مشرف بن علي الصغير، من زعماء جبل عامل، على قبلان باشا والي صيدا، وقتل بعض رجاله[٢]، فاستدعى الوالي الأمير بشيراً أمير الشوف وطلب منه ملاحقة الشيخ مشرف والقبض عليه، فجهز الأمير بشير لذلك حملة بلغ عديدها نحو ٨ آلاف مقاتل ودهم الشيخ مشرفاً في مقره بالمزيرعة (أو المزرعة أو مزرعة مشرف، من قرى

بلاد بشارة) فقبض عليه وقتل كثيراً من رجاله ثم ساقه إلى الوالي الذي أقطع الأمير بشيراً، بعد هذه الحادثة، البلاد من صفد إلى المعاملتين[٣].

وقد اختلف المؤرّخون في تفصيل هذه الوقعة، فمنهم من روى أنه لم يكن هناك قتلى بين الفريقين، كما ورد عند الشهابي إذ قال: «وكبسوه - أي الشيخ مشرف - في مكان يُقال له المزريعة[٤] فقبض عليه الأمير بشير وعلى أخيه الحاج محمد، وعلى حسين المرجي، وسلمهم إلى الباشا فأمر بشنق حسين المرجي ووضع الشيخ مشرفاً وأخاه في السجن»[٥]، وهو مطابق، بالنص تقريباً، لما ورد عند الدويهي[٦]، بينما يذكر المؤرخ الدبس الوقعة بشكل آخر فيقول إنّ القتال التحم بين الفريقين «فظهر الأمير بشير على الشيخ مشرف ورجاله وأهلك منهم خلقاً كثيراً»[٧] ويؤيده في روايته هذه المؤرخ الشدياق الذي يقول: «واصطف الفريقان للقتال، ولم تضطرم نار الحرب بينهم إلا قليلاً حتى انكسرت رجال مشرف وهلك منهم خلق كثير، وقبض على مشرف وأخيه...»[٨]، وكذلك أحد أمراء وادي التيم من الشهابيين[٩].

ويرى بعض المؤرخين المحدثين، مثل الشيخ علي الزين[١٠] ومحمد تقي آل فقيه[١١] ومحمد جابر آل صفا[١٢] أنه لم يجرِ أي قتال بين الشيخ مشرف والمهاجمين، ونحن إذ نؤيد رأي هؤلاء المؤرخين، نرى أن الأمير بشيراً الذي دهم الشيخ مشرفاً في مقره، قبض عليه بلا قتال، أو ربما بعد مناوشات بسيطة تكاد لا تذكر، كما أقدم على قتل بعض رجال الشيخ مشرف انتقاماً لرجال قبلان باشا الذين سبق أن قتلوا على يد الشيخ مشرف نفسه[١٣].

ومهما يكن من أمر، فالذي أكده المؤرخون[١٤] هو أن قبلان باشا والي صيدا قد أقطع الأمير بشيراً، بعد هذه الحادثة «البلاد من صفد إلى المعاملتين» بما فيها «صفد وبلاد بشارة وإقليمي الشومر والتفاح وبلاد

الشقيف»[١٥] فكبر شأن الأمير «وصار له اسم عظيم عند الدولة»[١٦]، وهكذا وسع الأمير بشير الأول أمير الشوف إمارته جنوباً فأقطع بدوره ابن اخيه الأمير منصوراً الشهابي صفد «وجعل تحت يده عمر بن أبي زيدان أبا ظاهر العمر المشهور شيخاً على تلك الديار لأنه قيسي»[١٧] كما أقطع الشيخ محمود أبو هرموش، وهو قيسي أيضاً، بلاد بشارة[١٨]، وجاءه «بنو منكر أصحاب إقليمي الشومر والتفاح وبنو صعب أصحاب بلاد الشقيف» يقدمون له الولاء والطاعة فأقرهم على إقطاعاتهم وعاد إلى عاصمته دير القمر[١٩].

وكما سنحت الفرصة للأمير الشهابي أن يتوسع جنوباً، سنحت له، كذلك، أن يتوسع شمالاً، إذ أنه، في العام نفسه، حصل خلاف بين أرسلان باشا والي طرابلس وآل حمادة مشايخ بلاد جبيل والبترون بسبب تقاعس هؤلاء عن دفع ما يترتب عليهم من أموال للوالي وقدرها ٢٥٠ ألف قرش، فبعث أرسلان باشا إلى تلك البلاد بحملة قبضت على عدد من المشايخ الحماديين وشتتت عدداً آخر منهم لجأ إلى حمى الأمير بشير في دير القمر، وكان، كما قدمنا، صديقاً لأرسلان باشا، فكفل الأمير أولئك المشايخ تجاه الوالي الذي قبل كفالته وولاه على بلاد جبيل والبترون، وفوض إليه حق توليتهم بدوره على تلك البلاد، وصارت تجدّد الولاية كل سنة للأمير بشير على ديار آل حمادة، وهو بدوره يوليهم تلك البلاد ويرسل من قبله من يتقاضى الأموال السلطانية ويدفعها لوالي طرابلس[٢٠].

إلا أنّ الأجل لم يمهل الأمير بشيراً، فمات عام ١٧٠٦، مسموماً من جراء أكلة أكلها عند الأمير نجم أمير حاصبيا، وقد اتهم الأمير حيدر الشهابي (الأمير الأصيل للشوف) بأنه هو الذي دسّ له السم في الطعام كي يتخلّص منه

ويتمكن من تسلّم زمام الإمارة بعد أن بلغ سن الرشد، وقد توفي في صفد ونقل جثمانه إلى صيدا حيث دفن فيها في مدفن آل معن[٢١]، وكان له من العمر خمسون عاماً، وقد تولى بعده الأمير حيدر حكم البلاد.

الأمير حيدر (١٧٠٦ - ١٧٢٩):

كان الأمير حيدر في الحادية والعشرين من عمره عندما تسلّم مقاليد الحكم في إمارة الشوف خلفاً للأمير بشير، إلا أنه لم يكن أقل من سلفه ذكاء ودهاء وحنكة وإن كان أقل منه خبرة، فحافظ على التحالفات التي كان قد أنشأها سلفه مع كل من والي صيدا ووالي طرابلس، إلا أنّ الحظ لم يحالفه طويلاً مع والي صيدا الجديد بشير باشا، وهو أخ لقبلان وأرسلان، وقد تسلّم الولاية في العام نفسه الذي تسلّم فيه الأمير حيدر الحكم (١٧٠٦)، فكان أول عمل قام به الوالي الجديد هو أن سلخ عن إمارة الشوف كل المقاطعات الجنوبية التي ألحقت بها في عهد سلفه، معيداً بذلك مشايخ بني علي الصغير حكاماً على مقاطعاتهم (بلاد بشارة)، ثم ولى على صفد وعكا الشيخ ضاهر بن عمر ابن أبي زيدان، وأقر بني منكر من مشايخ جبل عامل على إقليمي الشومر والتفاح، وبني صعب على مقاطعة الشقيف، وهكذا لم يبقَ للأمير الشهابي سوى إمارته الأصلية في الشوف وتوابعه[٢٢]، ولكن حيدر لم يستكن لذلك، بل ظل يسعى حتى تمكن من استرضاء الوالي واستعادة حكمه على بلاد بشارة أو مقاطعة جبل عامل[٢٣]، وكان حكّام هذه المناطق من آل الصغير ومنكر وبني صعب قد أخذوا، منذ تسلّمهم حكم بلادهم، «يمخرقون في بعض أطراف بلاد الأمير»[٢٤] فقرر الأمير الشهابي أن ينتقم منهم ويزيحهم عن إقطاعاتهم.

وقعة النبطية ١٧٠٨:

جهز الأمير لهذه الوقعة جيشاً قدره بعض المؤرّخين بـ ١٢ ألف مقاتل[٢٥]، وسار به من عاصمته دير القمر إلى النبطية حيث التأمت جموع العامليين من بني الصغير ومنكر وبني صعب لمواجهته، واختار العامليون مكاناً خارج البلدة لملاقاة جيش الأمير، وما أن اصطفّ الفريقان للقتال حتى فاجأهم الأمير بأن حمل عليهم فاخترق صفوفهم، و«لم تمر ساعة» حتى انكسر العامليون وولوا مدبرين بعد أن قتل الكثير منهم، واحتمى بعض المقاتلين العامليين في بيوت البلدة وتحصنوا بها، فدخلها جند الأمير وفرسانه وقتلوا من كان منهم فيها، ثم استولى الأمير على بلاد عاملة ووضع عليها متسلماً من قبله، قيسياً مثله، هو الشيخ محمود أبو هرموش[٢٦]، ثم عاد إلى عاصمته دير القمر.

النتائج السياسية لوقعة النبطية:

إذا كان لوقعة النبطية هذه نتائج حسنة على الصعيد العسكري لصالح الأمير الشهابي، فقد كان لها، على الصعيد السياسي، نتائج لم تكن قطعاً لمصلحة هذا الأمير، وذلك لسببين:

أولاً: لقد أثار انتصار الأمير حيدر لدى الوالي بشير باشا شعوراً بالغيرة والخشية في آن، فهو، ولا شك، لا يريد للأمير حيدر أن يبلغ، من القوة، ما ظهر به أمام خصومه.

ثانياً: لقد أساء الأمير حيدر اختيار الرجل الثقة الذي وضعه عاملاً له على بلاد عاملة، رغم أنه قيسي مثله، فكان سوء الاختيار هذا، من أهم أسباب خسارته فيما بعد.

كانت النتائج السياسية لوقعة النبطية سيئة جداً على الأمير حيدر، فوالي صيدا بشير باشا لم يكن ليرضى أن يزداد الأمير قوة وبأساً حتى يكاد يصبح أقوى من الوالي نفسه، لذا، راح يترصد الفرص لكسر شوكة هذا الأمير الطموح، رغم أنه منحه إقطاعات واسعة وغنية من بلاد عاملة، ورأى الوالي في متسلم الأمير على بلاد عاملة، الشيخ محمود أبو هرموش، أفضل عون له على تنفيذ خطته تلك، خصوصاً أن «أبو هرموش» كان، بدوره، طموحاً، كسيده، وهكذا، عقد تحالف جديد ووطيد بين الوالي بشير باشا ومتسلّم الأمير حيدر على بلاد عاملة الذي أغرق الوالي بالرشاوى والهدايا(٢٧)، هذا التحالف الذي انتهى إلى خصام عنيف ثم إلى حرب شرسة بين المعسكرين: اليمني، وقد انحاز إليه كل من الوالي والمتسلم (وهو قيسي قديم)، والقيسي، وهو معسكر الأمير حيدر وحلفائه من القيسيين، وكانت أولى معارك هذه الحرب: وقعة غزير.

وقعة غزير (١٧١١):

سببها المباشر أنّ الأمير حيدر علم بالمظالم التي يوقعها متسلمه أبو هرموش بالعامليين وبالأموال والضرائب التي يرهق بها كواهلهم، كما علم بتسلطه ونزعته الإستقلالية وتفاهمه الوطيد مع والي صيدا بشير باشا، فقرر محاسبته ومحاكمته، واستدعاه إلى دير القمر للمثول أمامه، إلا أنّ «أبو هرموش» رفض ذلك والتجأ إلى الوالي الذي أصدر قراراً بعزل الأمير حيدر عن إمارة الشوف وتسليمها إلى الأمير يوسف علم الدين، زعيم الحزب اليمني والخصم اللدود للأمير حيدر، جاعلاً من الشيخ محمود أبو هرموش مدبراً لهذا الأمير(٢٨). وهكذ انضم إلى الأمير الجديد كل من الشيخ محمود أبو هرموش وآل علم الدين جميعهم، كما عزّز الوالي هذا التحالف بجند من عنده، ثم سيّر الأمير يوسف لقتال الأمير حيدر

على رأس جيش كبير انضم إليه أبو هرموش واليمنيون، ولما علم الأمير حيدر بذلك ترك دير القمر مع حاشيته وانكفأ إلى غزير بكسروان حيث ناصره أهلها من مشايخ آل حبيش، فتبعه الأمير يوسف إليها، وجرت بين الفريقين معركة انتهت بهزيمة الأمير يوسف وحلفائه، وتمكّن الأمير حيدر من رد الجيش المهاجم ومنعه من دخول البلدة بعد أن ظلّ يدفع به إلى شاطىء البحر(٢٩)، ولما فصل الليل بين المتقاتلين رأى الأمير حيدر أن جماعته «قلة» بالنسبة إلى جيش الأمير يوسف، وأن التعزيزات التي كان ينتظرها من حلفائه القيسيين من آل الخازن أصحاب كسروان لم تصل، وأن الحبيشيين أصحاب غزير بدأوا ينفضون عنه خوفاً من هجوم ردي عدو على البلدة، فاضطرّ إلى التخلي عن غزير وانسحب بمن بقي معه من القيسيين نحو الهرمل، حيث اختبأ في مغارة بسفح جبل الهرمل تدعى «مغارة فاطمة» أو «مغارة عزرائيل»، ودخل الأمير يوسف وحلفاؤه غزير منتصرين، بعد أن خلت من المدافعين، فأعملوا فيها نهباً وحرقاً وتدميراً، ثم عاد بعسكره إلى دير القمر ليستقر في عاصمة الإمارة أميراً على الشوف بدلاً من الأمير الشهابي المنهزم(٣٠).

وقعة عيندارة (١٧١١):

لم يستمر الأمير يوسف علم الدين طويلاً في حكم إمارة الشوف، إذ إنه، ما أن كاد يتسلمها في مطلع عام ١٧١١، حتى عزل عنها في أيار من العام نفسه، إذ اضطرّ الوالي إلى استبداله تحت ضغط الأهالي وبسبب الاضطرابات التي حصلت في البلاد من جراء عزل الأمير حيدر، ولكنه بدلاً من أن يعيد الأمير حيدر إلى الإمارة، منح حليفه الشيخ محمود أبو هرموش لقب الباشوية (بتوغين Pacha à 2 Tougs) ونصّبه أميراً على تلك البلاد(٣١).

وباشر محمود باشا أبو هرموش حكم بلاد الشوف مستنداً إلى تحالف اليمنيين من جهة وإلى رضى والي صيدا من جهة ثانية، وضارباً عرض الحائط بإرادة أهالي الشوف الذين كان جلهم من القيسيين ومؤيدي الحكم الشهابي، ورغم ذلك فقد أساء ممارسة الحكم مما أدّى إلى نهوض القيسيين ضده، فتنادوا للثورة عليه وأرسلوا إلى الأمير حيدر أن يخرج من مخبئه ليقودهم، ففعل، وفي العام نفسه ١٧١١، حضر الأمير حيدر إلى المتن، فأقام في بلدة رأس المتن عند أحد أنصاره اللمعيين وهو المقدّم حسين بن أبي اللمع، ومن هناك أخذ يجري اتصالات بأنصاره القيسيين في مختلف أنحاء البلاد، فقدم إليه اللمعيون (المقدم مراد ابن المقدم محمد بن أبي اللمع والمقدم عبد الله بن أبي اللمع) برجالهم، والعماديون (الشيخ سيد أحمد بن أبي عذرا العمادي والشيخ سرحان العمادي) برجالهم أيضاً، وهم من الباروك، وكذلك الخازنيون (الشيخ خازن الخازن شيخ بلاد كسروان)، فلما علم محمود باشا بظهور الأمير حيدر من مخبئه والتفاف القيسيين حوله بدأ يستعدّ للمواجهة الحاسمة، فاستدعى زعماء اليمنية حيث قدم إليه منهم سبعة من أمراء آل علم الدين الذي كانوا يقطنون غوطة دمشق ومعهم تسعماية مقاتل، كذلك قدم إليه اليمنيون من الغرب والجرد والمتن، وأنجده بشير باشا والي صيدا بعدد كبير من الجند، كما أنجده نصوح باشا والي دمشق بعدد آخر، فأصبح عند محمود باشا نحو ثلاثة آلاف مقاتل، وتدليلاً على تحالف الواليين، والي صيدا ووالي دمشق، معه، زحفا برجالهما وهما على أهبة الاستعداد لنجدته، فعسكر بشير باشا والي صيدا بحرج بيروت، وعسكر نصوح باشا والي دمشق بصحراء قب الياس. كل هذه الاستعدادات قوت من عزيمة محمود باشا أبو هرموش وجعلته واثقاً من النصر، فزحف بجيشه لملاقاة الأمير الشهابي وعسكر في بلدة «عيندارة» عند

المدخل الشمالي لبلاد الشوف، بينما ظلّ كل من بشير باشا والي صيدا ونصوح باشا والي دمشق في معسكريهما، وهما في الظاهر، مستعدان لأن يتدخلا لمصلحة محمود باشا عند احتدام القتال بين الفريقين، أما في الحقيقة فربما كانا ينتظران نتيجة المعركة المقبلة ليقررا، على ضوئها، موقفهما.

في هذه الأثناء، كان الأمير حيدر يستعدّ بدوره للقتال وقد اجتمع إليه جيش قدّر بأربعة آلاف مقاتل من أنصاره ومؤيديه من الشوف وبلاد كسروان، وبدأ يضع الخطط لتنفيذ هجوم مباغت وصاعق على محمود باشا المعسكر بجيشه في عيندارة[٣٢]. وقد حشد الأمير حيدر جيشه في ثلاث فرق تجمّعت في كل من عين زحلتا ورأس المتن، وانطلقت إلى القتال على الشكل التالي:

- الفرقة الأولى، من أهالي الشوف (جباع الشوف والباروك والمناصف والغرب) ومن كسروان، بقيادته، ويعاونه الشيخ محمود تلحوق، وقد انطلقت من رأس المتن باتجاه عيندارة ودخلتها من وادي الجوز الواقع شمالي شرقي البلدة.

- الفرقة الثانية، من اللمعيين من أهالي المتن، بقيادة المقدمين حسين وعبدالله اللمعيين، وقد انطلقت من رأس المتن باتجاه عيندارة عن طريق قطليج - جسر شمليخ(*) الواقع شمال غربي البلدة، ودخلتها من طرف ذلك الوادي.

- الفرقة الثالثة، من أنصاره من القيسيين من أهل الشوف والجرد والغرب، وقد سارت نحو عيندارة على طريق يصل عين زحلتا ببلدة عيندارة من الغرب.

(*) قطليج يراد به الوادي عند جسر شمليخ، والطريق على جسر شمليخ إلى عيندارة تصل إلى رأس القرية. (الشهابي، طبعة مصر، جـ ٢: ٧٥٣ حاشية ٢).

انطلق هذا الجيش من مواقعه في رأس المتن وعين زحلتا باتجاه عينداره فوصل إلى مشارفها آخر الليل، وقبل انبلاج الفجر، حيث حاصرها من جهات ثلاث: الشمالية والشرقية والغربية، ثم أطبق على مداخلها عند الفجر مباغتاً أبا هرموش وحلفاءه اليمنيين من حيث لا يحتسبون، ودارت معركة غير متكافئة بين الفريقين، عند مداخل البلدة، لم يمر على بدئها ساعات حتى أخذ اليمنيون يتقهقرون، ودخل القيسيّون البلدة فاعملوا في أعدائهم قتلاً حتى أنه لم ينجُ من اليمنيين أحد، إذ قتل ثلاثة من أمرائهم في ساحة القتال وأسر أربعة هم الأمراء يوسف وعلي ومنصور وأحمد أبناء علم الدين، كما أسر محمود باشا أبو هرموش نفسه، فاقتاد الأمير حيدر الأسرى إلى الباروك حيث عسكر هناك، ثم أمر بقتل الأمراء الأربعة فانقطعت بذلك سلالة آل علم الدين وقضي على الحزب اليمني قضاء مبرماً، أما محمود باشا فقد أبقى الأمير على حياته بعد أن قطع لسانه وإبهامه. ولما سمع والي صيدا ووالي الشام بما حدث لليمنيين وحليفهما محمود باشا على يد الأمير حيدر عاد كل منهما ادراجه بلا قتال، أما الأمير فتابع سيره إلى الباروك فدير القمر حيث استعاد إمارته على بلاد الشوف[٣٣].

وفي رسالة من القنصل استيل (Estelle) قنصل فرنسا في صيدا إلى الوزير الكونت دي بونشارتراين (Comte de Pontchartrain) سكرتير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٢٣ أيار ١٧١١ تفاصيل دقيقة ومهمة عن هذه الوقعة، يقول القنصل في رسالته:

«أقال (والي صيدا) الأمير يوسف (علم الدين) الذي كان قد أعطاه حكم الشوف بدلاً من الأمير حيدر ووضع مكانه شيخاً درزياً يدعى محمود (أبو هرموش) الذي ساعده كثيراً في طرد الأمير حيدر من بلاد الشوف. ولكي

يتمكن من الوقوف في وجه الأمير حيدر وحزبه في البلاد، فقد استقدم، من دمشق، زعماء الراية البيضاء[٣٤]، وقد صدّق أولئك الزعماء (أي زعماء الحزب اليمني) وعود الباشا والتحقوا به ببيروت، وكان عددهم نحو ثلاثمائة رجل بقيادة زعيمهم الأمير موسى (علم الدين) وكان معه اثنان من أبنائه وثلاثة أمراء آخرون، وتزايد عدد الملتحقين بالأمير المذكور كثيراً حتى خيّل للباشا أنه، بانضمام هؤلاء الدروز إليه، سوف يكون سيد بلاد الشوف بكاملها.

«ولكن الباشا كان مخطئاً في تصوّره... إذ إنّ الأمير حيدر، عندما علم أنّ بلاده سوف تعطى للحزب اليمني، طلب حماية شيخ قوي جداً من بعلبك (لم يذكر القنصل إسم هذا الشيخ) فوافقه على ذلك وأرفقه بنحو ألفين وخمسماية رجل من خيرة المقاتلين.

«وسار الأمير حيدر نحو الشوف سراً بهذا الجيش الصغير الذي أخذ يزداد عدداً كلما تقدم الأمير في سيره، وذلك بسبب انضمام القيسيين من أنصاره إليه، وفي أيام قليلة أصبح لدى الأمير نحو أربعة آلاف مقاتل، في وقتٍ كان الباشا، رغم معرفته بتقدم الأمير، لا يبدي أي اهتمام بقوة خصمه بل ويزدري بها.

«وفي الوقت الذي كان الباشا يصرّ على أن يعترف الشوفيون بالشيخ محمود أميراً على بلادهم، أرسل كيخياه وجنده وأنصاره من اليمنيين، وكان عددهم نحو ألف وخمسماية مقاتل، إلى بلدة عينداره، على بعد ثمانية فراسخ من بيروت، حيث يُنتظر أن يقام هناك احتفال بتسليم البلاد إلى الحاكم الجديد.

«وكان القاضي ومفتي بيروت قد ذهبا برفقة الكيخيا المذكور لتنظيم الأوراق اللازمة، وحين وصولهم إلى البلدة وجدوا الشيخ محمود بانتظارهم، لكي يتسلّم منهم حكم البلاد، ومرت ثلاثة أيام كان المجتمعون ينظمون،

خلالها، شؤونهم، عندما فوجئوا، في اليوم الرابع، بالأمير حيدر وجنده يطوقونهم في عيندارة، الأمر الذي فاجأهم مفاجأة بالغة. وأرسل الأمير حيدر إلى الكيخيا يطلب منه الانسحاب بجنده بعد أن أفهمه أنّ خصومه هم الشيخ محمود وحلفاؤه اليمنيون. وانسحب الكيخيا بجنده بعد أن وجد أنّ بقاءه في ساحة القتال غير مستحسن، بينما هجم الأمير حيدر على أعدائه من الحزب اليمني ففتك بهم وترك منهم في ساحة المعركة نحو خمسماية قتيل بينهم أميران، كما أسر أميرين وفر أمير واحد، أما زعيمهم الأمير موسى فكان قد بقي إلى جانب الباشا ببيروت، وأما أبناؤه فقد قتل أحدهم وأسر الثاني الذي عومل بقساوة ووحشية حتى لقي حتفه.

«وعاد الباشا المذكور إلى صيدا، ووصل إلى نهرها (الأوّلي) والتُمس منه أن يعفو عن الدروز القيسيين ويعيد إليهم حكم بلاد الشوف، وأُلحّ عليه في الإلتماس ليمنحهم هذا العفو، فقبل، على أن يدفعوا إليه كل ما وجب عليهم من ضرائب عن السنوات المنصرمة وعلى أن لا يؤتى بعد ذلك على ذكر الأمير حيدر، وقد وافق الدروز على ذلك لإرضائه.

«وفي هذه الأثناء كان الأمير حيدر بينهم، يحكمهم بلا ضجة، لأنه كان حريصاً على أن يحتفظ ببعض العلاقات مع الباشا، ولكنه، ظلّ دائماً سيد تلك البلاد»[٣٥].

المزايا العسكرية لوقعة عيندارة:

إن ما يلفت النظر في هذه الوقعة هو تلك اللمحات العسكرية الرائعة التي تميّزت بها عملية الإغارة هذه، ويمكن تلخيصها بما يلي:

١ - سرعة القرار وسرّيته، فقد قرر الأمير حيدر أن يهاجم العدو في معسكره بعيندارة، وذلك قبل أن يقرّر حليفا خصمه، بشير باشا ونصوح باشا،

السير للانضمام إليه ومساعدته، إذ أنه، في هذه الحالة، لن يعود بإمكان الأمير حيدر التغلّب عليه، لأنه سيصبح أقوى منه بكثير.

٢ - سرعة التنفيذ وسرّيته، وذلك ما أمّن للمباغتة كل عناصرها، فانتقل الأمير حيدر بجيشه، بسرعة فائقة، وبسرية تامة، وسلك إلى معسكر العدو مسالك لم يألفها العدو ولم ينتظره منها، ثم أطبق عليه من جهات ثلاث، بينما كانت الجهة الرابعة صعبة المرتقى، فباغته من حيث لا ينتظر المباغتة.

٣ - القضاء على قادة العدو كهدف رئيسي، وذلك أسلوب عرفه العرب في معظم حروبهم، إذ كانوا يعمدون إلى قتل القائد فتنهار قوى الأعداء ويهزمون بعد أن يفقدوا قيادتهم، وهكذا، فقد كان أول هدف للأمير حيدر هو القضاء على زعماء العدو من آل علم الدين، فكان له ذلك بسرعة مذهلة، الأمر الذي مكنه من النصر دون إطالة أمد القتال.

النتائج السياسية لوقعة عيندارة:

لقد كانت وقعة عيندارة حاسمة ومصيرية بالنسبة إلى الحكم في بلاد الشوف، إذ قضي على الحزب اليمني نهائياً ولم تقم له قائمة بعد ذلك، واستقرّ الحكم للقيسيين في البلاد بزعامة الشهابيين، وقد أجرى الأمير حيدر، بعد انتصاره في عيندارة، تغييرات جذرية في هيكلية الحكم في إقطاعات الإمارة، مغتنماً الفرصة كي يوطد الحكم الشهابي على أسس متينة وثابتة، من ذلك أنه أعاد توزيع الإقطاعات في الإمارة الشهابية على العائلات الإقطاعية التي أسهمت إسهاماً فعلياً في انتصاره بعيندارة، فأقطع آل عبد الملك إقليم الجرد ومنحهم لقب المشيخة وذلك لبلائهم الشديد في المعركة، وأقطع آل تلحوق إقليم الغرب الأعلى ومنحهم لقب المشيخة بعد أن أنهى حكم الإرسلانيين لذلك الإقليم بسبب انحيازهم إلى محمود باشا أبو هرموش، وأقطع آل النكدي

إقطاعة الناعمة جنوب بيروت، بالإضافة إلى إقطاعة «المناصف» التي كانت لهم، وأقطع آل القاضي إقليم جزين، وأبقى لآل حمادة الشيعة حكمهم على بلاد جبيل والبترون، وأضاف اليهم جبة بشري والمنيطرة، وذلك مكافأة لهم إذ حرصوا عليه عندما لجأ إلى مغارة الهرمل في بلادهم، بعد معركة غزير.

كذلك أبقى العائلات الإقطاعية المسيحية التي ناصرته في قتاله ضد اليمنيين في الإقطاعات التي كانت لهم، فأقرّ للخازنيين حكم كسروان، وللحبيشيين حكم غزير وضواحيها، ولآل الدحداح حكم الفتوح ، ولآل عازار الكورة، ولآل الضاهر الزاوية، كما منح آل الخوري في رشميا لقب المشيخة (من الدرجة الثانية)، أما هو، فأبقى تحت حكمه المباشر كلاً من بعقلين، ونيحا، وعماطور، وبتلون، وعيندارة، ثم قرب إليه اللمعيين الذين آزروه في محنته ورافقوه في مخبئه فمنحهم لقب الإمارة، وصاهرهم بأن تزوّج ابنة كبيرهم المقدم حسين اللمعي، ثم أقطع أحدهم المقدم عساف إبن المقدم حسين المذكور إقطاعة بين شباب[٣٦].

وهكذا فإن وقعة عيندارة تعتبر حاسمة ومصيرية بالنسبة إلى الحكم في بلاد الشوف وجبل لبنان في مطلع العهد الشهابي، بل إنّ الشهابيين، بانتصارهم فيها، أرسوا دعائم حكمهم لهذه البلاد طوال قرن ونصف القرن من الزمن فيما بعد.

وقد استقرّ الحكم للأمير حيدر، بعد هذه الوقعة، في إمارته، كما أقرت ولايته على كل من مقاطعات جبل عامل جنوباً وكسروان من جبل لبنان شمالاً، وكان طوال حكمه «حاكماً عادلاً حليماً كريماً وأحبه أهالي البلاد وأرضى الدولة واستراح في ولايته إلى النهاية»[٣٧]. وقد حكم طوال ٢٦ عاماً، ولما أحسّ بنفسه العجز والمرض سلم الإمارة إلى ابنه الأمير ملحم عام ١٧٢٩، إلا أنه توفي بعد ذلك بنحو ثلاث سنوات، أي عام ١٧٣٢، عن عمر يناهز الخمسين عاماً[٣٨].

حواشي الفصل الأول

(١) Lammens. La Syrie. Vol 2.P.94 et Touma, Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites au Liban. T.1. P. 67.

(٢) اختلف المؤرّخون في تحديد اسم الوالي الذي كان في صيدا وقت حادثة المزيرعة هذه، فبينما نرى الشهابي في تاريخه (طبعة الجامعة اللبنانية) يذكر أن أرسلان باشا كان والياً على صيدا في ذلك الحين، (قسم أول، ص ٥)، يؤيده في ذلك الشدياق (أخبار الأعيان، جـ ٢: ٣١٢)، نرى الشهابي نفسه في طبعة مصر (جـ ٢: ٧٤٩) يذكر أن قبلان باشا هو الذي كان والياً على صيدا، في ذلك الحين، لا ارسلان، ويؤيده في ذلك: الدبس في تاريخ سوريا (جـ ٧:٢٢٤) والدويهي في تاريخ الأزمنة (ص ٣٨٣)، ونحن، إذ رجحنا الرأي الأخير، نعتقد أن مرد هذا الالتباس هو أنه، في العام نفسه (١٦٩٨) عيّن قبلان باشا والياً على صيدا، وكان قبلها والياً على طرابلس (أنظر: الدويهي، أحداث عام ١٦٩٧ ص ٣٨٢ وأحداث عام ١٦٩٨ ص ٣٨٣، وكذلك: الشهابي، طبعة مصر، جـ ٢: ٧٤٩)، كما عين أخوه أرسلان باشا والياً على طرابلس، وكان قبلها أميراً على الحج (الدويهي، م. ن. والشهابي، م.ن.).

(٣) الشهابي، طبعة مصر، جـ٢: ٧٤٩، والدويهي، م.ن. ص ٣٨٣، والدبس، م.ن. جـ ٧: ٢٢٤.

(٤) هكذا وردت، والأصح المزيرعة، كما وردت عند المؤلف نفسه، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ١:٥.

(٥) طبعة مصر، جـ ٢: ٧٤٩، والجدير بالذكر أن ما ورد في طبعة الجامعة اللبنانية يذكر أن الأمير بشيراً «حشد جيشه للقتال واصطفّ الفريقان للقراع ولم تهج الحرب إلا قليلاً حتى انهزم مشرف وجماعته» (قسم أول ص ٥).

(٦) تاريخ الأزمنة، ص ٣٨٣.

(٧) تاريخ سوريا، جـ ٧: ٢٢٤.

(٨) الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ٢: ٣١٢، ويضع الشدياق هذه الوقعة في أحداث عام ١٧٠٠.

(٩) تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم، تحقيق الدكتور سليم هشي، ص ٨٨.

(١٠) للبحث عن تاريخنا في لبنان، ص ٣٧١.

(١١) جبل عامل في التاريخ، جـ ٢: ٦٥، حيث يقول: «فما أفاق على نفسه – أي الشيخ مشرف – إلا وهو في أيدي خصومه الأعداء فسلّموه إلى قبلان باشا فوضعه في السجن مع أخيه الحاج محمد بعد أن قتل الحاج حسين المرجي».

(١٢) خطط جبل عامل، جـ ١: ٢٩٣، حيث يذكر أنّ مزرعة مشرف هي «قرية في ساحل صور شمال وادي عاشور على قُنة الجبل منسوبة إلى الشيخ مشرف من أمراء آل علي الصغير كان في زمن الأمير بشير الشهابي وقبض عليه الأمير بشير الخ...».

(١٣) يرى الشيخ علي الزين أن وقعةً سبق أن جرت بين الشيخ مشرف ورجال قبلان باشا في القاسمية أدّت إلى مقتل بعض رجال الباشا مما أدّى إلى استنجاد قبلان باشا بالأمير بشير ومداهمة هذا الأخير للشيخ مشرف في المزيرعة انتقاماً لقتلى الباشا في القاسمية، مستنداً في روايته لوقعة القاسمية على «محمد بن مجير العنقاني»، دون أن يؤيده في تفاصيلها (الزين، المصدر السابق، ص ٣٦٨ – ٣٧٠).

(١٤) الدويهي، المصدر السابق، ص ٣٨٣ والشهابي، طبعة مصر، جـ ٢: ٧٤٩ والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٢٢٤.

(١٥) الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٢٢٤، ويذكر «استيل Estelle» قنصل فرنسا في صيدا ذلك الحين، وفي رسالة منه إلى الوزير الكونت دي بونتشارترابن Comte de Pontchartrain سكرتير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٢ أيار ١٧٠٤، أنّ الأمير بشيراً عيّن متسلماً من قبل الوالي على كل البلاد الداخلة ضمن بشالق صيدا
(Ismail, Adel, Documents diplomatiques et consulaires, T.1., P. 56).

(١٦) الشهابي، طبعة مصر، جـ ٧٤٩:٢، ومثل ذلك عند الدويهي، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(١٧) الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٢٢٤، وتاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم ص ٨٨.

(١٨) الشهابي، طبعة مصر، جـ ٧٤٩:٢، ومحمد كرد علي، خطط الشام، جـ ٢: ٢٨٦، والشيخ سليمان ضاهر، العرفان، مجلد ٨، سنة ١٩٢٣ ص ٥٢٥ – ٥٢٦. ويذكر الشدياق، وكذلك الدبس والشهابي، أنّ الشيخ مشرفاً كان يمنياً، أي من الحزب المناوىء لحزب الشهابيين في البلاد (الشدياق، م. ن. جـ٢: ٣١٢ والدبس، م.ن. جـ ٧: ٢٢٤ والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ٥)، يؤيدهم في ذلك الشيخ سليمان ضاهر (العرفان، م.ن.ص.ن).

(١٩) الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٢٢٤.

(٢٠) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٦ – ٧، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٢٢٤ – ٢٢٥.

(٢١) يذكر الشدياق أنّ وفاة الأمير كانت عام ١٧٠٦ (المصدر السابق، جـ ٣١٢:٢)، ويذكر الشهابي أنّه قد توفي في صفد عام ١١١٩هـ (بدؤها عام ١٧٠٧م)، (طبعة مصر جـ ٧٥٠:٢ – ٧٥١)، إلا أنه ورد في تاريخ الشهابي نفسه، طبعة الجامع اللبنانية، أنّ وفاته جرت في العام ١١١٧هـ. (بدؤها في نيسان عام ١٧٠٥م)، (المصدر المذكور، القسم الأول، ص ٧)، ولكن الذي يرجح رواية الشدياق بأنّ وفاة الأمير كانت عام ١٧٠٦ هي رسالة أستيل Estelle قنصل فرنسا في صيدا إلى الكونت دي

بونتشارتراين Pontchartrain الوزير وسكرتير الدولة الفرنسية، المؤرّخة في ٥ آب ١٧٠٧، والتي ذكر فيها أنّ وفاة الأمير بشير قد حصلت بعد رسالته التي بعثها إلى الوزير نفسه في ٢٥ نوفمبر (ت٢) ١٧٠٦ (Ismail, Documents diplomatiques et consulaires, T.I, P.71) والجدير بالذكر أنّ القنصل أستيل يذكر، في الرسالة نفسها، أنّ الأمير حيدر تسلّم إمارة الشوف خلفاً للأمير بشير واقطعه الوالي بشالق صيدا مثل سلفه الأمير بشير، كما يذكر أستيل تنصر أرملة الأمير بشير، وكان عمرها ٢٨ عاماً، وأولادها، وكانوا ابناً وبنتين.

(Ismail, Documents, T. 1 PP. 72 - 73).

(٢٢) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٨، إلا أنّ الشهابي، في طبعة مصر (جـ ٢: ٧٥١) يضيف كسروان إلى إمارة الشوف التي ظلت تحت حكم الأمير الشهابي.

(٢٣) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣١٢، والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٨، ورغم أن الشهابي (طبعةمصر، جـ ٢:٧٥١) والدبس (جـ ٧:٣٦٧) لم يذكرا ذلك، إلا أننا نرجح أنّ الأمير الشهابي لم يهاجم العامليين في النبطية قبل حصوله على قرار من الوالي يعيد إليه حكم تلك البلاد.

(٢٤) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣١٣، والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية قسم أول ص ٨، والدبس المصدر السابق، جـ ٧:٣٦٧.

(٢٥) يزبك، أوراق لبنانية، حزيران ١٩٥٦، ص ٢٧٧.

(٢٦) الشدياق، م.ن. جـ ٢:٣١٣، والشهابي، م.ن. قسم أول ص ٩، والدبس، م.ن. جـ ٧:٣٦٧.

(٢٧) الشدياق، م.ن. جـ ٢:٣١٣، والشهابي م.ن. طبعة الجامعة اللبناني، قسم أول ص ١٠، إلا أنّ الدبس والشهابي (طبعة مصر) لم يأتيا على ذكر ذلك.

(٢٨) الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٣٦٧ - ٣٦٨، وانظر رسالة القنصل الفرنسي بصيدا، أستيل، بتاريخ ١٥ نيسان ١٧١١، حيث ذكر فيها أنّ الوزير «عثمان» باشا والي صيدا، عاد في مطلع شباط من العام نفسه، من بلاد الشوف، حيث كان قد قصدها لنزع حكمها من يد الأمير حيدر وتسليمه إلى الأمير يوسف(علم الدين)، ثم تحدث، في الرسالة نفسها، عن قتال جرى بين جيوش الباشا وأهل غزير في العام نفسه. (Ismail, Doc. T.1, P. 91). وبينما يذكر القنصل الفرنسي «أستيل» أنّ «عثمان» باشا كان والياً على صيدا في تلك الفترة، أي عام ١٧١١ (Ibid, PP 91 - 94) نرى معظم المصادر العربية تذكر أنّ هذه الوقعة قد جرت في عهد ولاية بشير باشا على صيدا. (الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٣٦٧، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٧٥٤٣١٣، والشهابي، المصدر السابق طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص. ١٠، وطبعة مصر جـ ٢: ٧٥٤)، وأن عثمان باشا قد تسلّم ولاية صيدا، خلفاً لبشير باشا، بعد هذه الوقعة عام ١٧١٣ (الدبس، م. ن. جـ ٧:

٣٧١، والشدياق، م. ن. جـ ٢: ٣١٦، والشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص. ١٦ وطبعة مصر، جـ ٢:٧٥٥).

وقد اتفق الشدياق (جـ ٢: ٣١٣) والدبس (جـ ٧:٣٦٧) والشهابي (طبعة مصر، جـ ٢: ٧٥١) على أنّ الأمير يوسف علم الدين قد تولّى إمارة الشوف خلفاً للأمير حيدر الشهابي، وكان مدبره الشيخ محمود أبو هرموش، الذي منح فيما بعد لقب الباشوية وولي على الشوف بدلاً من الأمير يوسف (الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية قسم ١:١٠).

(٢٩) الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٣٦٨، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ١٠، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣١٤.

وبينما يستفيض الشهابي، في هذه الطبعة، في وصف القتلى بين الفريقين قائلاً: «ثم بلغه - أي محمود باشا أبو هرموش - أنّ الأمير حيدر متخفٌ في قرية غزير فوجه له جيشاً في القرية المذكورة، فقاتله أهلها بنو حبيش قتالاً شديداً، وقاتل معهم الأمير حيدر وأصحابه، وثبتوا من الصباح إلى الظلام مع قلة عددهم، واجتهدوا في القتال ودافعوا غاية المدافعة، وكان بعضهم يحرّض بعضاً على القتال والصبر والثبات حتى قيل إنّ الشيخ محمود تلحوق رأى ولده الشيخ شاهين واقفاً خلف حايط (ليتوارى) من وقوع الرصاص وهو يوميذ حديث السن، فوبخه بالكلام ورفعه بيده وزجّه إلى جهة القوم وسل سيفه وتبعه وكر على العدا مع ولده وتبعه الباقي من أصحاب الأمير حيدر، وفعلوا في ذلك اليوم فعالاً عجيبة فمنعوا القوم من الدخول إلى القرية وقهروهم إلى شاطىء البحر» (م.ن. ١٠ - ١١)، نرى الشهابي نفسه،حسب طبعة مصر، وهي أقدم من طبعة الجامعة اللبنانية، لا يأتي على ذكر أية معركة في غزير «وفي هذه السنة (١٧٠٩) كان حريق غزير وكان سببه أنّ أمراء اليمنيين لما تملكوا حكم الشوف وجلسوا في دير القمر، أرسلوا أربعين خيالاً من رجال الدولة يطالبون المشايخ بني الخازن بأموال السلطة، فحضر الشيخ أبو نادر الخازن وأخوه إلى دير القمر يتلطفان في رفع الخيالة عنهما، فعرض عليهما الشيخ محمود (وهو محمود أبو هرموش الذي ورد في طبعة الجامعة اللبنانية أن الوالي منحه لقب باشا وسلّمه إمارة الشوف، الأمر الذي لم يرد في هذه الطبعة) كتاباً من المشايخ بني حبيش من غزير يذكرون فيه أنّ بني الخازن يعرفون مقرّ الأمير حيدر وأن عياله متخفية عندهم...» إلا أنه، بعد ذلك، «أمر الشيخ محمود والأمير يوسف علم الدين بانتقال خيالة الدولة من عند بني الخازن إلى غزير فانتقلوا، ولما أرادوا الدخول إلى غزير منعهم بنو حبيش وقتلوا منهم ثلاثة أشخاص وخمسة أفراس، فرجعوا إلى دير القمر وأخبروه بما كان، فغضب الأمير يوسف وركب بعسكر الدولة لحرب غزير، فانهزم الحبيشيون من قدامه إلي نواحي طرابلس، فأحرق غزير ونهبها ورجع إلى دير القمر» (م.ن. جـ ٢: ٧٥١ - ٧٥٢) مع الإشارة إلى أن الشهابي، في طبعة مصر، يؤكّد دعم والي صيدا

لامراء اليمنية «الذين كانوا في الجرد من بني علم الدين وغيرهم» وأنه «مال إليهم من القيسية الشيخ محمود أبو هرموش وبعض أناس من البلاد»، (م.ن. جـ ٢:٧٥١).

(٣٠) الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٦٧:٧ - ٣٦٨، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣١٤:٢، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم١٠:١ - ١١، وقد اختلف هؤلاء المؤرّخون في تحديد السنة الي جرت فيها هذه الوقعة، فأرخها الدبس في العام ١٧١١ ببيتين من الشعر هم:

نكبة بيت حبيش أعظم نكبـة   لما أحـاط بـهـم الجمـع الـغـفير
هذا جزاء من زاد في طغيانـه   فـلأجـل ذا أرختـه نـدمت غـزيـر
(سنة ١٧١١)

(الدبس، م.ن. جـ ٣٦٨:٧)، وارخها الشدياق عام ١٧١٠ (م.ن. جـ ٣١٣:٢ - ٣١٤)، أما الشهابي فقد ارخها عام ١١٢٠ هـ.(بدؤها في ١٣ آذار ١٧٠٩م)، (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٩:١ - ١١).

(٣١) يذكر القنصل الفرنسي أستيل في رسالته إلى الكونت دي بونتشارتران وزير الدولة الفرنسية، بتاريخ ١٥ نيسان ١٧١١ أنّ باشا صيدا قد عاد، في مطلع شباط من هذا العام، من بلاد الشوف بعد أن عزل أميرها الأمير حيدر وولّى عليها مكانه الأمير يوسف علم الدين «وقد بدا هذا الأمر صعباً» (Ismail, p. Cit. T.1, P.91) ثم يذكر في رسالة ثانية له إلى الوزير نفسه بتاريخ ٢٣ أيار ١٧١١ أنّ الباشا عزل الأمير يوسف عن إمارة الشوف وولّى عليها بدلاً منه الشيخ محمود أبو هرموش. (Ibid P. 94).

(٣٢) الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٦٩:٧ والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣١٤:٢ - ٣١٥، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ١٢ - ١٣ وطبعة مصر جـ ٧٥٣:٢ - ٧٥٤.

(٣٣) الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٦٩:٧ - ٣٧٠ والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣١٥:٢، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤، وطبعة مصر، جـ ٧٥٤:٢.

(٣٤) أي الحزب اليمني، وكانت راية هذا الحزب بيضاء، بينما كانت راية الحزب القيسي حمراء.

(٣٥) Ismail, Op. cit. T. I PP. 94 - 97.

(٣٦) الشدياق، المصدر السابق،جـ ٣١٤:٢ - ٣١٦، والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٦٩ - ٣٧٠، وهذا يعني أن الأمير حيدر كان والياً على جبل لبنان بالإضافة إلى الشوف، رغم أن جبل لبنان كان من ولاية طرابلس.

- Touma, paysans et Institutions féodales, T. 1, P.71, Rabbath, Formation historique du Liban politique et contitutionnel, P. 177 e Ismail, Document, T.1, PP. 95-96.

ويروى أن أحد تابعي المقدم مراد أبي اللمع نادى سيده بعد المعركة بلقبه القديم (مقدم) فغضب منه وهجم عليه قائلاً: «لقد قتلت بسيفي هذا خمسة أمراء ولا تزال تدعوني مقدماً، ثم ضربه

بسيفه فقتله، ومنذ ذلك الحين سمي آل أبي اللمع أمراء» (الشهابي، طبعة مصر، جـ ٢، ٧٥٤ حاشية ١).

(٣٧) الشهابي، طبعة مصر، جـ ٧٦٦:٢، والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٢٨.

(٣٨) اختلف المؤرّخون في تحديد السنة التي توفي فيها الأمير حيدر، فالشهابي (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٢٨) وتاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم (ص ٩٩)، ذكرا أنه توفي عام ١٧٣٠، ورغم أنّ الشدياق يذكر في روايته أنّ الأمير حيدر سلّم الإمارة إلى ولده الأميرملحم عام ١٧٢٩ إلا أنه يذكر أنه (أي الأمير حيدر) توفي بعد ذلك بثلاث سنوات، أي عام ١٧٣٢ (الشدياق، المصدر السابق، جـ ٣١٧:٢)، وناقش الدبس في كتابه روايتي الشهابي والشدياق فقال: «وتوفي الأمير حيدر سنة ١٧٣٠ على ما في تاريخ الأمير حيدر شملال (الشهابي) وفي أخبار الأعيان سنة ١٧٣٢، ونظن هذه الرواية أصحّ لأنّ الأمير حيدر ذكر أنه تولى سنة ١٧٠٧ وقال أن مدة ولايته ست وعشرون، فلصحة هذا القول الأخير يقتضي أن تكون وفاته سنة ١٧٣٢ كما في أخبار الأعيان» (الدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٧١). وتأتي رسالة النائب غريمو (Grimaud) القـائـم بأعـمـال قنصـل فـرنسـا بصيدا، بتاريخ ١٦ آذار ١٧٣٢، إلى الكونت دي موريباس Maurépas الوزير وسكرتير الدولة الفرنسية، لتؤكد روايتي الشدياق والدبس، إذ يقول في رسالته: «إنّ أمير الدروز حيدر، وأمير الجبل في هذه البلاد، قد توفي منذ شهر، وخلفه ابنه ملحم بموافقة الوزير عبدالله باشا صيدا». (Ismail. Documents, T.1, P.276). إلا أننا لم نجد في المراجع العربية أي أثر لإسم الوزير عبدالله باشا صيدا، في ذلك التاريخ (١٧٣٢) بل إنّ والي صيدا في هذه الفترة كان أسعد باشا العظم الذي بقي في هذا المنصب حتى عام ١٧٣٤ حيث استبدل به أخوه سعد الدين باشا العظم.

الفصل الثاني

الأمير ملحم: طموح وتوسع

الأمير ملحم ١٧٢٩ - ١٧٥٤:

تسلّم الأمير ملحم حكم إمارة الشوف خلفاً لوالده وفي حياته (١٧٢٩)، إلا أنه ظلّ مرتبطاً بإرادة والده وبزعامته للبلاد حتى وفاته عام ١٧٣٢، حيث أضحى الأمير ملحم الأمير الحقيقي للبلاد، وذلك بعد أن وافق أسعد باشا العظم والي صيدا، على تنصيبه رسمياً أميراً على الشوف، وأرسل إليه خلعة الشرف التي تقدم عادة للأمراء في مثل هذه المناسبات، فاعترف به باقي الأمراء، وكذلك زعماء الشوف، أميراً عليهم[1].

وكان الأمير ملحم طموحاً وقوياً وحكيماً، وبالأخص توسعياً، ومن هذه الخصوصية بالذات، سوف نراه، طوال فترة حكمه، يسعى لأن يتوسع جنوباً نحو جبل عامل، وشمالاً نحو جبل لبنان، وشرقاً نحو البقاع وغرباً نحو بيروت، وقد كان له، بالفعل، ما أراد.

ولكي يتمكّن من تحقيق طموحه في التوسّع حسبما يشتهي، كان عليه، بالإضافة إلى إرضاء الولاة ومحاباتهم و«مكافأتهم»، أن يبني قوة عسكرية قادرة على التصدي لأي متمرد أو ثائر على حكمه، فكان جيش الأمير ملحم، أول جيش ينشأ في العهد الشهابي، إلا أنه لم يصل، في تنظيمه وقوته، إلى الدرجة التي وصل إليها جيش الأمير المعني فخر الدين، قوة وتنظيماً.

ولم تصلنا سوى معلومات متناثرة وقليلة عن هذا الجيش، فقد استطاع أن ينشيء جيشاً من المشاة والخيالة، اختلف المؤرّخون في تحديد عديده، فقال

بعضهم إنّ الحرس الوطني للأمير ملحم قد بلغ ستة آلاف رجل(٢)، وقال آخرون إنه أنشأ جيشاً قوامه خمسة عشر ألف مقاتل، ورد ذلك في رسالة من قنصل فرنسا في صيدا المدعو «دي لان Delane» إلى الكونت ديموريباس Comte de Maurépas الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، مؤرخة في ٢٠ آب ١٧٤٣، وقد جاء فيها أنه – أي الأمير ملحم – قد دخل إلى بلاد المتاولة على رأس جيش قدره ١٥ ألف مقاتل(٣)، حتى أنّ بعض المؤرّخين بالغ بضخامة جيش الأمير ملحم فجعله أربعين ألف مقاتل(٤).

والذي يمكن تأكيده في هذا المجال، بصرف النظر عن قوة جيش الأمير وعديده، أنّ العثمانيين، بعد تجربتهم مع فخر الدين، أخذوا يراقبون بحذر تطوّر كل قوة عسكرية محلية في بلاد الشام، وفي إمارة الشوف بالذات، فيحدّون منها إذا ما بلغت مبلغاً يمكن أن يشكّل ولو خطراً بسيطاً على سلطتهم في هذه البلاد، لذا، لم يعد بإمكان أمراء الشوف تنفيذ التطويع الاختياري الذي كان معمولاً به ومسموحاً في عهد فخر الدين وخلفائه من الأمراء المعنيين، ولذا اعتمد الشهابيون، خلفاء المعنيين في إمارة الشوف، وفي عهد الأمير ملحم بالذات، الجيوش النظامية بدلاً من «مجندين» يدعون عند الحاجة، حيث كان استدعاء هؤلاء المجندين يتم،إما سراً، بواسطة السعاة الخيالة، أو جهراً، بواسطة النيران الموقدة على رؤوس الجبال(٥). إضافة إلى ذلك، فقد استطاع الأمير ملحم، بدهائه وحكمته، أن ينال ثقة الولاة العثمانيين في كل من دمشق وصيدا وطرابلس، وأن يحالفهم مراراً، مما جعلهم يمنحونه قدراً كبيراً من حرية التصرّف في إنشاء الجيش وتجنيد الجند وتنظيم القيادات، وهكذا، فقد قضى السنوات الأولى من حكمه في إعداد قوة مسلحة دائمة ومنتظمة تضم في

صفوفها جنداً من مختلف الطوائف، حيث لم يكن للإقطاع في هذه القوة دور كبير(٦).

لقد سعى الأمير ملحم لأن يجعل من البلاد التي يحكمها بلاداً مزدهرة ومتقدمة، في مجال الزراعة خصوصاً، كما كان يطمح لأن يضم إلى إمارته الأصلية في الشوف مقاطعات أخرى تكون المجال الحيوي لبلاده، فهو بحاجة إلى البقاع الخصب، كما هو بحاجة إلى مرافىء بيروت وطرابلس وصيدا(٧) لكي تربطه بالغرب وتجارته، لذا، سعى لأن تكون له السيطرة عليها، كما سعى لأن يربط بهذه الإمارة كلاً من جبل عامل وجبل لبنان، وكان له ما أراد إلى حد كبير، وإن دفع في سبيل ذلك الكثير من الجهد والدماء في معارك عديدة خاضها لهذا الغرض، فكان، كما رآه الكثير من المؤرّخين، على مثال سلفه الكبير فخر الدين المعني الثاني، وإن لم يبلغ ما بلغه من الجاه والسلطان.

١ – الأمير ملحم وجبل عامل:

كانت الصعوبة الكبرى التي واجهها الأمير ملحم طوال فترة حكمه هي في ترويض مقاطعة جبل عامل، وسوف نرى أن معظم معاركه كانت ضد حكّام هذا الجبل جميعاً، فقد كان سلوك العامليين تجاه ملتزمي بلادهم من الأمراء الشهابيين، مشابهاً تماماً لسلوكهم تجاه ملتزمي هذه البلاد من الأمراء المعنيين السابقين، ومنهم خلفاء فخر الدين، أي سلوك الرفض والثورة وعدم الإقرار بالتسلّط المعني أو الشهابي، لذا، كان على الأمير ملحم أن يواجه القوة النامية لحكّام هذه المقاطعة، وكان عليه أن يقمع، بمساعدة والي صيدا، وبالقوة، تمرّدهم وثوراتهم(٨). وكثيراً ما كان والي صيدا يطلب من الأمير ملحم مساعدته في إخضاع العامليين بقوة السلاح، ففي رسالة من «دي لان» قنصل

فرنسا في صيدا، إلى الكونت «دي موريباس»، الوزير وسكرتير الدولة الفرنسية، مؤرّخة في ٢٠ آب ١٧٤٣، جاء ما تعريبه:«إن الصدر الأعظم حانق جداً بسبب رفض مشايخ المتاولة دفع الضريبة وبعض المتوجبات الأخرى لحكامهم ومنهم سليمان باشا (والي صيدا) لذا، فقد أمره، كما أمر أمير الدروز (الأمير ملحم الشهابي) بمحاصرة قلاعهم وتصفية سكان تلك البلاد بحد السيف»[٩].

وما أن استقلّ الأمير ملحم بالحكم في الشوف، بعد وفاة والده، حتى اتصل بوالي صيدا، سعد الدين باشا العظم[١٠]، وطلب منه أن يولّيه على مقاطعة جبل عامل، وكان أهل هذه المقاطعة وحكامها قد أرهقوا الوالي عصياناً وتمرّداً وثورة، فوافقه على طلبه وولاه تلك المقاطعة، لعلّه يتمكّن، بواسطته، من ترويضها[١١].

وقعة يارون ١٧٣٤[١٢]:

لم يذكر المؤرّخون الذين تحدثوا عن هذه الوقعة كثيراً من التفاصيل، وقد جرت على أرض «يارون» من جبل عامل بين الأمير ملحم الشهابي من جهة وبني علي الصغير من جهة أخرى، ويذكر بعض المؤرّخين، ومنهم: الشدياق، والدبس، والشهابي[١٣] رواية واحدة تتحدث عن السبب المباشر لهذه الوقعة، وهي أنه بلغ الأمير ملحماً «أنّ بني علي الصغير، أصحاب بلاد بشارة أظهروا الشماتة بموت والده فخضبوا ذيول خيولهم بالحنا سروراً»[١٤]، فانتظر حتى تسلّم سعد الدين باشا العظم ولاية صيدا من أخيه أسعد باشا (الذي تركها إلى ولاية دمشق عام ١٧٣٤)، وكان سعد الدين صديقاً حميماً للأمير، فطلب منه، في العام نفسه، توليته على جبل عامل فولاه عليه، وما أن نال الأمير موافقة الوالي حتى زحف بجيشه على تلك المقاطعة ودهم بني علي الصغير في عاصمتهم «يارون» حيث

جرت بين الفريقين معركة دامية انتهت بهزيمة بني علي الصغير وهلاك قسم كبير منهم، بينما أسر زعيمهم المدعو «نصار» وفرّ أخوته إلى قرية «جويا»، لكن الأمير ملحماً لحق بهم إلى تلك القرية ففروا منها إلى بلدة «القنيطرة»، فاكتفى بدهم «جويا» وأسر من بقي فيها من آل الصغير، وعاد إلى دير القمر ومعه «نصار الصغيري» مكبلاً بالحديد، ثم ولّى من قبله «سلمان الصعبي» صاحب بلاد الشقيف على إقطاعات آل علي الصغير، وكان هذا حليفاً له في جبل عامل وخصماً لآل علي الصغير، إلا أنه، بعد أيام، جاء أخوة نصار الصغيري طائعين مستسلمين وافتدوا أخاهم بالمال فردهم إلى ديارهم وولاهم عليها من قبله[١٥].

وقعة أنصار ١٧٤٣:

رفض مشايخ جبل عامل دفع الضرائب المترتبة عليهم للدولة في هذا العام، وكان على صيدا في ذلك الحين، سليمان باشا العظم، وقد تولاها في العام نفسه (١٧٤٣)، فطلب من الأمير ملحم اتخاذ الوسائل الكفيلة بتحصيل هذه الضرائب، وكان الأمير ينتظر مناسبة كهذه لينتقم من أولئك المشايخ الذين ما فتئوا «يعيثون فساداً في جوارهم وتطاولوا على إقليم التفاح التابع لولاية الأمير ملحم»[١٦]، فجهّز الأمير لمقاتلتهم جيشاً بلغ عديده خمسة عشر ألف مقاتل[١٧]، وزحف به منطلقاً من دير القمر باتجاه جبل عامل، وما أن وصل إلى جسر الأولي شمال صيدا حتى أتاه أمر من الوالي بأن يتوقف ويعود أدراجه مع جيشه، إذ إن العامليين، وقد علموا بزحف الأمير إلى بلادهم بجيش لن يتمكنوا من رده ومقاومته، اتصلوا بالوالي ملتمسين العفو والسماح وواعدين بدفع ما يترتّب عليهم للدولة من أموال وضرائب[١٨]، وشق ذلك على الأمير فلم يذعن

لأمر الوالي وتابع زحفه نحو بلاد عاملة، وفي «أنصار» كان العامليون، من بني الصغير ومنكر وصعب، بانتظاره، وقد تجهّزوا للقتال، بكامل أحزابهم وشيعهم، «ولم يتخلف منهم أحد»[١٩]، وانتظم الفريقان في ضاحية البلدة، صفوفاً للقتال[٢٠]، ودارت بين الفريقين معركة «انقلبت» في خلالها «الأرض من ضجيج أولئك الأمم»[٢١]، وحمل الأمير ملحم بجيشه على العامليين فأرهقهم ولم يتمكنوا من الصمود في وجهه فتقهقروا وتشتّتوا، ولاذ قسم منهم بمنازل البلدة وتحصّنوا بها، فاقتحمها، ثم أحرقها ونهب ما فيها، وقتل من الرجال الكثير[٢٢] حتى قدّر عدد قتلى العامليين في هذه الوقعة بألف وستماية قتيل[٢٣]، ولم يُبقِ إلا على «الحريم والعيال»[٢٤]، كما قبض على أربعة من زعمائهم وعاد بجيشه إلى دير القمر، ثم كتب إلى الوالي يفيده بما حدث، فأظهر الوالي رضاه لذلك وأرسل إليه نفقات الجند[٢٥].

وقعة مرجعيون ١٧٤٤:

تولى عثمان باشا المحصل، وبعده سليمان باشا العظم، ولاية صيدا عام ١٧٤٣ بدلاً من سعد الدين باشا العظم الذي نقل إلى ولاية دمشق[٢٦]، وأراد زعماء جبل عامل الانتقام لهزيمتهم في أنصار في العام المنصرم، فهاجموا قرى وادي التيم ومرجعيون، ووقف أهالي الشوف إلى جانب أهالي وادي التيم ومرجعيون (من الدروز) في هذه الوقعة، إلا أنّ العامليين تمكنوا من التغلّب على التيميين والشوفيين فأحرقوا القرى وقتلوا من أهالي الشوف ووادي التيم نحو ثلاثماية رجل، ثم حشدوا مقاتليهم في النبطية بغية العودة إلى القتال، إلا أنّ والي صيدا منعهم من ذلك، ولم يأتِ أحد من المؤرّخين على ذكر الأمير ملحم في هذه الوقعة[٢٧].

وقعة جباع الحلاوة ١٧٤٩:

كان إقليم جزين تابعاً لإمارة الشوف، وكان بعهدة الشيخ علي جنبلاط حليف الأمير ملحم، وكان المناكرة من مشايخ جبل عامل قد اعتادوا التعدي على هذا الإقليم، حتى أنهم أقدموا، في ذلك العام، على قتل رجلين منه، ومن أتباع الشيخ علي جنبلاط، عندها، قرر الأمير ملحم تسيير جيش لتأديب المناكرة، فقصدهم بجيشه إلى بلدة «جباع الحلاوة» قرب جزين، حيث كان المناكرة والعامليون قد استعدوا بدورهم لقتاله، وفي «جباع» التقى الفريقان، فتقاتلا قتالاً مريراً انتهى بهزيمة المناكرة ومقتل نحو ثلاثماية من رجالهم[٢٨]، وتحصن من بقي منهم في مزار قريب من البلدة، فأرسل الأمير إليهم «كتيبة» من رجاله، بقيادة الأمير مراد اللمعي والشيخ قبلان الخازن، فقضت على أولئك المتحصنين في المزار[٢٩]، ثم أحرق الأمير البلدة وتوغل في مقاطعة الشقيف وبلاد بشارة مطارداً المناكرة وحلفاءهم من العامليين، حيث أحرق القرى وقطع الأشجار، وعاد بعدها إلى عاصمته دير القمر[٣٠].

٢ - الأمير ملحم ودمشق والبقاع:

كان الأمير ملحم الشهابي، كأسلافه من حكام الشوف من المعنيين والشهابيين، يطمع في أن يحكم البقاع الخصب، فيتوسع شرقاً كما توسع جنوباً، ولكن التحالف الوطيد الذي كان يربطه بسعد الدين باشا العظم، يوم كان والياً على صيدا، كان يمنعه من أن يتطلع شرقاً نحو دمشق، وذلك بسبب الضغينة التي كانت قائمة بين واليها أسعد باشا العظم، وأخيه سعد الدين، حليف الأمير، والتي كانت تنتج، بالتالي، نفوراً وكراهية بين أمير الشوف ووالي دمشق، وما أن سنحت الفرصة للأمير ملحم، حتى تجاوز ذلك النفور وتلك الكراهية، ودفع من

المال لوالي دمشق ما أقنعه بأن يولّيه حكم البقاع، فحقق بذلك حلمه الكبير، ووضع أخويه الأميرين أحمد ومنصور نائبين عنه في بعلبك، وكان ذلك عام ١٧٤٨م[٣١].

وقعة بر الياس: ١٧٤٨م[٣٢]:

وسببها المباشر أنّ الأمير ملحماً لم يتمكن من دفع الضرائب والأموال الأميرية المتربة عليه لوالي دمشق من جراء ضمانه للبقاع، فقرر الوالي مهاجمته، وكانت، في نظره، فرصة للانتقام منه، نظراً لما بينهما من كراهية ونفور.

وخرج الوالي (أسعد باشا العظم) من دمشق بجيشه واتجه نحو البقاع بسرية تامة وحذر كبير، قاصداً أن يباغت الأمير قبل أن يتمكن هذا الأخير من أن يحشد قواته لمواجهته، وكان الأمير قد جمع زعماء البلاد في الباروك للتشاور، فعلم بمسير الوالي لقتاله، فدق النفير وحشد قواته وانطلق لملاقاته بدوره، وعسكر جيش الأمير في سهل«المغيثة» بضهر البيدر، شرق فالوغا، بانتظار وصول جيش الوالي إليه، وما أن وصل الوالي بجيشه إلى سهل بر الياس ليلاً حتى بانت نيران جيش الأمير في سهل المغيثة، فعلم عندها أن الأمير قد تهيّأ للقتال، وأنه لم يعد ممكناً مباغتته، وعسكر في سهل بر الياس ثلاثة أيام يتشاور مع أركانه في الأمر، وفي اليوم الرابع، وقبل أن يتخذ الوالي قراره بقتال الأمير أو الانسحاب إلى دمشق، باغته الأمير بالقتال، وكان الهجوم فجراً، ودارت بين الجيشين معركة ضارية استمرت حتى الظهر، وظلت موازين القتال متعادلة بين الفريقين، ورأى الأمير أنه لا بدّ من أن يحمل على عدوه حملة واحدة بكل ما لديه من قوة وبأس، فيباغته من جديد ويهزمه،

وهكذا، حمل الأمير بجنده على جيش الوالي، وكان الوقت ظهراً، والجند عطشى وجياعاً، فانهزم الوالي وجنده أمام فرسان الأمير ومشاته، فتبعهم الأمير بفرسانه مطارداً، وظلّ جند دمشق منهزمين وجند الشوف يطاردونهم دون أن يتركوا لهم مجالاً لالتقاط أنفاسهم، حتى بلغوا «سهل الجديدة»، فترك الأمير فلول العدو توالي انسحابها المتعثر نحو دمشق، وعاد هو إلى بعلبك وكان أميرها، الأمير حيدر الحرفوش، قد انضمّ في القتال إلى الوالي، فأغار الأمير ملحم عليه وأحرق قراه وعزله عن منصبه، وولّى مكانه أخاه الأمير حسين الحرفوش، وكان حليفاً له في المعركة[٣٣].

إستنتاج:

يمكننا أن نستنتج، من هذه الوقعة، مزايا عسكرية عديدة للأمير الشهابي، من بينها:

١ - إبطال عنصر المباغتة عند العدو وذلك باكتشافه نيته والعمل بسرعة ضد هذه النية، فبينما كان الوالي قد عزم على مباغتة الأمير، فحشد جيشه وسار به بسرية وحذر ونزل ليلاً وسراً في سهل بر الياس، كان الأمير قد اكتشف نية القتال والمباغتة عند خصمه، فحشد قواه وسار بجيشه ليعسكر في المغيثة ويوقد نار القتال مفهماً خصمه أنه على حذر منه.

ب - أدّى إبطال عنصر المباغتة إلى حالة من التردّد عند الوالي استغلها الأمير، فحزم أمره بسرعة وقرر القتال ونفذ القرار فجأة وبقوة، فانتقل عنصر المباغتة من يد الخصم المهاجم إلى يد الخصم المدافع، وأصبح الوالي في وضع المدافع بعد إن كان في وضع المهاجم، وأصبح كذلك في وضع المباغَت (بفتح الغين) بعد إن كان بإمكانه أن يبادر هو إلى استعمال عنصر المباغتة.

ج – أتقن الأمير اختيار ساعة الهجوم، وهي الفجر، أي الوقت الذي يكون فيه جيش العدو، عادة، لا يزال يلملم أشياءه، دون حذرٍ وقبل أن يستفيق، وساعة الفجر هي، مبدئياً، ساعة الهجوم المثلى.

د – أتقن الأمير اختيار ساعة الحملة الأخيرة على العدو، وهي الظهيرة، أي الوقت الذي يكون فيه جند العدو عطشى وجياعاً ومتعبين وغير قادرين، عادة، على تلقي حملة جديدة، من حملات عدوهم الذي استعدّ أساساً لمثل هذه المناورة، وقررها مسبقاً.

هـ – أتقن الأمير استثمار النصر فركب عدوه حتى أرهقه وجعل جنده يتوزّعون أشتاتاً دون أي أمل للوالي باستجماع قواته والعودة إلى القتال أو القيام بهجوم ردي.

وبعد هذه الوقعة، لم يطل الأمر بأسعد باشا العظم في دمشق، إذ صدر الحكم بإعدامه، فقتل، وتولّى مكانه أخوه سعد الدين باشا العظم، حليف الأمير الشهابي، على ولاية دمشق، ولكن سعد الدين لم يعمر في ولايته هذه، إذ أنه توفي، في العام نفسه (١٧٤٨) في طبريا، وكان قد خرج إليها لسبب ما، فعيّن سليمان باشا العظم والياً على دمشق، وأعيد عثمان باشا المحصل والياً على صيدا[٣٤].

وقعة تعنايل ١٧٥٠ [٣٥]:

كان الشيخ شاهين تلحوق حليفاً للأمير ملحم، وقد أقام في «تعنايل» بالبقاع وأخذ يعتدي على المسافرين على طريق الشام، فأرسل إليه سليمان باشا نائبه بعسكر دهمه ليلاً في القرية المذكورة، فقَتل ثلاثة من جماعته وفر هو مع

الباقين، ولما علم الأمير بذلك جهز حملة وسار بها إلى البقاع حيث اشتبك مع نائب الوالي وجنده، في «تعنايل»، في قتال انتهى بهزيمة نائب الوالي وجنده، وشق على الوالي أن يهزم جنده على يد الأمير ملحم فجهّز جيشاً لقتاله، ولكن مصطفى باشا القواس (وكان والياً على صيدا يومئذ وصديقاً حميماً للأمير ملحم)، تدخل لإصلاح ذات البين، وتمت المصالحة على أن يدفع الأمير ملحم للوالي مبلغاً من المال قدّره بعض المؤرخين بـ ٧٥ ألف قرش[٣٦] كخراج للجند، وكفل مصطفى باشا هذا المبلغ على الأمير وارتهن لديه أخاه الأمير علياً، حتى سدّد المبلغ بكامله[٣٧].

٣ – الأمير ملحم وبيروت (١٧٤٩)[٣٨]

أتمّ الأمير ملحم توسعه جنوباً بتوليه مقاطعة جبل عامل، وشرقاً بتوليه إمارة البقاع، وشمالاً بتحالفه مع إقطاعيي جبل لبنان، ولم يبقَ عليه إلا التوسع غرباً، والإستيلاء على بيروت، فهي المرفأ الحيوي الذي يصله بالغرب، وهو متنفسه الوحيد نحو البحر.

وكان على بيروت في ذلك الحين وال تركي يدعى «ياسين بك»، وكان على خصومة مع الأمير ملحم، فأطلق عليه الأمير حليفه الشيخ شاهين تلحوق ورجاله الذين أخذوا «يمخرقون» في أطراف البلدة، ويغيرون عليها، ويظهر أن الشيخ شاهين كان متخصصاً في أعمال الإغارة ومتقناً لها، حتى أعيت الحيلة الوالي التركي ياسين بك، فرفع أمره إلى «عثمان باشا المحصل»، وكان يومئذ والياً على صيدا، وصديقاً للأمير ملحم، فرأى عثمان باشا أن يسلمها للأمير ملحم، فقبلها وضمها إلى ولايته، وعُزل ياسين بك عنها، وقد توطّنها الأمراء الشهابيّون وأصبحت عاصمتهم الثانية بعد دير القمر، وذلك حتى عهد أحمد باشا الجزار[٣٩].

وفي تقرير رفعه نواب التجارة الفرنسيون في صيدا بتاريخ ٥ أيلول ١٧٤٣ إلى المركيز دي روييه Marquis de Rouillé الوزير وسكرتير الدولة الفرنسية، بشأن الوضع التجاري لبيروت، ووقعه النائبان جاك بوريه Jacques Porry وج. جيرو J. Giraud، جاء ما يلي: «بيروت مدينة خاضعة للأمير - ملحم - ومفتوحة لكل الأجانب، أما الأهالي فهم أغنياء لدرجة أن بإمكانهم التعاطي بأي نوع من أنواع التجارة»[٤٠].

إلا أنّ الأمير ملحماً لم يبقَ طويلاً في الحكم بعد ذلك، فقد أصيب بداء عضال (ريح الشوكة)[٤١] أفقده القدرة على ممارسة مسؤوليات الإمارة فتنازل عنها، طوعاً أو كرهاً، لا فرق[٤٢]، إلى أخويه الأميرين أحمد ومنصور، وذلك عام ١٧٥٤، أما هو فلازم داره ببيروت وانقطع للتأمل ودرس الكتب الدينية والمسائل الفقهية حتى وافته المنية عام ١٧٦٠ عن عمر يناهز الستين عاماً، ودفن في جامع الأمير منذر التنوخي ببيروت[٤٣]، وكان قد قضى في الإمارة نحو خمسة وعشرين عاماً، وقد خلّف ستة أبناء هم: محمد ويوسف وقاسم وسيد أحمد وأفندي وحيدر[٤٤]، وقد بكاه الشهابيون وحزنوا عليه حزناً عظيماً لأنه كان بمثابة الأب لهم[٤٥]، رغم أنّ الأميرين أحمد ومنصور، اللذين توليا الحكم بعده، أساءا إليه واستخفا به واحتقراه[٤٦].

٤ – أهم الأحداث الإجتماعية في عهد الأمير ملحم:

حدثان اجتماعيان مهمان برزا في عهد الأمير ملحم، وكان لهما، ولا شك، تأثير كبير في سير الأحداث في إمارة الشوف خصوصاً، وفي المقاطعات اللبنانية عموماً، فيما بعد، وهما:

أولاً: نشوء الحزبين اليزبكي والجنبلاطي:

أنهت معركة عيندارة، في عهد الأمير حيدر الشهابي عام ١٧١١، الحزب اليمني، وقضت عليه قضاء مبرماً، إلا أنها لم تتمكن من القضاء على الروح الحزبية المتأصلة في إمارة الشوف خصوصاً، والتي كانت منتشرة في أرجاء بلاد الشام عموماً.

وفي عهد الأمير ملحم، برزت حزبية قيسية يمنية ولكن بثوب جديد، هي الحزبية الجنبلاطيةاليزبكية[٤٧]، ولكن الحزبية الجديدة لم تكن استمراراً عمودياً للحزبية السابقة «القيسية واليمنية»، أي أنّ أحداً من الحزبين الجديدين لم يكن استمراراً لأحد الحزبين السابقين، كما توهم بعض المؤرخين[٤٨]، بل بعكس ذلك، فإنّ الجنبلاطية واليزبكية انبثقتا من حزب واحد هو الحزب القيسي، فالشيخ جنبلاط جنبلاط، جد الجنبلاطيين في الشوف في عهد فخر الدين الثاني المعني، والشيخ يزبك بن عبد العفيف، جد آل عماد في ذلك العهد أيضاً، وجد اليزبكيين، كانا، كلاهما، قيسيين[٤٩]، إلا أنّ خلافاً حصل بينهما في ذلك العهد، توارثه الخلف عن السلف، حتى أضحى، في عهد الأمير ملحم الشهابي، حزبية جديدة[٥٠].

إلا أنّ الحزبية الجديدة (الجنبلاطية واليزبكية) لم تتضح معالمها بصورة جيدة إلا عندما وقع الخلاف على حكم الإمارة بين الأخوين أحمد ومنصور الشهابيين، فقد انقسم الشوفيون، من جراء هذا الخلاف، إلى فئتين: جنبلاطيين يؤيدون الأمير منصوراً، وعلى رأسهم آل جنبلاط بزعامة الشيخ علي جنبلاط، ويزبكيين يؤيدون الأمير أحمد، وعلى رأسهم آل عماد بزعامة الشيخ عبد السلام العماد[٥١]، وقد شملت هذه الحزبية أو «الغرضية» كما كانوا يسمونها، جميع الأسر الشوفية من مختلف الطوائف بما فيها المسيحية، كما

تفرع عنها «غرضيّات» أو حزبيات ثانوية تنتمي إليها، وقد شاعت هذه «الغرضيّات» الثانوية في مختلف أنحاء البلاد[٥٢].

وفيما يلي، على سبيل المثال لا الحصر، تصنيف لبعض الأسر والعائلات الشوفية (وغير الشوفية)، حسب انتمائها الحزبي (الجنبلاطي أو اليزبكي أو النكدي)، أو حسب وضعها في «غرضية ثانوية» تنتهي بالانتماء إلى أحد الحزبين المتنافسين.

(١) الأحزاب:

أ - الحزب الجنبلاطي:

وعلى رأسه آل جنبلاط، يليهم آل أبو شقرا (في عماطور) ثم، من الدروز، عائلات: تقي الدين، وطليع، والبعيني وأبو كروم وزين الدين، وسيف، وهلال، وأبو الحسن، ويقظان، وتاج الدين. ومن المسيحيين، عائلات: القهوجي وأبو عبسي، وآل الخازن.

ب - الحزب اليزبكي:

وعلى رأسه آل عماد. يليهم آل عبد الصمد (في عماطور)، ثم، من الدروز، عائلات: أرسلان والأعور وحمادة وعلامة وناصر الدين، وهاني، وتلحوق. ومن المسيحيين: آل الدحداح.

ج - الحزب النكدي:

وهو حزب العائلات الحيادية التي كانت تحرص على أن تظل بعيدة عن الفئتين المتصارعتين، وكان هذا الحزب متماسكاً ومتحداً بحيث إذا مال

لمصلحة إحدى الفئتين وناصرها مكّنها من التغلّب على الفئة المناوئة لها، لذلك سمي هذا الحزب «بيضة القبان»، وكان على رأسه «آل النكدي» أو «مشايخ بني نكد» كما كانوا يسمونهم[٥٣]، وكانت قاعدتهم «عبيه»، إلا أنهم كانوا قريبين دائماً من الأمير الحاكم بدير القمر، بل يغلب الظن أن الأمير نفسه هو الذي أوجد هذا الحزب بنفسه ليظل قوة خاصة به، يستطيع بواسطتها أن يغيّر موازين القوى في إمارته كما يشتهي.

(٢) الغرضيات الثانوية:

وقد عرف منها:

أ - في عماطور:

الغرضية الشقراوية الصمدية نسبة إلى آل أبو شقرا وآل عبد الصمد في البلدة نفسها، وكان آل أبو شقرا جنبلاطيين ومعهم عائلات: أبو الحسن، ويقظان، وتاج الدين.

أما آل عبد الصمد، فكانوا يزبكيين ومعهم عائلات: علامة، وناصر الدين، وهاني.

ب - في شارون:

الغرضية الأحمدية والصايغية نسبة إلى آل أحمدية وآل الصايغ في البلدة نفسها.

ج - في قرنايل:

الغرضية الأعورية والهلالية نسبة إلى آل الأعور وآل هلال في البلدة نفسها.

وكانت هذه الغرضيات تنتمي في النهاية إلى واحد من الحزبين المتنافسين أي الجنبلاطية واليزبكية[٥٤].

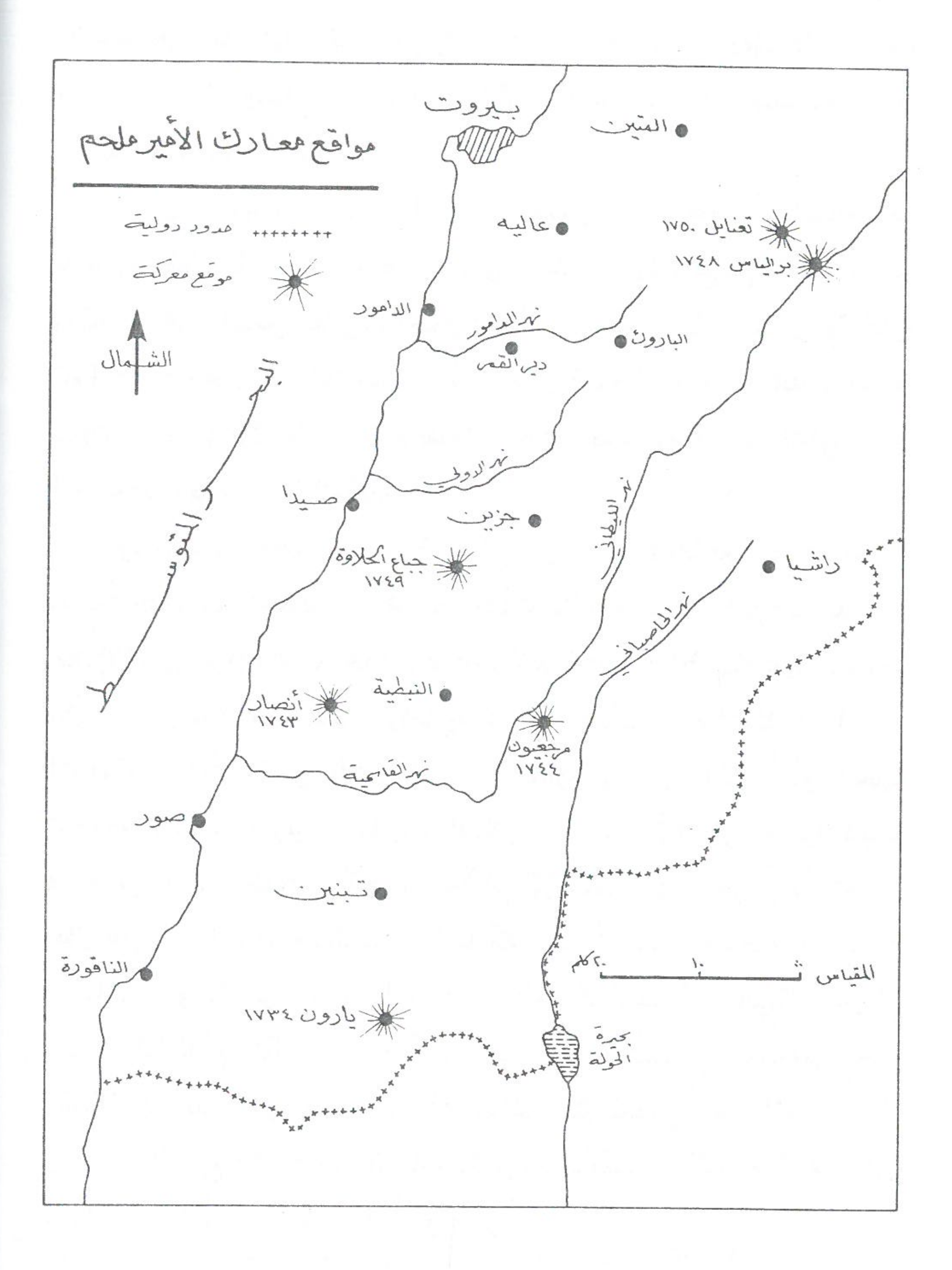
ثانياً: تنصّر الشهابيين أمراء الشوف:

كان الشهابيون على مذهب السنّة عندما تسلّموا إمارة الشوف، وكانت أرملة الأمير بشير الأول أول من تنصّر منهم، مع ابنها وابنتيها، عام ١٧٠٧[٥٥]، ثم أنه، في عهد الأمير ملحم، تنصّر قسم من الشهابيين واللمعيين معتنقين المذهب الماروني، ويذكر الشدياق أنه، في عام ١٧٥٤ «نصّر الخوري ميخائيل فاضل الماروني الأمير علي حيدر، ثم تنصّر من أولاد الأمير ملحم الأمير قاسم والأمير سيد أحمد والأمير حيدر، وتبعهم أكثر الأمراء الشهابيين، ثم الأمراء اللمعيون»[٥٦]، أما الدكتور إدمون رباط فيذكر ان الأميرين اللذين تنصّرا من أبناء الأمير ملحم في ذلك العام (١٧٥٤)، معتنقين المذهب الماروني، هما الأمير يوسف والأمير قاسم، دون أن يذكر تنصّر الباقين[٥٧]، ولكن إسماعيل حقي يذكر أنه في أيام الأمير ملحم «دان أولاده بالنصرانية وتابعهم عليها غيرهم من آل شهاب، واقتدى بهم بعض الأمراء اللمعيين تاركين مذهبهم الدرزي»[٥٨]، كما يذكر الشدياق أنه في العام ١٧٦٤ «نصّر البطرك يوسف اسطفان الغسطاوي الماروني الأمير قاسم عمر»[٥٩]. والذي يمكن تأكيده في هذا المجال هو أنّ الأميرين يوسف وقاسم ابني الأمير ملحم، والأمير قاسم بن عمر، على الأقل، بالإضافة إلى آل أبي اللمع، قد تنصّروا في ذلك الحين، كما سيتبين لنا عند تسلّم كل من الأمير يوسف بن ملحم والأميرين بشير بن قاسم عمر (بشير الثاني) وبشير بن قاسم ملحم (بشير الثالث) الحكم في إمارة الشوف، وهكذا فإن أسرتين من أشهر الأسر الإسلامية وأقواها، تخلّتا عن الدين الإسلامي لتعتنقا المسيحية، فأثرتا بذلك تأثيراً حاسماً ومصيرياً على الخط السياسي

والاجتماعي العام للبلاد كافة ولزمن طويل. أما الأكليروس الماروني فإنه «سوف يدعم، من الآن وصاعداً، وبهمة لا تكلّ، الشهابيين في كل سياستهم، وضد الأعيان خصوصاً»[٦٠].

ويرى الدكتور إدمون رباط أنّ تنصّر الشهابيين واللمعيين «أحدث انعطافاً في تطوّر لبنان» فالشهابيّون «أعادوا وصل السلك الذي انقطع مع الغرب، والذي ورثوه عن فخر الدين الثاني، واتجهوا بأنظارهم نحو أوروبا، باستمرارية أكثر» كما أنهم «أدخلوا إلى إمارتهم، بفضل الموارنة، وبواسطة البعثات الدينية، تيارات سياسية وثقافية جديدة هيأت الجبل ليقوم، في القرن التالي، بدور الخلية المحركة للنهضة العربية»[٦١].

ولا شك في أنّ هذا الحدث التاريخي كان مصيرياً وفاعلاً، فهو قد أحدث تغييراً جذرياً في المجتمع الشوفي خصوصاً ثم في المجتمع اللبناني فيما بعد، إلا أنه، إذا كان «قرار التغيير» هذا الذي اتخذه أمراء الشوف الشهابيون، قد ساعد على إدخال «تيارات سياسية وثقافية جديدة» هيأت لتواصل ما بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، بل هيأت «الجبل ليقوم في القرن التالي بدور الخلية المحركة للنهضة العربية» كما يرى الدكتور ربّاط، فإنّ القول بحتمية سببية تربط بين ذلك الحدث أو القرار وبين التطوّر الحضاري والقومي لمجتمعنا، يظل قابلاً للمناقشة والجدل، طالما أنه يغفل، ببساطة مذهلة، الخلفيات السياسية والطائفية والإجتماعية لذلك الحدث، ويهمل بالتالي، وبدون أي تبرير، نماذج للتواصل بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، جرت قبل تنصّر الشهابيين وبعده، ودون اتخاذ قرارات مماثلة، مثل نموذج الأمير المعني الكبير في القرن السابع عشر - وقد قدمه الدكتور رباط نفسه - ونموذج محمد علي، باشا مصر الكبير، في القرن التاسع عشر.



حواشي الفصل الثاني

(١) رسالة غريمو (Grimaud) النائب الأول والقائم بأعمال قنصل فرنسا بصيدا، إلى الكونت دي موريباس، الوزير وسكرتير الدولة الفرنسية، والمؤرخة في ١ آذار ١٧٣٢، (Ismail, Documents, T1 P.276) وقد ورد في هذه الرسالة إسم عبدالله باشا كوالٍ على صيدا، ولكن سبق وذكرنا أننا لم نجد في المراجع العربية ذكراً لوزير باسم «عبدالله» كباشا لصيدا في هذه الفترة (١٧٣٢)، بل أنّ معظم المراجع العربية ذكرت إسم أسعد باشا العظم كوالٍ عليها في ذلك الحين. (الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ٢:٣١٧، والشهابي، تاريخه، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ١:٢٩ وطبعة مصر، جـ ٢:٧٦٧ - ٧٦٨، والدبس، تاريخ سوريا، جـ ٧:٣٧٥).

(٢) - Bouron, les Druses, P. 132, Puget de St. Pierre; Histoire des Druses, P. 127, et Dib, L'Eglise Maronite, T.2, P.167.

(٣) - Ismail, Documents, T. 2, P. 77.

(٤) - Nantet, Histoire du Liban, P. 120.

(٥) - Bouron, Op. cit. P.135.

(٦) - Nantet, Op.cit. Pp. 120 - 121.

(٧) - Thoumin, Histoire de la Syrie, P. 269

(٨) - Nantet. Op. cit. P.123

وأنظر أيضاً محاضرة للمؤلف بعنوان «جبل عامل في عهد الإمارتين: المعنية والشهابية» منشورة في كتاب «صفحات من تاريخ جبل عامل» الصادر عن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٢ - ٨٢.

(٩) - Ismail, Op.cit. T. 2,P.77

(١٠) يذكر الشدياق (المصدر السابق،جـ ٢:٣١٧) أنّ الأمير ملحم طلب من أسعد باشا العظم والي صيدا عام ١٧٣٢ توليته على مقاطعات جبل عامل وأن أسعد باشا ولاه عليها، ويوافقه على ذلك الدبس (المصدر السابق، جـ ٧:٣٧٥)، إلا أنّ الشهابي (طبعة مصر، جـ ٢: ٧٦٦ - ٧٦٨، وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٢٨ - ٣٠) يجعل وفاة الأمير حيدر عام ١٧٣٠ ويشير إلى العداوة المتأصلة بين الأمير ملحم وأسعد باشا العظم الذي كان والياً على صيدا في ذلك الحين إذ يقول:

«وكان أسعد باشا العظم والي صيدا يبغض الأمير ملحماً بغضاً شديداً حتى قيل إنه كان لما يصل إليه كتاب من الأمير ملحم يضع يده على اسمه لئلا يقع نظره عليه» (طبعة مصر، جـ ٢:٧٦٧، ومثلها في طبعة الجامعة اللبنانية قسم أول: ٢٨ - ٢٩)، ثم يعود الشهابي فيقول إنه في عام ١٧٣١ كتب الأمير ملحم «لأسعد باشا العظم والي صيدا في ذلك العصر يلتمس منه ولاية ديار بشارة فأجاب التماسه وولاّه الديار المذكورة» (طبعة الجامعة اللبنانية قسم أول ص ٢٩)، بينما يقول في (طبعة مصر، جـ ٢: ٧٦٨) وفي أحداث العام ١٧٣١: «استأجر الأمير ملحم الشهابي بلاد بشارة من يد وزير صيدا» دون أن يذكر اسم هذا الوزير، إلا أنه يعود فيذكر في الطبعة نفسها، وفي الصفحة نفسها، وفي أحداث عام ١٧٣٤ «وفي سنة ١١٤٧هـ - ١٧٣٤م انتقل أسعد باشا العظم من أيالة صيدا إلى أيالة دمشق وتولى أيالة صيدا أخوه سعد الدين باشا والي طرابلس، وتولى طرابلس سليمان باشا العظم»، أما القس حنانيا المنير، فقد أورد في كتابه «الدر الموصوف في تاريخ الشوف» المنشور في مجلة (المشرق، المجلد ٤٨، السنة ١٩٥٤، الجزء السادس ص ٦٧٨) ما يلي «... وكان الوالي يومئذ - أي يوم تولى الأمير ملحم الحكم - في صيدا أسعد باشا العظم، وكان مبغضاً للأمير ملحم ويرغب أن ينتزع الحكم من يده، ولكن لم يتيسر له ذلك فأقام أربع سنين في صيدا، ثم حضرت له ولاية دمشق الشام وتولّى مكانه أخوه سعد الدين باشا وكان يكره أخاه أسعد ويحب الأمير ملحم حباً شديداً»، لذلك رجحنا الرأي القائل بأن الأمير ملحماً تولى جبل عامل ١٧٣٤ في عهد سعد الدين باشا العظم وليس قبل ذلك في عهد أخيه أسعد لما كان بينهما من خصومة يصعب معها القبول بالقول إن أسعد باشا ولى الأمير ملحماً على جبل عامل.

(١١) الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان، ص ٤٠٤، والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣٦، وقد جاء فيها: «وكان سعد الدين باشا العظم يستنجد بالأمير ملحم كثيراً، ويشاوره بمهماته، ويقهر به متاولة جبل عامل».

(١٢) ذكرها الشهابي (طبعة مصر جـ ٢: ٧٦٨ وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٢٩) عام ١٧٣١، وكذلك آل فقيه (جبل عامل في التاريخ، جـ ٢:٧٤) فقد جعلها عام ١١٤٤هـ - ١٧٣١م، وذكرها الدبس (المصدر السابق، جـ : ٣٧٥) وبعده الشدياق (المصدر السابق، جـ٢:٣١٧) عام ١٧٣٢، أما نحن فقد رجحنا وقوعها عام ١٧٣٤ للأسباب التي سبق ذكرها (حاشية ١٠) وهي أن الأمير ملحماً لم يتسلّم مقاطعات جبل عامل إلا في عهد سعد الدين باشا العظم الذي تسلّم ولاية صيدا عام ١٧٣٤.

(١٣) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣١٧، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٧٥، والشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ٢٩.

(١٤) الرواية نفسها، بالنص تقريباً، في المصادر الثلاثة، أما الشهابي (طبعة مصر، جـ ٢: ٧٦٨) فلم يشر إلى هذه الرواية إطلاقاً.

(١٥) الشهابي (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٢٩ وطبعة مصر، جـ ٢: ٧٦٨)، والدبس (المصدر السابق، جـ ٧: ٣٧٥ - ٣٧٦) والشدياق (المصدر السابق،جـ ٢:٣١٧)، ولكن بينما يذكر الشدياق، والشهابي في طبعتيه، «جويا» و«القنيطرة» دون أن يذكرا أنه - أي الأمير ملحم - تبع المنهزمين من آل علي الصغير إلى القنيطرة، نرى الدبس يشير إلى أن الأمير «تتبع آثارهم إلى القنيطرة»، وذلك ما نستبعده بدورنا، خصوصاً أن الفارين من آل علي الصغير إلى تلك البلدة جاؤوا بعد أيام إلى الأمير وقدموا له الخضوع والطاعة، ويذكر آل فقيه كذلك أن أولاد نصار عادوا من القنيطرة «واستأجروا بلادهم من الأمير ملحم» (آل فقيه، جبل عامل في التاريخ، جـ ٢:٧٤).

(١٦) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣١ وطبعة مصر، جـ ٢:٧٦٩ والشدياق، المصدر نفسه، جـ ٢:٣١٨ والدبس، المصدر نفسه، جـ ٧: ٣٧٦ - ٣٧٧، وآل فقيه، المصدر نفسه، جـ ٢:٧٦.

(١٧) حسبما ورد في رسالة القنصل الفرنسي دي لان De Lane الوارد ذكرها آنفاً، (Ismail, Documents, T2 P.66).

(١٨) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣١، (أما طبعة مصر فقد جاء فيها «لأنهم - أي العامليون - سلموا إلى أمره» - جـ ٢: ٧٦٩ -)، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣١٨، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٣٧٧، أما آل فقيه فيقول: «لأن العامليين قد تفاهموا معه - أي مع الوالي - واتفقوا وإياه» (آل فقيه، المصدر السابق. جـ ٢:٧٦).

(١٩) الشهابي، طبعة لجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣١.

(٢٠) المصدر نفسه ص ٣٢.

(٢١) المصدر نفسه ص. ن.

(٢٢) يذكر القنصل الفرنسي دي لان De Lane في رسالته المنوه عنها آنفاً أنه «عندما تلقى الأمير الأوامر، دخل إلى بلاد المتاولة على رأس خمسة عشر ألف رجل، ووضع فيها كلها النار والدم» (Ismail, Documents, T2P.77).

(٢٣) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣٢ وطبعة مصر، جـ ٢: ٧٦٩، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٣٧٧، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣١٨، أما آل فقيه فقد ذكر نقلاً عن رواية «مروة» أنّ المعركة «انجلت عن أكثر من ألف قتيل من الفريقين» (المصدر السابق، جـ ٢:٧٦، وقعة مرج قدس سنة ١١٥٦هـ).

(٢٤) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣٢.

(٢٥) يذكر الشهابي (طبعة مصر) أنّ الأمير ملحماً بات، بعدها، ليلة على جسر الأولي شمال صيدا، وأرسل المشايخ الأربعة الأسرى إلى الوالي (جـ٢:٧٦٩)، أما في طبعة الجامع اللبنانية، فيذكر أنّ

الأمير عاد إلى دير القمر «ومعه الشيوخ الذين قبض عليهم مشدودين فأبقاهم عنده في الأسر والاعتقال»، إلى أن توسط لهم الشيخ علي جنبلاط فأطلق سراحهم لقاء ستة آلاف قرش وفرسين من الخيل الجياد يرسلونها إليه كل عام (قسم أول ص ٣٢)، وقد أيد الدبس (المصدر السابق، جـ ٧: ٣٧٧) الرواية الأخيرة، وكذلك الشدياق (المصدر السابق، جـ ٢:٣١٩).

(٢٦) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣٢، وطبعة مصر جـ ٢: ٧٦٩ - ٧٧٠. ويبدو أنّ عثمان باشا المحصل لم يستمر طويلاً في ولاية صيدا إذ خلفه، في العام نفسه «سليمان باشا العظم»، ذكر ذلك الشهابي الذي روى، في أحداث العام ١١٥٦ هـ:١٧٤٣م «وفيها تولّى دمشق سعد الدين باشا العظم وأقام أربع سنين على ولايته وكان والي صيدا عثمان باشا المحصل» (طبعة مصر، جـ ٢: ٧٦٩)، إلى أن يقول، في أحداث العام نفسه (ص ٧٧٠) «وفيهاخرج سليمان باشا العظم والي صيدا بالعساكر الكثيرة ونزل في مرج قدس»، وقد توافق ما جاء في طبعة مصر بهذا الصدد مع ما جاء في طبعة الجامعة اللبنانية إذ ورد ما يلي: «وفي هذه السنة - ١١٥٦ هـ:١٧٤٣م - خرج سليمان باشاوزير صيدا بالعساكر الكثيرة ونزل في مرج قدس» (قسم أول ص ٣٢)، كما يذكر القنصل الفرنسي دي لان De Lane إسم «سليمان باشا» في حملة التأديب التي جرّدتها الدولة على متاولة جبل عامل في عام ١٧٤٣. (Ismail, Documents T2 P. 77).

ويبدو كذلك أن سعد الدين باشا العظم لم يستمر طويلاً في ولايته على دمشق، إذ سرعان ما أعيد إليها أخوه أسعد باشا، قال الشهابي: «وفيها - أي في سنة ١١٥٧ هـ: ١٧٤٤م - كان أسعد باشا على الشام وركب بعسكر على البقاع» (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ٣٤)، إلى أن يقول: «ثم أن أسعد باشا تولّى الشام مدة سنين وعمّر أماكن عظيمة في الشام وجمع مالاً لا يحصى» (م.ن.ص ٣٥). وقد ورد تضارب في الروايات عند الشهابي في طبعة مصر (جـ ٢:٧٧١): «وفي السنة ١١٥٧ هـ:١٧٤٤م، كان وفاة سعد الدين باشا العظم في طبريا» وطبعة الجامعة اللبنانية (قسم أول ص ٣٤) في أحداث السنة نفسها (١١٥٧ هـ:١٧٤٤م): «كانت وفاة سليمان باشا العظم في طبريا»، إلا أنّ محقّقي طبعة الجامعة اللبنانية، المؤرّخين رستم والبستاني، يصحّحان ما ورد في أحداث العام ١١٦١:١٧٤٨ من أن «في هذه السنة كان سعد الدين باشا العظم والي الشام فغضب على الانكشارية وأخرجهم من الشام» (ص ٣٧)، فيذكران في حاشية الصفحة نفسها: «ولعلّ الصحيح سليمان باشا لإستقامة المعنى، كما سيأتي، ولأنها وردت هكذا في نسخ الشيخ ناصيف اليازجي ونسخة أبيلا أخوان» (حاشية ١ ص ٣٧) ناسيين ولا شك ما ورد في أحداث العام ١١٥٧هـ من أنّ سليمان باشا توفي في طبريا. ويزداد الأمر غموضاً عندما نجد في أحداث العام ١١٦٢هـ (بدؤه كانون الأول ١٧٤٨)، ما يلي:

«ولما رجع أسعد باشا من الحج... فلم تطل له المدة حتى نفذ الأمر السلطاني بضرب عنقه، وتولّى مكانه على ولاية دمشق أخوه سعد الدين باشا صيدا المقدم ذكره، ثم حصل لسعد الدين باشا، بعد

أيام قليلة، حادثة خرج بسببها إلى طبريا، فمات هناك، وقدم والياً على دمشق بعده سليمان باشا العظم، وحضر عثمان باشا المحصل والياً على صيدا»، (قسم أول ص ٣٨ - ٣٩). كما أن كلاً من الشدياق والدبس رويا الرواية الأخيرة، ولكن مع شيء من الاختلاف، فقد روى الشدياق أنه في العام ١٧٤٨ «عزل سعد الدين باشا العظم عن أيالة صيدا وتولّى عوضه عثمان باشا المحصل، وأما أسعد باشا فلم تطل له المدة حتى نفذ الأمر السلطاني بضرب عنقه، فتولّى مكانه أخوه سعد الدين باشا» دون أن يأتي على ذكر ما حصل لسعد الدين باشا في طبريا بعد ذلك (الشدياق، المصدر لسابق، جـ ٢:٣٢٠). وأما الدبس فقد روى أنه في العام ١٧٤٧ «عاد أسعد باشا من الحج... ولكن لم يطل الوقت إلى أن نفذ الأمر السلطاني بضرب عنقه وتولّى مكانه ابن عمه سليمان باشا العظم، وتوفي سعد الدين باشا العظم والي صيدا وتولّى مكانه عثمان باشا المعروف بالمحصل» (الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٣٧٨). إلا أنّ هؤلاء المؤرّخين (الشهابي، طبعة مصر، جـ ٢:٧٧٣ وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣٩) والشدياق، (جـ ٢: ٣٢٠) والدبس (جـ ٧:٣٧٨) يعودون فيجمعون على أن الذي مات في طبريا هو أسعد باشا العظم، وقد مات عام ١٧٤٧ أو عام ١٧٤٨ وهذا هو المرجح.

(٢٧) الشهابي، طبعة مصر، جـ ٢:٧٧١، وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤٥، ولم يذكر الشدياق، ولا الدبس، هذه الوقعة، وقد ذكرها آل فقيه (المصدر السابق، جـ ٢:٧٨ - ٧٩).

(٢٨) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤١، وطبعة مصر، جـ ٢:٧٧٤، والشدياق الذي ذكر الواقعة عام ١٧٥٠ (المصدر السابق ، جـ ٢:٣٢١)، وكذلك الدبس (المصدر السابق، جـ ٧:٣٧٩).

(٢٩) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤١ وطبعة مصر جـ ٢:٧٧٤ والدبس (المصدر السابق، جـ ٧:٣٧٩) والشدياق (المصدر السابق، ج. ٢:٣٢١).

(٣٠) الشهابي بطبعتيه (م.ن.ص.ن.) والشدياق (م.ن.ص.ن) والدبس (م.ن.ص.ن.)

(٣١) ولكن يظهر أن الأمير لم يكن على وفاق مستمر مع الولاة سواء في صيدا أو دمشق أو طرابلس، ففي رسالة من القنصل بوري Porry قنصل فرنسا بصيدا، إلى الكونت دي موريباس Conte de Maurépas الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، والمؤرّخة في ٢٢ تشرين أول (أكتوبر) ١٧٤٥، جاء ما يلي: «لقد التحق حكّام دمشق وطرابلس بحاكمنا - أي حاكم صيدا - لإعلان الحرب على أمير الدروز، ومع أنّ جيشهم يعدّ نحو ٧ أو ٨ آلاف رجل، إلا أنهم، حتى الآن، لم يتمكنوا من أن يحرزوا أية نتائج سوى حرق الأشجار وقتل بعض النساء وأخذ بعض السبايا، إلا أن هذه الحرب لم تدم سوى بضعة أيام، إذ أنّ أمير الدروز قد رضخ ورضي بأن يدفع الأموال المتأخرة وضريبة الميري المترتبة عليه» (Ismail, Documents. T2 P.78).

(٣٢) ذكر الشهابي، في طبعة الجامعة اللبنانية، هذه الوقعة، بالتفصيل، في أحداث العام ١١٦٢ هـ (بدؤه في كانون الأول عام ١٧٤٨م)، (قسم أول ص ٣٧ - ٣٩)، كما ذكرها في طبعة مصر (جـ ٧٧٢:٢) في أحداث العام ١١٦٠ هـ: ١٧٤٧م، وأنظر، للوقعة نفسها: الدبس (المصدر السابق، جـ ٧: ٣٧٧ - ٣٧٨) وقد ذكرها في أحداث العام ١٧٤٧م، والشدياق (المصدر السابق، جـ ٢: ٣١٩ - ٣٢٠) وقد ذكرها في أحداث العام ١٧٤٨م، أما محمد كرد علي فقد ذكرها في أحداث العام ١١٦٠ هـ: ١٧٤٧م (خطط الشام، جـ ٢٩٤:٢).

(٣٣) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣٧ - ٣٩، وطبعة مصر، جـ ٧٧٢:٢ - ٧٧٣، والدبس، المصدر السابق، جـ ٣٧٧:٧ - ٣٧٨، والشدياق، جـ ٣١٩:٢ - ٣٢٠، ومحمد كرد علي، خطط الشام، جـ ٢٩٤:٢، والجدير بالملاحظة أنّ أحداً من هؤلاء المؤرّخين، أو سواهم، لم يشر إلى عديد أيٍ من الجيشين المتقاتلين، أو إلى خسائرهما في هذه المعركة.

(٣٤) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٣٩، والدبس، المصدر السابق جـ ٣٧٨:٧ والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢٠:٢.

(٣٥) ذكرها الشدياق في عام ١٧٥٠ (الشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢١:٢)، وذكرها الدبس في عام ١٧٤٩ (الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٧٩:٧ - ٣٨٠)، وذكرها الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية (قسم أول ص ٤١) وطبعة مصر (جـ ٧٧٤:٢) في أحداث العام ١١٦٣ هـ (بدؤه في كانون الأول عام ١٧٤٩) مما يرجح حصول الوقعة عام ١٧٥٠م.

(٣٦) الشهابي، طبعة مصر، جـ ٧٧٤:٢ والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢١:٢ والدبس، المصدر السابق، جـ ٣٨٠:٧، وقد وردت ١٥٠ كيساً عند الشهابي في طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤١.

(٣٧) الشهابي، طبعة مصر، جـ ٧٧٤:٢، وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤١، والدبس، المصدر السابق، جـ ٣٧٩:٧ - ٣٨٠ والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢١:٢.

(٣٨) ذكرها الشدياق في أحداث عام ١٧٤٩ (المصدرالسابق، جـ ٣٢٠:٢)، وكذلك الدبس (المصدر السابق، جـ ٣٧٩:٧)، إلا أن الشهابي، في طبعة مصر، ذكرها في أحداث العام ١١٦١هـ:١٧٤٨م (جـ ٢: ٧٧٤) وذكرها في طبعة الجامعة اللبنانية، في أحداث العام ١١٦٣ هـ (بدؤه في كانون الأول ١٧٤٩م)، (قسم أول ص ٤٠)، ونرجح أن يكون تسليم بيروت إلى الأمير ملحم قد تم عام ١٧٤٩ أي في عهد ولاية عثمان باشا المحصل على صيدا، إذ أنه قد تسلّمَ ولاية صيدا في العام الثاني ١٧٥٠ مصطفى باشا القواس كما مر معنا.

(٣٩) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤٠ - ٤١، وطبعة مصر جـ ٧٧٤:٢، والدبس، المصدر السابق، جـ ٣٧٩:٧، والشدياق المصدر السابق، جـ ٣٢٠:٢ - ٣٢١.

(٤٠) Ismail, Documents, T2 PP.112 - 113.

(٤١) يذكر المؤرّخون أنّ شوكة صبّار دخلت في يد الأمير فتورّمت، وأهملها، فعجز الأطباء عن ابرائه منها، فأقعدته عن العمل، واضمحل بدنه وركدت همته، ولزم الفراش وانقطع عن الناس (الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤٣، وطبعة مصر، جـ ٧٧٦:٢، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٨١، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢٢:٢).

(٤٢) يذكر المؤرّخون أنّ الأمير ملحماً، عندما عجز عن القيام بواجبات الحكم بسبب المرض، دخل في ولايته الطمع، وخرجت أعيان البلاد عن طاعته، وتظاهر عليه أخواه أحمد ومنصور، فطلبا الولاية والإمارة، عندها دعا أخويه المذكورين وسلمهما زمام الحكم (الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤٣، وطبعة مصر، جـ ٧٧٦:٢، والدبس، المصدر السابق، جـ ٣٨١:٧. والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢٢:٢).

(٤٣) يذكر الدبس أنه دفن في جامع الأمير منقذ التنوخي (المصدر السابق، جـ ٣٨١:٧) والصحيح «منذر» كما ورد عند الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤٩ (وانظر أيضاً، مساجد بيروت، للدكتور صالح لمعي مصطفى، ص ٥٠ - ٦٩)، ولكن الشهابي (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ٤٩) يذكر أنه توفي عام ١١٧٣ هـ (بدؤه في آب عام ١٧٥٩م)، وكذلك في طبعة مصر (جـ ٧٨٣:٢) حيث يذكر أنه توفي عام ١١٧٣ هـ = ١٧٥٩م، أما الشدياق، فيؤيد ما ورد عند الدبس من أنّ الأمير ملحماً قد توفي عام ١٧٦١ (المصدر السابق، جـ ٢: ٣٢٣)، ونرجح أنه توفي عام ١٧٦٠ أي في خلال العام ١١٧٣هـ.

(٤٤) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢٣:٢، والدبس، المصدر السابق، جـ ٣٨٠:٧.

(٤٥) الشهابي، طبعة مصر، جـ ٧٨٣:٢.

(٤٦) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤٣.

(٤٧) راجع ملاحظتنا فيما يتعلّق بهذين الحزبين في الجزء الأول (العهد المعني) الفصل الثاني والحاشية ٥٠ منه.

(٤٨) حتي، لبنان في التاريخ، ص ٤٣٩، إذ ذكر أنّ اليزبكية حلّت محل القيسية، والجنبلاطية حلّت محل اليمنية، وهذا ليس صحيحاً كما سنبين.

(٤٩) أنظر ثبتاً للعائلات القيسية والعائلات اليمنية في الجزء الأول (العهد المعني) الفصل الثاني، الحاشيتان ٤٥ و٥٠ منه. وقد ظلّ آل عماد قيسيين حتى العهد الشهابي، فقاتلوا إلى جانب الأمير حيدر الشهابي في وقعة عيندارة الشهيرة (١٧١١) التي قضي فيها على اليمنيين نهائياً، وقد قتل في هذه الوقعة أحد زعمائهم المدعو سرحال، فتزعّم الأسرة واحد آخر منهم هو سيد أحمد، وكان كذلك حليفاً للأمير حيدر الشهابي، (الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤٩ - ٥٠).

(٥٠) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٣٩ - ٤٠.

(٥١) الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٨٧:٧، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢٤:٢ وتاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم ص ١٠١ و Lammens, La Syrie, Vol P.101 et .Jouplain, la question du Liban, P.122

(٥٢) - Touma, paysans et institutions féodales T1 P.79.

(٥٣) - Touma, Ibid, T1 PP. 77 - 83 et Lammens, Op.cit Vol. 2p. 101.

وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٨٣ - ٨٥ وص ١٩٣.

(٥٤) - Touma, Op. cit. T1 PP.79 - 80 et Lammens, OP. cit Vol.2 p. 101.

وأبو شقرا، المصدر السابق، ص ٨٤، وتاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم ص ١٠١ - ١٠٢. ويختلف إسماعيل حقي بك (لبنان مباحث علمية واجتماعية، جـ ٣٤٢:١) يؤيده مزهر (تاريخ لبنان العام، ج ٤١٥:١ - ٤١٩) مع لامنس Lammens, Op.citVol 2P. 101 يؤيده نانتيه (Nantet, Histoire du Liban, P.124) فيعتبر الأولان (إسماعيل حقي ومزهر) أنّ الخازنيين كانوا جنبلاطيين وأنّ آل الدحداح كانوا يزبكيين، بينما يعتبر الآخران (لامنس ونانتيه) العكس. وإذا كنا قد رجحنا الرأي الأول فاستناداً إلى الوثائق التي أثبتها الدكتور هشي في كتابه «المراسلات الإجتماعية والإقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون: ١٦٠٠ - ١٩٠٠، الجزء الثاني».

(٥٥) رسالة القنصل استيل Estelle قنصل فرنسا بصيدا إلى الكونت دي بونتشا رترين الوزير وسكرتير للدولة الفرنسي في ٥ آب عام ١٧٠٧ (Ismail, Documents T1 P.73).

(٥٦) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢٢:٢.

(٥٧) Rabbath, la formation historique du Liban, P.178.

(٥٨) حقي، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، جـ ١٤٣:١.

(٥٩) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٢٧:٢. ويذكر الحتوني أنه في العام ١٧٦٤ تنصّر الأمير قاسم عمر الشهابي (الحتوني، نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانية، ص ١٤٠) وتوطّن غزير في العام ١٧٦٦ «لأنها صارت مقاطعته» (م.ن. ص ١٤٢)، وفي العام ١٧٦٨ ولد للأمير قاسم عمر، في غزير، الأمير بشير (الثاني) «الذي لم يقم مثله في بيت شهاب» (م.ن. ص ١٤٦)، وقد توفي الأمير قاسم بعد ذلك بثلاثة أشهر، عن عمر يناهز الأربعين، مخلفاً ولدين هما: حسن وبشير (م.ن.ص.ن.).

(٦٠) Jouplain, op. cit. P. 122

(٦١) Rabbath, Op. cit. P. 178

الفصل الثالث

الأميران أحمد ومنصور: مشاركة في الحكم ثم تفرّد به

١ - الأميران أحمد ومنصور (١٧٥٤ - ١٧٦٣): مشاركة في الحكم:

إذا كان الأميران أحمد ومنصور قد اتفقا، بمباركة من أعيان البلاد، على حكم الإمارة مشاركة، فإنّ الخلاف قد وقع بينهما منذ استلامهما للحكم عام ١٧٥٤، بل وفي الوقت الذي صار فيه أمر خلافة الأمير ملحم موضع جدل بين أعيان البلاد الذين انقسموا، كما سبق أن رأينا، إلى «جنبلاطيين» حلفاء للأمير منصور، و«يزبكيين» حلفاء للأمير أحمد.

ورغم ذلك، فقد فرضت ظروف البلاد، وكذلك أعيانها، أن يظل الحكم مشاركة بين الأخوين طوال نحو عشرة أعوام (١٧٥٤ - ١٧٦٣) دون حدوث أي صدام بينهما، ودون أية حوادث تذكر، سوى وقعة «بيروت».

وقعة «بيروت» ١٧٦٠:

جرت هذه الوقعة بين الأمير قاسم ابن الأمير عمر الشهابي، وبين عميه الأميرين أحمد ومنصور حاكمي الشوف، وسببها أنّ الأمير عمر، وقد كان على خصومة مع عميه، وعلى علاقة صداقة حميمة بنعمان باشا والي صيدا، تمكّن، في هذا العام، من الحصول على فرمان سلطاني بتوليته إمارة الشوف، فجهّز لذلك جيشاً من أنصاره ومن رجال الوالي، وانطلق به من «الحدث» حيث كان مقيماً «فدهم بيروت على حين غفلة، فدخلها واستولى عليها وكان عماه فيها،

فأخلى لهما سبيل الهرب، ففرا منها هاربين، ولو أراد قبضهما لقبض عليهما، لكنه لم يرغب في ذلك»[1] إلا أنّ الأميرين أحمد ومنصوراً ذهبا إلى الشوف واجتمعا بأعيان البلاد الذين لم يوافقوا على تولّي الأمير قاسم للإمارة، وكتبا بذلك كتاباً إلى الوالي الذي أعاد إلى الأميرين إمارتهما، وأجرى أعيان البلاد صلحاً بين الأمراء الثلاثة[2].

ولكن الوفاق لم يستمر طويلاً بين الأميرين الحاكمين، إذ أنه في العام ١٧٦٣ بدأ الخلاف يدبّ بينهما، وذلك بسبب تحزب كل منهما لفريق من الفريقين المتنافسين على الزعامة في البلاد، حيث تحزّب الأمير منصور لحليفه الشيخ علي جنبلاط زعيم الحزب الجنبلاطي، بينما تحزّب الأمير أحمد لحليفه الشيخ عبد السلام العماد زعيم الحزب اليزبكي، وتطوّر الخلاف بين الأخوين إلى أن عزم كل منهما على التفرّد بالولاية، فقصد الأمير أحمد دير القمر ليعلن منها نفسه حاكماً فرداً على الشوف، وقصد الأمير منصور بيروت ليعلن منها الإعلان نفسه، وكان منصور أدهى من أخيه وأقدر، وكانت تربطه صداقة حميمة بوالي صيدا محمد باشا العظم، فبادر بالكتابة إليه طالباً الولاية لنفسه، وطالباً كذلك النجدة والمساعدة، فكان له ما أراد، وجهّز الوالي لمساعدة الأمير منصور جيشاً جاء هو على رأسه إلى بيروت وعسكر في «حرشها» بانتظار أن يقوم مع الأمير منصور إلى دير القمر لمحاربة الأمير أحمد، وحاول الأمير أحمد بدوره أن يستنهض همة اليزبكيين أنصاره فلم يفلح، وانفرط عقد اليزبكيين من حوله حينما علموا بانحياز الوالي للأمير منصور، عندها اضطرّ الأمير أحمد إلى مغادرة عاصمة الإمارة «دير القمر» ولجأ إلى «كفرنبرخ» بينما استقرّ الأمير منصور في «دير القمر» حاكماً فرداً لإمارة الشوف، وتمّ الصلح بين الأخوين بعد ذلك على يد كل من الشيخ علي جنبلاط والشيخ عبد السلام

العماد، زعيمي الحزبين المتنافسين، وعاد الأمير أحمد إلى دير القمر، تحت طاعة أخيه الأمير منصور، وفي حمايته[3] وظلّ فيها إلى أن مات عام ١٧٧٠[4].

٢ – الأمير منصور (١٧٦٣ – ١٧٧١): تفرّد بالحكم:

تسلّم الأمير منصور إمارة الشوف ودخل أخوه الأمير أحمد في طاعته، وكذلك الحزبان الجنبلاطي واليزبكي بزعامة كل من الشيخ علي جنبلاط والشيخ عبد السلام العماد، ولكن ابن أخيه الأمير يوسف ابن الأمير ملحم رفض الدخول في طاعة عمه معتبراً أنه أحق بالولاية منه، ثم غادر مقره في المختارة ولجأ إلى راشيا، ومنها إلى بشامون، ثم قصد بعد ذلك والي دمشق عثمان باشا الكرجي وكان صديقاً له، فأرسله هذا الأخير إلى ولده محمد باشا والي طرابلس، وزوّده برسالة يطلب له فيها، من ولده، توليته على بلاد جبيل، فكان له ذلك عام ١٧٦٣[5].

وهكذا استتبّ الحكم في بلاد الشوف للأمير منصور الذي استقرّ في الإمارة دون أحداث تذكر حتى عام ١٧٧٠، ولكن حذره من منافسه القوي الأمير يوسف، أمير بلاد جبيل، الذي استطاع أن يجمع حوله الكثير من مشايخ الشوف ومن أنصاره من جبل الشوف نفسه،[6] أقضّ مضجعه طوال فترة حكمه هذه، خصوصاً أن الأمير يوسف ظلّ محافظاً على ولائه وصداقته لوالي دمشق عثمان باشا، كما كان على اتصال وثيق ومستمر وسري مع أنصاره ومحازبيه المقيمين في إمارة عمه الأمير منصور، الأمر الذي كان يعزّز أمله في تسلّمه إمارة الشوف، وهو ما اضطرّ الأمير منصوراً إلى التفتيش عن تحالفات مماثلة، فحالف الأمير اسماعيل الشهابي أمير حاصبيا، كما حالف الشيخ ضاهر العمر والي عكا، وكان نجمه قد بدأ يلمع في بلاد الشام، وكسب وده وصداقته على أثر المصالحة

الشهيرة التي أجراها بينه – أي بين الشيخ ضاهر العمر – وبين ابنه عثمان، في حاصبيا، عام ١٧٦٧[٧].

ولكن الأمير منصوراً لم يكن على وفاق مع باشا صيدا، ففي عام ١٧٦٧ تمنّع الأمير عن دفع الأموال المترتبة للدولة على الإمارة وعلى بيروت، ولما أرسل إليه الوالي يطلب منه تسديد تلك الأموال «وإلا اضطره للمجيء إلى بيروت للحصول عليها» أجابه الأمير، بكثير من الفظاظة والقسوة، أنه سوف يمنعه من دخول المدينة[٨]، عندها حشد الوالي، عند نهر الأولي، نحو خمسماية مقاتل، وأرسل يطلب من أحد أنصاره في «الشاغور» قرب حلب، أن يمده بنحو خمسة عشر ألف مقاتل[٩]، وأخذ الأمير منصور يستعدّ من جهته للمواجهة الحاسمة مع الباشا، ولكن تدخل العقلاء من مشايخ الشوف، وخصوصاً الشيخ علي جنبلاط، حسم هذا الخلاف بلا قتال[١٠].

وفي عام ١٧٧٠، اتفق حاكم مصر، علي بك الكبير، ووالي عكا، الشيخ ضاهر العمر، على غزو سوريا واحتلال دمشق وإسقاط حكم الوالي عثمان باشا فيها، مغتنمين فرصة انشغال العثمانيين بحربهم مع روسيا، وبالفعل، أرسل حاكم مصر إلى سوريا جيشاً مؤلفاً من أربعين ألف مقاتل وعلى رأسه قائد يدعى محمد بك أبو الذهب، فلما وصل هذا القائد إلى عكا استقبله واليها ضاهر العمر بالترحاب وأمدّه بالمؤن والذخيرة وسار معه، هو وحلفاؤه من مشايخ جبل عامل[١١]، متقدمين بجيوشهم نحو دمشق، حيث قابلهم، في ضواحيها، عثمان باشا، بجيشه الضعيف عدة وعدداً، ولكنه لم يصمد في وجه تلك القوات الزاحفة إلى دمشق، فغادرها وفرّ شمالاً نحو حمص، بينما استسلمت حامية دمشق للمهاجمين بعد عدة طلقات من مدافعهم الضخمة القوية، وأخذ عثمان باشا يستجمع قواه ويستنجد بأنصاره، ومنهم حليفه الأمير يوسف، ليعود إلى دمشق وينتزعها من أيدي المحتلين، ولكن محمد بك أبو الذهب غادر دمشق فجأة بلا

قتال وعاد أدراجه إلى مصر، وكذلك فعل الشيخ ضاهر العمر وحلفاؤه من مشايخ المتاولة الذين عاد كل منهم إلى بلده، فعاد الوالي إلى دمشق ودخلها بلا قتال، وكان الأمير يوسف قد هبّ لنجدة حليفه فجمع جيشه في البقاع وسار نحو دمشق فوصلها بعد أن كان الوالي قد عاد إليها، فاستقبله الوالي وأكرمه وأعاده إلى دياره موفور الكرامة والجاه، فعاد الأمير يوسف إلى دير القمر بدلاً من أن يعود إلى جبيل، وقد أنس في نفسه القوة والقدرة على انتزاع الحكم من عمه في تلك الظروف، خصوصاً أن أخبار سيره بجيشه إلى دمشق وتكريم الوالي له كانت قد سبقته إلى إمارة الشوف، فأعدّ له أنصاره إستقبالاً حافلاً، وتوافدوا إليه في دير القمر يؤدّون له الخضوع والطاعة، «ومالت إليه أعيان البلاد»، وكان الأمير منصور مقيماً آنذاك ببيروت، فزيّنت له «الجبانة»[١٢] أن يخلع نفسه من الإمارة ويولّي ابن أخيه عليها، وكان قد أحسّ بميل الناس إليه، وفاتح ابن أخيه بالأمر شاكياً له عجزه وكبر سنه، فوافق بعد تردّد مصطنع «وسار الأمير منصور من بيروت إلى الباروك، ولاقاه فيها الأمير يوسف وأعيان البلاد، حيث تم التنازل للأمير الجديد، ووافق عثمان باشا على ذلك، وأرسل إلى ابنه درويش باشا والي صيدا لكي يخلع على الأمير يوسف خلعة الإمارة ففعل، وتولّى الأمير يوسف البلاد.. من ظاهر طرابلس إلى ظاهر صيدا»[١٣]، وكان ذلك عام ١٧٧١، أما الأمير منصور، فقد أقام ببيروت إلى أن توفي فيها عام ١٧٧٤ عن عمر يناهز الستين، وقد دفن في جامع الأمير منذر التنوخي[١٤].

ويروي القنصل دي فور De Fort، قنصل فرنسا بصيدا، كيفية عزم الأمير منصور على التخلّي عن الإمارة، في رسالة منه إلى الدوق دى براسلان Duc de Praslin، الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، مؤرّخة في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٧٧٠، كما يلي: «لقد انسحب الأمير منصور، أمير جبل الدروز وحاكم بيروت في الوقت نفسه، من هذه المدينة، منذ بعض الوقت، وهو

يريد أن يبرهن أنه راغب في اعتزال الحكم، ليس من بيروت فقط، وإنما من الجبل أيضاً، ويظهر أنه لا يريد التدخل في أي شأن بعد الآن.

«إن هذا الاعتزال من قبل الأمير يتيح الفرصة للاضطرابات، وقد سبّب ذهابه بأن تولّى حكم بيروت في هذا الحين، حاكم يدعى الأمير فارس الذي استولى على حكم هذه المدينة، وهو يدير شؤونها بطريقة سيئة وظالمة»[١٥]، وقد تبع اعتزال الأمير منصور حكم بيروت في تشرين الثاني عام ١٧٧٠، اعتزاله حكم الإمارة كلها وتسليمها لابن أخيه الأمير يوسف في شهر آب من العام التالي ١٧٧١.

ويذكر النائب دراغون، النائب الفرنسي التجاري بصيدا، في رسالة منه إلى الدوق ديغويون Duc D'Aiguillon، الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٧٧١ «أنّ الأمير يوسف، المتعلّق، بأمانة، بالعثمانيين، والذي سوف يتسلّم، عاجلاً أم اجلاً، حكم كل جبل الدروز، قد ذهب إلى دمشق على رأس خمسماية من خيالته، ليأخذ علماً بما يجري هناك»[١٦].

ثم يذكر دراغون نفسه، في رسالة تالية منه إلى الدوق دي غويون، مؤرّخة في ٢٠ آب ١٧٧١، أسباب اعتزال الأمير منصور للحكم وعملية التسليم والتسلّم، على الشكل التالي:

«عندما عاد الأمير يوسف إلى دير القمر، جمع عمه - أي الأمير منصور - جميع أمراء الدروز ومشايخهم وأعلن لهم عزمه على التخلي عن الحكم لصالح ابن أخيه - الأمير يوسف - الذي كان حاضراً الاجتماع، فرفض في البدء احتراماً لعمه، إلا أنّ عمه قال له إنه تصرّف كذلك بمحض إرادته وللأسباب التالية:

«١ - بما أنه - أي الأمير يوسف - هو الابن البكر لأخيه الأمير ملحم، فإن الحق الشرعي بحكم البلاد يعود إليه، ولا يمكن لأحد أن ينازعه فيه، وأنه يسلّمه إياه بالطريقة نفسها التي تسلّمه هو بها من والده - أي من والد الأمير يوسف.

«٢ - إنّ تقدمه في السن يوجب عليه الخلود إلى الراحة والهدوء.

«٣ - بما أنّ عائلتهم قد ازدادت بصورة كبيرة، فهو - أي الأمير منصور - لا يستطيع أن يشبع جشع الأمراء الشباب الذين تسبّب نفقاتهم الكبيرة الخلافات فيما بينهم. وبما أن تنازله هذا هو اختياري، وقد تمّ لهذه الأسباب فقط فيجب أن لا يلاقي أية عراقيل.

«ثم نزع الأمير من إصبعه الخاتم الكبير - أي خاتم الإمارة - وسلّمه، بحضور المجتمعين، إلى ابن أخيه، مقدماً لهذا الأخير كل الشكليات التي تضطر الشعب للإعتراف بقيادته، وقد قوبل هذا التصرف بتصفيق إجماعي»[١٧].

ولكن بعض المؤرّخين يرون أن اعتزال الأمير منصور الحكم كان بسبب تحالفه مع الجيوش الغازية لدمشق، إذ أنه، ما أن دخلت جيوش أبي الذهب وحلفائه، ضاهر العمر وشيوخ المتاولة، دمشق، حتى أرسل الأمير منصور إليها الهدايا، وكتب إلى أبي الذهب يهنئه بالانتصار[١٨]، وذلك لحقد هذا الأمير على عثمان باشا والي دمشق الذي كان ميّالاً إلى الأمير يوسف، والذي سعى إلى تولية هذا الأخير على بلاد جبيل، بينما ظلّ الأمير يوسف على تحالفه مع عثمان باشا رغم هزيمته، وجيّش عسكره لمساعدته في استرداد دمشق، وما أن عاد عثمان باشا إلى دمشق حتى تبعه الأمير يوسف إليها «فتوطد مركزه لدى الباب العالي، واضطرّ خصمه الأمير منصور إلى التنازل عن الإمارة»[١٩]. ويرجح أن يكون الأمر قد تمّ على هذا النحو، وأن تكون مكافأة الأمير يوسف الذي انتصر «للشرعية» هي توليته على إمارة الشوف بدلاً من عمه الأمير منصور، ويؤكد ذلك ما ورد في رسالة دراغون المشار إليها آنفاً، من أن «الوزير عثمان باشا اعترف جيداً بالخدمة التي قدمها الأمير يوسف وبما فعله تجاه سلطات دمشق لعودتها إلى الحكم.. ويتعلّق هذا الأمير بعائلة الباشا تعلّقاً بلا حدود»[٢٠].

حواشي الفصل الثالث

(١) الشهابي، حيدر أحمد، تاريخه، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٥١. وقد ذكر الشدياق هذه الوقعة في أحداث العام ١٧٦١ (الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ٢:٣٢٤) إلا أنّ الشهابي (طبعة مصر)، والدبس (تاريخ سورية) لم يذكرا هذه الوقعة.

(٢) يذكر الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٥١ وكذلك الشدياق (م.ن.ص.ن) أنّ أعيان البلاد قد دفعوا للوالي مبلغ خمسين ألف قرش لكي يعيد الولاية إلى الأميرين المعزولين، وأنّ الأمير قاسماً قد كتب إلى عمه الأمير علي يتوسطه للصلح بينه وبين عميه الأميرين حيدر ومنصور، فقام عمه الأمير علي والشيخ عبد السلام العماد بإجراء هذه المصالحة.

(٣) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٥٩ - ٦٠، وطبعة مصر، جـ ٢:٧٧٨، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥، إلا أنّ الشدياق يذكر ذلك في أحداث العام ١٧٦٢ كما يذكر أنّ الأمير منصوراً غادر دير القمر إلى بيروت بعد ذلك وأقام فيها، والدبس، المصدر السابق، جـ ٣٨٧:٧، ويذكر الدبس كذلك هذه الحادثة في أحداث العام ١٧٦٢ كما يذكر أنّ الأمير منصوراً دفع مقابل ذلك إلى الوالي مبلغ عشرة آلاف قرش، وهو ما يذكره الشدياق أيضاً. ويذكر كليرامبو Clairambault قنصل فرنسا بصيدا، في رسالة منه إلي الدوق دي شوازيل Duc De Choiseul الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، مؤرّخة في أول أكتوبر (تشرين أول) ١٧٦٣، ما يلي: «أرسل الباب العالي الأمر بتولية الأمير منصور أميراً للدروز، وقد ذهب الباشا بنفسه، منذ شهر، لتنفيذه، ولاقى في البدء بعض الصعوبات، ولكن حزب الأمير منصور فاز في النهاية، ويعترف به اليوم، بصورة عامة ومطلقة، ومن الجميع، كأمير كبير للدروز».(Ismail,. Documents, T2 P.134)

(٤) وقد خلّف الأمير حيدر أحمد الشهابي، المؤرّخ المشهور (حقي، اسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، جـ ١: ٣٤١ - ٣٤٢)، وهو المؤرّخ الذي نستند إلى كتابه في كثير من المواضيع من أبحاثنا هذه.

(٥) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٢٥ - ٣٢٦ والدبس، المصدر السابق، جـ ٣٨٨:٧ والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٦٢.

(٦) -Ismail, Documents, T2, P. 150.

والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٦٢، والشدياق، المصدر السابق،جـ ٢:٣٢٦، والدبس، المصدر السابق،جـ ٣٨٨:٧.

(٧) - Ismail, Op. cit.T2, PP. 154 - 155.

(٨) من تقرير «كليرامبو Clairambault» قنصل فرنسا بصيدا، والمؤرّخ في ٢٧ تشرين الأول ١٧٦٧. (Ismail, Ibid, P. 157).

(٩) التقرير نفسه (Ibid, P. 158)

(١٠) التقرير نفسه (Ibid, P. 159)

(١١) لقد سمى دراغون Dragon، النائب التجاري الفرنسي بصيدا، هذا التحالف الثلاثي بين حاكم مصر ووالي عكا ومشايخ جبل عامل، بأنه «تحالف كونفدرالي Confédération» وذلك في رسالة منه إلى الدوق ديغويون Duc D'aiguillon الوزير وسكرتير الدولة الفرنسية، مؤرّخة في ٢ أيار ١٧٧١. (Ismail, Op. cit. T2, P. 169).

(١٢) استعمال اللفظة نفسها (الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٩٢:٧) و(الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٢٨).

(١٣) الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٩٢:٧ - ٣٩٣. والشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٨٨.

(١٤) الدبس، المصدر السابق، جـ ٤٠٢:٧، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٣٦.

(١٥) - Ismail, Op. cit. T2, P.166.

إلا أننا لم نجد في مراجعنا التاريخية ذكراً «لفارس» الذي حكم بيروت مباشرة بعد الأمير منصور، والذي ورد اسمه في رسالة القنصل دي فور.

(١٦) - Ismail, Ibid P. 186.

(١٧) - Ibid, P.188.

(١٨) العطار، نادر، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، ص ٧٩.

(١٩) العطار، م.ن. ص ٨٠.

(٢٠) - Ismail, Op. cit. T2 P. 187.

ويذكر أنّ والي صيدا درويش باشا ووالي طرابلس محمد باشا هما ولدا عثمان باشا والي دمشق.

الفصل الرابع

الأمير يوسف
من إمارة الموارنة إلى إمارة الدروز

الأمير يوسف (١٧٧١ – ١٧٨٨):

تسلّم الأمير يوسف بن ملحم الشهابي حكم بلاد جبيل عام ١٧٦٣ من محمد باشا والي طرابلس، ثم تسلّم إمارة الشوف عام ١٧٧١، خلفاً لعمه الأمير منصور، من درويش باشا والي صيدا، وكان قد تنصّر عام ١٧٥٤ واعتنق المذهب الماروني، فكان أول حاكم شهابي ماروني من أصلٍ سني، للإمارة المعنية، أو إمارة الدروز، في بلاد الشوف[1].

وكان تسلّم الأمير يوسف حكم إمارة الشوف في ظروف داخلية وإقليمية معقدة، إذ برز، في الإمارة، وعلى حدودها، مناوئون للأمير، ومنافسون له على السلطة في الإمارة، وفي المقاطعات المجاورة، مما حدّ من طموحه، وجعل منه، في النهاية، جرماً يدور في فلك الولاة تارة، وفي فلك القوى الإقليمية المسيطرة (ضاهر العمر والجزار) تارة أخرى، بدلاً من أن يكون قطباً فاعلاً في المنطقة، كما كان سلفه الأمير فخر الدين المعني الثاني، وكما سيكون، ولا شك، خلفه الأمير بشير الشهابي الثاني.

وسنحاول، فيما يلي من هذا الفصل درس تعامل الأمير مع مختلف هذه القوى طوال فترة حكمه، مستعرضين في البدء ما تجمع لدينا من معلومات عن جيش الأمير.

أولاً: جيش الأمير يوسف:

في ظل الظروف التي ذكرنا، حكم الأمر، فكان لزاماً عليه أن يسعى لكي يفرض نفسه على الساحتين الداخلية والإقليمية، ولن نستطيع القول إنّ الأمير أنشأ في سبيل ذلك، جيشاً قوياً منظماً كالذي انشأه سلفه الأمير المعني، إلا أنه، في كل حال، أنشأ قوة عسكرية لا يستهان بها، دون أن يخرج، بالتالي، عن تقاليد الإقطاع التي كانت سائدة، في ذلك الحين، في أساليب التجنيد والتعبئة.

ويحدثنا الرحالة الفرنسي فولني Volney[٢] الذي زار بلادنا في فترة حكم الأمير لإمارة الشوف، وبالتحديد في العام ١٧٨٤[٣]، فيروي تفاصيل دقيقة عن الوضع العسكري في بلاد الأمير قلّما نجدها عند غيره من الرحالة والمؤرّخين، وسنوضح، فيما يلي، كيف كانت تجري أمور الحرب والجيش في عهد الأمير يوسف، وذلك استناداً إلى ما أورده هذا الرحالة وغيره من الباحثين والمؤرّخين.

١ – قرار الحرب:

لم يكن قرار الحرب والسلم وقفاً على الأمير، بل كان على هذا الأمير أن يجمع مشايخ البلاد وأعيانها فيطلعهم على الوضع السياسي العام في البلاد، ثم يستمع إلى آرائهم جميعاً، «وكان لكل شيخ أو فلاح متميز بالشجاعة أو الرأي أن يدلي برأيه، بحيث يمكن القول إنّ الحكم كان مزيجاً مقبولاً من الأرستوقراطية والملكية والديمقراطية»[٤]، إلا أنه لم يكن هنالك قواعد ثابتة تحكم المجتمع في هذا الإطار، فبقدر ما يكون الحاكم قديراً وذا سلطة ومالكاً لزمام الأمور في بلاده، يكون له القرار الأخير في الأمور المهمة والمصيرية كأمر إعلان الحرب أو

إقرار السلم[٥]، ولكن الذي عرف عن الأمير يوسف أنه كان ذا سطوة ومقدرة ومهابة في البلاد مما جعله أهلاً لكي يتبنّى أي قرار بالحرب أو السلم دون اعتراض ذي شأن.

٢ – التجنيد والتعبئة:

لم تختلف وسائل التجنيد والتعبئة عند الأمير يوسف عما سبقه من أمراء في عهود الإقطاع، فلم يكن الأمير، ولا أعوانه، يقتنون الجيوش، ولم يكن لديهم سوى «بعض التابعين في الخدمة المنزلية وبعض العبيد السود»[٦]، أما عند إعلان الحرب، فإنّ «كل رجل، شيخاً كان أم فلاحاً، قادراً على حمل السلاح، مدعو للمسير، فيحمل كل منهم كيساً صغيراً من الطحين، وبندقية، وبعض الرصاصات، وقليلاً من البارود المصنوع في القرية، وينطلق إلى المكان المعين من قبل الحاكم للإلتئام»[٧]. أما إذا كانت حرباً أهلية، «فكل التابعين والمزارعين والحلفاء يتسلّحون ويلتفون حول زعيمهم أو رئيس عشيرتهم... وكل سيد مسؤول عن تأمين المؤونة والذخيرة لجماعته»[٨]، ويقول فولني عن بلاد الأمير: «كل فلاح جندي، وفي الحرب، غالباً ما يكون الجيش الأمة كلها، وبكلمة، تلك هي الحالة الحاضرة للموارنة والدروز»[٩]. إلا أنّ هذا النظام لم يكن دون صعوبات، إذ كثيراً ما كان الأمير أو الحاكم يعجز عن تأمين المؤونة والذخيرة لجيشه طوال فترة ما، وذلك ما حدث في أثناء الحرب بين الجزّار والأمير يوسف عام ١٧٨٤، حيث عمد الجزّار إلى إطالة أمد الحرب مما دفع الأمير إلى الرضوخ وتسوية الخلاف بينه وبين الجزار لمصلحة هذا الأخير[١٠].

أما الوسيلة المتّبعة لإعلان النفير العام وتعميمه على مختلف أنحاء البلاد، فيصفها الرحالة «فولني» على الشكل التالي:

«عندما يقرر الأمير والمشايخ في دير القمر، الحرب، يصعد المنادون، مساء، إلى قمم الجبل، ويبدأون بالصراخ بصوت عال: إلى الحرب، إلى الحرب، خذوا البنادق، خذوا المسدسات، أيها الأعيان المشايخ، امتطوا خيولكم، تسلّحوا بالرماح والسيوف، وليكن اللقاء غداً في دير القمر، يا غيرة الله، يا غيرة القتال»[١١]، وعندما يسمع أهل القرى هذا النداء يهبون لتلبيته «وفي خلال ثلاثة أيام، يتجمع في دير القمر خمسة عشر ألف بندقية يستطيع – الأمير – بواسطتها أن يخوض المعركة»[١٢].

أما عن تنظيم هذا الجيش فيذكر فولني أنه كان مختلفاً تماماً عن تنظيم الجيوش الأوروبة «فليس لهؤلاء الجند زي موحد ولا ترتيب معيّن ولا تشكيلات محدّدة، وإنما هم تجمع من الفلاحين يرتدون جبّات (جمع جبة) واسعة وقصيرة تبدو منها سيقانهم العارية، ويحملون بنادقهمن بأيديهم. وهم مشاة جميعاً، خلافاً لما عهدناه عند الأتراك والمماليك، باستثناء الأمراء والمشايخ الذين يمتطون الخيول، وهي نادرة الاستعمال عندهم بسبب طبيعة الأرض القاسية والوعرة»[١٣]، وأما طعام الجند فيتكون عادة من «قطعات صغيرة من الخبز... ومن البصل، والجبنة، والزيتون، والفواكه، وبعض النبيذ»[١٤].

٣ – التكتيك، أو أسلوب القتال:

يصعب أن نسمي أسلوب القتال الذي كان متبعاً في جيش الأمير، وفي مثله من جيوش الاقطاع، تكتيكاً بالمعنى العسكري الحديث، ورغم أنّ «فولني» يشيّد بانضباط جند الأمير وطاعتهم لرؤسائهم، وبجلدهم ونشاطهم الجسدي الذي قلّما نرى له مثيلاً «عند الأمم المتحضرة»، ويذكر أنهم، في معركتهم ضد الجزّار عام ١٧٨٤ «قضوا ثلاثة أشهر في الهواء الطلق، بدون خيام، وليس لهم من

غطاء يدّثرون به سوى جلد من جلود الأغنام، ومع ذلك فلم يحدث أن كان بينهم مرضى أو موتى أكثر مما لو كانوا في منازلهم»[١٥]. رغم ذلك، فإنّ الرحالة الفرنسي يرى أنهم كانوا يجهلون فن الحرب جهلاً تاماً «فهم لا يعرفون بناء الحصون ولا علم المدفعية ولا أساليب العسكرة – أي إقامة المعسكرات –، وبكلمة، فهم لا يعرفون شيئاً عن فن الحرب»، إلا أنه، إذا وجد بينهم من يعرف عن هذا الفن شيئاً، فإنهم سرعان ما يتقنونه فيصبحون جنداً خطيرين[١٦].

أما الحرب التي يتقنونها فهي «حرب المخافر»، إذ أنهم لا يغامرون بالقتال في السهول نظراً لأنهم «لا يستطيعون تحمّل صدمة الخيالة، ولأن بنادقهم غير مجهّزة بالحراب»[١٧]، وكل ما يتقنونه من فنون القتال هو أن «يتسلّقوا الصخور وينزلقوا بين غابات العليق وكتل الحجارة» يحتمون بها ويرمون من خلفها، بسهولة ويسر، رمايات مسدّدة سبق أن أتقنوها في تمارين الصيد ومباريات الرمي[١٨]. كما أنهم يتقنون أعمال المباغتة، وخصوصاً «المباغتة الليلية، والكمائن، وكل أنواع الإغارة التي يمكن بواسطتها مباغتة العدو وقتاله وجهاً لوجه»[١٩]، إنهم «متحمّسون لتعميق انتصاراتهم، سريعو التخاذل ثم التشجّع من جديد، جسورون حتى التهوّر، حتى أنهم يبدون أحياناً متوحشين، ويتميّزون، خصوصاً، بميزتين تجعلان منهم جنداً متفوقين، هما: طاعة الرؤساء، والجلد في تحمّل المشقات»[٢٠].

٤ – عديد الجيش:

اختلف المؤرّخون في تحديد العديد لجيش الأمير يوسف، حتى أنّ بعضهم وقع في التناقض، ففولني، مثلاً، يذكر أنه كان بإمكان الأمير أن يجمع، خلال ثلاثة أيام من إعلان النفير العام «خمسة عشر ألف مقاتل»[٢١]، ثم يعود فيذكر

أنه، طبقاً للإحصاءات الأخيرة، بلغ عدد الرجال المسلّحين في بلاد الأمير «أربعين ألفاً»[٢٢] دون أن يذكر تاريخ هذه الإحصاءات ومصدرها. إلا أنه يعود فيذكر أن الأمير قد قاتل المتاولة عام ١٧٧١ بجيش قدره «خمسة وعشرون ألف مقاتل»[٢٣] حيث لقي، وعمه الأمير منصور، هزيمة فادحة، ثم يذكر أنه في العام ١٧٧٧، جيّش الأمير في دير القمر جيشاً مؤلفاً من «خمسة عشر ألفاً إلى عشرين ألف مقاتل من الدروز والموارنة»[٢٤]. وهكذا نرى أن جيش الأمير يوسف يمكن أن يراوح، عند فولني، بين خمسة عشر ألف مقاتل، وأربعين ألفاً (من الرجال القادرين على حمل السلاح في الإمارة).

أما باقي المؤرّخين فيقدّمون، عن جيش الأمير، أرقاماً تختلف باختلاف المعارك التي يتحدثون عنها، ويراوح معظمها بين العشرين ألفاً والثلاثين ألف مقاتل، فعن معركة «جباع الحلاوة» التي جرت عام ١٧٧١ بين الأمير ومشايخ جبل عامل من آل علي الصغير وبني صعب، يكاد يجمع المؤرّخون على أن عديد جيش الأمير كان في هذه الوقعة نحو عشرين ألف مقاتل، ومن هؤلاء المؤرّخين:

- الشدياق، الذي يذكر أنّ الأمير نهض لقتال الشيعة من دير القمر «بجحفل زهاء عشرين ألفاً فرساناً ومشاة»[٢٥].

- أحد أمراء وادي التيم الذي يورد الرقم نفسه في كتابه «تاريخ الأمراء الشهابيين» إذ يذكر في فقرة تحت عنوان «قتال عنيف ضد الشيعة»: «قام الأمير يوسف على رأس عشرين ألف مقاتل ما بين فارس وراجل»[٢٦].

- الشهابي، الذي يذكر أنه في العام ١١٨٥ هـ (١٧٧١) جمع الأمير يوسف عسكراً «نحو عشرين ألف مقاتل» وسار به لمقاتلة المشايخ المتاولة[٢٧]. وقد أيد ذلك، من المؤرّخين المحدثين:

- المعلوف، الذي يذكر أنّ الأمير نهض من دير القمر لمقاتلة متاولة جبل عامل «بزهاء عشرين ألفاً بين فرسان ومشاة»[٢٨].

- الأسود، الذي يذكر أن الأمير جمع لمقاتلة بني الصغير وبني صعب «نحو عشرين ألف مقاتل بين مشاة وفرسان»[٢٩].

- أما القس روفايل كرامة فيذكر أن الأمير جمع لهذه الوقعة «ثلاثين ألفاً»[٣٠].

وعن حصار صيدا الذي جرى في العام نفسه وبعد وقعة «جباع الحلاوة» مباشرة، راوحت آراء المؤرّخين في عديد جيش الأمير بين عشرين ألفاً وثلاثين ألف مقاتل، مع الإشارة إلى أنّ جيش الأمير لم يكن لوحده في هذه الوقعة بل شاركه فيها عسكر والي دمشق، ومن هؤلاء المؤرّخين:

- الدبس، الذي يذكر أنه في العام ١٧٧١، حاصر الأمير يوسف صيدا مع عثمان باشا المصري والي دمشق، مدة سبعة أيام، وكانوا جميعاً نحو عشرين ألف مقاتل[٣١].

- الأب لامنس الذي يقدّر مجموع الجيوش التي حاصرت صيدا ذلك العام بثلاثين ألفاً «ضمنهم مقاتلو الأمير يوسف»[٣٢].

- أحد أمراء وادي التيم الذي يذكر أنّ الأمير سار للإستيلاء على صيدا «على رأس عشرين ألف مقاتل بين فارس وراجل»[٣٣].

- محمد كرد علي الذي يذكر أنه في العام ١١٨٥هـ (١٧٧١م) «سارت عسكر الدولة مع عسكر الأمير يوسف لحصار صيدا وإنقاذها من يد ضاهر العمر، وكانوا في أكثر من عشرين ألفاً معهم المدافع والزنبركات، فأقاموا على حصارها سبعة أيام»[٣٤].

- نانتيه Nantet الذي يذكر أن «العثمانيين والأمير الكبير جمعوا - لحصار صيدا - نحو ثلاثين ألف مقاتل»[٣٥].

إلا أننا نعود، في النهاية، إلى رواية الرحالة الفرنسي «فولني» الذي كتب مذكراته في فترة قريبة جداً من الحدث (عام ١٧٨٤) فتحدث عن هذا الحصار وذكر أنّ الجيش الذي حاصر صيدا عام ١٧٧١ كان مؤلفاً من «الأتراك والدروز» وكان عديده نحو ثلاثين ألف مقاتل منهم «عشرة آلاف فارس وعشرين ألفاً من الفلاحين»[٣٦]، ونفهم من هذا القول أن الفرسان (العشرة آلاف) كانوا عسكر الوالي، أما الفلاحون المشاة (العشرون ألفاً) فكانوا عسكر الأمير، وهذا ما أكّده القنصل الفرنسي «دي توليس» في تقرير له من صيدا بتاريخ ١٥ حزيران ١٧٧٢، إذ ذكر أنّ الجيوش العثمانية المتحالفة كانت تقدّر بثلاثين ألف مقاتل، منها ستة آلاف من الخيالة الأتراك الجيدين، وعشرون ألفاً من الدروز المشاة من بينهم نحو ألف من الخيالة[٣٧].

ولكن كيف يمكّننا أن نفسّر ما ورد في رسالة «دراغون» Dragon النائب التجاري الفرنسي بصيدا، إلى الدوق ديغويون Duc D'Aiguillon الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، والمؤرّخة في ٩ تشرين الثاني ١٧٧١، حيث يذكر أنه في ١٧ تشرين الأول (١٧٧١) «وصل الأمير إلى النهر - نهر الأولي قرب صيدا - حيث عسكر بانتظار وصول الجند الذين نهض بهم والذين يجب أن يشكّلوا جيشاً من أربعين ألف رجل، معظمهم من المشاة سيئي التنظيم والتموين»[٣٨]، ثم يتابع، في رسالته، توغل الأمير يوسف بجيشه هذا «في بلاد المتاولة» إلى أن يخوض ضدهم - أي المتاولة - معركة يمنى الأمير إثرها بهزيمة مرة، ويقتل من جيشه أكثر من ألفي رجل[٣٩]، وما ورد في تقرير دي توليس De Taulès قنصل فرنسا بصيدا، عن الفترة ما بين ٣٠ نيسان و٢ أيار ١٧٧٢، من أنّ الأمير كان «مخلصاً جداً للباب العالي، فانضمّ إلى الباشوات - الذين توجّهوا للاستيلاء على صيدا - مع ٢٥ إلى ٣٠ ألف رجل»[٤٠].

إننا نجد أنفسنا، في خليط الأرقام هذا، ميّالين إلى الاعتدال في التقدير، لذا، فإننا نرجّح أنّ جيش الأمير لم يكن يتعدّى، في أفضل الحالات، العشرين ألف مقاتل، وأما ما ورد عند دراغون ودي توليس وغيرهما من الذين بالغوا في تقدير قوة الأمير، فإنّ ذلك لا يتعدى ما هو معروف، في بلادنا، من مبالغة العامة في تقدير الأرقام وتضخيم الوقائع تكريماً أو تهويلا، ولم تخرج روايات القناصل الفرنسيين، كذلك روايات الرحالة مثل فولني وسواه، عن هذا النوع من التقدير.

٥ - الوضع العسكري على حدود الأمير:

لا بدّ لنا، قبل أن نتحدث عن حروب الأمير وتحالفاته العسكرية، من أن نلقي نظرة عامة على الوضع العسكري على حدود الأمير، أي على أولئك الذين كان على الأمير أن يتعامل معهم، سلماً أم حرباً، محاولين أن نلقي بعض الضوء على تلك القوى المخاصمة له أو المتحالفة معه.

يذكر فولني أن مجموع الجند النظامي الذي كان في الولايات الخمس من بلاد الشام، (حلب، وطرابلس، وعكا، ودمشق، وفلسطين) لم يكن يتعدّى، في العام ١٧٨٤، الخمسة آلاف وسبعماية جندي، موزّعين، حسبما يذكر، على الشكل التالي:

الولاية	خيال	مغاربة
حلب	٦٠٠	٥٠٠
طرابلس	٥٠٠	٢٠٠
عكا	١٠٠٠	٩٠٠
دمشق	١٠٠٠	٦٠٠
فلسطين	٣٠٠	١٠٠
المجموع	٣٤٠٠	٢٣٠٠ = ٥٧٠٠ جندي[٤١]

ولكن هذا الجند لم يكن، وحده، المتوافر للولاة في هذه الولايات، فهناك مرتزقة الانكشارية وسواهم من المرتزقة المتطوعين[٤٢] الذين يمكن للولاة أن يستخدموهم، والذين كانوا يشكّلون، في الحقيقة، وبالإضافة إلى جيوش الإقطاع التي تتوافر عادة من المقاطعات أو الإقطاعات، جيوشاً كافية لخوض أية حرب، إلا أنّ ما يمكن تأكيده هو أنّ الجندي في هذه الولايات كان يتمتع بميزتين مهمتين هما: بساطة العيش التي تؤهله لأن يعيش في أكثر البلدان فقراً، وصحة البدن التي تؤهله لأن يقاوم أكثر صعوبات الميدان وأقساها، «فهو في الميدان دائماً، ينام على الأرض وفي الهواء الطلق، وهو لا يعرف إطلاقاً تلك المراوحة بين رخاوة المدن وتعب المعسكرات، والتي هي، عند الشعوب المتمدنة، مضرّة بالعسكريين»[٤٣].

أما جيوش الإقطاع في المقاطعات أو الإقطاعات التابعة لهذه الولايات، فكانت مجموعة الفلاحين في هذه المقاطعات «فالفلاحون جنود، والعشيرة جيش، وفي الجيش، ليست القوانين سوى أوامر الرؤساء وهي أوامر مطلقة لا تحتمل التأجيل، تحظى بالإجماع، وتصدر عن إرادة واحدة ورأس واحد، فالذي يأمر له السلطة العليا، والذي يطيع عليه الخضوع الكامل»[٤٤]، إنها، بمعنى آخر، الأمة المسلّحة، أو الشعب المقاتل.

كان على الأمير أن يتعامل، جنوباً، مع والي صيدا، أو والي عكا (ضاهر العمر ثم الجزّار) وشرقاً، مع والي دمشق وأمير البقاع، وشمالاً مع والي طرابلس، وقد عرف عن الأمير أنه كان حليفاً دائماً لأهالي جبل لبنان (جبة بشري وكسروان) كما كان والياً على بلاد جبيل من قبل والي طرابلس، وذلك قبل توليه إمارة الشوف، كما عرف عنه أنه الحليف الطبيعي للحاكم الشرعي أي الوالي، أياً كان هذا الوالي، مع بعض الإستثناءات التي فرضتها عليه

الظروف، لذا، كانت معظم حروب الأمير أو تحالفاته العسكرية تتمحور حول هؤلاء الفرقاء وتفرضها مصالحه التي تتفق أحياناً وتتناقض أحياناً أخرى مع مصالحهم، إلا أنّ أهم خصمين، وأحياناً حليفين له، على هذه الساحة، كانا: ضاهر العمر، وأحمد باشا الجزّار.

كان ضاهر العمر والياً على عكا (١٧٥٠ - ١٧٧٥) عندما كان الأمير يوسف أميراً على الشوف (١٧٧١ - ١٧٨٨)، وقد حاول ضاهر العمر أن يمدّ سيطرته شمالاً حتى صيدا فبيروت، وقد نجح في ذلك أحياناً، كما أنه نجح في إقامة تحالف ثلاثي بينه وبين مشايخ جبل عامل شمالاً والمصريين (علي بك الكبير) جنوباً، وقد بدأ طموحه السياسي والعسكري بجيش صغير كانت نواته من الصفديين (أهالي صفد التي حكمها في بدء حياته السياسية خلفاً لوالده الشيخ عمر الزيداني)، وصار جيشه يكبر بكبر رقعة الأرض التي يضمها إلى حكمه، فأخذ طبريا (عام ١٧٣٧) بعد صفد، ثم ضم إليه عكا (عام ١٧٥٠) حيث أصبح والياً عليها، وما أن استقرّ فيها حتى أنشأ التحالف الثلاثي المصري - العمري - العاملي الذي احتلّ دمشق، كماحكم صيدا، فترة من الزمن[٤٥]. ويذكر فولني أن ضاهر العمر قاد في عام ١٧٧١، لمحاربة العثمانيين وفك الحصار عن صيدا، جيشاً قوامه ٥ أو ٦ آلاف فارس صفدي ومتوالي، و٨٠٠ مملوك من جنود علي بك الكبير، ونحو ألف من المشاة المغاربة[٤٦]، دون أن نذكر السفن المسكوبية التي كان ضاهر العمر غالباً ما يستأجرها لمساعدته في القتال ضد أعدائه، وخصوصاً في فك الحصار عن المدن الساحلية، مثل صيدا وبيروت، أو محاصرتها بحراً، إلا أن ضاهر العمر فقد كثيراً من قوته بعد انسحاب الجيش المصري من سوريا، فحصّن عكا، وعزّز تحالفه مع مشايخ جبل عامل الذين كان بإمكانهم أن يقدموا، في أية معركة، ما بين ثلاثة آلاف، وأربعة

آلاف مقاتل[٤٧]، وقيل: ما بين ٥ و٦ آلاف مقاتل[٤٨]، وقيل أيضاً: «يمكنهم أن يعدّوا جيشاً من ٢٥٠٠ خيال و٣٥٠٠ راجل»[٤٩]، أما ضاهر العمر نفسه، فإنه، بعد أن فقد عام ١٧٧٢ معظم البلاد التي كان يحكمها، واقتصرت ولايته على عكا وصفد فقط، لم يعد باستطاعته أن يحشد أكثر من خمسة آلاف إلى ستة آلاف مقاتل[٥٠].

أما الجزّار[٥١]، فقد بدأ حياته السياسية في بلاد الشام عاملاً على بيروت من قبل الأمير يوسف عام ١٧٧٢ فعصي بها على سيده، إلا أن هذا الأخير استطاع أن ينتزعها منه بمساعدة الشيخ ضاهر العمر والي عكا والأسطول الروسي بعد حصار دام أربعة أشهر[٥٢]، ولكن الجزّار استطاع عام ١٧٧٦ أن يحظى بولاية صيدا، حيث أصبح رئيساً للأمير يوسف[٥٣] بعد أن كان تابعاً له، ولم يلبث الجزّار أن استولى على عكا، وكان صاحبها، الشيخ ضاهر العمر، قد قتل عام ١٧٧٥، فخلفه عليها الجزار نفسه الذي حرص على التخلّص من أولاد الشيخ ضاهر جميعهم، وخصوصاً ابنه علي، وكان أقواهم وأشجعهم، فكان له ذلك، وأصبح والياً على ولاية عكا التي تمتدّ من حدود بعلبك وبيروت شمالاً إلى القيصرية فجنين جنوباً، متضمنة حيفا وعكا ثم صور وصيدا وبيروت غرباً، فإمارة الشوف وجزين وصفد وطبريا حتى حدود نهر الأردن شرقاً[٥٥].

وبالإضافة إلى جيوش المقاطعات أو الإقطاعات التي كان بوسع الجزّار أن يستخدمها في حروبه والتي كانت تابعة لولايته، فقد اقتنى والي عكا جنداً نظامياً هم أفضل ما اقتنى الولاة في الولايات الشامية من جند وأكثرهم عدداً، إذ كان يحرص على أن يكون جنده النظاميّون من بلاده الأصلية، أي من البشناق والأرناؤوط، فبلغ عدد هؤلاء الجند عنده نحو تسعماية خيال يضاف إليهم نحو ألف من المشاة المغاربة، كما أنّ الجزّار حصّن مدنه الساحلية ومدنه

الحدودية، فكانت عكا أكثر المرافىء الشامية تحصيناً ومناعة، ووضع في كل مدينة حرساً نظامياً، ثم أنه اقتنى أسطولاً بحرياً مؤلفاً من حرّاقة Frégate (فرغاطة) وغليونين صغيرين Galiotte ومركب ذي صواري Chébéc[٥٦].

ثانياً: حروب الأمير يوسف وتحالفاته العسكرية:

١- الأمير والتحالف الثلاثي العاملي-المصري-العمري (أو الزيداني)*:

قام التحالف الثلاثي في أواخر عام ١٧٧٠ بين الشيخ ضاهر العمر صاحب عكا وعلي بك المصري صاحب مصر ومشايخ جبل عامل بزعامة الشيخ ناصيف النصار، وكان هذا التحالف، الذي سماه النائب التجاري دراغون[٥٧] «تحالفاً كونفدرالياً»، يهدف إلى إعلان الحرب ضد الولاة العثمانيين في كل من دمشق وصيدا، وإذا كانت الظروف لم تقيض للأمير يوسف، حليف العثمانيين، وخصوصاً عثمان باشا والي دمشق، في أن يشارك في صد الغزو الثلاثي على دمشق، كما سبق أن قدمنا[٥٨]، وكان يومذاك والياً على بلاد جبيل فقط، فإنه سرعان ما لبّى دعوة درويش باشا والي صيدا عندما استنجد به لردّ هجوم مرتقب على المدينة من قبل ضاهر العمر وحلفائه العامليين عام ١٧٧١، فعسكر على مقربة من صيدا مع فئة من رجاله «على أن يعزّز، عند الحاجة، بخمسة عشر ألفاً إلى عشرين ألف درزي يقطنون جبال الشيخ علي جنبلاط، الذي هو أيضاً حليف الباشا، ولن يترك الأمير معسكره حتى وصول عثمان باشا والي دمشق»[٥٩].

(*) يستعمل المؤرّخون كلمة «الزيادنة» للدلالة على أتباع ضاهر العمر، نسبة إلى «الزيداني»، أما نحن فنفضل استعمال كلمة «العمريين» نسبة إلى ضاهر العمر نفسه لأن اسمه قد طغى في التاريخ على نسبه.

أ - وقعة صيدا الأولى (تشرين الأول ١٧٧١):

كانت جيوش التحالف الثلاثي قد استولت على دمشق في ٦ حزيران عام ١٧٧١ إلا أنها عادت فتخلّت عنها بعد اثني عشر يوماً بلا قتال، وعاد علي بك أدراجه إلى القاهرة دون أسباب معروفة[٦٠]، ولكن درويش باشا، ما أن علم بسقوط دمشق عاصمة ولاية والده، بيد جيوش التحالف المذكور «حتى خانته شجاعته، وأصبح فريسة للحزن الذي يسيطر عليه خوفاً من أن يداهمه الأعداء، فآثر اللجوء إلى الجبل عند الأمير يوسف... إلا أنّ الشعب عارضه في ذلك بحجة أنه لا يريده أن يتخلّى عنه، ولكن الحقيقة هي أنه - أي الشعب - يريده أن يدفع ما يترتب عليه من مؤونة»[٦١]. ونام الباشا متظاهراً أنه لن يغادر المدينة، ولكنه، في الواقع كان ينتظر حرساً من الأمير يسهّل له الخروج، وبالفعل، فقد غادر درويش باشا صيدا في اليوم التالي بحراسة رجال الأمير يوسف الذين واكبوه إلى خارج المدينة دون أن يتعرّض له أحد من أهلها، حيث لجأ في البدء إلى الجبل عند الأمير، ثم غادره بعد ذلك إلى حيث كان والده قد لجأ بدوره[٦٢]، وما أن علم الشيخ ضاهر العمر بفرار درويش باشا من صيدا، حتى احتلها مع مشايخ جبل عامل وأقام عليها متسلماً من قبله، الأمر الذي لم يُرضِ الشيخ علي جنبلاط الذي كان قد عزّز حاميتها بألف وخمسماية من رجاله «العقال»[٦٣]، فطلب إلى مشايخ جبل عامل الخروج من المدينة فأذعنوا، إلا أن متسلم الشيخ ضاهر أبى ذلك معتقداً أن بإمكانه المكابرة وعدم تنفيذ أوامر الشيخ علي جنبلاط، الذي أمر بدوره (بتاريخ ٢٠ حزيران ١٧٧١) اثنين من أحفاده بأن يذهبا على رأس فرقة من خيالة الدروز مؤلفة من نحو ثلاثماية إلى أربعماية مقاتل لطرد المتسلّم، وما أن علم المتسلّم بتوجه هذه القوة إليه حتى فرّ هارباً[٦٤]، وتسلّم الشيخ علي جنبلاط حكم المدينة.

كان خروج الجيوش المصرية من دمشق وعودة محمد بك أبو الذهب (قائد الجيش الذي أوفده علي بك إلى سوريا) إلى القاهرة فجأة قد أصابا الشيخ ضاهر العمر ومشايخ جبل عامل بالذعر والحيرة، وفي هذه الأثناء، وبعد أن استقرّ الأمر من جديد لعثمان باشا في دمشق، قصده الأمير يوسف على رأس خمسماية من خيالته لتهنئته وللتعرّف على أحوال البلاد بعد عودة السلام إليها، وكان الأمير مهيئاً لتسلّم الإمارة خلفاً لعمه الأمير منصور[٦٥]، وقد تسلّمها بالفعل في شهر آب من العام نفسه ١٧٧١[٦٦]، أما درويش باشا فقد استجمع شجاعته وعاد إلى صيدا بعدأن خرج منها العامليون ومتسلم الشيخ ضاهر.

ولكن الشيخ ضاهر عاد فقرر احتلال صيدامن جديد، وقد شجعه على ذلك حليفه علي بك الذي وضع بتصرفه أسطولاً بحرياً مؤلفاً من ١٧ سفينة، ومشايخ جبل عامل الذين قرروا مساندته في معركته ضد باشا صيدا، وبالفعل، أمر الشيخ ضاهر الأسطول بالإبحار باتجاه صور وصيدا، وأمر مشايخ جبل عامل بأن يجمعوا رجالهم وينطلقوا إلى نقطة حددها لهم تقع على بعد ثلاث ساعات فقط من صيدا، حيث سيكون مقر قيادته، أما هو، فقد سار على رأس جيش من الغزاويين يراوح بين ألفي مقاتل وثلاثة آلاف[٦٧].

في هذه الأثناء، شاع خبر تقدم الشيخ ضاهر والمشايخ العامليين (بزعامة الشيخ ناصيف النصار) والأسطول المصري باتجاه صيدا، فجمع درويش باشا أركان الدولة والجيش في قصره وأعلن عليهم، بكل وجل وضعف، انه عاجز عن مواجهة الشيخ ضاهر، وأنه قرر الانسحاب من المدينة والتوجه إلى دمشق، ولكن المجلس رفض قراره هذا، ورأى أن يرسل للشيخ ضاهر وفداً للمفاوضة على أن يعطى الباشا مهلة يومين فقط (من ١١ تشرين الأول ١٧٧١ إلى ١٣ منه) لكي

يخرج من المدينة بالمراسم اللائقة به، ولكن الشيخ ضاهر رفض هذا الاقتراح جملة وتفصيلاً، وفي ١٢ تشرين الثاني، عاد الوفد إلى صيدا ليبلغ الباشا والمجلس جواب الشيخ ضاهر، فقرر الباشا مغادرة المدينة على الفور، وغادرها في ١٣ تشرين الأول دون أدنى اعتراض من كبار المدينة وأعيانها[٦٨].

وفي هذه الأثناء، كان الأمير يوسف، بجيشه البالغ نحو خمسة وعشرين ألف مقاتل[٦٩] قد توجه نحو صيدا، بناءً لطلب الباشا، ليسهم في حمايتها من الهجوم المرتقب، وفي الطريق، بلغه أنّ الباشا قد غادر المدينة فاراً من وجه الشيخ ضاهر والشيخ ناصيف، فأرسل الأمير إليه وحدة راوح عديدها بين أربعماية وخمسماية رجل، أوقفته، وأعادته، بأمر من الأمير نفسه، إلى صيدا، على رأس مفرزة من رجال الأمير قادها أخوه الأمير أفندي[٧٠].

وصل الأمير يوسف بجيشه إلى نهر الأولي فعسكر على هذا النهر بتاريخ ١٧ تشرين الأول[٧١]، وما أن علم الشيخ ضاهر وحليفه الشيخ ناصيف النصار بوصول الأمير يوسف بجيشه للدفاع عن صيدا حتى عدلا عن قرارهما بمهاجمتها، فعاد الشيخ ضاهر إلى عكا، وترك العامليين في معسكرهم تجاه صيدا، على أن يغادروه إلى صور عند صدور الأمر بذلك.

وما لبث الأمير يوسف أن تلقى أمراً من السلطان بالإنضمام بجيشه إلى الجيوش العثمانية المكلّفة مطاردة العصاة في جبل عامل، فغادر معسكره بتاريخ ١٩ تشرين الأول، تاركاً أمر حماية صيدا للشيخ علي جنبلاط (ومعه ألف وخمسماية من العقال)، وسار إلى جبل عامل حيث أحرق العديد من القرى[٧٢]، واغتنم الشيخ ضاهر والشيخ ناصيف هذه الفرصة، فأعطى الشيخ ضاهر أوامره للأسطول بالتقدم نحو ساحل صيدا، وفي ٢٠ تشرين الأول، كانت تلك السفن في مواجهة الساحل الصيداوي حيث بدأت بقصف المدينة

ومحاصرتها بحراً، وحاول جند علي بك الإبرار على الساحل، إلا أن كثافة الجند المدافع عن المدينة جعلتهم يتردّدون، فاكتفوا بأن أخذوا يطلقون النار على المدينة من مدافع سفنهم، وكان في القلعة بصيدا مدفع واحد أخذ يرد على قصف مدفعية الأسطول بقذائفه رغم حاجته إلى الذخيرة[٧٣].

كان الأمير يوسف يتقدم بجيشه في «بلاد العامليين» في اليوم نفسه (٢٠ تشرين الأول) حين وقعت مقدمة جيشه في كمين نصبته لها، بين كفر رمان والنبطية، وحدة من فرسان العامليين تقدّر بخمسماية خيال[٧٤]، (أنظر وقعة كفر رمان - النبطية)، ولم يتمكن جند الأمير من استعادة زمام المبادرة بعد مباغتتهم، وما استطاعوا أن يصمدوا في وجه المغيرين الذين عرفوا كيف يفيدون من عنصر المباغتة فما أعطوا جيش الأمير أية فرصة للدفاع، فولّى جند الأمير هاربين، وخلفهم الصفديون جند الشيخ ضاهر، والعامليون جند الشيخ ناصيف، يطاردونهم، وقد بلغ عدد القتلى من جيش الأمير يوسف في هذه الوقعة نحو ألف وخمسماية قتيل[٧٥] وقيل ألفين[٧٦]، وما أن وصل خبر هزيمة جيش الأمير إلى صيدا حتى أسقط في يد حاميتها ودبّ الذعر في صفوفها، وقرر الشيخ علي جنبلاط التخلّي عن الدفاع عنها، فخرج منها مع رجاله، ودخلها بعده الشيخ ضاهر الذي وضع عليها متسلّماً من قبله هو أحمد آغا الدنكزلي، وهو مغربي اشتهر بشجاعته[٧٧].

ب - وقعة صيدا الثانية أو وقعة سهل الغازية (١٢ حزيران ١٧٧٢):

في العام التالي (شباط ١٧٧٢)، حدث انقلاب في مصر ضد حاكمها علي بك، إذ ثار عليه قائد جيشه محمد بك أبو الذهب الذي طرد سيده من مصر، وما أن علم الباب العالي بذلك حتى أخذ يعدّ العدّ لاستعادة صيدا وضرب

علي بك الكبير (الملقب بالمصري)

(عن مطبوعة من القرن الثامن عشر)

(Ismail, Doc. T2 P. 112)



المتمردين، الشيخ ضاهر العمر ومشايخ جبل عامل، وذلك بعد أن فقدوا سنداً قوياً. هو علي بك الكبير، بجيشه الضخم الذي يقدر بأربعين ألف مقاتل[٧٨].

وفرّ علي بك من مصر لاجئاً إلى حليفه ضاهر العمر الذي استقبله بالحفاوة والإكرام اللائقين به، وكان برفقته نحو ثمانماية من الجند المماليك الذين أخلصوا له فتبعوه، فنزلوا جميعهم في عكا ضيوفاً على الشيخ ضاهر[٧٩].

في هذه الأثناء، كان الشيخ ضاهر يحصّن صيدا خوفاً من هجوم عثماني - شهابي عليها، خصوصاً أن الإمارة الشهابية تدعي حقاً لها في حكم هذه المدينة، كما أن الأمير يوسف كان يعدّ العدّة، فيما يبدو، لمهاجمتها[٨٠].

ويظهر أن أحد أهداف الشيخ ضاهر من احتفاظه بصيدا وعدم التخلي عنها هو رغبته في إعادة صديقه الأمير منصور إلى حكم الإمارة الشهابية بدلاً من ابن أخيه الأمير يوسف، الموالي للعثمانيين، وضرب الشيخ علي جنبلاط الذي كان قوة لا يستهان بها إلى جانب الأمير يوسف[٨١].

وبالفعل، فقد أخذ الأمير يوسف، منذ كانون الأول ١٧٧١، وبعد أن وحّد حوله كل عائلته، وجعل من عمه الأمير منصوراً مستشاراً له، يطالب بأن تكون صيدا تابعة لإمارته، ولكن الشيخ ضاهر رفض ذلك رفضاً قاطعاً، ما لم يتسلّم الإمارة صديقه وحليفه الأمير منصور، واستمر في تحصين المدينة معزّزاً حاميتها التي بلغت ما بين ثلاثماية وأربعماية رجل، بالإضافة إلى شرطة المدينة التي كانت تمارس مهماتها في المدينة بشكل جيد[٨٢].

وفي أثناء المفاوضات، في مطلع شباط ١٧٧٢، وضع الشيخ ضاهر، لتسليم المدينة إلى إمارة الشوف، شروطاً هي:

١ - أن توضع المدينة بيد الدروز، أو بيد الأمير منصور.

٢ - أن يكون هذا الأمير، بالتضامن مع ابن أخيه الأمير يوسف، أميراً على الجبل.

٣ - أن يكفوا عن كراهيتهم ونفورهم ضد المتاولة (في جبل عامل).

٤ - أن يستعدوا هجومياً ودفاعياً لحماية البلاد من أي هجوم مرتقب من العثمانيين الذين، إذا عادوا للقتال بوسائل جديدة، فإنهم لن يستمعوا إطلاقاً إلى اقتراحات التهدئة.

٥ - أن يساندوا، في الوقت الحاضر، جميع مشاريع علي بك.

٦ - ولهذا، فعلى الأمير منصور أن يظهر خضوعه لعلي بك وتحالف الدروز معه، خصوصاً أن علي بك يثق بالأمير منصور، ويرغب، منذ وقت طويل، بالتعاون مع الشعب الدرزي[٨٣].

ولم تصل المفاوضات إلى نتيجة مما صعّد حدة الموقف بين الفريقين، خصوصاً إن الشيخ ضاهر استمرّ في تحصين المدينة وتعزيز حاميتها بالجنود الأفريقيين[٨٤]، معتبراً صيدا، في كل حال، ورقة ضغط في يده على الشهابيين والعثمانيين معاً.

وما أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، حتى تصاعدت حدّة التوتر وكثّف الفريقان من استعداداتهما العسكرية، وبدأت الحشود من كلا الطرفين استعداداً للمعركة الفاصلة، وكان ذلك في مطلع أيار عام ١٧٧٢.

- **القوى المتواجهة:**

- **التحالف الثلاثي: -حامية صيدا:**

يصف القنصل الفرنسي دي توليس De Taulès هذه الحامية، في تقريره السياسي عن الحالة السياسية في البلاد من ٣٠ نيسان إلى ٢ أيار ١٧٧٢، بأنها

كانت مؤلفة من «قلة من المصريين وبعض المغاربة وعدد مساوٍ تقريباً لهؤلاء من أهل يافا من رجال الشيخ ضاهر، وكان هذا العدد يتناقض باستمرار بسبب الفرار، ولم يكن، في كل حال، يزيد على ثلاثماية رجل، ورغم أن المتاولة هم على مقربة من حلفائهم وبإمكانهم أن ينجدوهم بنحو ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف مقاتل، فالواقع هو أنه، إذا سار جيش عثماني، مهما كان ضعيفاً، نحو المدينة، فإن قادة هذه الحامية ل يكونوا قادرين على إبقاء الجند في مراكزهم، بل سوف يهربون فوراً، هذا إذا لم يعطهم رؤساؤهم، أولاً، المثل في الفرار»[٨٥].

إلا أن القنصل نفسه، يذكر في رسالة تالية منه إلى الدوق دي غويون مؤرخة في ٢ حزيران ١٧٧٢، ما يلي: «إن مصطفى بك حاكم المدينة - من قبل علي بك - ليس لديه أكثر من ثمانية خدم أو عشرة، ولا يملك جندياً واحداً... أما الآغا الدنكزلي، الحاكم من قبل الشيخ ضاهر، فلديه نحو أربعماية رجل من ضمنهم المتاولة الذين يشكّلون اليوم القوة الرئيسية للحامية»[٨٦].

ويستطرد، في مكان آخر من الرسالة نفسها، متحدثاً عن الدنكزلي: «لقد أضاف، ولا يزال يضيف، تحصينات جديدة على قلعتي المدينة، وهما: قلعة سان لويس والقلعة البحرية، وهاتان القلعتان، وخصوصاً الأولى منهما، اللتان يمكن أن يحتلهما، بلا جهد، خمسماية تركي مجربون، سوف تقاومان، بثلاثماية رجل، كل قوات الدروز مجتمعة، خصوصاً أن هؤلاء يمكن أن يضعوا، تحت السلاح، نحو ثمانين ألف رجل»[٨٧].

وقد أقدم الدنكزلي على قطع جميع الأشجار المحيطة بأسوار المدينة التي لم تكن سوى جدران المنازل، حتى أصبحت قلعة سان لويس (القلعة البرية)، والقائمة على مرتفع في المدينة، مشرفة على كل ما حولها، وتكشف حاميتها كل تقدمٍ عدوٍ نحوها، وقد أقسم هذا الحاكم، مع جنده، يمين الدفاع

عن صيدا حتى الرمق الأخير، يقول دي توليس: «جمع الدنكزلي ضباطه وجنوده وأمرهم بأن يقسموا جميعاً على القرآن بأن يقاوموا حتى آخر نقطة من دمائهم ولا يستسلموا. وكان هذا القسم على القرآن جدياً إلى درجة أنه – أي الحاكم – قال، بحضور ترجماننا: إذا حضر النبي نفسه، فسوف أدافع عن نفسي ضده»[88].

تلك هي حال حامية صيدا كما وصفها القنصل الفرنسي دي توليس، وهو شاهد عيان لما كان يحدث في تلك الحقبة من الزمن في المدينة، ولكن ذلك لا يعني أنّ هذه الحامية كانت، هي وحدها، كل قوات التحالف الثلاثي، فقد كان عسكرهم «ينوف عن العشرة آلاف» وهم عسكر العامليين «وجملة خيل من الغز حضرت مع علي بيك من مصر»[89]، ويذكر «فولني» أنّ جيش التحالف في هذه الوقعة كان يضم «من ٥ إلى ٦ آلاف خيال صفدي ومتوالي، يُضاف إليهم ثمانماية مملوكي تابعين لعلي بك، ونحو ألف من المشاة المغاربة»[90].

ويستطرد «دي توليس» في رسالته المذكورة آنفاً (بتاريخ ٢ حزيران ١٧٧٢) قائلاً: «يمكن لبلاد المتاولة أن تقدم ما بين ٥ و٦ آلاف رجل، وقد تلقوا – أي المتاولة – الأوامر، في كل قراهم، بأن يكونوا على أهبة الاستعداد للسير ضدّ العدو، إنهم شجعان... إلا أنهم ليسوا سوى فلاحين مسلحين لا يستطيعون ترك أراضيهم لمدة طويلة... وهؤلاء الفلاحون هم المصدر الرئيسي لقوة كل من الشيخ ضاهر وعلي بك»[91].

ويتحدث دي توليس عن القوة العسكرية الحقيقية لكل من علي بك والشيخ ضاهر، فيقول عن قوة علي بك إنها لا تزيد غالباً عن ألفي مقاتل، أما الشيخ ضاهر الذي انحصرت سلطته في عكا وصفد، بعد أن خسر يافا، فإنه «يكاد يضع، بجهد، في ساحة القتال، ما بين ٥ و٦ آلافِ رجل»[92].

يضاف إلى هذه القوات قوة بحرية مؤلفة من «خمسة غلايين مسكوب كبار وقطع صغار»، وكان علي بك والشيخ ضاهر قد طلب هذه القوة البحرية من «ملكة المسكوب»، التي كانت في حرب مع الدولة العثمانية[93].

- التحالف العثماني - الشهابي:

عبّأ الباب العالي، لمهاجمة صيدا، عدداً من الباشوات بالإضافة إلى أمير الشوف، وكان عثمان باشا المصري «ساري عسكر عربستان» قد خلف عثمان باشا الكرجي، المتوفى حديثاً، على ولاية دمشق، فما أن وصل عثمان باشا المصري إلى دمشق حتى كتب إلى الأمير يوسف «يأمره بأن يجمع العساكر على بني متوال» ثم أرسل إليه خليل باشا «وزير كركوت سابقاً»، وقيل إنه كان والياً على القدس قبل ذلك، ويلقب بـ «الدالي خليل»، وكان بطلاً في الحرب، وحضر بصحبته «أحمد بك الجزّار» ومعهما «ألف خيال... ومدافع وزنبركات وجبخانا»، وكانت عساكرهم جميعاً تنوف عن «العشرين ألف»[94].

هذا ما ذكره الشهابي، أما فولني، فيذكر أن العثمانيين حشدوا لهذه الوقعة نحوثلاثين ألف مقاتلٍ منهم «عشرة آلاف خيال وعشرون ألف فلاح»[95]، ويفهم من ذلك أنّ الخيالة كانوا جند الباشوات، أما الفلاحون فهم جيش الأمير يوسف، وكانت غالبيته من المشاة.

ويتحدث «دي توليس» عن المقاتلين الدروز «أي أتباع الشهابيين» في رسالته التي سبق ذكرها (٢ حزيران ١٧٧٢) فيقول: «إن الدروز الذين يعجزون عن القيام، لوحدهم، بأعباء الحصار، يعجزون كذلك، بحكم تكوينهم، عن الصمود في ميدان القتال أكثر من أربعة أيام أو خمسة. فكل فلاح يحمل معه مؤونته التي يحتاجها ليعيش، وما أن يراها تنفد حتى يعود إلى بيته، وبصرف

النظر عن الإهمال الذي عرفوا به، فليس عجيباً أن يؤلفوا جسماً مشوّهاً لجيش لانفع منه»(٩٦).

إلا أنه ليس بوسعنا، إطلاقاً، أن نقبل هذا الحكم على جيش الأمير يوسف، على علاته وبلا مناقشة، خصوصاً أن دي توليس نفسه يذكر، في تقرير له عن الأحداث السياسية في البلاد، في حزيران من العام نفسه(١٧٧٢)، أن «تحركات كبيرة تحصل في بلاد الدروز، وخصوصاً في دير القمر، مقر الأمير الكبير، وأنّ عدة باشوات قد أتوا إليه ليأتمروا معه»(٩٧)، فكيف يمكن أن يكون لإمارة الشوف ولأميرها كل هذه الأهمية في نظر العثمانيين والباشوات والباب العالي، إذا كان جندها على ماذكره «دي توليس» من العجز والإهمال وعدم النفع؟

ولم يتوانَ الأمير يوسف عن سعيه لاستعمال البحرية في القتال، فقد كتب رسالة إلى معتمده في بيروت، الشيخ أبو صقر، يطلب منه مصادرة سفينة هولندية كانت راسية في ميناء تلك المدينة وتستعدّ للتوجّه نحو عكا، وذلك لاستعمالها «لنقل المؤن والذخيرة الحربية»، وقد جاء في آخر الرسالة ما يلي: «عليك أن تحتفظ عندك، وبشكل مشرف، بالقبطان المذكور - أي قائد السفينة - وبحارته، لأننا سوف نحتفظ بسفينته لخدمتنا»(٩٨). ويذيّل القنصل الفرنسي هذه الرسالة بملاحظة منه يقول فيها:

«لقد رحلت السفينة الهولندية هذه الليلة تاركة على البر قبطانها الذي تبين أنه متآمر مع قنصله - قنصل هولندا -، وبانتظار أوامر الأمير، تبدو هذه القضية سيئة، ويشاع أنه سوف يتم توقيف جميع السفن الفرنسية التي يمكن أن ترسو في الميناء، وذلك لتنفيذ هذه المشاريع - أي مشاريع الأمير -»(٩٩).

- الوضع العام في صيدا قبل المعركة:

يصف «دي توليس»، في تقرير له عن الأحداث السياسية في البلاد ما بين ٢٠ و٢٣ أيار ١٩٧٢، الوضع العام في صيدا بتاريخ ٢٣ أيار على الشكل التالي: «المدينة شبه مقفرة، ولا نبالغ إذا أكدنا أنه لم يبقَ فيها ثلاثين من سكانها، أما الجنود فإنهم يكملون نهب كل ما لم يتمكن أهلها المساكين من حمله، بعد أن أدّى بهم الرعب إلى مغادرة بيوتهم، و فرار الجند أيضاً مستمر، إذ كان قد بقي من جند علي بك خمسة عشر جندياً وبعض المغاربة، وقد فروا جميعاً هذه الليلة.

«البحر من جهة، وبلاد الدروز من الشمال، وبلاد المتاولة من الجنوب، هذا مايحيط بمدينة صيدا التي لا تملك أي أرض خاصة بها، أما الفارون فهم مضطرون، عند هروبهم، لأن يمروا عند هؤلاء أو أولئك، وهم يستقبلون عند الدروز بالترحاب.

«كل الاتصالات مقطوعة تماماً، براً وبحراً... لا أحد يجرؤ على الاقتراب من هنا اليوم، بل يبتعدون عن المدينة كما لو أنها مكان شر وشقاء»(١٠٠).

- الاستعداد للمعركة وترتيبات القتال:

- المعسكر العثماني: كتب «دي توليس» في تقرير له عن أحداث البلاد ما بين ٢ و٢٨ حزيران ١٧٧٢، ما يلي:

«صيدا في ٤ حزيران: يجتمع الدروز والعثمانيون المعدّون للهجوم على المدينة وعلى الشيخ علي ضاهر، منذ يومين أو ثلاثة، على بعد نصف فرسخ من هنا، عند مصب نهر يحمل، بالعربية، اسمين: نهر الأولي، والنهر البارد، وقد رأيناهم يمرون هذا الصباح، ويراوح عديدهم بين ٥ و٦ آلاف رجل، حيث

يتجهون نحو جبل مار الياس، على نصف فرسخ من المدينة شرقاً (حيث تكون صيدا بين البحر وهذا الجبل).

«وعند الساعة الثانية بعد الظهر، ظننا أن المدينة قد هوجمت، ولكن لم يكن ذلك أكثر من مناوشات بنيران البنادق من قبل الدروز، رُد عليها بنيران مماثلة من بيوت المدينة التي تشكّل سوراً لها، وببعض طلقات من مدفعية القلاع، وقد توقف إطلاق النار في أول الليل، ولا نظن أن أحداً قد قتل أو جرح من الفريقين»[١٠١].

«صيدا في ١٥ حزيران: في ٧ و٨ و٩ و١٠ حزيران، لم يكن هناك أية حركة من الفريقين، وفي كل يوم نرى فرقاً جديدة تصل من الجيش التركي... الدالي خليل باشا، الذي اشتهر بقضية دمشق، ومصطفى باشا كركوك، الذي يقال إنه سمي حاكماً لصيدا، وساري محمد مدبّر (كيخيا) عثمان بك، باشا القاهرة الذي عرف بشجاعته، وإثنان من البكوات طردا من مصر منذ عهد علي بك، والأمير يوسف أمير الدروز الكبير، كل هؤلاء يقودون قطعاً مختلفة من الجيش الذي يبلغ مجموعه نحو ثلاثين ألفاً على ما يبدو، منهم ستة آلاف من الخيالة الأتراك الجيدين، أما الباقون فهم من المشاة الدروز، ومن بين هؤلاء نحو أكثر من ألف خيال»[١٠٢].

ويصف «فولني» ترتيب الجيش العثماني في ساحة القتال كما يلي:

«ما أن علم الأتراك بوصول العدو حتى رفعوا الحصار عن المدينة وانسحبوا إلى شمالها، لا ليهربوا، بل لينتظروا ضاهراً ويقاتلوه.... وقد انتشر الجيش التركي من البحر إلى سفح الجبل، وأخذ تشكيل الفصائل (Pelotons) على خط تقريباً، فالعقّال[١٠٣] المشاة انتشروا على ضفة النهر[١٠٤] في سياجٍ من شجر الصبار وفي حفرٍ أعدوها مسبقاً ليمنعوا الخروج من المدينة، والخيالة

احتلوا السهل بمجموعات مكثفة، وفي الوسط وقليلاً إلى الأمام، ركزت مجموعة من ثماني مدافع عيار ١٢ و٢٤ ملم، وهي المدفعية الوحيدة التي استعملت في أرض مكشوفة. وأخيراً، وعند سفح الجبل وعلى منحدره، تمركزت الميليشيا الدرزية المسلحة بالبنادق بلا حفر وبلا مدفعية»[١٠٥].

- معسكر التحالف الثلاثي:

يصف «دي توليس» وضع حامية المدينة بتاريخ ١٠ حزيران كما يلي:

«أما المدينة فليس لها، لمواجهة هذا الجيش - أي الجيش العثماني - سوى بعض المغاربة ونحو ثلاثماية من الفلاحين المتاولة الذين يشكّلون حاميتها»[١٠٦].

ويصف «فولني» ترتيب جيش التحالف الثلاثي في ساحة القتال كما يلي:

«أما ضاهر والمتاولة والصفديون، فقد انتشروا على أطول جبهة ممكنة، وحاولوا أن يحتلوا من السهل بقدر ما احتلّ الأتراك، وبالترتيب الآتي:

«الميمنة، بقيادة ناصيف (النصار) ومعه المتاولة وألف من المغاربة المشاة، ومهمته: احتواء الفلاحين الدروز.

«الميسرة، بقيادة الشيخ علي بن ضاهر (العمر) في مواجهة العقّال، بدون سند، إلا أنه يرتكز على الفرغاطات والقوارب الروسية التي تتقدم بموازاة الجيش ضاغطة على الساحل.

«في الوسط، ثمانماية من المماليك، وخلفهم علي بك والشيخ ضاهر الذي كان يحرض جماعته بإعطائهم المثل بنفسه، وبتوجيهاته»[١٠٧].

المعركة: (١٢ حزيران ١٧٧٢):

- بتاريخ ١١ حزيران، صباحاً، رصدت تحركات «درزية عثمانية» على الجبل (جبل مار الياس) وفي السهل (سهل الغازية)، وكان سبب هذه التحرّكات ظهور طلائع جيش التحالف الثلاثي بتاريخ ١٠ حزيران على بعد فرسخين من صيدا، وفي أول السهل المذكور، وكانت قد سبقت ظهور هذا الجيش شائعات بأنه مؤلف من اثني عشر ألف خيال(١٠٨).

- في الساعة الثامنة من صباح ١٢ حزيران، بدأ جيش التحالف الثلاثي تقدمه في السهل باتجاه القوات الدرزية، فقامت وحدة درزية بالإغارة على طليعة هذا الجيش، إلا أنها تقهقرت، ثم أخلت بسرعة ساحة المعركة وفرّت لا تلوي على شيء، وتبعتها الوحدات الدرزية الأخرى، وكذلك الأمير يوسف نفسه، ثم الدالي خليل أيضاً(١٠٩).

- عندما رأى مدبّر عثمان بك تقهقر الدروز أمام طلائع جيش التحالف الثلاثي، قرر أن يخوض المعركة بنفسه، فاندفع إلى ساحتها على رأس وحدة من الخيالة الأكراد والدالاتية والأتراك الآخرين، فتمكن من إيقاف زحف طلائع خيالة الشيخ ضاهر، إلا أنه، عندما شاهد بأم عينه كثافة الجيش الذي يواجهه، وكله من الخيالة، ارتبك، ثم تقهقر قليلاً، ثم أسرع في تراجعه إلى درجة الفرار، وهكذا لم يعد في ساحة القتال سوى «أناس يهربون وآخرين يطاردونهم»(١١٠).

وهكذا، لم تمضِ ساعة واحدة على بدء الاشتباك بين الجيشين، أي في تمام الساعة التاسعة صباحاً، حتى كان جيش السلطان قد اختفى تماماً من ساحة القتال، ولم يبقَ في السهل المذكور وفي الجبل إلا الجيش المنتصر، جيش ضاهر العمر وحلفائه، وقد استولوا على المدافع والخيام وكل أشياء الجيش المنهزم، وقد خسر جيش السلطان في هذه المعركة ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ قتيلاً، وقع

نحو ٦٧ قتيلاً منهم في ساحة المعركة، أما الباقون فقد قتلوا في أثناء هربهم، أما خسائر جيش الشيخ ضاهر وحلفائه فلم تكن ذات أهمية تذكر، بالنظر إلى انعدام المقاومة التي لاقاها هذا الجيش في أثناء القتال(١١١).

هذه هي رواية المعركة كما وردت في يوميات القنصل «دي توليس» (التقرير المشار إليه آنفاً) ولكن «فولني» يروي المعركة بشكل آخر فيه الكثير من الواقعية، بالنظر إلى ذكر دور الأسطول الروسي في القتال، وهو ما أهمله «دي توليس»، يقول فولني ما معناه:

- بدأ الأسطول الروسي المعركة بأن أطلقت الفرغاطات عدة طلقات على وحدة «العقّال» الذين ما أن شعروا بقذائف الأسطول تتساقط عليهم حتى أخلوا مراكزهم وأركنوا للفرار، وذلك في الوقت الذي كانت فصائل خيالة الشيخ ضاهر تتقدم في السهل فتصبح على مدى مدفعية الأتراك تقريباً.

- في هذه الأثناء، انطلقت وحدة الخيالة المماليك في هجوم جبهي على رجال مدفعية العدو الذين، ما أن رأوا خيالة المماليك تتقدم نحوهم بسرعة، وهم مشاة، حتى أدركوا أنهم أضحوا بين خطين من خيالة العدو: خيالة الشيخ ضاهر من جهة، وخيالة المماليك من جهة أخرى، ولم يكن لديهم، في مواقعهم، تحصينات تحميهم، ولامشاة تساندهم، فهربوا، وطاردتهم خيالة المماليك التي سرعان ما أضحت بين المدافع وفي وسط فصائل العدو المنتشرة خلفها، فلم تجد مقاومة تذكر من هذه الفصائل التي سرعان ما تبعثرت وتشرّدت في كل اتجاه.

- عندما رأى القادة الباشوات الهزيمة التي لحقت بجيوشهم، وما تبعها من فوضى وذعر وارتباك، كانوا أول الهاربين، وتبعهم الدروز الذين رأوا في ذلك فرصة سانحة للعودة إلى ديارهم سالمين.

– ولم يمر على بدء القتال أكثر من ساعة حتى خلا السهل من المقاتلين العثمانيين تماماً، أما الجيش المنتصر فقد اكتفى بالانتصار الذي أحرزه ولم يجرب مطاردة الفارين واستثمار انتصاره[١١٢].

وقد روى المعركة كثير من المؤرخين العرب إلا أنها لم ترد عندهم بالتفصيل الذي وردت به في المصدرين السابقين، فقد أوردها الشهابي، مثلاً، في أسطر قليلة إذ قال: «وفي وصولهم – أي عسكر الشيخ ضاهر – إلى براك التل في أول سهل الغازية بالقرب من مدينة صيدا... تقابل العسكران في سهل الغازية، فضربت عساكر الدولة عساكر المتاولة والغز في المدافع والزنبركات، وراح منهم نحو ماية قتيل، وهجم الدالي خليل والجزار على المتاولة، فانكسر عسكر الدروز من خلف الدولة واقتحمت الغز على الدولة... ودام ضرب السيف مدة جيزة، فانكسر عسكر الدولة وقتل منهم نحو خمسماية نفر»[١١٣].

ولم يكن حظ هذه المعركة، عند الدبس، بأفضل من حظها عند الشهابي، فقد أوردها الدبس كما يلي: «... وساروا – أي عسكر الدولة – جميعاً وكانوا نحو عشرين ألفاً فأقاموا الحصار على صيدا سبعة أيام، وإذا بالأسطول الروسي قد أشرف على المدينة وشرع بإطلاق المدافع على العسكر العثماني ورجال لبنان فتنحوا إلى حارة صيدا، وكتب الشيخ ضاهر إلى الأمير يوسف أن يرجع بعسكره إلى جسر صيدا وهناك يكون الاتفاق بينهما، فأبى الأمير، فسار الشيخ ضاهر بعسكره وفرسان الغز الذين أتوا مع علي بك، وكانوا نحو عشرة آلاف، وانتشب القتال بينهم وبين عسكر الدولة والأمير، وكان الظفر للشيخ ضاهر وعسكره، فانقلب عسكر الدولة راجعاً إلى دمشق، وعاد الأمير يوسف برجاله إلى دير القمر»[١١٤]. وقد ذكر هذه الوقعة وتحدث عنها كثير من المؤرخين العامليين أمثال:

– محمد جابر آل صفا[١١٥]، وقد ذكرها باسم «معركة الحارة وسهل الغازية»، إلا أنه لم يبحث في تفاصيل المعركة بحثاً وافياً.

– محمد تقي آل فقيه[١١٦]، وقد ذكرها باسم «واقعة صيدا»، ناقلاً روايات كل من الشهابي والركوني ومروه، وكل هذه الروايات لا تختلف كثيراً عما أوردنا، باستثناء بعض التفاصيل.

التصوّر الذاتي للمعركة: (أنظر الخارطة):

يبقى علينا أن نتصور بدورنا، المعركة، استناداً إلى ما ورد في روايتي «دي توليس» و«فولني»، بالإضافة إلى «الشهابي».

(١) – وصف لأرض المعركة:

صيدا مدينة ساحلية تقع في سهل منبسط على شاطىء البحر، يحدّها شمالاً نهر الأولي وشرقاً جبل مار الياس وجنوباً سهل الغازية الذي يمتدّ من جنوب المدينة إلى جنوبها الشرقي.

كانت صيدابلدة صغيرة[١١٧] ذات منازل قليلة ومتفرقة متناثرة على شاطىء البحر ما بين القلعة البحرية والقلعة البرية، وكان عدد سكانها ٥ آلاف نسمة[١١٨]، وكان يحمي المدينة سور مؤلف من جدران المنازل الواقعة في محيطها[١١٩]، بينما تحميها، من الشمال الغربي، قلعة بحرية محصّنة، وتقع في الطرف الجنوبي الشرقي للمدينة قلعة برية (قلعة سان لويس) تشرف على كل ما حولها، من البحر إلى جبل مار الياس، ومن نهر الأولي إلى سهل الغازية، وقد قطع الدنكزلي كل أشجار البساتين المحيطة بالمدينة كي يتمكن من كشف كل متقدم نحوها[١٢٠].

أما سهل الغازية، حيث جرت المعركة، فيقع بين جبل مار الياس شمالاً بشرق وبلدة الغازية جنوباً بشرق وساحل البحر غرباً وحدود صيدا الجنوبية شمالاً، وهو سهل منبسط ومكشوف ذو أرض عارية خالية من المرتفعات والحواجز الطبيعيّة، وقد جرت المعركة في مكان يسمّى «براك التل» في أول السهل من جهة صيدا.

(٢) – ترتيب المتقاتلين:

أ - العثمانيّون والشهابيّون: (في وضع الدفاع):

- في الميمنة، عند مصب نهر الأوّلي ونحو الشرق: فرقة العقّال (الدروز بخط الفصائل، بقيادة الشيخ علي جنبلاط[١٢١].
- في الميسرة، عند السفح الغربي لجبل مار الياس وعلى منحدره نحو الغرب: فرقة الميليشيا الشهابيّة المسلّحة بالبنادق، بقيادة الأمير يوسف.
- في القلب، وفي الطرف الشمالي الشرقي من سهل الغازية، بين الميمنة والميسرة: خيالة الأتراك بقيادة الدالي خليل.
- في الوسط، أمام القلب، وفي أرض مكشوفة ودون أية حماية أو حواجز طبيعيهة أو اصطناعية: مدفعية الأتراك.

ب - التحالف الثلاثي: (في وضع الهجوم):

- في الميمنة، فرقة جبل عامل، ومشاة المغاربة، بقيادة ناصيف النصار، المهمة: مواجهة ميسرة العدو (الأمير يوسف).
- في الميسرة، فرقة ضاهر العمر من الخيالة الصفديين، بقيادة الشيخ علي بن ضاهر العمر، المهمة: مواجهة ميمنة العدو (الدالي خليل).

- في القلب، فرقة خيالة المماليك بقيادة علي بك، المهمة: مواجهة قلب العدو من خيالة الأتراك.
- في البحر وقبالة الشاطىء: الأسطول الروسي - المهمة: مساعدة الهجوم برمي تحضيري ورمي شل للعدو.

(٣) – المعركة:

المرحلة الأولى:

- السير باتجاه العدو والتماس Marche d'approche et prise de contact.
- بدأ جيش التحالف الثلاثي بالتقدم باتجاه العدو بالتشكيل الذي ذكر آنفاً، وما أن وصلت طليعته إلى مرمى نار الأسلحة الفردية حتى بدأ التماس بينها وبين المراكز المتقدمة للجيش العثماني.
- قامت القوات المتقدمة الخيالة من الجيش العثماني (خيالة الدروز وخيالة الأتراك) بهجمات ردية على طليعة الجيش المتقدم إلا أنها باءت بالفشل.
- كان الأسطول الروسي يتقدّم شمالاً، بمحاذاة الشاطىء، وفي موازاة تقدّم الجيش المهاجم.

المرحلة الثانية - التحضير للهجوم Préparation de l'attaque

- قامت مدفعية الأسطول الروسي بالتحضير للهجوم برمي تحضيري ورمي شل على مركز المقاومة العدوة.
- في الوقت ذاته، كانت تتقدم، تحت نيران هذا الأسطول، ميسرة الجيش المهاجم فتضغط على ميمنة العدو المتمركز قبالتها على الساحل.

- قامت مدفعية الجيش التركي بضرب طلائع العدو المتقدمة إلا أنها لم تتمكن من تأخيره، وما لبثت هذه المدفعية أن سكتت بفعل نيران الأسطول الروسي.

المرحلة الثالثة - الهجوم: L'attaque

نفّذ الجيش المهاجم هجومه على محورين:

- **المحور الأول:** القلب، وفيه خيالة المماليك الذين شنّوا هجوماً جبهياً (بقيادة علي بك) على خيالة الأتراك متجاوزين مرابض المدفعية العدوة التي كانت في أرض مكشوفة وغير محمية، وكان سدنتها من المشاة، فذعروا وتركوا مدافعهم وولّوا هاربين، بينما اقتحمت الخيالة المهاجمة قلب العدو من خيالة ومشاة كانوا متمركزين خلف المدفعية.

- حاولت خيالة الأتراك القيام بهجوم ردي (بقيادة الدالي خليل) إلا أنها لم توفق، فانهزمت، وتابع خيالة المماليك اقتحامهم في قلب صفوف العدو المنهزم.

- **المحور الثاني:** الميسرة، وهي فرقة الخيالة الصفديين (بقيادة علي بن ضاهر العمر)، وقد شنّت هجوماً على ميمنة العدو (فرقة العقّال) فهزمتها.

- **المحور الثالث:** الميمنة، وهي فرقة جبل عامل، وقد بقيت في مواجهة ميسرة العدو (فرقة الأمير يوسف)، بينما حاولت فرقة من خيالة الدالي خليل مهاجمتها، فصدّتها.

المرحلة الرابعة: الهزيمة:

- انهزمت القوات العثمانية جميعها بعد أن اخترقتها القوات المهاجمة من القلب والميسرة، ولم يبقَ في ساحة المعركة، بعد ساعة من بدئها، سوى جحافل القوات المهاجمة، وقتلى القوات المندحرة.

- أهملت القوات المنتصرة استثمار انتصارها ولم تتعقب العدو المندحر.

(٤) إستنتاج:

يستنتج من هذه المعركة ما يلي:

- **الأخطاء المرتكبة:**

أ - **الجيش العثماني:** وضع الأتراك مدفعيتهم في مقدمة الجيش، في أرض مكشوفة ودون أية حماية أو حواجز طبيعيّة أو اصطناعية، بدلاً من أن تكون خلف صفوف القتال وخلف دريئات طبيعيّة.

- تركت المراكز المتقدمة للجيش التركي مراكزها لكي تقوم بهجمات ردية على طليعة جيش العدو المتقدم بدلاً من أن تبقى في مراكزها لتتلقف هجوم العدو.

- أخطأ الأتراك في ترتيب قواتهم في ساحة القتال، وذلك بسبب حشدهم لجيش كثيف من الخيالة في القلب (عشرة آلاف خيال) مما أفقدهم أية قدرة على المناورة.

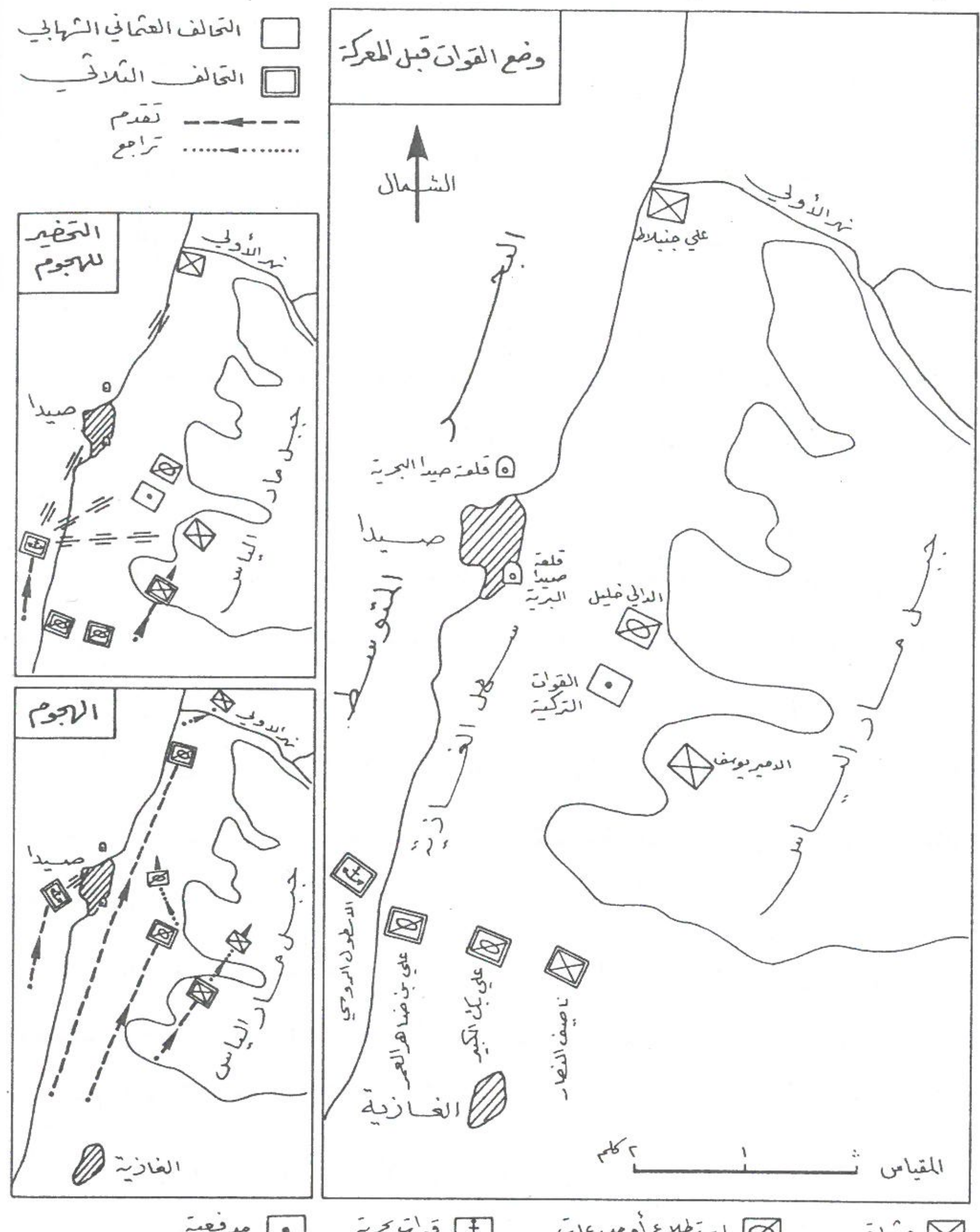
- لم تتمكن ميسرة الأتراك (فرقة الأمير يوسف) من المناورة والقيام بهجمات ردية على ميمنة العدو وقلبه لتخفيف الضغط عن قلب الجيش العثماني وميمنته، وذلك لسببين:

الأول: تثبيتها من قبل ميمنة العدو المهاجم (فرقة جبل عامل) مما أفقدها أية قدة على المناورة، والثاني، قيامها بهجوم ردي فاشل في مرحلة التماس، مما أضعف من قدرتها القتالية.

ب - **جيش التحالف الثلاثي:** لم يحاول استثمار النصر:

- **المزايا:** اتقن جيش التحالف الثلاثي عملية الهجوم في كل مراحله بشكل دقيق وفعّال، مجيداً المناورة في كل مرحلة.

معركة سهل الغازية (صيدا الثانية) - ١٢ حزيران ١٧٧٢



الأسطول الروسي يقصف بيروت بعد صيدا:

لم يكتفِ الأسطول الروسي بما فعله في صيدا، بل تقدم إلى الساحل البيروتي وقصف بيروت فأحرق فيها نحو ثلاثمائة منزل، ثم نزل بحارته إلى المدينة فنهبوها، وقد فرّ الشهابيّون حكامها على أثر ذلك ولم يعودوا إليها إلا بعد أن غادر الأسطول وبحارته المدينة ومياهها. ولم يغادر الأسطول الروسي ساحل بيروت إلا بعد أن قبض قبطانها من الأمير يوسف مكافأة قدرها ٧٥٠٠ قرشاً، وقيل ٢٥ ألف قرش[١٢٢].

٢ - الأمير وضاهر العمر: معاهدة تحالف:

كانت أهم النتائج السياسية والعسكرية لهزيمة الجيش العثماني وجيش الأمير يوسف، أمام جيش التحالف الثلاثي في معركة صيدا الثانية، هي أنّ الأمير الشهابي فقد ثقته بقدرة الدولة العثمانية على حماية رعاياها والموالين لها في الأقاليم التابعة لها، مما دفعه لأن يعقد، بعد هذه المعركة، في رأس العين قرب صور، في العام التالي (١٧٧٣) معاهدة تحالف «هجومي ودفاعي» بينه وبين الشيخ ضاهر العمر[١٢٣]، وقد أنهت هذه المعاهدة الخصومة التي كانت قائمة بين الأمير والشيخ، كما أرست بينهما نوعاً من التحالف لم ينفصم حتى وفاة الشيخ ضاهر عام ١٧٧٥، ولا غرو، فقد وجد الأمير في الشيخ ضاهر الحليف القوي الذي عزّز مواقعه، عسكرياً وساسياً، في مجابهته للجزّار في بيروت عام ١٧٧٣، وفي مجابهته لوالي دمشق في البقاع في العام نفسه، كما سنرى.

وقد تمّ هذا التحالف بعد وفاة علي بك الكبير في نيسان من العام نفسه، ١٧٧٣[١٢٤]، وكذلك جرت مصالحة بين الأمير والشيخ ناصيف النصار شيخ

مشايخ جبل عامل في حزيران من العام نفسه أيضاً[١٢٥]، ولا شك في أنّ وفاة علي بك، الحليف الأكيد للشيخين ضاهر وناصيف، قد خفّف من غلواء هذين الشيخين ومن تعصبهما ضد الأمير، مما ساعد على إجراء تلك المصالحة وقيام ذلك التحالف بسهولة ويسر.

إلاّ أن التحالف بين الأمير يوسف والشيخين ناصيف النصار وضاهر العمر، لم يثبت جدواه وفاعليته في المعركة المصيرية الحاسمة التي جرت في فلسطين عام ١٧٧٥ حين هاجم محمد بك أبو الذهب، حاكم مصر، بلاد الشيخ ضاهر «بكل القوى التي كانت متوافرة لديه»[١٢٦]، وقيل بجيش بلغ عديده ستين ألفاً[١٢٧]، إذ أن «الدروز لم يجرأوا على التحرّك، والمتاولة كانوا غير مسرورين»[١٢٨]، ورغم النداءات التي وجهها إبراهيم صبّار مدبّر الشيخ ضاهر إلى جميع حلفاء شيخ عكا وصاحبها، إلا أنّ هذه النداءات لم تجد من مستجيب، حتى أنّ أحداً من هؤلاء الحلفاء لم يجرؤ على مد «يافا» المدينة المحاصرة بالمؤن والذخيرة[١٢٩].

وما أن سقطت يافا بيد المهاجمين حتى فتحت أمامهم طريق عكا، ففرّ الشيخ ضاهر العمر ومدبره ابراهيم لاجئين إلى جبال صفد، وحاول ابنه الشيخ علي تسلّم حكم عكا والتفاهم مع محمد بك أبو الذهب، إلا أنه لم يفلح ففرّ بدوره، ولم ينقذ صاحب عكا من مأساته هذه إلا الموت الفجائي لمحمد بك الذهب، مما جعل المصريين يعودون أدراجهم إلى بلادهم، ويعود الشيخ ضاهر إلى عكا ولكنه بعد أن فقد، عملياً، كل حليف ونصير، وكانت نهايته، في العام نفسه، على يد أحد الجنود المغاربة المتآمرين عليه في أثناء هجوم تركي على بلاده[١٣٠].

٣ – الأمير وجبل عامل:

إنّ تاريخ جبل عامل زاخر بالحروب والتحديات بين العامليين والولاة العثمانيين تارة[١٣١] وبينهم وبين أمراء الشوف المعنيين ثم الشهابيين[١٣٢] تارة أخرى، فمنذ عهد فخر الدين المعني الثاني، حتى عهد بشير الشهابي الثاني، كانت عيون هؤلاء الأمراء وأطماعهم على موارد هذا الجبل من مال ورجال، يسعون لأن يقتطعوه من الولاة فيجمعون المال للضرائب ويعبئون الرجال للحرب، وكان العامليون يسعون دائماً للانعتاق والتحرّر من الإثنين معاً، الولاة والأمراء، فيقاتلونهم متحدين تارة مع جيرانهم الفلسطينيين والمصريين، ومستقلين عنهم تارة أخرى، ولكنهم، في الحالتين معاً، موحدين صفوفهم تحت رايات زعمائهم المشايخ المحليين.

وكان الأمير يوسف واحداً من هؤلاء الأمراء الذين طمعوا في حكم جبل عامل واقتطاعه، فكان بينه وبين العامليين معارك فصلنا، فيما سبق، ما جرى منها في إطار التحالف الثلاثي، محاولين فيما يلي، إلقاء الضوء على أهم ما جرى منها في الإطار العاملي المستقل.

وقعة كفر رمان – النبطية (٢٠ تشرين الأول ١٧٧١)(❖):

اغتنم العامليون فرصة التبدل الذي طرأ على إمارة الشوف بتسلّم الأمير يوسف مكان الأمير منصور، فثاروا على درويش باشا والي صيدا، وأخذوا يتحرّشون بمرجعيون والحولة (الحولانية) وهما من أعمال الأمير إسماعيل أمير حاصبيا وخال الأمير يوسف.

(❖) أنظر: وقعة صيدا الأولى.

ولم يكن يعجب العامليين أن يتسلّم الأمير يوسف حكم إمارة الشوف نظراً للعلاقة الطيبة التي كانت تربطهم بسلفه الأمير منصور، فأظهروا رفضهم هذا بتحرشهم بإمارة خاله أمير حاصبيا، كما أنهم كانوا على معرفة بضعف درويش باشا وتردّده وتخاذله في قتالهم، فاغتنموا هذه الفرصة ليثوروا عليه، معتبرين أنّ الظرف لن يسمح للأمير يوسف بنجدته، وهو لا يزال في أول عهده بالإمارة، وكان على رأس الثائرين بنو صعب وبنو الصغير.

إلا أنّ الأمر لم يكن كما توهّم العامليون، فما أن علم الأمير يوسف بذلك حتى عبأ جيشاً من نحو خمسة وعشرين ألفاً، بين خيالة ومشاة[١٣٣]، ثم أرسل إلى خاله الأمير إسماعيل أن يلاقيه من حاصبيا نحو بلاد عاملة، وانتقل هو وجيشه من دير القمر إلى صيدا حيث بات ليلة عند جسر الأوّلي، ثم تابع مسيره في صباح اليوم التالي (بعد أن أفرز ألفاً وخمسماية من العقّال مع الشيخ علي جنبلاط إلى صيدا لحمايتها بناء على طلب الوالي) فقصد بلدة جباع الحلاوة حيث كان المناكرة وهم أصحابه وأصحاب الشيخ علي جنبلاط، إلا أنّ هؤلاء فرّوا من البلدة وانضموا إلى حلفائهم الصعبيين والصغيريين، مما حدا بالأمير يوسف إلى حرق جميع قرى إقليم التفاح في طريقه إلى جباع التي، ما أن وصل إليها، حتى بادر إلى نهبها ثم حرقها وقطع جميع أشجارها، وبات فيها ليلتين، ثم قام بعد ذلك إلى صحراء «نبع المأذنة»، وفي هذه الأثناء كان العامليون قد اتصلوا بحليفهم الشيخ ضاهر العمر طالبين منه الوساطة بينهم وبين الأمير يوسف، كما أرسلوا رسلاً إلى الأمير اسماعيل أمير حاصبيا بذلك، فكتب الأمير اسماعيل إلى الأمير يوسف يخبره بأمر الوساطة ويطلب إليه أن لا يقدم على أي عمل قبل وصوله إليه، إلا أن الأمير يوسف رفض الوساطة، وقام لتوه من «نبع المأذنة» باتجاه كفر رمان، فالنبطية[١٣٤]، دون أن ينتظر وصول لجنة الوساطة

المؤلفة من الأمير اسماعيل والشيخ علي بن ضاهر العمر[١٣٥]، وما أن وصل إلى كفر مان حتى أحرقها وتابع تقدمه باتجاه النبطية، وكان العامليون قد جمعوا لقتاله نحو أربعة آلاف مقاتل[١٣٦] بقيادة الشيخ ناصيف النصار، ما لبث أن انضمّ إليهم الشيخ ضاهر العمر برجاله، وذلك بعد أن أدرك فشل وساطته مع الأمير يوسف، وكمنوا له في موقع بين كفر رمان والنبطية، حيث اصطدمت طليعة جيشه بكمين من فرسان العامليين كما سبق أن ذكرنا[١٣٧]، فهزم الأمير وجيشه[١٣٨] وطاردهم العامليون والصفديون، ولم يتوقفوا عن مطاردتهم إلا بعد أن وصل الأمير اسماعيل بجيشه فردّ المهاجمين عل أعقابهم وحال بينهم وبين مطاردة ابن أخته الأمير يوسف[١٣٩]، وقد خسر الأمير يوسف في هذه الوقعة نحو ألف وخمسماية قتيل[١٤٠] وقيل ألفان[١٤١].

وفي رواية للمؤرّخ العاملي محمد جابر آل صفا[١٤٢] يصف فيها التكتيك المتبع في هذه المعركة من قبل الفريقين المتقاتلين، على الشكل التالي:

- **جيش الأمير يوسف:** أربعون ألف مقاتل، اتخذ في تقدمه، نحو النبطية، التشكيل التالي:
- المقدمة، وفيها الأمير يوسف نفسه، في طليعة الجيش.
- الميمنة، وتقدّمت باتجاه جباع - حومين - حبوش - النبطية.
- الميسرة، وتقدّمت باتجاه العرقوب - الميذنة - الجرمق - كفر تبنيت - النبطية.
- القلب، وتقدم باتجاه جرجوع - عرب صاليم - النبطية.
- **جيش العامليين:** فرقة الفرسان، وعديدها ٥٠٠ خيال، بقيادة الشيخ علي الفارس، من بني صعب، وكانت متمركزة في قلعة الشقيف فانتقلت إلى النبطية للمشاركة بالقتال.

- فرقة المشاة، عديدها ألف مقاتل، بقيادة الشيخ حيدر الفارس أخي الشيخ علي.

اجتمعت الفرقتان في ضاحية من ضواحي النبطية تسمى (قلادش) أو (عريض القهوة)، وكانتا بقيادة الشيخ علي الذي بدأ يستعدّ للقاء العدو، ثم أرسل إلى الشيخ ناصيف النصار، شيخ مشايخ جبل عامل، يفيده عن قوة جيش العدو وتقدمه نحو النبطية، وكان الشيخ ناصيف قد أُخطر مسبقاً بتقدم الأمير يوسف نحو بلاد عاملة فبدأ يعبىء أبناء البلاد لمواجهته ويؤمّن التنسيق مع حليفه الشيخ ضاهر العمر لمساندته في حربه ضد الأمير المذكور.

الاستعداد للقتال:

بدأ الشيخ علي الفارس خطته القتالية بالاستعداد للدفاع، ووزّع مهمات القتال على الخيالة والمشاة، ولكنه فوجىء بخطأ فادح يقع به الأمير، وهو أنه تقدم، بطليعة جيشه، فاحتلّ الضاحية الغربية من البلدة (النبطية) ونصب سرادقه فيها (على البيدر الأعلى قرب المقبرة)، بينما كان جيشه لا يزال يتجمع في كفر رمان حيث يتمركز استعداداً للهجوم، عندها قرر الشيخ علي أن ينقل استعداداته القتالية من الدفاع إلى الهجوم، وأن يعتمد في خطته (المباغتة)، فأوكل مهمة المباغتة هذه إلى الخيالة، بينما أصدر أوامره إلى الشيخ دندش بن أحمد الفارس، قائد المشاة، لكي يحجز المشاة جميعهم في (خان الميري)، ولا يسمح لهم بالخروج منه حتى انتهاء الخيالة من مهمتهم القتالية.

اليوم الأول:

- قسّم الشيخ علي فرقة الخيالة ثلاثة أقسام أحاطت بمعسكر الأمير من ثلاث جهات، من الشرق والغرب والجنوب، تاركة له طريق الشمال، أي طريق

الفرار نحو بلاده، مفتوحة، وفي اللحظة المحدّدة، بدأ الهجوم على العدو الذي ارتبك وذعر فأركن إلى الفرار، بينما ظلّ خيالة الشيخ علي يضيّقون الحصار على معسكر الأمير دون أن يقطعوا عليه وعلى رجاله طريق الهرب.

- في هذه الأثناء، لم يتمكنّ الشيخ دندش من الاستمرار في احتجاز المشاة في الخان، فنقبوا جدرانه (ويروي المؤرّخ صفا أن آثار النقب لا تزال ظاهرة إلى اليوم) وخرجوا منه لقتال العدو فتعقّبوه واشتبكوا معه في ثلاث مواضع: في (الجزائر) شمال البلدة، وفي (وادي أبو نعيم) شرقها، وبين زيتون كفر رمان.
- تقدّم الشيخ ناصيف النصار بجيشه المؤلّف من ٣ آلاف مقاتل، عن طريق شوكين - زبدين، ودهم قوات الأمير يوسف التي كانت لا تزال متمركزة في الضاحية الغربية من البلدة، فتقهقرت هذه القوات باتجاه كفر رمان.
- إنتهى النهار الأول من القتال دون حسم، إلا أنّ جيش العامليين تمكّن، في الليل، من الانتشار على التلال المحيطة بمواقع العدو، وأخذ يستعدّ لمتابعة الهجوم في صباح اليوم التالي.

اليوم الثاني:

- عند الفجر، شنّ العامليون هجومهم على قوات العدو من كل جانب، وكانت هذه القوات قد فقدت حماستها للقتال فأخذت تتقهقر باتجاه الشمال تحت حماية بعض مقاتليها بقيادة المشايخ النكديين (الشيخ كليب النكدي)[١٤٣]، ودار القتال بين الفريقين بالسلاح الأبيض، فانهزم جيش الأمير هزيمة كاملة وصار مقاتلوه المنهكون والخائفون يصعدون جبل العرقوب وروابي سجد (المطلة على سهل الميذنة وعقبة جرجوع)، والعامليون يطاردونهم ويعملون في مؤخرتهم قتلاً وتنكيلاً.

– ويروي الشيخ علي رضا أن الشيخ ناصيف النصار تعقّب بنفسه الأمير يوسف فأدركه في عقبة جرجوع «فقتّع رأسه بالرمح، وأنزله عن ظهر بغلته إلى الأرض، وألبسه الفرو مقلوباً وقال له: عفوت رأفة بشبابك واحتراماً لأسرتك وأنا ابن نصار، فأجابه الأمير يوسف: قدها أولاد أم علي»[١٤٤].

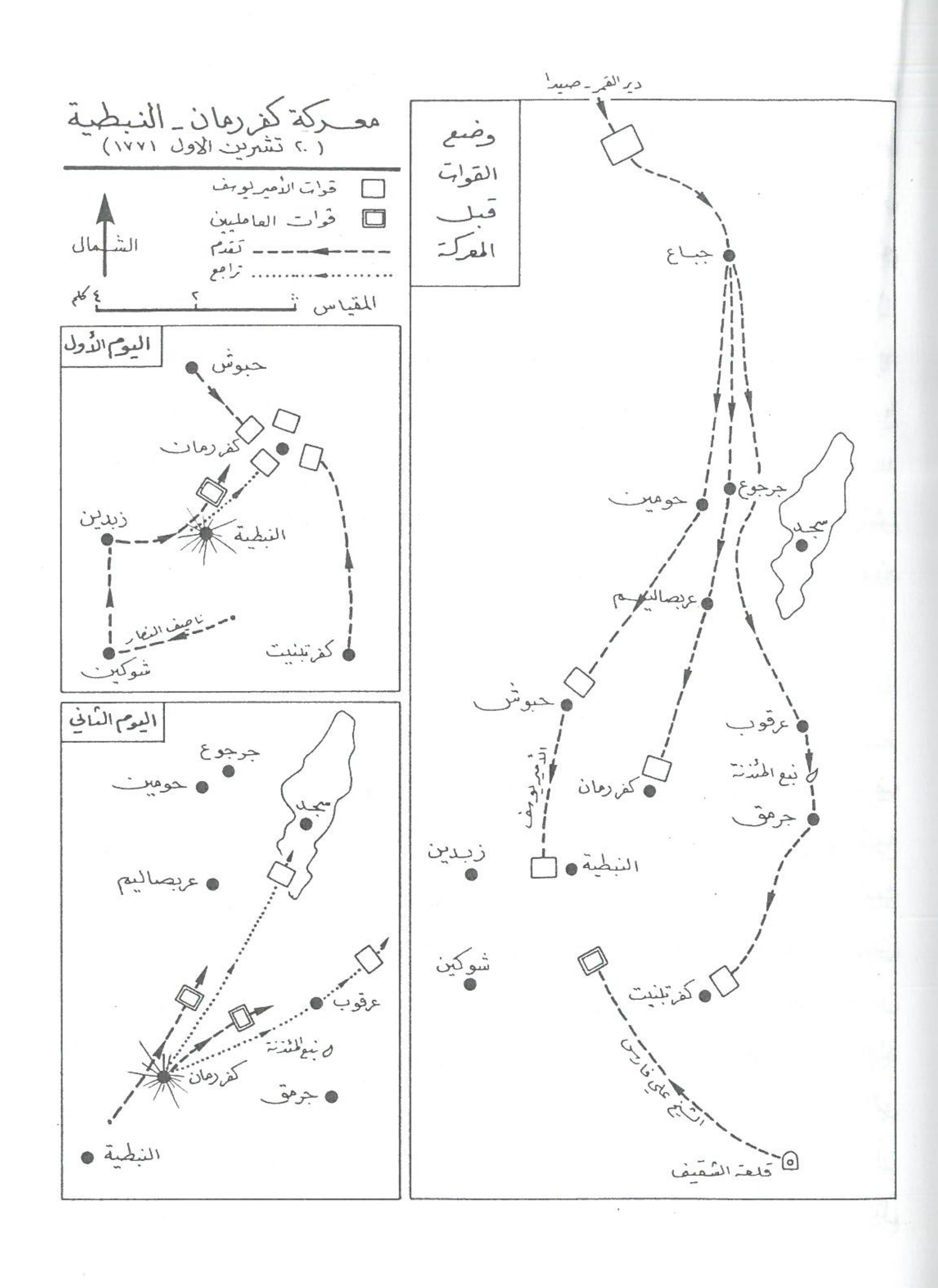
– قدر مؤرّخو جبل عامل عدد قتلى الأمير يوسف بما يزيد عن ثلاثة آلاف قتيل[١٤٥].

– يذكر آل صفا أن نجدة الشيخ ضاهر العمر بقيادة ولديه الشيخ علي والشيخ عثمان لم تصل إلا بعد انتهاء المعركة «وقيل أنها تباطأت قصداً، برأي الشيخ عثمان، في أحراج يحمر»[١٤٦].

– لم يذكر المؤرّخون العامليون، ومنهم آل صفا، ما ورد عند غيرهم من المؤرّخين عن خيانة رجال الشيخ علي جنبلاط للأمير يوسف في هذه المعركة.

بعد هذه الوقعة، وبعد وقعة سهل الغازية التي سبق أن تحدثنا عنها، أقام الأمير يوسف، كما قدمنا، تحالفاً ساسيّاً وعسكريّاً مع الشيخ ناصيف النصار، إذ شعر الطرفان، بعد كل هذه الحروب، أن مصالحهما تقضي بإقامة سلم دائم بينهما، خصوصاً أن حدود بلادهما مشتركة، بل ومتداخلة «وفي مقابلة واحدة تمت في ٨ حزيران ١٧٧٣، في جبل الريحان، على بعد ستة فراسخ من صيدا، بين الشيخ علي جنبلاط ممثلاً للأمراء الشهابيين، والشيخ ناصيف النصار ممثلاً للشيخ ضاهر العمر، انتهت، بلحظة، كل خلافاتهم»[١٤٧].

وقد استمرّ السلام مخيّماً على العلاقات بين الفرقاء الثلاثة: الشهابيين والعامليين والعمريين، حتى وفاة الشيخ ضاهر العمر عام ١٧٧٥، حيث تسلّم أحمد باشا الجزار ولاية صيدا، بما فيها جبل عامل، فأضحى الصراع محصوراً بين الأمير يوسف والجزّار نفسه.



٤ – الأمير ووالي دمشق:

لقد كانت علاقة الأمير يوسف مع الولاة العثمانيين، في دمشق وطرابلس وصيدا، وعلاقة ولاء مستمر، فقد أوصى به عثمان باشا الصادق الكرجي والي دمشق عند ولده محمد باشا والي طرابلس، فولّاه بلاد جبيل عام ١٧٦٣، ثم أوصى به عند ولده درويش باشا والي صيدا، فولّاه إمارة الشوف عام ١٧٧١، فكان، والحالة هذه، مديناً لكل من الولاة الثلاثة، بما آل إليه حاله من نعم وجاه.

ولكن ما أن اشتدّ عضد الأمير يوسف بالتحالفات التي عقدها مع الشيخ ضاهر العمر والشيخ ناصيف النصار عام ١٧٧٣، حتى أضحى يحسّ في نفسه القدرة على مقارعة الولاة، فكان أول خلاف له معهم هو خلافه مع عثمان باشا المصري والي دمشق، وكان قد خلف عثمان باشا الصادق الكرجي على هذه الولاية بعد وفاة هذا الأخير عام ١٧٧٢[١٤٨].

وقعة بر الياس ١٧٧٣:

كان والي دمشق قد عيّن الأمير سيد أحمد الشهابي أخا الأمير يوسف والياً على البقاع بناء لطلب أخيه أمير الشوف، فأقام الأمير سيد أحمد في قلعة قب الياس بعد أن رمّمها وركّز فيها «المدافع والآلات الحربية»[١٤٩]، وما لبث الأمير سيد أحمد أن أخذ يعتدي على البلاد المجاورة ويقطع طريق دمشق على المسافرين إليها أو الآتين منها، ويسلب القوافل المارة عليها، وحدث ذات يوم من العام ١١٨٦ هـ (١٧٧٢م) أن اعتدى نفر من جماعة الأمير سيد أحمد على قافلة لتجار من دمشق كانت مارة بالبقاع فسلبوها، فشكا هؤلاء أمرهم إلى الوالي الذي كتب إلى الأمير يوسف أمير الشوف يخبره بما فعل أخوه ويطلب منه أن يرغمه على إعادة ما سلب من القافلة الدمشقية، ولكن سيد أحمد لم يمتثل

لأوامر أخيه مما اضطرّ هذا الأخير إلى مماطلة الوالي والتهرّب من تنفيذ ما تعهّد به.

لذا، قرّر الوالي أن يقوم بحملة عسكرية لتأديب والي البقاع، إلا أنّ الأمير يوسف انتصر لأخيه عندما علم بذلك، فجهّز جيشاً للدفاع عن أخيه ولمقاتلة الوالي، وانتقل به إلى صحراء «بر الياس»، بينما كان جيش الوالي قد انتقل إلى البقاع وعسكر في صحراء «المغيثة»[١٥٠]، ودام القتال بين الفريقين أياماً لم ينل أي منهما من الآخر منالاً[١٥١]، مما حدا بالأمير أن يستنجد بحلفائه العامليين والعمريين كي ينصروه على الوالي، وسرعان ما بدأ الشيخ ضاهر والشيخ ناصيف استعداداتهما للزحف إلى البقاع لمناصرة الأمير يوسف، ثم سار العمريون وعلى رأسهم الشيخ علي بن ضاهر العمر، ومعهم العامليون وعلى رأسهم الشيخ ناصيف، فوصلا إلى بلدة «القرعون» حيث توقفا استعداداً للدخول في القتال، ولكن، ما أن علم والي دمشق بقدوم هذه الجيوش لمقاتلته، حتى جمع جيشه وفرّ به ليلاً إلى دمشق، تاركاً في المعسكر كل ما كان معه من مؤن وذخائر ومعدات حربية وخيام وعلف وغيرها، وحينما بلغ الأمير ذلك زحف بعسكره إلى معسكر الوالي فوجده خاوياً إلا من الأشياء المذكورة فاستولى عليها، وأعاد أخاه إلى مركزه بقب الياس وسلّمه المدافع التي غنمها، ثم التقى بحلفائه فشكرهم لنجدتهم إيّاه، وعاد كل منهم إلى بلده[١٥٢].

ولكن، هل استمرت الخصومة طويلاً بين دمشق والأمير يوسف؟ لقد كانت العلاقة بينهما تتغير وفقاً لمصلحة كل منهما، فمثلاً، ما أن أظهر سيد أحمد أخو الأمير يوسف – والذي كان القتال في صحراء برّ الياس دفاعاً عنه – رغبةً في أن يخرج على أخيه الأمير يوسف، مستميلاً إليه الأمير منصوراً صاحب راشيا، والشيخ عبد السلام العماد زعيم اليزبكية، والشيخ حسين تلحوق، وجميع

الزعماء المناوئين لأخيه، حتى تحرّك الأمير يوسف لمقاتلة أخيه والي البقاع، ولم يتورّع عن أن يستنجد، لمقاتلة أخيه، بوالي دمشق، الذي أرسل إليه جنداً من المغاربة لمساعدته في إقامة الحصار على قلعة«قب الياس» حيث اعتصم الأمير سيد أحمد (كما سنرى عند درسنا لحروب الأمير الداخلية وحروب الحدود).

وهكذا، فإنّ العلاقة بين الأمير يوسف أمير الشوف وبين والي دمشق لم تعد، كما كانت في عهد حليفه وصديقه عثمان باشا الصادق الكرجي، علاقة ولاء مستمر، بل أضحت، في عهد غيره من الولاة، علاقة مصلحة قبل أي شيء آخر.

٥ – الأمير وجبل لبنان: من إمارة الموارنة إلى إمارة الدروز:

يذكر «اسماعيل حقي» أنّ الأمير يوسف «تولى رئاسة الموارنة سنة ١٧٦٦ فبدّد شمل الشيعيين في واقعة أميون، وطردهم من الكورة، ومنذ ذلك اليوم أصبح شمال لبنان بعهدة أعيان الموارنة»[١٥٣]، ويردّد «جوبلان» القول نفسه[١٥٤]، ثم يستطرد جوبلان قائلاً إنّ حرب الأمير يوسف ضد المتاولة «جعلته، بالفعل، مشهوراً... كما أن عقيدته الكاثوليكية أمّنت له، إضافة إلى ذلك، الدعم الحار من الأكليروس الماروني»[١٥٥].

ويعتبر«جوبلان» أنّ «الشعب الماروني» في جبة بشري، الذي «كان يعيش منذ زمن طويل تحت النير القاسي للمشايخ الحمادية، المتاولة» والذي «لم يعد يرغب في الخضوع لحكم هؤلاء الشيعة المتوحشين وغير المتسامحين»، قد خاض حرب إستقلال حقيقية، وذلك بقيادة الأمير يوسف الشهابي نفسه[١٥٦].

ويقول الحتوني «سنة ١٧٦٣ ولّى والي دمشق الأمير يوسف الشهابي أمور بلاد جبيل والبترون وذلك بمساعي وصيّه الشيخ سعد الخوري الذي استنهض

الشيخ منصور الدحداح والشيخ سمعان البيطار لهذا الغرض فأسعفاه، ودفع الشيخ سمعان لوحده الأموال الأميرية عن المقاطعتين سلفاً حتى استمال والي دمشق لتعيين الأمير يوسف. ولما تبوّأ الأمير الشهابي الحكم بذل عنايته لمحاربة الحماديين ولاةجبيل والبترون حتى ظهرعليهم... وأضعفهم عن طلب الحكم، وولى الشيخ منصور الدحداح على بلاد جبيل، وسلّم الشيخ سمعان البيطار تدبير بلاد جبيل وشيَّخه عليها»[١٥٧].

من جبل لبنان إذن، انطلق الطموح السياسي للأمير يوسف، بل إن حربه ضد الشيعة الحمادية في كسروان، ودعم الرهبنة المارونية له، بالإضافة إلى تحالفه مع والي دمشق وخصوصاً في حربه ضدّ المصرين وحلفائهم، كل هذه الأمور مجتمعة، مهّدت له السبيل إلى قصر الإمارة المعنية - الشهابية في دير القمر بالشوف.

وما أن تسلّم الأمير حكم بلاد جبيل والبترون عام ١٧٦٣ حتى بدأ يتطلع إلى قصر دير القمر سعياً للوصول إليه، فحدّد، للوصول إلى الهدف، ثلاث وسائل هي: ١ - دعم طائفي - ٢ - تحالف سياسي - ٣ - نصر عسكري. وقد حقّق الوسيلتين الأولى والثانية بدعم الأكليروس الماروني له وبتحالفه مع باشا دمشق، أما الوسيلة الثالثة فقد حققها بحربه ضد المشايخ الحماديين في الجبل وانتصاره عليهم، بل حقّق في هذه الحرب أكثر من النصر العسكري، إذ كرّس نفسه، بواسطتها، زعيماً سياسياً للطائفة المارونية، بلا منافس.

أ - وقعة أميون ١٧٦٩:

جرت هذه الوقعة بين الأمير ومحمد باشا والي طرابلس، وسببها أن الباشا استقدم المشايخ الحماديين وأراد أن يسلّمهم بلاد جبيل بدلاً من الأمير

يوسف، ولما علم الأمير بذلك عبأ للقتال جيشاً قدّر بما يراوح بين ١٠ و١٢ ألف مقاتل(١٥٨)، احتلّ بواسطته السبل الموصلة إلى بلاده، ثم أرسل مفرزة بقيادة أخيه الأصغر لتحتلّ بلدة أميون وتمنع رجال الباشا من السيطرة عليها، ولكن الباشا، الذي كان مستخفاً بقوة الأمير، أغاضه هذا التصرف، فأرسل في ٨ حزيران، إلى أميون، وحدة من نحوخمسماية مقاتل: ٢٥٠ منهم من رماة البنادق، و٢٥٠ من الفلاحين من القرى المجاورة، وكانت مهمة هذه الوحدة احتلال البلدة وطرد رجال الأمير منها. ولكن هذه الوحدة، ما أن رأت رجال الأمير يحتلون البلدة، حتى تمركزت في برج قديم بالقرب منها، وبدأت تناوش حامية البلدة من جيش الأمير بالرصاص، الأمر الذي أهاج رجال الأمير ودفعهم إلى مهاجمة البرج حيث منعوا أياً من المحتمين به أن يظهر عليه أو من خلاله.

واستمرّ القتال خمس ساعات حتى انبثاق الفجر(١٥٩) حاصر، خلالها، رجال الأمير البرج حصاراً محكماً دون أن ينقطعوا عن رميه بالنار باستمرار، مما جعل جنود الباشا المحتمين به، وقد أضناهم العطش والجوع والتعب، يطلبون الإستسلام. وخرج هؤلاء من البرج ووصلوا إلى طرابلس «بحالة يرثى لها» وقد هلك منهم «الفلاحون المايتان والخمسون» جميعهم تقريباً، وستون من رماة البنادق، بينما لم تفقد حامية البلدة من جيش الأمير سوى ثلاثين مقاتلاً، مع أنها لم تكن أكثر من ثلاثماية(١٦٠). أما الأمير الشهابي الصغير، فقد أخذ الغنائم، وهي بضعة خيول ونحو ثمانين بغلاً، ووزعها على جنده(١٦١).

ولم يرتضِ الباشا مثل هذه الهزيمة فأعلن النفير العام في ولايته، ولكنه لم يستطع أن يجمع أكثر من نحو ألفين ومايتي مقاتل منهم ستماية خيال

والباقون مشاة، إلا أن أكثرهم كان بلا سلاح وجميعهم تقريباً بلا ذخيرة(١٦٢)، وكان معظمهم من النصيريين.

ولما رأى الباشا أنه لن يتمكن من تعبئة جيش كاف لكي يهزم الأمير، استنجد بوالده عثمان باشا والي دمشق الذي، ما أن علم بأن ولده يقصد من وراءطلبه النجدة مقاتلة حليفه الأمير يوسف، حتى رفض أن يمده بالجند، وأرسل يأمره بأن يجري مصالحة مع الأمير «وأن يعيش معه بسلام، وأن لا يقع، مستقبلاً، بمثل هذه الأخطاء»(١٦٣). وهكذا عاد الباشا فثبت الأمير في ولايته على بلاد جبيل.

ومما يجدر ذ كره أن جيش الأمير يوسف «كان فيه عدد كاف من الكهنة (Aumôniers) لإقامة القداس كما في معسكر المسيحيين، وكان الأمير يوسف يقيمه كل يوم في خيمته، رغم أنه يمارس الديانة المحمدية ولو ظاهرياً»(١٦٤).

ب - وقعة دار بعشتار ١٧٧١:

جرت هذه الوقعة بين الأمير يوسف ومشايخ آل حماده، وسببها أنه بينما كان الأمير بشير بن حيدر الشهابي، نائب الأمير يوسف في بلاد جبيل، يجبي الضرائب الأميرية في العاقورة، عبأ مشايخ آل حمادة قوة لمقاتلته ومنعه من جبايتها، فاحتدم القتال بين الفريقين نهاراً بكامله، وهبّ لنجدة الأمير مشايخ جبة بشري وإهدن ورجالهم، «فخاف المتاولة وقاموا بعيالهم من جبة المنيطرة ووادي علمات إلى الكورة، ولحقهم رجال جبة بشري»(١٦٥)، وما أن علم الأمير يوسف بالأمر حتى أرسل، لنجدة الأمير بشير، مدبره الشيخ سعد الخوري على رأس جيش من رجال البلاد، ومن عسكر المغاربة، وأدرك الشيخ سعد مشايخ آل حمادة في «دار بعشتار» فهاجمهم وقاتلهم «بمن اجتمع إليه من

أهل تلك البلاد»[١٦٦] حتى هزمهم، ففرّوا من أمامه، فتبعهم إلى القلمون، وقد خسر الحماديون نحو ماية رجل وأسر شيخهم علي أبو النصر حمادة[١٦٧].

بعد هذه الوقعة، فقد الحماديون كل سلطانهم في جبل لبنان، خصوصاً بعد أن سلم الأمير يوسف (عام ١٧٧١) المشايخ الخازنيين ترتج وجاج ولحفد «وجعلها مقاطعة خاصة بهم وبذريتهم»[١٦٨]، كما سلم (في العام نفسه) مشايخ بني الدحداح إقطاعة الفتوح وجعلها كذلك اقطاعة خاصة بهم، «وسلمهم دخل أرزاق الحماديين فيها»[١٦٩]، وبعد ست سنوات، أي عام ١٧٧٧، أرسل الأمير يوسف أخاه الأمير حيدر عاملاً على بلاد جبيل ومعه خمسة من المشايخ الدحداحيين لمعاونته[١٧٠]، وخسر الحماديون، بعد ذلك، حكم بلاد جبيل، نهائياً.

٦ – حروب الأمير الداخلية وحروب الحدود: حروب الإخوة وحروب الإخوان:

لقد زخرت فترة حكم الأمير يوسف بالحروب الداخلية وحروب الحدود، فجرت فيها حروب بين الأمير وإخوته وإخوانه من أقارب وحلفاء ومنافسين، إما لخلاف على مصالح بين إمارتين متجاورتين أو لمنافسة على حكم الإمارة نفسها، وكان الدافع إلى تلك الحروب والمحرض عليها، في معظم الأحيان، دسائس خارجية غالباً ما كانت من الولاة – وخصوصاً الجزّار – إذ كانوا يستغلّون أطماع الإخوة والأقارب والحلفاء والمنافسين ليستثيروهم على الأمير، وسنحاول، فيما يلي، عرض أهم هذه الحروب وفقاً لتسلسلها الزمني:

أ - حصار قلعة «قب الياس» عام ١٧٧٤: (بين الأمير يوسف وأخيه الأمير سيد أحمد):

كان الأمير يوسف قد أعاد أخاه الأمير سيد أحمد، بعد وقعة بر الياس عام ١٧٧٣، إلى ولايته في البقاع، وسلّمه قلعة قب الياس، إلا أن الأمير سيد أحمد سولت له نفسه الخروج على أخيه أمير الشوف، فجمع حوله عدداً من أقربائه وأنصاره مثل الأمير فارس ابن الأمير يونس الشهابي والأمير منصور ابن الأمير سيد أحمد من راشيا، والشيخ عبد السلام العماد زعيم اليزبكية، والشيخ حسين تلحوق وكان من خصوم الأمير يوسف، وهكذا اجتمع إلى الأمير سيد أحمد نفر من خصوم أخيه الأمير يوسف ومناوئيه، فأعلن الأمير سيد أحمد تمرّده وأخذ يضايق رعايا الأمير يوسف العاملين في البقاع.

عندها قرر الأمير يوسف مهاجمة أخيه في ولايته، فجهّز لذلك جيشاً من رجاله في الشوف وسار لمحاصرة قلعة قب الياس، فأقام على حصارها مدة شهر كامل دون أن ينال منها، وبدأ رجاله ينفضّون من حوله يائسين، عندها اتصل بوالي دمشق، وكان يومذاك محمد باشا العظم[١٧١]، وطلب منه أن ينجده بعسكر من المغاربة لمواصلة الحصار، فأنجده، وجدّد الأمير يوسف الحصار على القلعة حتى نفذت مؤونة المحاصَرين ولم يعد بإمكانهم الصمود، عندها أرسل الأمير سيد أحمد رسالة إلى الشيخ علي جنبلاط والشيخ كليب النكدي، وطلب منهما التوسّط له لدى أخيه لرفع الحصار عن القلعة على أن يخرج منها بأمان ويسلّمها إليه، ولما عرض الوسيطان الأمر على الأمير رضي به ورفع الحصار عن القلعة، فخرج الأمير سيد أحمد منها وسلمها إلى أخيه الذي أمر بهدمها فلم يتمكن نظراً لمتانة بنائها.

وقرر الأمير يوسف، بعد ذلك، أن يطلب إمارة البقاع لنفسه بدلاً من أخيه، فكتب إلى والي دمشق يطلب منه توليته عليها فوافق، وتولّى الأمير يوسف تلك الإمارة، ووضع عليها من قبله أخاه الأمير قاسماً، وأعاد إلى دمشق ثمن البضاعة التي كان رجال الأمير سيد أحمد قد سلبوها من تجاردمشق قبل وقعة بر الياس، أما الأمير سيد أحمد فقد استقرّ في قرية الحدث.

وتمت المصالحة بعد ذلك بين الأخوين يوسف وسيد أحمد، وذلك بعد أن استردّ الأمير يوسف، من أخيه، الأموال التي دفعها لوالي دمشق(١٧٢).

ب - وقعتا نهر الحمام والبرجين١٧٧٨: (بين الأمير يوسف ومشايخ أبي علوان):

كان أحمد باشا الجزّار قد تولّى صيدا عام ١٧٧٦(١٧٣) وحاول انتزاع بيروت من الأمير يوسف، وحصلت بينه وبين أنصار الأمير من المشايخ النكديين، وبإيعاز من الأمير نفسه، معركة، في السعديات، أدّت إلى مقتل عدد كبير من النكديين وأسر اثنين من مشايخهم(١٧٤)، وتلكأ الأمير يوسف في افتداء هذين الأسيرين مما دفع بالمشايخ النكديين، حلفاء الأمس، إلى مخاصمته والتآمر عليه، متفقين مع أخويه سيد أحمد وأفندي والمشايخ الجنبلاطيين، لانتزاع الولاية منه، ولما أحسّ الأمير بذلك أظهر رغبته في الاعتزال وغادر دير القمر إلى بلدة غزير بكسروان، وأقام فيها.

واغتنم الأمير فرصة خلاف وقع بين مشايخ أبي علوان (وهم جنبلاطيون) وأحد أقربائهم ويدعى الشيخ ضاهر (وهو منتسب إلى اليزبكيين) ممّا أدّى إلى مقتل ضاهر، عندهاانطلق الأمير مع أنصار له من

غزير للانتقام من آل أبي علوان الذين لجأوا بدورهم إلى الجزار في عكا وطلبوا منه مساندة عسكرية لطرد الأمير يوسف من الشوف.

ولم يكن الجزار يكنّ للأمير يوسف أية مودة، فلبّى طلب مشايخ أبي علوان وآزرهم بعسكر لمقاتلة الأمير يوسف، بينما انضمّ إلى الأمير، من جديد، من كان قد سبق وتحزّب ضده من النكديين، وعلى رأسهم الشيخ كليب النكدي وابنه الشيخ بشير ومعهم جماعة من أهل المناصف، والتقى الفريقان عند «نهر الحمام» في مدخل الشوف الغربي، ودارت بينهما معركة استمرت حتى العصر، وانتهت بهزيمة آل أبي علوان ومعهم عسكر الجزار، وقد أبلى الشيخ كليب النكدي في هذه الوقعة بلاءً حسناً.

وبعد ثلاثة أيام من الوقعة الأولى، تحرّك مشايخ أبي علوان من جديد، مع عسكر الجزّار، يحاولون ثانية دخول الشوف وطرد الأمير يوسف، والتقى الفريقان في «البرجين»(١٧٥) الواقعة في إقليم الخروب، ولم يستمر القتال طويلاً بينهما، إذ انهزم الشيخ بشير بن كليب النكدي ورجاله وفروا من أمام عسكر الجزّار وآل أبي علوان الذين كان القتال قد أنهكهم، فعدلوا عن متابعة تقدمهم، وانكفأوا باتجاه صيدا حيث أقاموا فيها(١٧٦).

اعتزال الأمير يوسف حكم إمارة الشوف (١٧٧٨):

بعد أن هدأت المعارك بين الأمير ومشايخ أبي علوان، تجدّدت الخصومة بينه وبين أخويه سيد أحمد وأفندي، وبدا أن أعيان الجبل يحالفون، ولو سراً، الأخوين سيد أحمد وأفندي ضد الأمير، وأنس الأمير في نفسه ضعفاً في مواجهة القوى المتألبة عليه من إخوته وحلفائهم، فقرر، بينه وبين نفسه، أن يقوم بمناورة تبعده عن الحكم فترة ليعود إليه أقوى من ذي قبل، وصدف أن توفي، في هذه

الأثناء، وفي العام نفسه (١٧٧٨)، الشيخ علي جنبلاط زعيم الجنبلاطيين (عن عمر يناهز الثمانين عاماً)، فحضر الأمير يوسف من غزير للمشاركة في مأتمه، وفي الباروك، وبعد مأتم الشيخ علي، فاجأ الأمير يوسف أعيان البلاد المجتمعين بهذه المناسبة بقراره اعتزال الحكم وتسليمه لأخويه سيد أحمد وأفندي، فوافق الجميع على ذلك وطلبوا من الجزّار خلعة الولاية للأميرين فأرسلها إليهما، وعاد الأمير يوسف إلى غزير حيث أقام فيها، بعد أن أقطعه أخواه «إقطاعات في كسروان، وأسقطا عنه مالها الأميري»[١٧٧].

ج - هجوم الأميرين سيد أحمد وأفندي على الأمير يوسف في كسروان وبلاد جبيل، وعودة الأمير يوسف إلى حكم إمارة الشوف (١٧٧٨):

١ - التعبئة وحشد القوى:

لم يرتض الأمير يوسف هذه العزلة المذلة، فبدأ بتنفيذ مخططه بأناة وصبر، معتمداً على سوء تصرف أخويه في حكم الإمارة، وعلى طمع باشا عكا بأموال أكثر مما دفع له، وعلى انقلاب أعيان البلاد ضد أخويه، وبدأ بأعيان البلاد فأخذ يراسلهم سراً «ويبعدهم عن أخويه... وحضر إليه البعض من مناصب البلاد واتفقوا معه»[١٧٨].

وبدأ النفور يدبّ من جديد بين أميري الشوف والأمير يوسف، فأقدم الأخوان على مطالبة أخيهما (الأمير يوسف) بالأموال الأميرية لبلاد جبيل وكسروان، وكان طبيعياً أن يرفض الأمير يوسف استجابة طلبهما باعتبار أنهما سبق أن أسقطاها عنه، ورأى الأخوان في رفضه هذا فرصة لمهاجمته، فاستنجدا بالجزار الذي أنجدهما بعسكر من عنده، أما الأمير يوسف فقد استنجد بآل مرعب، ولاة عكار، وآل رعد، ولاة الضنية، فأنجدوه برجالهم[١٧٩].

ونزل المراعبة (بقيادة عثمان مرعب) والرغدية (بقيادة إبراهيم رعد) في المعاملتين، ونزل عسكر الجزار (بقيادة الأميرين سيد أحمد وأفندي) في حرج بيروت، بينما قدم الجزّار بنفسه من عكا إلى صيدا فبيروت بحراً[١٨٠].

٢ - السير للقتال:

- انقسم جيشا الجزار وأميري الشوف إلى قسمين:
- الأول، جيش الجزّار، بقيادة الأمير سيد أحمد، ومهمته: محاصرة الأمير حيدر - شقيق الأمير يوسف - في جبيل.
- الثاني، جيش الإمارة، بقيادة الأمير أفندي ومهمته: احتلال كسروان.

أما الأمير يوسف، فما أن علم بالقوة المتوجهة لقتاله، حتى طلب من الرعديين والمرعبين الانكفاء من المعاملتين إلى جبيل لمساندة أخيه الأمير حيدر وحاميته فيها.

٣ - القتال:

- وصل الأمير سيد أحمد إلى أسوار مدينة جبيل وأقام حصاراً حولها، وحاول أن يدكّ القلعة بالألغام أو أن يدخلها بواسطة نفق يحفره تحت الأرض فلم يفلح، وطال حصاره للمدينة ردحاً من الزمن دون أن يتمكن من دخولها.
- أما الأمير أفندي فقد سار بجيشه إلى الزوقين (زوق مكايل وزوق مصبح)، ومنهما إلى جرود كسروان، فبلدة تنورين حيث استقرّ فيها[١٨١].
- وأما الأمير يوسف فإنه اغتنم فرصة انشغال أخويه ببلاد جبيل وكسروان، فانتقل بجيشه، وبسرعة، من بسكنتا، إلى بعقلين، في الشوف، فأقام فيها، وأخذ يتصل بأعيان البلاد الذين سبق أن ناصروه.

٤ - مناورة الجزار وعودة الأمير يوسف إلى إمارة الشوف:

عندما علم الجزّار بوصول الأمير يوسف إلى الشوف، أرسل إليه من يساومه على الإمارة، وكان قد اشتهر عن الجزّار أنه يبيع خلعة الولاية لمن يدفع أكثر، فدفع له الأمير يوسف ماية ألف قرش، عندها أمر الجزّار جيوشه بالتخلي عن الأميرين سيد أحمد وأفندي، وما أن علم الأمير سيد أحمد بذلك، وكان لا يزال يحاصر بلدة جبيل، حتى فرّ هارباً إلى المتن، وأما الأمير أفندي، فقد انفض الجند من حوله وعادوا إلى ديارهم، ولحق هو بأخيه إلى المتن لاجئاً، ولم يطل الأمر بالأميرين حتى توسطا أعيان البلاد لمصالحتهما مع أخيهما الذي أعادهما إلي دير القمر كمدبّرين له[١٨٢]، ثم أعاد «ولاية كسروان إلى الخازنيين وغزير إلى الحبيشيين»[١٨٣].

د - مقتل الأمير أفندي بيد أخيه الأمير يوسف (٩ كانون الثاني ١٧٨١):

ويبدو أنه لم يرق للأميرين سيد أحمد وأفندي عودة أخيهما الأمير يوسف لحكم بلاد الشوف، فأخذا يتآمران عليه ويحاولان استدراج أعيان البلاد للثورة ضده، وقد ناصرهما في ذلك الشيخان حسن وقاسم ابنا الشيخ علي جنبلاط اللذان كانا من أقوى زعماء الجبل، كما كانا يكنّان للأمير يوسف بغضاً وعداء شديدين، ويسعيان، منذ زمن طويل، للتحالف مع أكبر عدد ممكن من أعيان البلاد ورجالها الروحيين، بقصد إطاحته[١٨٤].

وكان الأمير يوسف على قدر كبير من الدهاء والحنكة والحكمة، وكان يعلم بكل ما يجري حوله، فلم يكن يقف في وجه الأعصار بل كان يماشيه متحايلاً عليه، ومتحيّناً الفرص لكبح جماحه، كما كان يتظاهر بأنه جاهل لكل المؤامرات التي تُحاك ضده.

ولكن الشيخين الجنبلاطيين اللذين كانا مستميتين في سعيهما لإزاحة الأمير يوسف، تمكنا من أن يوغرا صدري أخويه اللذين كانا، في الأساس، حاقدين على أخيهما وراغبين في إزاحته، طمعاً في أن يتوليا الحكم بدلاً منه.

ويذكر نائب القنصل الفرنسي بصيدا، السيد رينار Renard، في تقرير منه بصدد أحداث الجبل في هذه الفترة، وبتاريخ ١١ نيسان ١٧٨١، ما يلي:

«إن ٩ كانون الثاني يظل يوماً لا ينسى في تاريخ الجبل، فقد استطاعت واحدة من خدام أحد الأميرين، والتي سمعت مداولاتهما الفظّة، أن تجد الوسيلة لانذار الأمير يوسف، وما كاد النذير يخرج من عند الأمير، حتى شوهد الأميران يدخلان ديوان أخيهما كأنهما قاطعا طريق، وكان الأمير أفندي البادىء بإطلاق النار على أخيه، إلا أنه أخطأه، فما كان من الأمير، عندئذٍ، وبحركة لا شعورية منه، إلا أن قتله بطعنة خنجر»[١٨٥]، ثم أمر أتباعه بإلقاء القبض على الأمير سيد أحمد الذي ما أن رأى أخاه الأمير أفندي مقتولاً حتى فرّ هارباً ولجأ إلى حلفائه أولاد الشيخ علي جنبلاط[١٨٦].

وقد أثار هذا الحادث، في بلاد الشوف، اضطراباً كبيراً، مما حدا بالجزّار، والي عكا، لأنّ يرسل إلى هذه البلاد، سراً، نحو ثلاثة آلاف جندي للمحافظة على الأمن فيها[١٨٧]، أما الأمير يوسف، فقد جمع، في صباح اليوم التالي، أقاربه من الأمراء الشهابيين القاطنين بدير القمر، وشرح لهم ملابسات الحادث، معتذراً أمامهم عن قتله لأخيه بهذه الصورة، وشارحاً لهم «العمل الإجرامي» الذي كان أخواه قد عزما على تنفيذه لو لم يخطئه أخوه بناره، ويبادر هو إلى طعنه بخنجره[١٨٨].

هـ - وقعة علمان (شباط ١٧٨١): (بين الأمير يوسف وأخيه الأمير سيد أحمد)

بقي الأمير سيد أحمد فاراً من وجه أخيه، وساعياً، مع حلفائه الجنبلاطيين، لتأليب الناس عليه، مستغلين، ضده، حادثة قتله لأخيه الأمير أفندي، حتى تمكنوا من أن يجمعوا حولهم الكثير من الناقمين على الأمير يوسف والحاقدين عليه، ومنهم، بالإضافة إلى آل جنبلاط، آل عماد بزعامة الشيخ عبد السلام العماد زعيم اليزبكيين[١٨٩]، وهكذا اتفق الحزبان التقليديان، المتنافسان على زعامة الشوف، ضد الأمير يوسف، وقرر الجميع، بالاتفاق مع أخيه الأمير سيد أحمد، السعي لاقصائه عن كرسي الإمارة، وتولية أخيه سيد أحمد مكانه.

أما الأمير يوسف، فقد هزته «الفاجعة التي أحدثت ثورة كبيرة في الجبل»[١٩٠]، كما أثارت انتقادات كثيرة ضده، الأمر الذي حمله على السفر إلى عكا لمقابلة الجزّار «كي يفيده عن الحادث ويطلب حمايته» ومعونته ضد خصومه، وقد رافقه في رحلته هذه مدبره «سعد الخوري» والشيخ كليب النكدي وابنه الشيخ بشير بن كليب النكدي[١٩١].

واستقبل الجزّار الأمير يوسف بحفاوة بالغة، وتأكيداً لعطفه عليه وتعاطفه معه وحمايته له، كان قد أرسل إلى صيدا، لمرافقته، ضابطاً مرموقاً من ضباطه، وذلك للتدليل على رغبته في حسن استقباله له، وما أن وصل إلى ضواحي عكا (في ٢٥ كانون الثاني) حتى أرسل، لاستقباله خارج المدينة، مدبره، مع فرقة من الجند «فدخل المدينة على نغمات الموسيقى، وأعلن وصوله إليها بطلقات من مدفعية القلعة وكل السفن الراسية في المرفأ»[١٩٢].

وبعد مفاوضات مع باشا عكا استمرت أياماً، وكان معظمها سرية، غادر الأمير عكا (في ٣١ كانون الثاني) فوصل إلى صيدا (في ٤ شباط) ومعه أربعماية

من الجنود المغاربة من عسكر الجزّار، فلم يدخل المدنية، بل واصل سيره باتجاه الشوف، حيث عسكر في قرية على ساحل الشوف الغربي، وعلى مسافة فرسخ واحد من صيدا، تدعى «علمان»[١٩٣].

وفي ٢٤ شباط «فاجأ نحو من أربعة آلاف رجل درزي الأمير في خنادقه، فكانت المعركة حامية، وانقضّ المهاجمون على المغاربة، ولكن هؤلاء، وإن كانوا أقل عدداً من المهاجمين بكثير، إلا أنهم تمكنوا من صدهم بقوة حتى اضطروهم إلى الهزيمة»، وقد ترك المهاجمون نحو ثلاثين رجلاً بين قتيل وجريح، بينما خسر المغاربة نحو خمسة وعشرين رجلاً[١٩٤].

ويذكر بعض المؤرخين أنه، عندما وصل الأمير يوسف إلى قرية علمان، انضم إليه، من أهالي الشوف، آل تلحوق وآل عبدالملك، والأمير حسن ابن الأمير قاسم الشهابي، بينما كان على رأس المهاجمين، بالإضافة إلى زعماء الحزبين الجنبلاطي واليزبكي، ابن أخيه الأمير قعدان ابن الأمير محمد، كما يذكر هؤلاء المؤرّخون أن اليزبكيين لم يكونوا يثقون بالأمير سيد أحمد الذي كان يمالىء الجنبلاطيين كثيراً، الأمر الذي أثار استياءهم وحذرهم منه، فاتصلوا سراً بالأمير يوسف ووعدوه بمناصرته عندما ينشب القتال، وبالفعل، فما أن نشب القتال بين الفريقين حتى انفض اليزبكيون عن الأمير سيد أحمد، فتقهقر باقي عسكره، وهزم هو ومن بقي معه[١٩٥]، وإننا نرجح أن يكون الأمر قد حدث على هذا النحو، وقد روى الشهابي[١٩٦] أنه، عندما وصل الأمير يوسف إلى جبل عامل، في طريقه إلى عكا، «التقاه الشيخ ناصيف النصار ونهاه عن النزول إلى عكا وقال له إنه يسلمه بلاد المتاولة ويكون هو تحت يده، فما قبل الأمير يوسف ذلك وظل سائراً في طريقه»، ولكننا نستبعد أن يكون ذلك قد حصل فعلاً، لسببين: الأول، هو أن مثل ذلك الأمر يتطلّب موافقة الجزّار قبل كل شيء،

والثاني، هو أنه لم يُعرف أن علاقة حميمة كانت قائمة بين الشيخ ناصيف النصار بصورة خاصة والعامليين بصورة عامة، وبين الأمير يوسف بصورة خاصة والشهابيين بصورة عامة.

و - **وقعة قب الياس وحصار قلعتها** ١٧٨١ : (بين الأمير يوسف وأخيه الأمير سيد أحمد):

استقرّ الأمر للأمير سيد أحمد، بعد هزيمته في وقعة علمان، بقرية «قب الياس» بالبقاع، حيث سعى له حلفاؤه الجنلاطيون مع والي دمشق محمد باشا العظم، فولاه على البقاع ووادي التيم.

ولكن ولايته على وادي التيم لم تستمر طويلاً، إذ إنه، ما كاد الأمير محمد الشهابي أمير راشيا، يعلم بقدومه، حتى نهد لقتاله، وقاتله في «ظهر الأحمر»، ولكنه هزم، وتابع الأمير سيد أحمد تقدمه نحو حاصبيا، وكان عليها خاله الأمير اسماعيل الذي ما أن علم بهزيمة الأمير محمد أمير راشيا، وبتقدم الأمير سيد أحمد نحو بلاده، حتى توسط لدى والي دمشق لكي يبقيه أميراً على حاصبيا، فرضي والي دمشق بذلك وأمر الأمير سيد أحمد بالانكفاء، فعاد الأمير سيد أحمد أدراجه من وادي التيم كله، وجعل في راشيا متسلماً من قبله هو الأمير موسى بن منصور الشهابي، ثم استقرّ في قلعة قب الياس ومعه حلفاؤه الجنبلاطيون[١٩٧].

ولما علم الأمير يوسف بوجود أخيه الأمير سيد أحمد، وحلفائه الجنبلاطيين، في قلعة قب الياس، أرسل إليه يعرض عليه الصلح شرط أن يتخلى عن تحالفه مع الجنبلاطيين، ووافق الأمير سيد أحمد في البدء على هذا الشرط، لولا أن الجنبلاطيين شكوه إلى والي دمشق الذي هدده بنزع ولايته عن

البقاع وراشيا إن هو تخلى عن تحالفه معهم، فعاد عن قبوله بذلك وظل على تحالفه مع الجنبلاطيين، مما أثار أخاه الأمير يوسف الذي جهّز جيشاً لمقاتلته، بعد أن استنجد بحليفه الجزّار الذي أنجده بجند من عنده، وسار الأمير يوسف على رأس جيش مكون من عسكر الجزّار وعسكر الشوف لقتال أخيه في البقاع، وعسكر في صحراء «المغيثة»، أما الأمير سيد أحمد، فقد استنجد بدوره بحلفائه الجنبلاطيين وبوالي دمشق الذي انجده بعسكر من المغاربة، فخرج من قلعة قب الياس وانطلق لملاقاة أخيه في صحراء قب الياس.

وفي تلك الصحراء، التقى الجيشان: جيش الأمير يوسف وفيه جند الجزار وجند الشوف، وجيش الأمير سيد أحمد وفيه مغاربة دمشق والجنبلاطيون، ودارت بين الفريقين معركة أظهر فيها الفريقان بطولة وبأساً شديدين، إلا أن الهزيمة حاقت بعسكر الأمير سيد أحمد الذي انهزم مع من تبقى معه من الجند وتفرّقوا في أرجاء البقاع، وطاردهم عسكر الأمير يوسف حيث أهلك منهم الكثير، وعاد إلى القلعة فحاصرها، وكان فيها المغاربة الدمشقيّون وبعض جند الأمير سيد أحمد، ولما علم والي دمشق بهزيمة حليفه الأمير سيد أحمد كتب إلى الجزّار يعاتبه لتجاوزه حدود ولايته ويفاوضه بالصلح، وتمّ الاتفاق بين الواليين، والي عكا ووالي دمشق، على أن يفك الأمير يوسف الحصار عن القلعة شرط أن تهدم كي لا تظل سبباً للخلاف بين الولايتين المتجاورتين، وعندها خرج المغاربة وجند الأمير سيد أحمد من القلعة بعد أن فك الحصار عنها، وحاول الهدامون هدمها فلم يتمكنوا نظراً لمتانة بنيانها، وقفل الأمير يوسف بعدها عائداً إلى بلاده.

أما الجنبلاطيّون فإنهم، ما أن رأوا هزيمة جيش الأمير سيد أحمد حتى غادروا أرض البقاع إلى حاصبيا، حيث توسطوا أميرها الأمير اسماعيل كي

يصفح الأمير يوسف عنهم ويسمح لهم بالعودة إلى ديارهم في الشوف، فكان لهم ذلك، وأما الأمير سيد أحمد، فقد فرّ لاجئاً إلى المتن، ثم توسط عمه الأمير علياً لكي يصفح أخوه عنه ويسمح له بالعودة إلى الشوف، فصفح الأمير يوسف عنه، شرط أن يسكن في «الشويفات»[١٩٨] دون أن يبدي أية معارضة للحكم، فعاد الأمير سيد أحمد وأقام في الشويفات وفقاً لهذه الشروط.

ويذكر الشدياق أنّ القتال في هذه الوقعة استمرّ ثلاثة أيام، إذ استمرّ، في اليوم الأول، من الصباح إلى المساء «فانكسر الأمير سيد أحمد بأصحابه إلى القلعة وانهزم الدمشقيّون» ولكن الأمير محمداً، أمير راشيا، أرسل عسكراً لمعونة الأمير سيد أحمد، فخرج هذا الأخير للقتال في اليوم الثاني، واستمرّ القتال كذلك من الصباح إلى المساء، ثم رجع كل إلى مكانه دون أن يحرز أي من الفريقين انتصاراً حاسماً على خصمه، وفي اليوم الثالث، هزم الأمير سيد أحمد «وفرّ منهزماً إلى الزبدانة ومعه الجنبلاطية، وانهزم الدماشقة إلى المدينة» أما من حوصر في قلعة قب الياس فهم المغاربة[١٩٩].

إلا أنّ رواية أخرى وردت في الشهابي (طبعة مصر) وجاء فيها أنه، عندما هزم الأمير سيد أحمد في وقعة قب الياس، توجه ليلاً إلى المتن، تاركاً حلفاءه الجنبلاطيين الذين «لما رأوا خيانة الأمير سيد أحمد لهم... توجهوا بعسكر دمشق من البقاع إلى الظهر الأحمر» حيث جرت معركة بينهم وبين الأمير محمد أمير راشيا[٢٠٠]، ونستبعد أن يكون الأمر قد تم على هذا الشكل، أي أن تكون وقعة «ظهر الأحمر» قد جرت بعد وقعة «قب الياس» لا قبلها، وأن تكون قد جرت دون الأمير سيد أحمد، لا بقيادته، خصوصاً أنه لا يعقل أن يظل عسكر دمشق مع الجنبلاطيين ويسيرون معهم إلى راشيا لمقاتلة الأمير محمد أميرها، وهم الذين أتوا لمساعدة الأمير سيد أحمد وبناء لطلب منه.

ولكن ما يمكن قبوله هو أن يكون الأمير يوسف قد قبل وساطة خاله الأمير اسماعيل أمير حاصبيا بالصلح مع الجنبلاطيين، بعد أن تعهدوا له «بإيراد مائة وخمسين ألف غرش نفقة عسكر»، حيث رجعوا بعدها إلى أماكنهم «وصفا خاطر الأمير يوسف عليهم»[٢٠١].

وهناك رواية أوردها الدبس، والشدياق، وهي أنّ الأمير سيد أحمد، بعد هزيمته في وقعة قب الياس، قصد وحلفاءه الجنبلاطيين حاصبيا، حيث نزلوا عند خاله الأمير اسماعيل الذي توسط لمصالحتهم مع الأمير يوسف فصفح عنهم وأعادهم إلى ديارهم، كما استقرّ الأمير سيد أحمد في الشويفات[٢٠٢].

رواية نائب القنصل الفرنسي عن وقعة في بصرى (أسكي شام، بحوران) عام ١٧٨١ بين الأمير يوسف وأخيه الأمير سيد أحمد:

في تقرير من «رينار» نائب القنصل الفرنسي بصيدا، بتاريخ أول أيلول ١٧٨١، بصدد الأحداث التي جرت في الجبل - جبل الشوف - بسبب «الانقسام الكبير الذي سيطر دائماً بين الدروز المسيحيين والدروز الروحيين» حسب تعبيره[٢٠٣]، روى، نائب القنصل هذا، تفاصيل عن وقعة يذكر أنها جرت في بصرى (أسكي شام بحوران) بين الأمير يوسف وحليفه الجزّار من جهة، والأمير سيد أحمد وحليفه والي دمشق من جهة أخرى[٢٠٤]. ورغم قناعتنا بأن أية وقعة لم تحصل في «بصرى» بين الأميرين الأخوين وأنصارهما، بالإضافة إلى أنّ أحداً من المؤرّخين العرب لم يذكر هذه الوقعة، كما أنّ البعد الجغرافي لبصرى عن حدود إمارتي الشوف والبقاع، يجعل حصول مثل هذه الوقعة بين الأميرين مستحيلاً، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه الوقعة التي روى نائب القنصل تفاصيلها، هي وقعة «قب الياس» بالذات، لذا، رأينا من المفيد أن ننقل هذه التفاصيل فيما يلي:

«في ١٠ أيار ١٧٨١، لم يرغب الأمير سيد أحمد، أخو الأمير يوسف، وأبناء الشيخ علي جنبلاط، حسين وقاسم، الذين يعتبرون أنفسهم مدعومين ومحميين من والي دمشق، أن يجروا مصالحة مع الأمير – أمير الشوف –، لذا، انسحبوا إلى «بصرى» وهي قلعة قديمة تقع في سهل، ومشهورة جداً في التاريخ العثماني.

«وقد رأى الأمير يوسف أنه لن يتمكن من إدخالهم في طاعته إن لم يهاجمهم بقوة، لذا فقد قرّر محاصرة القلعة، ولكنه، قبل أن يباشر بذلك، أخطر أحمد باشا الجزّار حاكم صيدا، والتمس منه أن يضع بتصرفه قسماً من جنده الذي كان قد انسحب، ليتمكن من تنفيذ مشروعه، فأجابه الباشا إلى طلبه، ووضع بتصرفه مئة حضيرة[٢٠٥] من المغاربة (كل حضيرة مؤلفة من عشرة جنود)، منها: أربعون حضيرة من الدالاتية وكلهم خيالة، واثنتا عشرة حضيرة من التفنكجية أو الرماة. ولما علم باشا دمشق بالتعزيزات التي وصلت إلى الأمير يوسف من باشا صيدا، أرسل، من قبله، تعزيزات إلى الأمير سيد أحمد.

«في ٧ حزيران، سار الأمير يوسف نحو المتمردين، وما أن رآه هؤلاء حتى خرجوا من خنادقهم وبادروا لقتاله، وكانت المعركة دامية، إلا أنّ الأمير يوسف انتصر في النهاية انتصاراً مبيناً، بينما هرب المتمرّدون بعد أن تركوا في ساحة المعركة ستين رجلاً.

«في ١٠ حزيران، وصل إلى صيدا ضابط مرموق لينبىء الجزّار بالانتصار الباهر الذي أحرزه الأمير يوسف، وفي ١٢ منه، أعطى هذا الوزير – الباشا – أمراً بأن تعرض الرؤوس الستون التي أرسلت إليه، فعرضت على العامة أمام قصره. أما باشا دمشق، فقد شعر بالإهانة عندما رأى جيشه منهزماً أمام جيش باشا صيدا، لذا، رأى أن يرسل جنداً آخرين لمقابلة جند الأمير يوسف،

وقد علم الجزّار بذلك، فأرسل، للتوّ، كل ما تبقى لديه من جند، وقد انطلقوا، بقيادة مدبره، من صيدا في ٢٠ حزيران.

«وفي ٢٤ و٢٥ و٢٦ منه، حصلت بعض الغارات من كلا الفريقين، دون أن يحصل، في هذه الأثناء، ما يستحق الذكر، ولكن، عندما اصطفّ الجيشان للقتال، رفض الدالاتية في كل من الجيشين أن يقاتل بعضهم الآخر، مما جعل مدبر الباشا في موضع حرج جداً.

«وفي هذه الأثناء، وصل مفتي دمشق إلى معسكر الجيشين، ودعا الجند أن يتعاملوا بالمحبة التي يفترض بالمؤمنين بمحمد أن يتعاملوا بها فلا يتقاتلون فيما بينهم، وهكذا، فقد كان داعية سلام، وباتفاق بين الواليين، هدمت قلعة بصرى تهديماً كاملاً.

«أما باشا صيدا، وقد شغلته هذه الاضطرابات التي سبّبت له نفقات كان عليه أن يتحملها، فقد فرض على الأمير يوسف أن يسعى بكل إمكاناته لإنهاء مشاكل الجبل. ولهذه الغاية، إستقدم الوزير (الجزار) المدبّر الأول للمشايخ (المشايخ الجنبلاطيين المعادين للأمير) «أبو واصف رزق الله»، وبعد أن عامله بكل تهذيب وخلع عليه خلعة من الفرو الثمين، كلفه أن يسعى مع أسياده ليعودوا إلى ديارهم، وأن يقنعه أن مصلحتهم تقضي بأن يتصالحوا مع الأمير – يوسف –، وأن يؤكد لهم، عن لسانه، أنهم إذا دخلوا في طاعة الأمير، فسيكونون مسرورين ومرتاحين. وهكذا كان، ودخل هؤلاء المشايخ، في ٣ تموز، إلى خيمة الأمير، وأقسموا يميناً معظماً بأن يكونوا مخلصين له في المستقبل، وأن يكونوا دائماً من حزبه وأن يفضلوه، في كل ما يخصهم، سواء من حيث دفع الضريبة التي ينوي فرضها على كل الجبل، أو لجهة كل مشاريعه الأخرى، وبعد ذلك، قام المشايخ وقبّلوا طرف جبته. أما الأمير، فقد اهتم، في أثناء عودته إلى دير

القمر، مقره العادي، بأن يبسط الأمن والنظام في بلاده، فاحتفظ بقسمٍ من عسكر الجزّار خوفاً من أن يعمد بعض المتمردين إلى الثورة، ولكن، ما أن رأى أنّ كل المشايخ دخلوا في طاعته، حتى صرف ذلك العسكر بعد أن أغرقه بالمكافآت.

وفي ٤ تموز، أرسل الأمير إلى حاكم صيدا هدايا ثمينة ومبلغاً قدره ١٧٥ ألف قرش.

«أما الأمير سيد أحمد الذي أظهر خضوعاً تاماً لأخيه، ولكنه لم يجرؤ على المثول أمامه، فقد التمس منه بأن يسمح له بالإقامة في إحدى القرى، ليعيش بهدوء، وقد استجيب لطلبه، وبالإضافة إلى ذلك، فقد منحه الأمير مدخول تلك القرية وأقام له مرتباً سنوياً.

«هذه هي نهاية ثورة يظهر أنها كانت، لو استمرت، ستشعل كل جبل الدروز، وتضع سداً منيعاً بين باشا صيدا وباشا دمشق».

إلى هنا ينتهي تقرير نائب القنصل الفرنسي بصيدا، نقلناه حرفياً دون تعليق، تاركين لكل باحث أن يقرر فيما إذا كانت هذه الوقعة هي وقعة «قب الياس» ذاتها، أم أنها وقعة أخرى «ببصرى».

ز- صراع الأمراء الشهابيين على إمارة الشوف: الإمارة تتأرجح بين الأمير يوسف وبين أخيه الأمير سيد أحمد مع خاله الأمير اسماعيل (أيار - تشرين الثاني ١٧٨٤) ثم تستقرّ على الأمير يوسف:

لقد تميّز عهد الأمير يوسف بالصراع المسلح الدامي الذي جرى بينه وبين أخويه الأميرين أفندي وسيد أحمد،على إمارة الشوف، وتميّز العام ١٧٨٤، بعد مقتل الأمير أفندي عام ١٧٨١، بدخول عنصر جديد في هذا الصرع، هو خاله

الأمير اسماعيل أمير حاصبيا، فقد كان الأمير اسماعيل أميراً على إقطاعة حاصبيا من وادي التيم التابع لولاية دمشق، وقد تمكّن من الحصول على اقطاعة مرجعيون التي كانت، بدورها، تابعة لولاية صيدا (ثم عكا)، وكانت هذه الإقطاعة تدر على أمير حاصبيا ايرادات ضخمة مما جعل «أكثر نفقاته منها وجل اعتماد معيشته عليها»[٢٠٦]، وبسبب خلاف بين الأمير اسماعيل والجزّار والي عكا، أقدم هذا الأخير على انتزاع اقطاعة مرجعيون من الأمير اسماعيل وتسليمها إلى الأمير يوسف أمير الشوف الذي أرسل الشيخ بشير النكدي متسلماً عليها باسمه، وسعى الأمير اسماعيل جاهداً لكي يقنع ابن اخته، الحاكم الجديد لمرجعيون، بأن يتخلّى له عن مرجعيون التي كانت تعينه على سد حاجاته المالية التي كان يحتاجها في حكمه لإقطاعة حاصبيا، إلا أنّ الأمير يوسف لم يستجب لالتماس خاله، وظلّ مصراً على توليه إقطاعة مرجعيون، مما دفع بالأمير اسماعيل لكي يعتمد الأسلوب الناجع لدى الجزّار، وهو اغراؤه بالمال، وذلك بأن يدفع له ما يرضيه لكي يستعيد ولايته على مرجعيون، وربما ينال، بالإضافة إليها، إمارة الأمير يوسف نفسه، أي إمارة الشوف.

وهكذا كان، فقد وافق الجزّار، مبدئياً، على أن يعيد للأمير اسماعيل إقطاعة مرجعيون، وأن يولّيه كذلك على الشوف، لقاء «ثلاثماية ألف قرش»[٢٠٧] أي بزيادة «ماية ألف قرش»[٢٠٨] عن العام المنصرم، وشرط أن يشاركه في ولايته على الشوف واحد من الأمراء الشهابيين القاطنين فيه «ليحصل به الأنس إلى أهاليها»[٢٠٩]، وقد وقع الاختيار على الأمير سيد أحمد الذي كان لا يزال مقيماً في قرية «الشويفات» يترقب الأحداث بأناة وصبر.

ولكي يكون الجزّار منسجماً مع مبدئة «التجاري» الذي اشتهر به في تولية الحكام، وهو «تولية الأحكام لمن يدفع أكثر»، فقد أرسل إلى الأمير يوسف يعرض

عليه دفع المبلغ الذي قرر خاله الأمير اسماعيل أن يدفعه ليحظى بإمارة الشوف، وهو «٣٠٠ ألف قرش» وفي نيته أن يجعل من الإمارة الشهابية سلعة للمزاد بين الأميرين، بحيث يطلب من الأمير اسماعيل أن يزيد المبلغ إذا دفع الأمير يوسف مثله، ولكن الأمير يوسف، الذي جمع أعيان البلاد لاستشارتهم في الأمر فوجد منهم رفضاً عنيفاً لزيادة الضرائب عليهم، قرر رفض طلب الجزّار في زيادة الضريبة على الجبل عن تلك التي دفعها في العام المنصرم، وكان ذلك مبرراً لأن ينتزع الجزّار إمارة الشوف من الأمير يوسف ويعطيها لخاله الأمير اسماعيل[٢١٠]، واضعاً بتصرفه ألفي جندي من جنده، بالإضافة إلى جند الأمير اسماعيل نفسه، وذلك لطرد الأمير يوسف من بلاد الشوف، إلا أنّ الأمير يوسف «معتمداً على كل أتباعه الذين بوسعهم أن يجمعوا، بسهولة، من ١٥ إلى ٢٠ ألف مقاتل»[٢١١]، قرر أن يجابه القوة بالقوة، وأخذ يعدّ للقتال عدته، فوجّه جماعة من رجاله بقيادة الأمير حسن ابن الأمير قاسم الشهابي إلى قرية جزين لحماية الثغور[٢١٢]، ولكن الجزار كان يعتمد، لإحراز النصر، على رمي بذور الخلاف بين حلفاء الأمير يوسف، خصوصاً أنه كان قد استمال بعضهم إليه، مثل الشيخ قاسم جنبلاط الذي «كتب إلى الأمير سيد أحمد في الشويفات يشير عليه أن يكون متحداً مع الأمير اسماعيل»[٢١٣]، والذي أقنع «مناصب البلاد» بعدم القبول بدفع الضريبة التي طلبها الجزّار، كما «أقنع الأمير يوسف بالقتال، فأذعن الأمير لرأيه وتهيّأ للقتال»[٢١٤].

وقعة جزين ١٧٨٤:

وصل الجزّار إلى صيدا في ٤ أيار (١٧٨٤) عن طريق البحر[٢١٥]، وبعد أيام، وصل إلى صيدا، من عسكر الجزّار، بضع مئات من الجنود الألبان (بين

خمسماية وستماية جندي)[٢١٦]، وكانوا موضع ثقة الجزّار، فعسكروا على بعد ساعات من صيدا، في قرية «جباع» التي لا يفصلها عن «جزين» سوى واد صغير ضيق، وكانت أوامر الجزّار إلى جنده أن لا يبدأوا القتال أبداً، خوفاً من أية هزيمة يمنون بها فتؤثر على مركزه وسمعته، ولكن الجند الألبان كانوا يبغون السلب والنهب أكثر من رغبتهم في القتال، فاجتازوا الوادي بغية الوصول إلى جزين، ولكن كميناً من رجال الأمير حسن جعلهم يتقدمون إلى مسافة قريبة، ثم أطبق عليهم مهاجماً إياهم من الأمام والجنب، فأوقع فهم خسائر قدّرت بماية قتيل وماية جريح[٢١٧].

وكانت هذه الضربة قاسية على الجزار، بينما اكتفى جند الأمير يوسف بها ولم يحاولوا مطاردة الجند المنهزم أو التحرّش به لمتابعة القتال، خوفاً من أن يتهموا كمنشقين عن سلطة الباب العالي ومتمردين عليه[٢١٨]، ولكن ذلك لم يمنع الأمير يوسف من متابعة التعبئة والاستعداد للقتال بقصد «الدفاع من جميع الجهات، وبدون نية الهجوم من جهة»[٢١٩]، فاتصل بزعماء الشيعة الذين كانوا قد فروا إلى عكار ودمشق خوفاً من الجزار الذي كان قد اجتاح بلادهم وجعل عليها عمالاً من قبله، وحرضهم على النهوض لاسترداد الحكم في بلادهم من يد الجزّار، بعد أن مدّهم بالخيل والأسلحة[٢٢٠].

ورأى الجزّار أن يضع قراره بتولية الأميرين اسماعيل وسيد أحمد على إمارة الشوف موضع التنفيذ، فأرسل يطلب الأمير اسماعيل إلى صيدا، فوصلها في ٢٦ أيار مع عدد من أتباعه يراوح بين أربعماية وخمسماية رجل[٢٢١] «وكان بإمكانه أن يعبىء أكثر من ذلك، لولا أن حذره اضطره لأن يترك عدداً كافياً من الرجال في بلاده المهدّدة باجتياح من قبل الأمير يوسف، للدفاع عنها»[٢٢٢].

وقبل وصول الأمير اسماعيل إلى صيدا، كان اتصال قد تمّ بينه وبين ابن اخته الأمير سيد أحمد، ينبئه بما تم عليه الاتفاق بينه وبين الجزّار بشأن تولّيهما، معاً، إمارة الشوف، فانتقل الأمير سيد أحمد فوراً إلى بيروت، حيث أقلّه، إلى صيدا، غليون صغير (Galiotte) أرسله الجزّار خصيصاً لنقله، فوصل إليها في ٢٨ أيار، «في الساعة الحادية عشرة مساء» مع نحو ثلاثين من أتباعه[٢٢٣]، فاستقبله الجزّار، وخلع على كل من الأميرين خلعة الولاية على إمارة الشوف[٢٢٤]، ثم آزرهما بالجند، وكتب إلى الشيخ قاسم جنبلاط - وكان قد أظهر مناصرته للأمير اسماعيل - [٢٢٥] أن ينضم برجاله إليهما، ويسيروا جميعاً لطرد الأمير يوسف من دير القمر. وما أن رأى الأمير يوسف الجنبلاطيين ينفضّون من حوله، وما أن علم، في أول حزيران (١٧٨٤) ببدء تقدّم أخيه وخاله، نحو بلاد الشوف، برجالهما وجند الجزار، وعددهم جميعاً نحو ٣ آلاف مقاتل[٢٢٦]، حتى قرر مغادرة دير القمر والالتجاء إلى مكان آمن، ففرّ إلى «كفر قطرا» أولاً، ومنها إلى «المتين» ثم إلى«بسكنتا» بكسروان، بينما انضم الشيخ قاسم جنبلاط ورجاله، والأمير بشير عمر الشهابي ورجاله، إلى الأميرين القادمين لتولي الحكم، وكانا قد عسكرا بقرية «علمان»، ثم زحفوا جميعاً إلى دير القمر حيث استقرّ الحاكمان الجديدان فيها و«قدم إليهما أكابر البلاد يهنونهما»[٢٢٧].

وما أن استقرّ الحكم للأميرين في بلاد الشوف، حتى تابعا مطاردة خصومهما من الأمراء الشهابيين، وقد اقتسما هذه المهمة فيما بينهما، فكانت مهمة الأمير اسماعيل استعادة إمارة وادي التيم من أيدي الأمير محمد أمير راشيا والأمير أسعد أمير حاصبيا (وكان هذا الأخير قد تولاها في أثناء غياب الأمير اسماعيل إلا أنه لم يكن مخلصاً له)، ففرّ الأميران محمد وأسعد إلى

بسكنتا حيث انضما إلى الأمير يوسف، وولّى الأمير اسماعيل على راشيا الأمير فارس الشهابي، بينما بقيت حاصبيا في عهدته، وعاد هو إلى دير القمر[٢٢٨].

وأما الأمير سيد أحمد فكانت مهمته مطاردة الأمير يوسف في كسروان، فنهض برجاله إلى حرج بيروت، بينما انتقل الأمير يوسف مع أنصاره إلى المتين، ثم إلى جرود كسروان فبلاد جبيل[٢٢٩]، عندها انتقل الأمير سيد أحمد برجاله من حرج بيروت إلى البترون لطرد أخيه من بلاد جبيل، وكتب إلى خاله الأمير اسماعيل لكي يوافيه بالمقاتلين، ثم كتب الأميران إلى الجزّار كي يعززهما بجند من عنده، «لأن الناس طمعت فيهما ولم يؤدوا لهما المال»[٢٣٠].

ويقول القنصل العام الفرنسي (ارازي) في رسالته إلى الوزير، سكرتير الدولة الفرنسية، الكونت دي فيرجين بتاريخ ٢١ تموز: «استقرّ هذان الأميران - اسماعيل وسيد أحمد - في الأيام الأخيرة، ولكن طبيعتيهما المتضادتين لن تسمح لهما بالتعايش والانسجام معاً لمدة طويلة، فالأول - اسماعيل - غني جداً ولكنه بخيل جداً، والثاني - سيد أحمد - كريم ولكنه بلا كفاية... ويمكننا القول عالياً إن هذين الأميرين لن يستمتعا طويلاً بمنصبهما، وذلك لاستحالة تمكنهما من جباية الأموال التي تعهدا للباشا بجمعها من الشعب الدرزي»[٢٣١].

كما يذكر هذا القنصل أنّ المبلغ الذي كان متوجباً على الأميرين للجزّار هو ٦٥٠ ألف قرش (١٣٠٠ كيس والكيس يساوي خمسماية قرش)، منها ماية ألف قرش من ايجار الإمارة، والباقي تكاليف الحرب وخدمة الباشا نفسه، وكان الجزّار قد عاد إلى عكا في ١٢ حزيران بطريق البحر [٢٣٢] بانتظار أن يفي الأميران الدين المترتّب عليهما له.

وقد رأى الجزّار أنّ الأميرين اللذين سلمهما ولاية الشوف لن يتمكنا من جمع الأموال اللازمة لتسديد المبلغ المتفق عليه، كما أنه أنس منهما تخاذلاً في

محاربة الأمير يوسف، وعجزاً عن مقاومة نفوذه في البلاد، يقول (ارازي) القنصل العام الفرنسي، في رسالة منه إلى الكونت ذي فيرجين، بتاريخ ٢٠ أيلول ١٧٨٤، «يستمرّ الأميران اسماعيل وسيد أحمد في التحالف مع الباشا الذي ولاّهما على الجبل، ولكن يبدو أن رصيدهما الشعبي وسلطتهما تجاه العامة ضعيفان جداً، بحيث أنهما، منذ توليهما البلاد، لم يكن بإمكانهما جباية أية أموال استثنائية لتسديد الـ ١٣٠٠ كيس التي تعهدا بدفعها للباشا»[٢٣٣].

أما الأمير يوسف، فقد لجأ، مع بضع مئات من أنصاره، إلى باشا طرابلس الذي ولاه على بلاد جبيل، لذا، لم يتكن هذا الباشا من تمالك غضبه عندما علم أنّ جيش الجزار قد اجتاز تخوم بلاده ودخلها لمطاردة الأمير يوسف، إذ اعتبر هذا التصرّف من الجزّار تعدياً على سيادته «واغتصاباً لأرضه»[٢٣٤]، لذا، أعدّ باشا طرابلس جيشاً ووضعه بتصرّف الأمير يوسف لكي يقوده إلى بلاد جبيل لطرد أخيه الأمير سيد أحمد وعسكر الجزّار منها، ولكن الأمير يوسف توجه، بدلاً من ذلك، نحو بيروت دون أن يحاول استعادة بلدة جبيل من أخيه سيد أحمد الذي كان يحتلها «ومر في طريقه على باب مدينة جبيل وأخوه الأمير سيد أحمد فيها، ولم يستطع معارضته... وبقي سائراً، هو ومدبره، بنفر قليل إلى بيروت فدخلها وقابل الجزّار»[٢٣٥] (وكان قد عاد إلى بيروت بعد قليل من عودته إلى عكا)، مما جعل الكثيرين يعتقدون أنّ اتصالاً سابقاً قد جرى بين الجزّار والأمير يوسف لكي يستعيد هذا الأخير ولايته على الشوف[٢٣٦].

والثابت أنّ باشا عكا، لما أحسّ بعجز الأميرين الحاكمين عن جمع الأموال الضريبية من البلاد، ثم إنهما أرسلا إليه يطلبان منه أن يمدّهما بمزيد من الجند لمقاتلة الأمير يوسف، أزعجه ذلك، فطلب من مدبره أن يتصل بالأمير

يوسف لكي يعود إلى إمارته بالشوف، وذلك بعد أن ثبت للجزّار أنه - أي الأمير يوسف - أقدر على ضبط الأمور وجباية الضرائب من قريبيه، ووجد الأمير يوسف، في اتصال الجزّار به، فرصة سانحة لإصلاح الأمور معه، خصوصاً أنّ باشا عكا طلب منه الحضور إلى بيروت للتفاهم، فما أن وصلته رسالة الجزّار حتى قرر التوجّه إلى بيروت لمقابلته[٢٣٧]، وبمفاجأة من الجميع، كان الأمير يوسف «يتخلّى عن الجند الذين وضعهم باشا طرابلس بتصرفه، والذين كانوا يزيدون عن جند الجزّار بكثير، ليتقدم من الجزّار ويضع نفسه بتصرفه، وذلك بناء على دعوة من الجزّار نفسه بواسطة اثنين أو ثلاثة من ضباطه، وبعد إيمان مغلظة من هؤلاء بأن حياته مصانة» وكان ذلك في شهر تشرين الأول من العام نفسه (١٧٨٤)[٢٣٨]، وعاد جند باشا طرابلس إلى بلادهم، بينما استقبل الجزّار الأمير بكل الحفاوة اللائقة به، وأبحرا معاً على غليون الجزّار، إلى عكا، حيث ولاه الجزّار من جديد على الشوف. وفي ليل التاسع من تشرين الثاني (١٧٨٤)، وصل الأمير يوسف إلى مقر إمارته دير القمر، فجأة، وعلى حين غرة، وبصحبته ما يراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة من جند الجزّار من المغاربة، وكان خاله الأمير اسماعيل في القصر، وحوله مدبره وأعوانه، فقتل المدبر[٢٣٩] والأعوان، ورمى خاله في السجن حيث بقي فيه إلى أن توفي في كانون الثاني عام ١٧٨٥[٢٤٠]، وقيل إنه مات خنقاً، وأما أخوه الأمير سيد أحمد، فقد فرّ هارباً من جبيل إلى بلاد حوران، إلا أنه ضاق ذرعاً، بعد فترة، بالإقامة هناك، فانتقل منها إلى دمشق، ثم إلى البقاع، فصليما بالمتن، حيث استجار بعائلة الأمير يوسف التي كانت تقطن هناك، فأجارته، واستأمن الأمير، فأمّنه، وسمح له بأن يقيم مع عائلته في بحمدون، فأقام فيها، ولكن الأمير يوسف كان لا يزال يضمر الشر لأخيه، كما أنّ الأمير سيد أحمد لم يكن قد اطمأن تماماً لنوايا أخيه نحوه،

وفي ذات يوم من أيام العام ١٧٨٦، وبينما كان الأمير سيد أحمد يقوم برحلة صيد في ضواحي قرية «الرمثانية» بالبقاع، فاجأه رجال الأمير يوسف واقتادوه إلى أخيه في دير القمر، الذي أقدم فوراً على «سمل عينيه» ونقله إلى بلدة «عبيه»[٢٤١]، كما أرسل، في الوقت نفسه، إلى خاله الأمير بشير نجم أخي الأمير اسماعيل، يؤمّنه، وكان قد فر مع الأمير سيد أحمد إلى حوران ثم انتقل منها بعد ذلك إلى دمشق، فوثق الأمير بشير نجم بكلام ابن اخته الأمير يوسف، وعاد إلى دير القمر، ولكنه ما أن تقدم من الأمير يوسف في ديوانه حتى أقدم هذا الأخير على الغدر به «وقتله في مجلسه» كما قتل مدبره عبدالله مالك، ثم أرسل قريبه الأمير بشيراً ابن الأمير قاسم عمر (الذي سيصبح فيما بعد الأمير بشير الثاني الكبير) إلى حاصبيا لحصر تركة الأميرين بشير واسماعيل والاستيلاء على أموالهما[٢٤٢].

ح - وقعة كامد اللوز - وقعة سهل القرعون - وقعة قب الياس (١٧٨٨):

(بين الأمير يوسف أمير الشوف والأمير علي بن اسماعيل أمير حاصبيا):

تولّى الجزّار ولاية دمشق لمدة عام واحد (١٧٨٥ - ١٧٨٦)[٢٤٣]، فولّى، خلال ذلك، الأمير علياً ابن الأمير اسماعيل، على حاصبيا، وكان هذا يضمر الحقد للأمير يوسف بسبب قتله لأبيه، ويرغب في الانتقام منه، كما أنه استطاع أن يربح، إلى جانبه، الأمير محمداً أمير راشيا، الذي كان يكره الأمير يوسف كذلك.

وكان حكم الجزّار قد تعرّض، في هذه الفترة، لشيء من عدم الاستقرار بسبب ثورة المماليك في عكا[٢٤٤]، مما شجع الأمير يوسف لكي يتمرّد على الجزّار ويرفض دفع ما تبقى عليه من أموال له، وقدره ١٥٠ ألف قرش (وهو

بقية الألف ألف قرش التي تعهّد بدفعها للجزّار يوم نزوله معه إلى عكا وتسلّمه إمارة الشوف عام ١٧٨٤)[٢٤٥]، فاغتنم الأمير علي هذه الفرصة وأوغر صدر الجزّار على أمير الشوف الذي كان يشجّع المماليك على الثورة والتمرّد، فما أن انتهت ثورة المماليك حتى وجّه الجزّار عسكراً من عنده للأمير علي وأمره بالتوجّه إلى البقاع «لرفع يد الأمير يوسف عنها»[٢٤٦]، وبدأ الأمير علي يعد للقتال عدته.

الاستعداد للقتال:

الأمير علي أمير حاصبيا: - أعلن الأمير علي التعبئة في حاصبيا وجمع المقاتلين من رجاله ورجال ابن عمه الأمير يوسف، وضمّ إليهم عسكر الجزّار الذي لم يكن يتجاوز المائة رجل.

- اتصل بالأمير محمد أمير راشيا الذي انجده برجاله أيضاً، وكان الأمير محمد نفسه على رأسهم. وكانت القيادة العامة منوطةً بالأمير علي.

الأمير يوسف أمير الشوف: - أعلن الأمير يوسف التعبئة العامة في الشوف ووزّع قواته على الشكل التالي:

- لحماية الثغور في الشوف: الأمير بشير ابن الأمير قاسم عمر ومعه الشيخ قاسم جنبلاط ورجالهما.

- لقتال الأمير علي في البقاع: عسكر البلاد بقيادة الأمير حسن ابن الأمير قاسم عمر والأمير حيدر أحمد.

- المماليك (الهوارة) الذين فروا من الجزّار وقت الثورة والتجأوا إلى الأمير يوسف، وكانوا بقيادة سليمان باشا.

- عسكر بلاد بعلبك الذي انضمّ إلى هذا الجيش في قب الياس بقيادة الأمير جهجاه الحرفوش أمير بعلبك.

- وكانت القيادة العامة لهذا الجيش منوطةً بالأميرين حسن عمر وحيدر أحمد(٢٤٧).

السير للقتال:

سار جيش الأمير يوسف من الشوف إلى البقاع وعسكر في بلدة «قب الياس» (حيث انضمّ إليه الأمير جهجاه الحرفوش، كما ذكرنا)، وأخذ يترصّد تحرّكات جيش الأمير علي الذي سار من وادي التيم إلى البقاع، وما أن توغل فيه حتى انبىء بضخامة جيش الأمير يوسف وقوته، فعاد أدراجه نحو نبع الفالوج قرب بلدة «كامد اللوز» ليعسكر هناك.

وما أن علم الأميران حسن عمر وحيدر أحمد بوجود جيش الأمير علي في تلك الجهات حتى قررا إدراكه ومقاتلته قبل أن يتمكن من إعداد نفسه للقتال، فأدركاه عند «وادي أبو عباد».

(١) - وقعة كامد اللوز (أو وادي أبو عباد):

- كان جيش الأمير علي لم يعسكر بعد ولم يستعدّ للقتال حين فاجأه جيش الأمير يوسف من الخلف (الشمال)، فقبل أن يتمكّن الأمير علي من أن يعدّ جيشه للمواجهة، أدركه جيش الأمير يوسف في وادي أبو عباد، قرب كامد اللوز، ففتك برجاله وقتل منهم عدداً كبيراً، بينما انهزم الباقون نحو بلدة «خربة روحا» باتجاه «راشيا» جنوباً، فلحق بهم جيش الأمير يوسف إلى البلدة المذكورة. وفصل الليل بين المتحاربين، فاغتنم الأمير علي هذه الفرصة، وغادر القرية إلى

عكا ليتصل بالجزّار ويشرح له الوضع العسكري ثم يطلب منه نجدة لمعاودة القتال.

أما جيش الأمير يوسف، فقد بات ليلته تلك في خربة روحا والقرى المجاورة، ثم تابع، في اليوم التالي، تقدمه نحو ظهر الأحمر، فراشيا، فحاصبيا، وبات ليلة عند نهر الحاصباني، بينما فرّ الأمراء الشهابيّون من حاصبيا وراشيا إلى عكا(٢٤٨).

(٢) - وقعة سهل القرعون:

استقبل الجزّار الأمير علياً الذي برر، أمام الباشا، هزيمته، بقلة جنده وكثرة جند الأمير يوسف، مما زاد الباشا سخطاً على أمير الشوف وحقداً عليه، فجهّز جيشاً من ألفي مقاتل ووضعه بتصرّف الأمير علي وأمره بالعودة إلى البقاع لمقاتلة الأمير يوسف.

وما أن علم الأميران حسن وحيدر بذلك، وكانا لا يزالان بحاصبيا، حتى غادرا، مع جيشهما، تلك البلاد، عائدين إلى البقاع، وما أن وصلا إلى بلدة «القرعون» حتى كان عسكر البلاد قد انفض عنهما، وتركهما الأمير جهجاه الحرفوش ورجاله، ولم يبقَ معهما إلا بعض رجالهما وعدد من الأمراء اللمعيين ووجوه البلاد، وسليمان باشا وجنده المماليك، وكانوا جميعهم لا يتجاوزون الخمسماية رجل، فباتوا ليلتهم بالقرون، وانتقلوا، في صباح اليوم التالي، إلى «الخريزات»(٢٤٩).

ولما علم الأمير يوسف بما حلّ بجيشه في البقاع، كتب إلى عدد من قادة المماليك (طائفة الهوارة) الذين كانوا قد لجأوا إلى حمص، وطلب إليهم أن ينضموا ورجالهم إلى جيشه في البقاع لقتال الأمير علي وجيش الجزّار،

وأعطاهم رواتب سخية، فاجتمع لديه منهم نحو مايتي مقاتل، انضموا جميعهم إلى جيش الأمير في «الخريزات» فبلغ هذا الجيش نحو سبعماية مقاتل.

وما أن وصل الأمير علي بجيشه إلى القرعون حتى أدرك الوضع الصعب الذي يعيشه قادة جيش الأمير يوسف بعد أن انفض الجند عنهم، فرأى الفرصة سانحة للانتقام، وانتقل بجيشه قاصداً جب جنين، بينما انتقل الأميران حسن وحيدر بجيشهما من الخريزات، فالتقى الجيشان في سهل القرعون ولم يكن يفصل بينهما سوى «نهر الليطاني» الذي يمر في ذلك السهل، بين جب جنين والخربة (خربة قنفار)، حيث كان جيش الأمير علي على الضفة الشرقية منه بينما كان جيش الأمير يوسف على الضفة الغربية. فتداعيا للقتال، وكان الوقت عصراً، والفصل صيفاً[٢٥٠]، وما استمرت الحرب سوى ساعات حتى هزم جيش الأمير يوسف وقتل عدد كبير منه، بينما فرّ الباقون باتجاه الشوف، كما فرّ الأميران حسن وحيدر والأمراء اللمعيون وسليمان باشا، الذين حطوا الرحال، بعد الهزيمة، في الباروك[٢٥١].

(٣) - وقعة قب الياس:

لم يرتضِ الأمير يوسف بالهزيمة، بل أعاد تنظيم جيشه، من جند المماليك بقيادة سليمان باشا، ومن عسكر البلاد، وسلّم قيادة هذا الجيش إلى أخيه الأمير حيدر، الذي انطلق به إلى عيندارة، ومنها إلى قب الياس، وكان ذلك في ١٧ آب من العام نفسه (١٧٨٨)[٢٥٢]، حيث التقى بجيش الأمير علي، فدارت بين الجيشين معركة انتهت بهزيمة جديدة لجيش الأمير يوسف، وقد سقط عدد غفير منه، في ساحة القتال، أما الأمير حيدر وسليمان باشا ومن انحدر معهما من الجند فعادوا منهزمين إلى دير القمر[٢٥٣].

ط - الأمير يوسف يتنازل عن الحكم للأمير بشير (١٧٨٨):

وكانت، في الوقت نفسه ، قد لحقت بالأمير يوسف هزيمة أخرى على يد عسكر الجزّار بين قريتي «جباع» و«جزين»، إذ كان الأمير يوسف قد أرسل قريبه الأمير بشيراً، والشيخ قاسم جنبلاط، مع جند إلى «جزين» ثغر الشوف، وكان الجزّار قد أرسل عسكراً إلى قرية «جباع»، فجرت بين الفريقين معركة هزم فيها الأمير بشير والشيخ قاسم جنبلاط.

كل أنباء الهزائم هذه، بالإضافة إلى نبأ وفاة حليفه الكبير الشيخ كليب النكدي (في ٢١ آب)[٢٥٤]، وما أظهره له أعيان البلاد، خاصة الجنبلاطيون، بعد هذه الهزائم، من جفاء ونكران، كل ذلك حطّ من عزيمته، وأدخل إلى قلبه الوهن واليأس، و«أيقن وقوع الغلبة عليه»[٢٥٥]، فصرف المماليك (الهوارة) الذين كانوا بخدمته، ونقل عائلته إلى المتن لتقيم في كنف الأمراء اللمعيين، ثم جمع أعيان البلاد وأعلن أمامهم عزمه على التنازل عن الحكم، تاركاً لهم سبل اختيار من يرونه مناسباً للإمارة بدلاً منه، فوقع اختيارهم على الأمير بشير ابن الأمير قاسم عمر الشهابي، الذي لقب، فيما بعد، ببشير الثاني الكبير، وتوجه الأمير بشير بعدها إلى عكا، في شهر أيلول من العام نفسه (١٧٨٨)، حيث خلع عليه باشا عكا خلعة الإمارة، وأعاده إلى دير القمر أميراً على الشوف بعد أن أرفقه بنحو ألف من عسكر الأرناؤوط والمغاربة[٢٥٦].

ي - وقعة وادي الميحان[٢٥٧] (١٧٨٨): (بين الأمير يوسف والأمير بشير الثاني الكبير):

تلقى الأمير بشير، فور تسلّمه الحكم، أمراً من الجزّار بمطاردة الأمير يوسف وإخراجه من البلاد، وكان الأمير يوسف قد غادر الشوف إلى بلاد جبيل

ثم إلى جبة بشري حيث استقرّ فيها، وأرسل الأمير بشير إلى الأمير يوسف يخبره بأوامر الجزّار، ويطلب منه أن يبتعد إلى نواحي كسروان، وأنه سوف يقوم بمطاردته إن لم يفعل ذلك، وبالفعل، انتقل الأمير بشير بجيش من رجال البلاد ومن المغاربة والأرناؤوط من عسكر الجزّار، من دير القمر إلى وطا الجوز فالعاقورة، ولما رأى الأمير يوسف أن الأمير بشيراً يطارده، جمع أعيان جبة بشري ومن كان معه من أهالي البلاد وطلب منهم مناصرته فوافقوا، واجتمع إليه رجال كثيرون أرسلهم إلى «وادي الميحان» بالقرب من قرطبا، كي يكمنوا لجيش الأمير بشير هناك، وكان هذا الوادي عبارة عن مسلك ضيق يصلح لنصب الكمائن، وكان ذلك في أول تشرين الثاني عام ١٧٨٨ (٢٥٨).

وما أن وصل جيش الأمير بشير إلى ذلك الوادي حتى انقض عليه عسكر الأمير يوسف فباغته وقتل منه نحو ماية رجل(٢٥٩)، وانكسر المغاربة والأرناؤوط ورجال البلاد، إلا أنّ الأمير بشيراً والقادة الذين كانوا برفقته صمدوا وأعادوا الجند المنهزم إلى القتال، وشنّوا هجوماً ردياً على عسكر الأمير يوسف الذي انهزم بدوره وقتل الكثير من جنده، وهرب الأمير يوسف إلى جبة بشري، وانتقل الأمير بشير إلى لحفد حيث أقام ينتظر نجدة من الجزّار الذي أرسل إليه ألف خيال إلى البترون، وأما الأمير يوسف فقد غادر جبة بشري إلى بلاد بعلبك، ومنها إلى الزبداني ثم إلى قرية «منين» بالشام حيث استقرّ فيها(٢٦٠).

٧ - الأمير والجزار:

يصعب على الباحث، عندما يتعامل مع أحداث متشابكة ومتداخلة، أن يبحث في كل حدث على حدة دون أن يمس الحدث الآخر، لذا، لم يكن بوسعنا، ونحن نتحدث عن حروب الأمير الداخلية وحروبه الحدودية (حروب الإخوان

وحروب الإخوة)، أن نبعد الجزّار جانباً، لأن الجزّار كان حاضراً في كل حدث من هذه الأحداث، من هنا، فإن ما تبقى لنا من علاقة الأمير بالجزّار، ليس سوى نزر يسير.

بدأ الجزّار حياته مع الأمير يوسف خادماً له، وانتهى سيداً عليه، وظهر على مسرح الحياة السياسية في بلاد الشام كعامل للأمير على بيروت، وانتهى والياً على عكا من قبل الباب العالي، فكانت نهاية الأمير المفجعة على يديه.

وكان اللقاء الأول بين الأمير والجزّار في دير القمر عام ١٧٧١، عندما فرّ هذا البشناقي الأصل، من مصر، في أيام علي بك الكبير، بعد أن حكم عليه بالسجن، فالتقاه الأمير في ديوانه، وأعجب بنباهته وذكائه، فقربه منه، ثم أرسله إلى بيروت «ورتب له نفقة من جمركها»(٢٦١) إلا أنه لم يمكث فيها طويلاً، بل غادرها إلى دمشق حيث التحق بخدمة واليها عثمان باشا المصري.

ولما هاجم التحالف الثلاثي (المصري - العاملي - العمري) بالإضافة إلى الأسطول المسكوبي، صيدا (تشرين الثاني عام ١٧٧١) واحتلها ووضع عليها ضاهر العمر متسلماً من قبله (أحمد آغا الدنكزلي)، وهاجم الأسطول المسكوبي بيروت فنهبها وهدم بيوتها(٢٦٢)، وتداعى التحالف العثماني - الشهابي للردّ على هذا الاعتداء، وأرسل والي دمشق حملة بقيادة خليل باشا (الوالي خليل)، معزّزة بجيش الأمير يوسف أمير الشوف، لاسترداد صيدا من يد ضاهر العمر وحلفائه، كان (أحمد بك الجزّار) واحداً من قادة هذه الحملة(٢٦٣). ورغم أن هذه الحملة قد فشلت، وأن تحرير صيدا (حزيران ١٧٧٢) لم يتم، فقد بقيت بيروت بيد الأمير يوسف الذي طلب من والي دمشق أن يسمح له بتعيين الجزّار متسلّماً على المدينة من قبله، لكي يحميها من أي عدوان بري (من قبل ضاهر العمر وحلفائه) أو بحري (من

قبل الأسطول المسكوبي)، فتسلّم الجزّار المدينة ومعه ثلاثماية من المقاتلين المغاربة(٢٦٤).

وهكذا، فقد أتاح الأمير الفرصة، لهذا المتشرّد الذكي، لكي يتسلّق سلّم المجد بخطى واسعة وواثقة، وأفسح له، بتوليته على بيروت من قبله، مجال المواجهة الدامية بينهما، في بيروت نفسها، وفي العام الأول من تسلّم الجزّار لهذه المدينة.

أ – حصار بيروت (١٧٧٣):

ما أن تسلّم الجزّار بيروت حتى بدأ بترميم أسوارها وتحصينها وتجهيزها بالمدافع ومعدات الحرب والحصار، ثم منع أهل الجبل من دخولها، وفرض فيها حكماً قوياً مستبداً، ووضعها تحت سلطانه الحازم، مما أثار الشكوك لدى الأمير برغبة الجزّار في الاستقلال بها، فقام من دير القمر (في شهر كانون الأول ١٧٧٢) لمحاصرتها بجيش يراوح عديدة بين الفين وثلاثة آلاف مقاتل(٢٦٥)، فعسكر بجيشه في بعبدا، وأرسل إلى الجزّار يحظره بترك المدينة، إلا أن الجزّار رفض طلب الأمير وأجابه بأن «ما عليه إلا مهاجمته، وأنه مستعد لاستقباله، إلا أنه ينذر الأمير بأنه، إذا وقع بين يديه، فسيكون الخازوق مصيره، مهما كان شأنه»(٢٦٦)، أما الأمير، فقد اكتفى بتكرار التهديد، ثم انسحب بجيشه(٢٦٧) عائداً إلى دير القمر.

ويذكر القنصل الفرنسي بصيدا «دي تولس» في رسالة منه إلى الدوق دي غوبون بتاريخ ٤ أيار (١٧٧٣) أن حادثاً حصل بين جند الأمير وحامية بيروت قتل على أثره ما بين ١٥ و٢٠ جندياً من جنود الأمير، مما أدّى إلى حصول توتّر بين الفريقين استدعى تدخل الوسطاء بينهما، فالتقى مشايخ الدروز الموفدون

مواقع معارك الأمير يوسف
حدود دولية
موقع معركة
المقياس
الشمال
أميون ١٧٦٩
داربعشتار ١٧٧١
البترون
وادي الميحان ١٧٧٨
جبيل ١٧٨١
بعلبك
جونيه
بيروت
حصار بيروت ١٧٧٣
المتين
زحلة
عاليه
قب الياس ١٧٧٤، ١٧٨١، ١٧٨٨
بر الياس ١٧٧٣
الدامور
دير القمر
السعديات ١٧٧٦
برجين ١٧٧٨
وادي الحمام ١٧٧٨
علمان ١٧٨١
كامد اللوز ١٧٨٨
صيدا ١٧٧١
جزين ١٧٨٤
كفررمان
النبطية ١٧٧١
البحر المتوسط



أحمد باشا الجزار، قاضياً (عن منحوتة إنكليزية من القرن التاسع عشر)

من قبل الأمير بالجزّار في بيروت يوم الخميس في ٢٩ نيسان (١٧٧٣) في محاولة للتوفيق بين الفريقين، وما أن غادر هؤلاء المشايخ بيروت حتى سرت إشاعات بأن الاتفاق قد تمّ بين الأمير والجزّار على أن يعترف الجزار بسلطة أمراء الشوف على المدينة أو أن ينسحب منها، ولكن الجزّار، في لقاء له ببيروت، مع ترجمان القنصلية الفرنسية، احتكم إلى السيف بينه وبين أمراء الشوف، إذ أجاب الترجمان، على سؤال له حول هذا الاتفاق بقوله: «كل شيء كان جيداً جداً، وقد تمّ السلم»، ثم استلّ سيفه من غمده، وأضاف: «وهذه هي عدته»[٢٦٨]. ويذكر المؤرّخون العرب أن الاجتماع تم في «المصيطبة» بضاحية بيروت، وأنّ الجزّار قد أكد للأمير (أو لممثليه) في هذا الاجتماع بأنه لن يستقل ببيروت وأنه مستعد لتسليمها للأمير بعد أربعين يوماً، ويؤكد القنصل «دي توليس» ذلك أيضاً في رسالة أخرى منه بتاريخ ١٤ حزيران من العام نفسه، كما يؤكد ما يراه المؤرّخون العرب أنه لم يكن في نية الجزّار تنفيذ هذا الوعد، بل كان يرغب في إتمام تحصين المدينة واستكمال جهاز الدفاع عنها، ومع هذا، فقد قبل الأمير بذلك نزولاً عند رغبة بعض حلفائه من اليزبكيين الذين أشاروا عليه بقبول طلب الجزّار، ربما بغضاً بالأمير أو رغبة في إفساح المجال أمام فلاحي الجبل لجني موسم الحرير، فقبل الأمير ذلك وعاد بجيشه إلى دير القمر[٢٦٩].

وما أن انقضت مهلة الأربعين يوماً حتى طلب الأمير من الجزّار تنفيذ وعده وتسليمه المدينة، إلا أنّ الجزّار رفض ذلك، وكان، في تلك المدة، قد «حصنها وتمّم بناء سورها، وأحضر إليها المدافع والآلات الحربية، وأكثر فيها من الإقامات والمؤونات الوفية، واعتد للحصار أكمل اعتداد»، وإضافة إلى ذلك، أخذ يظهر البغضاء والعداء للأمير ورجاله وأهل الشوف جميعاً «وأطلق من عنده من المغاربة على الخروج إلى خارجها يقتلون من يجدون من أهل الشوف

وتوابعه»(٢٧٠)، عندها أخذ الأمير يعبىء الرجال ويجهّز الجيش استعداداً لحصار المدينة.

وفي هذه الأثناء، ومنذ مطلع العام ١٧٧٣، حاول الأمير أن يوسّط والي دمشق ليحلّ هذه المشكلة بينه وبين عامله على بيروت فلم يلقَ تجاوباً من الوالي(٢٧١)، ويذكر القنصل الفرنسي «دي توليس» في تقرير له بتاريخ ٤٢ نيسان (١٧٧٣) أنه، بعد أن رفض الجزّار التخلّي عن بيروت، أرسل أمير الشوف وفداً من المشايخ إلى دمشق ليطلبوا من واليها «أن يصدر أمراً إلى الجزّار لتسليم المدينة التي تعتبر جزءاً من البلاد التي أعطاها الباب العالي إلى الأمراء الدروز منذ زمن طويل، وطالما أنهم يدفعون الميرة المتوجبة عليهم لقاءها، فيجب أن تظل لهم»، ويستطرد القنصل قائلاً إنّ باشا دمشق أجاب المشايخ بقوله إنه «لا يجرؤ أن يتحمل مسؤولية إصدار الأمر إلى الجزّار بترك موقع لم يقبل هو قيادته إلا بموافقة الصدر الأعظم»(٢٧٢).

ولم يغفل الأمير عن أن يجرّب، في الوقت ذاته، كل الوسائل الممكنة لمضايقة الجزّار في بيروت، فطلب من القنصل الفرنسي بصيدا فرض الحصار الاقتصادي على المدينة نكاية بالجزّار، ويروي القنصل الفرنسي نفسه «دي توليس» في رسالته إلى الدوق دي غويون بتاريخ ٢٢ نيسان (١٧٧٣) فيقول: «إن الدروز، أصدقاء الباب العالي، يريدون، إطلاقاً، طرد الجزّار من بيروت، مهما ادعى هذا الأخير أنه فيها باسم الصدر الأعظم»(٢٧٣)، ويذكر أنه تلقى رسالة من الأمير يوسف يطلب فيها «أن نمنع ربابنتنا - أي قادة السفن - من تصدير الأرزاق التي حملوها لحساب الأتراك، إلى بيروت، بحجة أنّ الجزّار سوف يستولي على كل بضائع التجار الهاربين من هذه المدينة»(٢٧٤)، ويستطرد هذا القنصل واصفاً حيرته وحرجه، بعد طلب الأمير هذا، فيرى أنه، إذا لم ينفذ

طلب الأمير «فسوف تقفل بلاد الدروز في وجهنا، وتتوقف تجارتنا، ونصبح محاصرين في صيدا»(٢٧٥)، أما إذا نفّذ ذلك الطلب «فسوف يعلو صراخ الجزّار، وسوف يذهبون إلى دمشق والقسطنطينية، وسنعامل كخونة لقضية الصدر الأعظم»(٢٧٦)، ثم ينتهي القنصل إلى القرار التالي: «لن أوافق، في الحقيقة، على طلب الأمير، وإنما سوف أتظاهر بالموافقة، على أن أترك، في الواقع، لربابنتنا، حرية التصرف»(٢٧٧).

وهكذا، لم يبقَ أمام الأمير، لانتزاع بيروت من يد الجزّار، إلا التعامل مع الشيخ ضاهر العمر، فطلب منه العون والتأييد، وعقد معه تحالفاً هجومياً - دفاعياً، في رأس العين قرب صور(٢٧٨).

ويتحدث «دي توليس» عن هذا التحالف في رسالة منه إلى الدوق «ديغويون» بتاريخ ١٤ حزيران (١٧٧٣) يقول: «لقد تمت المصالحة بين الدروز والثوار، فالشيخ ناصيف (النصار) والشيخ علي جنبلاط، الأول يمثل ضاهر (العمر) والمتاولة، والثاني يمثّل الدروز، التقيا في (حزيران) الجاري في جبل الريحان، على بعد أربعة فراسخ من صيدا، حيث تم الاتفاق بينهما»(٢٧٩).

وسواء كان الاجتماع في رأس العين، قرب صور، أم في جبل الريحان قرب صيدا، فإنّ أهم ما تم فيه هو الاتفاق على مسألة انتزاع بيروت من يد الجزّار أو العثمانيين(٢٨٠).

ولتنفيذ هذا الأمر، فقد تمّ الاتفاق بين المتحالفين على ما يلي:

- يحاصر الدروز بيروت براً بحيث يشغلون الحامية المغربية في المدينة.
- تقوم السفن الروسية المتحالفة مع الشيخ ضاهر، وكذلك سفن الشيخ ضاهر نفسه بمحاصرة المدينة بحراً.

ويبدو انّ الشيخ ضاهر العمر كان يمتلك أسطولاً صغيراً من ثلاث سفن: مركب بثلاث صواري (أو شبك Chébéc)، وغليون صغير عليه ثمانية مدافع، وزورق صغير (فلك Felouque)[٢٨١]، كما أنه استأجر، لهذه المهمة، أسطولاً روسياً (بإيجار قدره ستماية كيس أي ما يساوي ٣٠٠ ألف قرش)[٢٨٢] أنيطت به مهمة محاصرة المدينة بحراً وضربها بالمدفعية.

ويصف «دي توليس» في رسالة منه إلى الدوق ديغويون بتاريخ ٣ تموز (١٧٧٣)، الأسطول الروسي الذي كان يرسو في موانىء الشيخ ضاهر، والذي كان معداً للقيام بمحاصرة بيروت[٢٨٣]، فقد كان هذا الأسطول يرسو في ميناءي صور وحيفا، وهو مؤلّف من فرقتين: الأولى مؤلفة من ١٤ سفينة وترسو في ميناء صور، والثانية مؤلفة من ١١ سفينة وترسو في ميناء حيفا. ولكن لم يكن، في هذا الأسطول كله، أكثر من أربع سفن، فقط، ذات قيمة حربية تذكر، فقد كانت الأولى مجهزة بأربعة وعشرين مدفعاً، وكانت الثانية مجهزة بأربعة عشر (أو ستة عشر) مدفعاً، أما الثالثة والرابعة فلم يكن يقل تسليحهما عن الاثنتين الأولين، وأما باقي السفن فكانت عبارة عن «زوارق صغيرة أو غلايين صغيرة تابعة للأربعة الكبار بمعدل اثنين أو ثلاثة لكل سفينة»[٢٨٤].

ويستطرد القنصل الفرنسي في وصفه لهذا الأسطول الروسي بقوله: «يظهر أنّ الإحدى عشرة سفينة الموجودة في حيفا تشكل القوة الرئيسية للأسطول، فقائدها روسي خدم طويلاً في انكلترا، وقد جهّزت سفينته بأربعين مدفعاً»[٢٨٥]، ويضم هذا الأسطول، بالإضافة إلى البحارة، عدداً من الجنود الألبان واليونان من جزر الأرخبيل[٢٨٦]، يتجاوز عددهم جميعاً ١٢٠٠ رجل «كما أنه مجهّز بمدافع وهواوين وقذائف وضباط مدفعية»[٢٨٧].

وقد تمّ الاتفاق بين قائد الأسطول والشيخ ضاهر على أن يقوم، في البدء، غليونان صغيران، ومركب بثلاث صواري (شبك)، بالإضافة إلى سفن الشيخ ضاهر، بسد ميناء بيروت[٢٨٨]، وهكذا فقد أبحر الغليونان والمركب من صور مساء ٢٩ حزيران لينضما إلى سفن الشيخ ضاهر الثلاث التي كانت قد أبحرت نحو بيروت في صباح ١٩ منه، أما قائد الفرقة الأولى فقد أبحر من صور في ٢ تموز مع ثماني سفن، فوصل إلى صيدا مساء اليوم نفسه[٢٨٩]، وأما الفرقة الثانية التي كانت راسية بميناء حيفا، فقد وصلت إلى صيدا في صباح ٤ تموز، ووجهتها بيروت، حيث كان عليها أن تنضم إلى الفرقة الأولى التي سبقتها إلى مياه تلك المدينة، فيتم عندها حصار بيروت بحراً، بينما يكون الجيش الدرزي المؤلّف من عشرين ألف مقاتل يكمل حصارها براً[٢٩٠].

وبتاريخ ٦ تموز ظهراً كان الأسطول الروسي بكامله أمام بيروت، وحسب الجميع أن بيروت ستسقط حتماً أمام هذه الجحافل التي تحاصرها براً وبحراً، ولكن أحداً لم يكن ينتظر تلك المقاومة الضارية التي خلقت أمام المحاصرين صعوبات جمة في عملية إخضاع المدينة واحتلالها[٢٩١]، فقد أظهر الجزار، فعلاً، من الشجاعة والصمود، ما أثار الإعجاب والدهشة، الأمر الذي جعل كل محاولات المحاصرين لاحتلال المدينة تبدو محاولات عقيمة، وهذا ما دفع بالمتقاتلين إلى بدء التفاوض، رغم الحصار الذي ظل قائماً على المدينة، وكان المفاوض يدعى «الأباتي عجمي»، ولم يكن هذا الرجل وسيطاً حقاً، إذ إنه لم يقل الحقيقة إطلاقاً، فهو «لم يكن ينقل إلى الفريقين إلا الأكاذيب التي ينمقها حسب وجهة نظره»[٢٩٢]، وهكذا، فقد استمرت المفاوضات عشرين يوماً.

وأخيراً، تم الاتفاق، في ٣٠ أو ٣١ تموز، على استسلام المدينة، وعلى أن ينال الروس أجرهم (وهو ٦٠٠ كيس)، وبانتظار ذلك، يأخذ الروس واحداً من

الأمراء رهينة لديهم ريثما يسدّد الأجر كاملاً، وكان نصيب الأمير موسى ابن الأمير منصور أن يكون هو الرهينة، وقد أعلن هذا الاتفاق على أهالي بيروت بخمسين طلقة مدفعية سمعت في صيدا بوضوح[٢٩٣]. وكان الروس هم الذين يقودون المفاوضات مع الجزّار الذي عاد فرفض تسليم لمدينة، ورغم ذلك، فقد ظل على علاقة طيبة بهم، إذ كانوا يرسون بسفنهم «على بعد ثلاثماية خطوة من قصره»، وقد أرسل إلى قائدهم «عشرين بقرة وستين خاروفاً ومرطبات أخرى»، وطلب منهم، بالمقابل، بعض المشروبات، على أن ترسل إليه كميات أخرى منها «كلما أطلق أربع طلقات مدفعية» وبالمناسبة «فقد كان الجزار من الشاربين الكبار في الأمبراطورية العثمانية»[٢٩٤].

ولكن ذلك لم يدم طويلاً، ففي ٣ آب، اصطفت سفن الأسطول على خط واحد وبدأت جميعها بإطلاق القذائف على المدينة وعلى مسافة قريبة، وكانت جميعها، تطلق النار، في وقت واحد، وبشكل مكثّف جداً، بحيث تهدّمت من جرائها القلعة البحرية، واستمرت القذائف تنهمر على المدينة يوماً وليلة بلا انقطاع حتى بلغ عدد القذائف التي أطلقت عليها «ثلاثة أو أربعة آلاف قذيفة مدفعية في خلال أربع وعشرين ساعة»[٢٩٥]، وكانت المدينة ترد على هذه القذائف بضعف ملحوظ، ورغم ذلك، فلم يكن لتلك القذائف تأثير تدميري كبير، مما جعل المدينة تقاوم وتصمد بشجاعة في وجه كل هذه الحمم، الأمر الذي حدا بالروس لأن يركزوا على الساحل «ثلاث بطاريات من المدفعية الثقيلة على مسافات متفاوتة» حيث أخذت هذه البطاريات تقذف من جديد حممها على المدينة، وهكذا، فقد قصفت المدينة بحراً وبراً، وفتح القصف المستمر في سور المدينة ثغرة طلب الروس من الدروز أن يقتحموها (وكانوا بين ١٠ و١٢ ألف مقاتل)[٢٩٦]، ولكنهم أحجموا عن ذلك لاعتقادهم انّ ذلك أسهل على الروس

لسهولة الوصول إليها من قبل هؤلاء، وهكذا أدّى «تصلّب الرأي» بين الفريقين إلى إضاعة فرصة ذهبية لإحراز النصر، ويئس الدروز عندما رأوا المدينة تقاوم وتصمد رغم قصفها وتهديمها فانسحبوا بدلاً من أن يهاجموا، ودهش الروس لتصرّف الدروز، ومع ذلك استمروا في قصف المدينة حتى هدموا كل سورها[٢٩٧]، واغتنم الجزّار فرصة انقطاع الاتصال بين الأسطول الروسي والدروز فأخذ يقيم في شوارع المدينة حواجز وسدوداً تحتاج إلي جهد كبير لتهديمها واجتيازها[٢٩٨]، وطالت معركة بيروت، فلم تستطع السفن الروسية الانتظار أكثر من ذلك وهي تمني النفس بالغنائم والأسلاب، خصوصاً أنها خسرت في هذه المعركة إثنين وعشرين قتيلاً ونحو ثمانين جريحاً، فعاد أكثرها أدراجه من حيث أتى[٢٩٩].

وتمكّن الجزّار بعد كل ذلك، من التقاط أنفاسه، وأخذ يقوم بهجمات ردية على مراكز الدروز، وذلك بواسطة مفارز كات تنقض عليهم فترمي في صفوفهم الذعر والهلع، ففرّ عدد كبير منهم بعيداً عن ساحة المعركة[٣٠٠].

لقد صمدت بيروت في وجه هذا الحصار الدامي العنيف طوال أربعة أشهر (من أول تموز إلى آخر تشرين أول) ونفدت الذخيرة والمؤونة من المدينة، حتى أكل أهلها «لحوم الخيل والدواب»[٣٠١]، عندها كتب الجزّار إلى ضاهر العمر يفاوضه لإنهاء القتال وتسليم المدينة شرط أن يخرج منها سالماً هو ومن يتبعه من أهلها، فأجابه الشيخ ضاهر إلى طلبه بعد موافقة الأمير يوسف، ثم دخل الشيخ ضاهر المدينة فأخرج منها الجزّار ورجاله وسار بهم إلى عكا، بعد أن سلّم المدينة إلى الأمير يوسف[٣٠٢].

ولم تسقط بيروت بالقتال، لأنّ المهاجمين لم يكونوا يجيدونه إطلاقاً، وإنما سقطت بالحصار وبسبب فقدان المؤونة والذخيرة، وأبلغ تعبير عن ذلك ما

ذكره« دي توليس» في تقريره عن أحداث البلاد في شهر تشرين الثاني عام ١٧٧٣، إذ قال:

«إنّ الجزّار، الذي أكسبه حزمه هذا الإسم، لم يدافع جيداً إلا لأنه لم يهاجَم (بفتح الجيم) جيداً، ولم يستسلم إلى الشيخ ضاهر إلا بسبب فقدان المؤونة»(٣٠٣).

وما أن استقرّ الأمر للأمير يوسف ببيروت حتى أخذ يجمع السلاح من أهلها ويجبي الضرائب اللازمة لتسديد الدين المترتّب عليه للأسطول الروسي، ثم استعاد ابن عمه الأمير موسى المرتهن لدى قائد الأسطول بعد أن نقده المال المتفق عليه، وأقلع الأسطول بعد ذلك إلى جزيرة قبرص، وعاد الأمراء الشهابيّون إلى بيروت وأقاموا فيها، وأما الأمير يوسف، فقد ولّى على بيروت حاكماً من أهلها وعاد هو إلى دير القمر(٣٠٤).

ولما كان الشيخ ضاهر العمر قد تولّى، رسمياً، وبفرمان من الدولة العلية، وقبل هذه المعركة (في ٢٧ذي الحجة سنة ١١٨٦هـ: الموافق لشهر آذار ١٧٧٣م)(٣٠٥) ولاية صيدا، فقد قدم له الأمير يوسف الطاعة على مضض لأنه «لم يكن يرضى أن يكون الشيخ ضاهر والياً على أيالة صيدا»(٣٠٦)، وعاد الشيخ ضاهر، بعد المعركة، بحراً، إلى صيدا لتسلّم الحكم فيها «وكانت له الولاية على صيدا وعكا وحيفا والرملة ونابلس وصفد، وكان المتاولة جميعاً منقادين لأمره»(٣٠٧). إلا أن الشيخ ضاهر لم يستمر طويلاً في هذه الولاية، إذ سرعان ما انتزعت منه وسلّمت إلى محمد باشا ملك الذي تولاها بأمر من حسن باشا غازي قائد الأسطول العثماني في قبرص، عام ١٧٧٥، بعد معركة طاحنة بين حسن باشا والشيخ ضاهر في عكا في العام نفسه(٣٠٨).

وأما الجزّار الذي وصفه القنصل الفرنسي «دي توليس» في رسالته بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٧٧٣ بأنه «رجل عمره نحو ثلاثين عاماً، متهور جداً، وكل

كفايته، مهما كان ذكياً بالفطرة، لا تتعدى، على ما أعتقد، كونه يخلق جواً من الضجة والشر»(٣٠٩)، فقد التحق بخدمة الشيخ ضاهر فترة قصيرة، ثم تركه وفرّ إلى دمشق، بعد أن اختلس الأموال الأميرية التي كان الشيخ ضاهر قد كلفه جمعها، ثم انتقل من دمشق إلى القسطنطينيّة حيث تقرّب من الباب العالي، فعيّنه والياً على صيدا عام ١٧٧٦ بعد أن عزل محمد باشا عنها(٣١٠).

لم يرتح الأمير يوسف إلى تعيين الجزّار والياً على صيدا، وهو الذي أقدم على طرده من بيروت، بمساعدة ضاهر العمر والأسطول الروسي، منذ سنتين فقط، ومع ذلك فقد أرسل إليه «كتاباً يهنئه بالولاية وأرسل إليه هدايا وخيلاً، فأجابه الجزّار متلطفاً شاكراً معروفه ذاكراً صداقته»(٣١١).

ولكن هذه العواطف بين «الصديقين اللدودين» لم تكن سوى نفاق ضاهر، فلم ينسَ الجزّار بعد حصار بيروت، كما أنّ الأمير لم ينسَ بعد خروج الجزّار عليه وكان وكيلاً له فيها، ولم يمر وقت طويل حتى انكشفت الأقنعة، وأظهر الجزّار ما كان يكنّ للأمير من حقد وكراهية، وذلك عندما سار بجيشه، في العام ١٧٧٦، ليحتل بيروت، منتزعاً إياها من يد الأمير يوسف.

وكما أنّ الأمير لم يكن مرتاحاً لتولي الجزّار على صيدا، كذلك لم يرتح لهذا الأمر حسن باشا غازي، الذي كان قد سبق أن عيّن محمد باشا ملك والياً عليها، لذا، ما أن استولى الجزّار على بيروت، حتى استنجد الأمير يوسف بحسن باشا الذي أرسل أسطوله فوراً قبالة بيروت وأنذر الجزّار بوجوب التخلي عنها، فانصاع الجزّار للأمر وترك بيروت بحراً إلى صيدا، بينما أرسل جنده إليها عن طريق البر، أما حسن باشا، فقد عاد بالأسطول إلى قبرص.

ب - وقعة السعديات (١٧٧٦):

علم الأمير يوسف أن جنود الجزّار قد انسحبوا من بيروت باتجاه صيدا عن طريق البر، فأرسل إليهم مفرزة مؤلفة من نحو مايتي رجل من النكديين كمنوا لهم في ممر ضيق من الطريق عند بلدة «السعديات» على ساحل البحر «وهي أرض صعبة المسالك ضيقة المجاز ذات صخور وأحجار، لا تعبرها الخيل إلا بعد المشقة والأضرار، ولم يكن للعابر مجاز إلا منها»[٣١٢]، وكمنت تلك المفرزة ليلاً في ذلك الموضع، تترقّب وصول الجنود المسافرين المنهكين، وما أن بزغ الفجر، وأطل جنود الجزار، حتى انقض عليهم رجال الكمين وفاجأوهم، وبادروهم بالقتال، إلا أن جنود الجزّار، وهم ستماية من خيالة اللاوند المشهورين بإقدامهم وشجاعتهم، كما أنهم أكثر من المهاجمين عدة وعدداً، استطاعوا أن يتمالكوا أنفسهم من هول المفاجأة، وأن يستعيدوا رباطة جأشهم وتنظيم صفوفهم بسرعة، ثم ارتدوا على المهاجمين فقاتلوهم قتالاً مريراً وقتلوا منهم عدداً كبيراً، وقتل مقدم النكديين الشيخ أبو فاعور النكدي في هذه الوقعة، كما جرح شقيقه الشيخ بشير، وأسر كل من الشيخ محمود ابن الشيخ أبو فاعور المذكور والشيخ واكد ابن الشيخ كليب النكدي[٣١٣]، ولما وصل جنود الجزّار إلى صيدا ومعهم الشيخان الأسيران، قصوا على الجزّار ما جرى بينهم وبين رجال الأمير يوسف، إلا أن الأمير بادر إلى الاعتذار من الجزّار فوراً، متجاهلاً علمه بالكمين، وعارضاً دفع ماية ألف قرش فدية للأسيرين فأجابه الجزّار إلى ذلك، وحاول الأمير أن يجمع هذا المبلغ من الأهالي لدفع الفدية فرفض أكثرهم وخصوصاً الأمراء اللمعيون، عندها طلب الأمير من الجزّار معاقبة اللمعيين بقطع أشجارهم في بيروت وضواحيها، وتخريب أملاكهم وعقاراتهم، فأبى الجزّار أن يرسل جنداً إلى بيروت قبل أن يكتب له الأمير صكاً بأنه قد سلمه

المدينة برضاه، خشية أن يقع في قبضة القبطان حسن باشا من جديد، فوافق الأمير على ذلك، وكتب للجزّار صكاً يفوّضه بدخول بيروت واستلامها، عندها أرسل الجزّار عسكر اللاوند إلى بيروت فاحتلها، وأحرق أرزاق اللمعيين في المكلس والدكوانة والجديدة وقتل جماعة منهم، وظلّت بيروت بيد الجزّار بعد ذلك طوال مدة ولايته.

ج - وقعة المغيثة (١٧٧٦):

لم يتمكن الأمير يوسف من جمع المبلغ المطلوب لدفع فدية الشيخين الأسيرين لدى الجزّار، بينما أصرّ الجزّار على المطالبة به، ولما رأى عجز الأمير عن دفع ذلك المبلغ، أمر مدبره «قره منلا» وكان سبق أن أوفده للغرض نفسه إلى دير القمر، أن يسير بمن معه من الجند إلى البقاع فيضبط أملاك الشهابيين وحلفائهم فيها، عندها تصالح الأمير مع اللمعيين ثم جهّز جيشاً لمقابلة جيش الجزّار وسار به إلى البقاع، والتقى الجيشان في «المغيثة» حيث دارت بينهما معركة انتهت بهزيمة الأمير وتشتت جنده ومقتل عدد من أعيان الشوف منهم الشيخ سيد أحمد أخو الشيخ عبد السلام العماد، والشيخ ضاهر عبد الملك، والمقدم شرف الدين من حمانا[٣١٥]، أما عسكر الجزّار فقد عاد إلى صيدا منتصراً بعد أن أدّى مهمته.

بعد وقعة المغيثة عام ١٧٧٦ بين الأمير يوسف والجزّار، يمكن القول إنّ العلاقة بين الأمير والوالي كانت علاقة مصلحة قبل كل شيء، فقد عرف عن الجزّار شهيته الكبرى للمال، فكان يبيع المناصب ويؤجر المقاطعات لمن يدفع أكثر، بل كانت المقاطعات، في أثناء حكمه، تكاد تعرض بالمزاد على الراغبين والقادرين على الدفع، ليس من أموالهم الخاصة طبعاً، بل من أموال الشعب

الذي يحكمونه باسم الجزّار، على أن يكونوا قادرين فعلاً، على إلزام هذا الشعب، بدفع الضرائب اللازمة.

لذا، فإنّ العلاقة بين الجزّار والأمير كانت تتغير، من تحالف إلى تنافر ومن وئام إلى خصام، وبالعكس، بتغير مصلحة أي منهما، وخصوصاً بتغير مصلحة الجزّار نفسه، الذي كان الآمر الناهي، والذي كانت بيده مفاتيح الأمور كلها، يؤجر المقاطعة لمن يشاء، وينتزعها ممن يشاء، ولو أدّى الأمر إلى دسّ الدسائس وإثارة الفتن كما جرى بين الأمير يوسف وأخوته، وقد ظهر لنا، فيما سبق أن قدمناه من هذا البحث، كم كان سهلاً على الجزّار أن ينقل إمارة الشوف من يد إلى أخرى، كلما رأى في ذلك مصلحة له.

د - نهاية الأمير على يد الجزار (١٧٩٠):

لم يعد لدينا، بعد كل ما قدمنا، ما نقوله عن علاقة الأمير بالجزّار، ونعني السياسية، وبالطبع العسكرية منها، إذ أن معظم المعارك التي خاضها الجزّار ضد الأمير، أو متحالفاً معه، بعد وقعة المغيثة عام ١٧٧٦، وحتى عام ١٧٨٨، اندرجت، أو تندرج، في إطار معارك الأمير المختلفة (معاركه الداخلية ومعاركه مع الآخرين) التي سبق أن فصلناها في هذا البحث.

بقي أن نشير إلى العلاقة الأخيرة بين الأمير والجزّار، وهي علاقة الموت التي كانت تبدو لنا أكيدة بعد رحلة طويلة من التجاذب الصعب والتعامل الشاق بين الأمير والوزير.

فبعد وقعة «وادي الميحان» (١٧٨٨) بين الأمير يوسف والأمير بشير، وهزيمة الأمير يوسف في هذه الوقعة، وانتقاله إلى بعلبك فالزبداني فبلدة «منين» بالشام حيث استقرّ هناك مدة ثمانية أشهر[٢١٦]، توجّه الأمير يوسف

بعدها إلى بلاد جبيل (عام ١٧٨٩) بعد أن عيّن والياً عليها من قبل باشا طرابلس.

ولما علم الجزّار بذلك غضب وجهّز جيشاً لطرد الأمير يوسف من بلاد جبيل، رغم أنها لا تدخل في نطاق ولايته، ووجه هذا الجيش إلى بيروت حيث عسكر في حرشها، ثم أمر الأمير بشيراً أن ينهض على رأس هذا الجيش لطرد الأمير يوسف، ولكن الأمير يوسف لم ينتظر وصول جيش الجزّار إليه لكي يعود أدراجه إلى الشام، وما أن وصل إلى «الزبداني» حتى أوفد رسلاً إلى عكا يستعطفون الجزّار ويطلبون منه العفو عن الأمير والصفح عنه.

ورضي الجزّار، أخيراً، على الأمير، واستقدمه إليه، وأكرمه، فأقام الأمير في ضيافته مدة خمسة أشهر تمّ بعدها الاتفاق بينهما على أن يعود الأمير يوسف إلى إمارة الشوف، شرط أن يبقي الجزّار مدبّر الأمير الشيخ غندور الخوري، رهينة بين يديه، ريثما يتمّ دفع الأموال التي تترتب على الأمير من جراء إعادته إلى الإمارة، وهي ألف ومايتا كيس (أي ستماية ألف قرش) عن سنة واحدة، وهكذا، فقد أرسل الأمير إلى مدبره الشيخ غندور كي يوافيه إلى عكا، حسب الاتفاق المذكور، وتوجه الشيخ غندور إلى عكا بناء لطلب سيده، فرحّب به الجزّار وأعطاه الأمان.

وفي مطلع العام ١٧٩٠ علم الأمير بشير بنبأ الاتفاق بين الأمير يوسف والجزّار على تولية الأمير يوسف على الشوف بدلاً منه، فألقى القبض، في دير القمر، على كل من يوالي الأمير يوسف أو يميل إليه، وحدثت في البلاد فتنة كادت تطيح الأمير بشيراً لولا أن تداركها بسرعة وبحزم، فأرسل، في أول حزيران من العام نفسه (١٧٩٠) رسلاً من الأمراء الشهابيين وأعيان البلاد إلى عكا، حيث شكوا، في حضرة الباشا، من أن الفتنة التي جرت في البلاد ضد

الأمير بشير، كانت من تدبير الأمير يوسف ومدبره الشيخ غندور، المقيمين عند الباشا بعكا، فما كان من الجزّار إلا أن أمر بقتل الشيخ غندور، ثم شنق الأمير يوسف بعد ذلك، وكان عمره أربعين عاماً، ورمى في السجن باقي خدم الأمير وحاشيته وأعوانه[٢١٧].

ثالثاً - التطوّر الجغراسياسي للإمارة الشهابية في عهد الأمير يوسف:

بعد أن قطعنا شوطاً كبيراً في دراستنا للعهد الشهابي، ولكي نستطيع أن نفهم التطوّر الجغراسياسي للإمارة الشهابية في عهد الأمير يوسف، يجدر بنا أن نستعيد سؤالين مهمين لا يمكن فهم هذا التطوّر دون الإجابة عليهما بعمق جدية وموضوعية، وهما:

أ - لماذا اختير الشهابيّون، دون سواهم، لخلافة المعنيين، في حكم إمارة الشوف؟ وما هي النتائج السياسية والاجتماعية لهذا الاختيار؟

- لماذا تنصّر الشهابيّون أمراء الشوف، دون سواهم من أمراء المقاطعات في بلاد الشام؟ وما هي النتائج السياسية والاجتماعية لهذا التنصّر؟

يصعب كثيراً على أي باحث أن يقتنع أن إمارة الشوف قد آلت إلى الشهابيين أمراء وادي التيم بسبب ارتباطهم بالمعنيين بروابط القربى عن طريق المصاهرة فحسب، وهم الغريبون عن تلك الإمارة والبعيدون عنها بحيث لا يرتكزون على أية قاعدة شعبية تؤمن لهم الغطاء السياسي الكافي الذي يسهّل لهم حكم تلك الإمارة.

وإذا عدنا إلى الظروف التي تمّ فيها اختيار - أو تعيين - أحد الأمراء الشهابيين حاكماً على الشوف بعد وفاة آخر حاكم معني لها عام ١٦٩٧، لتبين لنا ما يلي:

١ - على الصعيد الحزبي، كانت إمارة الشوف منقسمة إلى حزبين: الأول قيسي وهو حزب آل معن، والثاني يمني، وهو حزب آل علم الدين، وكانت العداوة مستحكمة بين الحزبين، إلا أنّ الأمراء المعنيين بانتسابهم إلى الأول، وخصوصاً بعد فخر الدين، استطاعوا أن يرجحوا كفة القيسيين ويجعلوهم الغالبين، وما أن توفي آخر أمير معني حتى استعاد اليمنيّون قدرتهم على التحرّك، وأصبح الوضع السياسي في الشوف وضع توازن للقوى لم يستطع أي من الفريقين خرقه، بالإضافة إلى أنّ كل عائلة من العائلات البارزة، في كل حزب، كانت تطمح لأن تكون الإمارة لها، ولما لم يكن لأعيان البلاد أي مخرج من هذا المأزق رأوا أن يؤمّروا عليهم واحداً من الشهابيين نسيباً للحكام القدامى، فيتفادون بذلك أية حرب بين العائلات المتنافسة داخل الحزب الواحد، أو أية حرب ربما تقع بين الحزبين.

٢ - على الصعيد الاجتماعي، كان الحزبان يشغلان المجتمع الشوفي كله، بل المجتمعات الأخرى المحيطة بهذا المجتمع والمرتبطة به سياسياً واجتماعياً، مثل جبل عامل والبقاع ووادي التيم وجبل لبنان، لذا، كان الشهابيّون، في المجتمع الشوفي، لا يحظون بأية قاعدة شعبية تتيح لهم الحكم بسهولة، إلا قاعدة الحزب الذي ينتمون إليه، وهي قاعدة تظل في كل حال مرتبطة بأعيان الشوف أنفسهم.

٣ - على الصعيد الطائفي، كان الشهابيّون سنّة، وكان الشوف مؤلفاً من أغلبية درزية وأقلية مسيحية، مارونية خصوصاً، فكان مجيء هؤلاء الغرباء إلى الحكم، وهم في هذا الوضع، يظهرهم بمظهر الضعفاء المحتاجين إلى التأييد والعون أياً كان المؤيد والمعين ومن أين أتى.

٤ - وأخيراً، على الصعيد السياسي العام، لا شك في أن رأي والي دمشق وصيدا، وقرار الأستانة بالتالي، هما اللذان رجحا كفّة الشهابيين في الاختيار، وقد ظلّ القرار للولاة، وللأستانة، وفق نظام الإقطاع الذي كان معمولاً به في ذلك الحين.

وهكذا، فقد أتى الشهابيّون - السنّة - إلى الشوف، أقلية غريبة، ليحكموا إمارة عريقة ذات أكثرية درزية - وأقلية مارونية - فكان من الطبيعي أن يجد هؤلاء الحكّام أنفسهم غرباء في مجتمع انقطعت صلتهم - القربوية، أو النسبية - به بعد موت آخر حاكم معني، وهي السلالة التي كانت تربطهم بذلك المجتمع، - مع اعتقادنا أن رابطة الحزبية في ذلك الزمن لم تكن من القوة بحيث تطغى على غيرها من الروابط الاجتماعية، وخصوصاً الروابط العائلية والطائفية منها - فكانوا، من هذه الناحية، بعكس المعنيين تماماً، المتجذرين في أرض الشوف، والعريقين في حكمه وبين عائلاته، والذين كانوا، بالإضافة إلى تزعمهم للحزب القيسي، زعماء العائلات الشوفية كلها، بل زعماء الأعيان في الشوف كله، وربما، لهذا السبب بالذات، لم يضطر المعنيون إلى التنصّر لكي يربحوا قاعة شعبية ما يستطيعون بواسطتها أن يمارسوا الحكم، بدلاً من أن يظلّوا مرتهنين لأولئك الأعيان الذين رضوا بهم أمراء على بلادهم، والأدلة على ذلك كثيرة منها:

١ - إن أحداً من المعنيين لم يعرف عنه أنه تنصّر، كما أنّ حركة التنصّر لم تنشّط، في الشوف، إلا في العهد الشهابي، وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي صفوف الأسرة الشهابية - الشوفية فقط - بالإضافة إلى بعض العائلات الدرزية كاللمعيين مثلاً.

٢ - إنّ الأمير حيدر، على رغم انتصاره في عيندارة، ارتضى أن يقتطع لنفسه، في الشوف، كالإقطاعيين الصغار في ذلك الجبل، إقطاعة صغيرة لم تكن تتعدّى القرى المحيطة بعاصمة إمارته وهي: بعقلين ونيحا وعماطور وبتلون وعيندارة (أنظر وقعة عيندارة) وهذا دليل على شعوره بفقدان الشعبية اللازمة له للحكم، فأراد أن يجد، في رجال هذه الإقطاعة الصغيرة التي احتفظ بها لنفسه، «قوات خاصة» تسانده وتحميه عند الضرورة، وهي «المرة الأولى التي يتخذ فيها الأمراء الشهابيون إقطاعات لهم خارج حدود حاصبيا وراشيا، وبالتحديد في داخل إمارة الشوف، وسوف يسير على هذا التقليد الأمراء الشهابيون كافة»[٣١٨].

٣ - يرى بعض المؤرّخين أنّ الدروز لم يكونوا راضين عن أن يتزعمهم شهابي سني من وادي التيم، لذا كانت ثورة الزعيم الدرزي «محمود أبو هرموش» الذي حاول الحصول على الإمارة من الدولة العثمانية، ومنح لقب «باشا» إلا أن خسارته في معركة «عيندارة» ذهبت بكل آماله وآمال حلفائه سدى، رغم أنه كان مدعوماً، في مطالبته بالإمارة، بحليفين قويين هما والي صيدا ووالي دمشق[٣١٩]. وقد لعبت المباغتة، واتخاذ المعركة طابعاً حزبياً - قيسياً يمنياً - وعائلياً، اضطرّ الدروز القيسيّون بسببه إلى خوضها ضد زعيم درزي مثلهم إلا أنه مناوىء لهم، دوراً رئيسياً في انتصار الأمير الشهابي وحلفائه بهذه المعركة[٣٢٠]، وإننا نشدّد، هنا، على الطابع العائلي للمعركة، يدفعنا إلى ذلك الاعتقاد بأنّ الرجل الذي كان يطمح لأن يحل، في الشوف، محل الإمارة الشهابية، وهو الشيخ محمود أبو هرموش، لم يكن «من الأسر المقاطعجية ذات السيطرة التاريخية في حكم الجبل»[٣٢١] الأمر الذي حدا بأعيان الأسر الإقطاعية العريقة في هذا الجبل، كآل عبد الملك والقاضي ونكد وتلحوق وأبي

اللمع، بالإضافة إلى الجنبلاطيين حديثي العهد بالجبل إلا أنهم من الأقوياء فيه، إلى مناوأته وإحباط طموحاته.

٤ - لقد أعلن شيعة جبل عامل خصومتهم للشهابيين في إمارة الشوف منذ تسلّمهم إياها، بل جرت بين الفريقين عدة معارك كان من نتائجها انحياز العامليين نهائياً إلى والي صيدا وخروجهم من دائرة نفوذ الإمارة الشهابية.

كل هذه العوامل دفعت بالشهابيين أمراء الشوف إلى اتخاذ قرار مصيري وحاسم كان له تأثير كبير في مصير الحكم، فيما بعد، ليس في إمارة الشوف فحسب، بل في لبنان كله، بعد قرنين من الزمن، وهذا القرار المصيري والحاسم هو «التنصّر» وبالأخص، «اعتناق المذهب الماروني في الديانة المسيحية»، وقد ساعد على اتخاذ هذا القرار، بالإضافة إلى ما ذكرنا، أمور أخرى أهمها:

١ - التأثير الكبير الذي كان لمدبري الأمراء الشهابيين، وجلّهم من الموارنة، على القرارات التي كان هؤلاء الأمراء يتخذونها[٣٢٢]، فقد كان المدبرون، في العهد الشهابي، ينعمون بقسط وافر من الامتيازات، إذ لم يعد المدبر «مجرّد مشرف على تنظيم مداخيل الأمراء وثرواتهم وتعليم أبنائهم، ففي ظل الشهابيين، أصبح لوظيفة المدبر امتيازات سياسية واسعة، حتى بات يتحكّم أخيراً بالأمير الشهابي نفسه»[٣٢٣]، ومن أبرز المدبرين في العهد الشهابي: أبو ناصيف مدبر الأمير بشير الأول الذي كان كاتم أسرار الأمير وحافظ ثروته ومربي أولاده والقريب من عائلته، وكان وراء تنصير أرملة هذا الأمير وأولادها عام ١٧٠٧، والشيخ سعد الخوري مدبر الأمير ملحم الذي أوكل إليه تعليم أولاده وتربيتهم وتنشئتهم وكان وراء تنصيرهم عام ١٧٥٤، كما أقامه وصياً عليهم عند مرضه وقبل وفاته عام ١٧٦٠ كما يذكر الشهابي[٣٢٤] أو ١٧٦١ كما يذكر الشدياق والدبس[٣٢٥]، ثم إنه كان مدبراً للأمير يوسف، وقد أورث

هذه الوظيفة إلى ابنه غندور الخوري بعد وفاته[٣٢٦]. ومن الأسر التي اشتهرت في هذه الوظائف أيضاً:

آل فارحي، وآل السكروج، وآل مشاقة، وآل الصباغ، وآل مسعدة، وآل العشقوتي[٣٢٧]، وأخيراً آل باز في عهد الأمير بشير الشهابي الثاني.

٢ - الدور الكبير الذي لعبته الرهبانية المارونية والإرساليات الدينية والزعامات الإقطاعية المارونية، في مساندة الأمراء الشهابيين المتنصرين، وذلك بهدف وصول هذه القيادات إلى السلطة السياسية وحكم الإمارة ولو بصورة غير مباشرة وعن طريق الأمراء الشهابيين أنفسهم[٣٢٨].

٣ - شعور الأمراء الشهابيين بحاجتهم إلى سند شعبي ومعنوي يدعمهم في الحكم بشكل مستمر، خصوصاً أنهم افتقدوا هذا السند من الطوائف الأخرى، كالشيعة في جبل عامل، والدروز في الشوف، وبعض أقربائهم السنة في وادي التيم، بالإضافة إلى وعيهم للتألق المستمرّ للإقطاعيين الموارنة في جبل لبنان وفي مجال العمل السياسي بإمارة الشوف نفسها، وذلك بفضل نفوذ المدبرين أنفسهم وبفضل تماسك هؤلاء الإقطاعيين وتحالفهم فيما بينهم من جهة، ومع الإمارة الشهابية من جهة أخرى.

٤ - شعور الأمراء الشهابيين، كذلك، بالغربة، في محيط كاد يصبح معادياً لهم، بعد أن فقدوا السيطرة على وادي التيم والبقاع وجبل عامل وصيدا، فلم يبقَ لهم من متنفس، بعد ذلك، سوى جبل لبنان، الذي هو، جغراسياسياً، في تواصل مستمر مع إمارتهم بالشوف.

تضافرت هذه العوامل جميعها، لكي ينحاز الشهابيون إلى موارنة جبل لبنان، فيتحالفون معهم تحالفاً مصيرياً، لم تنفصم عراه إلا في عهد آخر

أمرائهم الفاعلين، بشير الثاني، وذلك بسبب اختياره المصريين حلفاء له، بدلاً منهم، وهكذا، فقد كان بين الاقطاعيين والإكليروس الموارنة وبين الشهابيين مصلحة متبادلة، إذ كان من مصلحة الإقطاعيين الموارنة أن يتقووا بالإمارة الشهابية لكي يزداد نفوذهم السياسي، ولو على حساب غيرهم من الإقطاعيين من باقي الطوائف، وكان من مصلحة الرهبانية المارونية أن تتقوى بالإمارة الشهابية لكي تزداد نفوذاً وغنى وامتيازات[٣٢٩]، ولكي يمتد سلطانها باتجاه جبل الشوف، الامتداد الجغرافي الطبيعي لجبل لبنان، كما كان من مصلحة الإمارة الشهابية أن تتقوّى بإقطاعية ورهبانية قويتين ومنظمتين كالاقطاعية والرهبانية المارونيتين، فكان هذا التزاوج الأبدي بين الطرفين، ولكن، لم يكن الأمراء الشهابيّون هم الرابحون، في كل حال، وفي أي حال.

بعد كل ما تقدم، نستطيع أن نضع التصوّر العام للتطوّر الجغراسياسي لإمارة الشوف، في عهد الأمير يوسف، كما يلي:

عندما تسلّم الأمير بشير الأول، أمير راشيا، حكم الشوف، كوصي على الأمير حيدر، من أمراء حاصبيا، كانت إمارة وادي التيم، بفضل هذ التواصل «السلطوي» تعتبر امتداداً «جغراسياسياً» لإمارة الشوف، كما قدمنا في مطلع بحثنا عن الإمارة الشهابية[٣٣٠]، وظلت كذلك طوال ولاية كل من الأمراء حيدر وملحم وأحمد ومنصور.

إلا أنه، في عهد الأمير يوسف، أول أمير ماروني لإمارة الشوف، لم تعد تلك الرابطة «الجغراسياسية» قائمة بين الإمارتين للأسباب الكثيرة التي ذكرناها آنفاً، مما أورث، في غالب الأحيان، خلافاً حاداً بين الأمير يوسف والأمراء الشهابيين الذي كانوا يتولّون الحكم في كل من حاصبيا وراشيا.

يُضاف إلى ذلك بروز والٍ قوي كالجزّار أخذ من أمير الشوف كل سلطانه على صيدا وبيروت وجبل عامل، ثم أنّ البقاع نفسه لم يعد، كما كان في السابق، لعبة بيد أمراء الشوف.

وهكذا، لم يبقَ أمام الأمير يوسف إلا جبل لبنان (كسروان وبلاد جبيل) خصوصاً أنه كان قد أتى من إمارة بلاد جبيل ليتولّى إمارة الشوف عام ١٧٧١، ثم أنه، بصفته زعيماً مارونياً كبيراً، قاد، في العام نفسه، وعلى رأس جيش من الموارنة، الحملة على الشيعة الحمادية في كسروان وبلاد جبيل، فأخرجهم منها وأورث إقطاعهم وأملاكهم للإقطاعيين الموارنة، وهكذا، فقد خلق الأمير يوسف، بسلوكه هذا، محورين من محاور الصراع في إمارة الشوف:

- الأول: المحور الشهابي الحاكم الذي يؤيده الإقطاعيون الموارنة، والرهبانية المارونية، وكان يعتمد هذا المحور، في كثير من الأحيان، على تحالفه مع الدولة (الوالي).

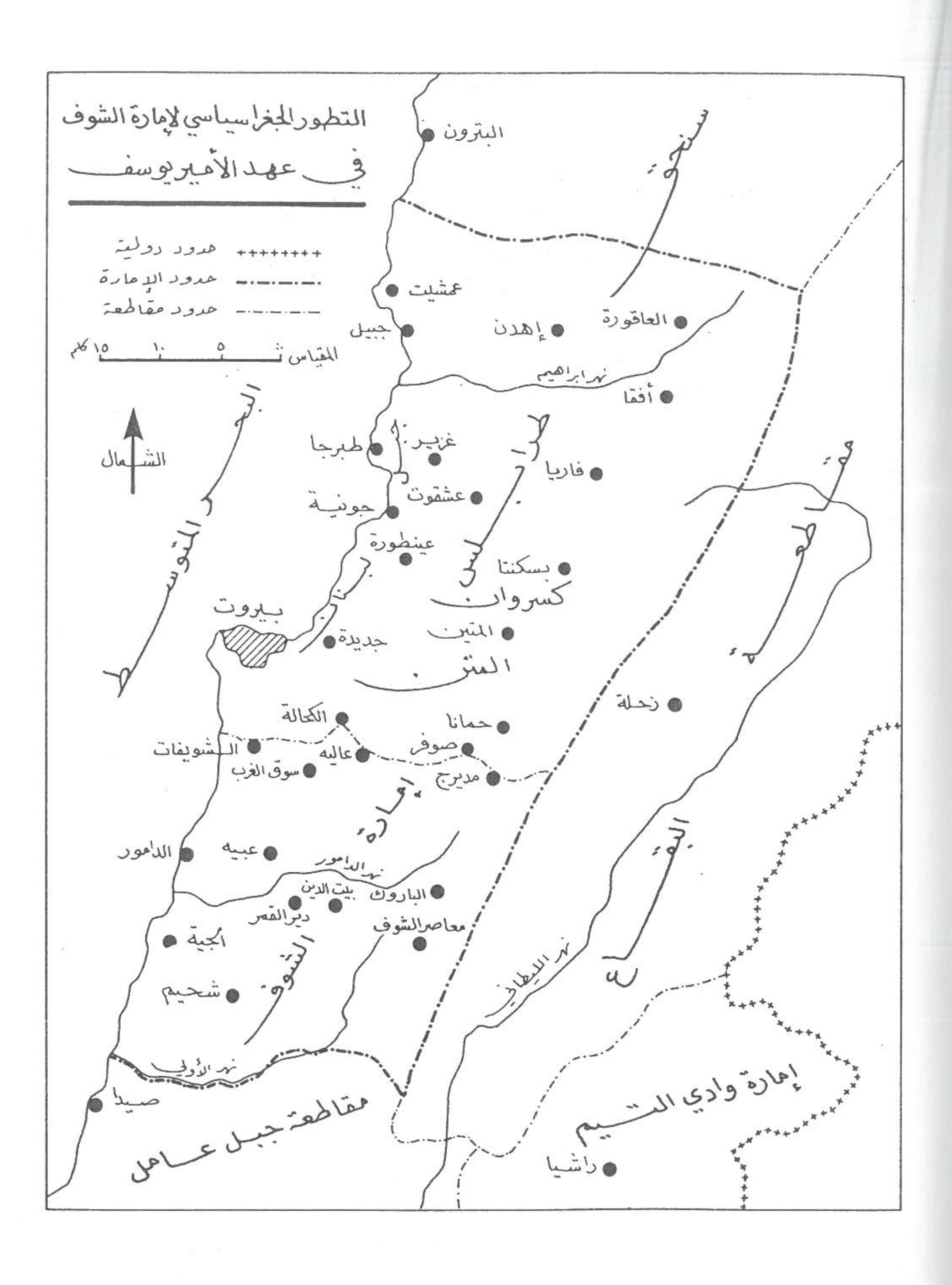
- والثاني: محور الشهابيين المنافسين للأمير، والذي يؤيده الاقطاعيون الآخرون من غير الموارنة، وكان يعتمد هذا المحور، في صراعه مع الأمير وحلفائه، على «قواه المحلية»[٣٣١]، وخصوصاً الدروز، السكان الأصليون للشوف.

ولذلك، كنا نرى الأمير يوسف، كلما اضطرّ للتخلي عن الإمارة، يلجأ إما إلى بسكنتا بكسروان أو إلى المتين، عند الأمراء اللمعيين، أو إلى بلاد جبيل، يحتمي بأهلها من مطارديه، بينما كان معارضوه يلجأون، إذا ما طوردوا، إلى جبل عامل، أو البقاع، وأحياناً إلى وادي التيم.

وكأننا بالأمير يوسف، عندما نحلل نفسيته بعمق، يرتاح للعيش في جبل لبنان كأنما هو بين أهله وعشيرته ومؤيديه، بعكس ما كان عليه وضعه في إمارة

الشوف، حيث كان يواجه الكثير من المؤامرات والدسائس ومعارضة الخصوم.

وفي رأينا أنّ الأمير يوسف ظلّ غريباً في بلاد الشوف طوال فترة حكمه لهذه البلاد، ويمكن القول إن ذلك كان بسبب ارتباطه الروحي بجبل لبنان أو نتيجةً لارتباطه الروحي بهذا الجبل، وإذا كان الأمير يوسف قد انتقل حقاً، من إمارة الموارنة في بلاد جبيل، إلى إمارة الدروز في الشوف، إلا أنه ظل، في الواقع، طوال فترة حكمه، حائراً بين إمارتين، أو جبلين: جبل الشوف، وجبل لبنان، فكانت عينه على الأول، وكان قلبه في الثاني. وهذا ما أعطى العلاقة بين إمارة الشوف وجبل لبنان البعد «الجغراسياسي» الذي كان موضوع هذا التصوّر العام.



حواشي الفصل الرابع

(١) إلا أنه، رسمياً على الأقل، ظل يظهردرزياً تجاه الدروز، ومن أتباع النبي تجاه المسلمين،

"Néanmoins, officiellement, aux yeux des Druses, Il passait encore pour un Druse, et, aux yeux des musulmans, pour un disciple du prophète" (Dib, l'église maronite, vol. 2P. 170).

(٢) Constantin - François chasseboeuf (Volney), Voyage en Egypte et en syrie.

(٣) بدأ فولني رحلته إلى مصر سوريا في كانون الأول عام ١٧٨٢، فوصل إلى الاسكندرية في كانون الثاني (١٧٨٣) حيث مكث فيهاوفي القاهرة ودمياط حتى أواخر العام، ثم انتقل إلى سوريا فوصل إلى حلب في كانون الأول عام ١٧٨٣، ثم انتقل بعدها إلي فلسطين فأقام في القدس وفي غزة ويافا حتى أواخر شباط عام ١٧٨٥، وفي أوائل آذار من العام نفسه، غادر هذه البلاد عائداً إلى فرنسا. (Volney, Voyage. P.4).

(٤) Ibid P. 239 -

(٥) Ibid. -

(٦) Ibid. -

(٧) Ibid -

(٨) Ibid. -

(٩) Ibid. P. 358 -

(١٠) Ibid, P. 240 -

(١١) Ibid. -

وقد نسب توفيق توما هذه العبارات حرفياً إلى الرحالة لورتي - حاجي الذي زار هذه البلاد في أواخر عهد الأمير بشير الثاني، أي بعد فولني بنحو نصف قرن، (Touma, Paysans et institutions féodales au Liban, T1 PP. 203 - 204) مما يؤكد أن الرحالة «لورتي» قد أخذها عن سلفه فولني.

(١٢) - Volney, Op. cit.

(١٣) - Ibid.

(١٤) - Ibid, PP. 240 - 241

(١٥) - Ibid, P. 240.

(١٦) - Ibid, P. 241.

(١٧) - Ibid, P. 240.

(١٨) - Ibid

(١٩) - Ibid.

(٢٠) - Ibid.

(٢١) - Ibid.

(٢٢) - Ibid, P. 241.

(٢٣) - Ibid, P. 246

(٢٤) - Ibid, P. 247.

(٢٥) الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ٢: ٣٢٠، إلا أنّ الشدياق يجعل هذه الوقعة في أحداث عام ١٧٧٠.

(٢٦) تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم، ص ١١٣.

(٢٧) الشهابي، طبعة مصر، جـ ٢: ٨٠٩ وطبعة الجامعة اللبنانية قسم أول ص ٩١.

(٢٨) المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٠٨، ويضع المعلوف هذه الوقعة في أحداث تشرين الأول عام ١٧٧٠.

(٢٩) الأسود، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، ج ١:٣٧٤، وهو يضعها في أحداث العام ١٧٧٠.

(٣٠) كرامة، مصادر تاريخيّة، ص ٣٩.

(٣١) الدبس، تاريخ سوريا، جظ ٧: ٣٩٤.

(٣٢) - Lammens, La Syrie,Vol. 2p. 109.

(٣٣) تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم، ص ١١٦.

(٣٤) كرد علي، خطط الشام، جـ ٢: ٣٠٦.

(٣٥) -Nantet, Histoire du Liban, P. 126.

(٣٦) - Voleny. Op. cit. P.258.

(٣٧) - Ismail, Document, T2 P. 247.

(٣٨) - Ibid, P. 193.

(٣٩) - Ibid, P. 196.

(٤٠) - Ibid, P. 210.

وفي تقرير له بتاريخ حزيران ١٧٧٢ يذكر دي توليس أرقاماً مبالغاً بها جداً عن الجيش الذي يمكن أن يعدّه كل من الشيخ علي جنبلاط والأمير يوسف الشهابي، فيقول إنه بإمكان الشيخ علي جنبلاط أن يضع تحت السلاح أكثر من ١٣ ألف رجل، كما أنّ بإمكان الأمير يوسف أن يضع، كذلك، تحت السلاح أكثر من ٨٠ ألف رجل (Ibid, P. 253) وهذه أرقام مبالغ بهاولاشك مبالغة كبيرة.

(٤١) - Volney Op. cit. P. 356.

(٤٢) - Ibid, P. 357.

(٤٣) - Ibi, P. 356.

(٤٤) - Ibid, P. 361.

(٤٥) كان ضاهر العمر قد احتلّ صيدا عام ١٧٧١ ووضع عليهاعاملاً من قبله يدعى أحمد آغا الدنكزلي، فتداعى العثمانيون والأمير يوسف لمهاجمة صيدا بجيش قدّر بثلاثين ألف مقاتل وإخراج عامل ضاهر العمر منها.

(٤٦) Volney, op. cit, P. 258. - ويقدر «دراغون» النائب التجاري الفرنسي بصيدا، في رسالة إلى «الدوق ديغويون» بتاريخ ٣١ أيار (١٧٧١) جيش علي بك الكبير الذي دخل سوريا بقيادة محمد بك أبو الذهب، بأربعين ألف مقاتل مصحوبين بـ ٢٥ قطعة مدفعية وبعض الهوادين وكميات لا تحصى من الذخائر المؤن (Ismail, op. cit. T 2, P. 174).

(٤٧) - Ibid, P. 210.

(٤٨) - Ibid, P. 225.

(٤٩) - Ibid, PP. 253 - 254.

(٥٠) من تقرير دي توليس قنصل فرنسا بصيدا عام ١٧٧٢ إلى الكونت دي غويون، الوزير، سكرتير الدولة الفرنسية، في ٢ حزيران (١٧٧٢) (Ibid, P.225).

(٥١) بشناقي الأصل، أتى إلى مصر في أيام علي بك الكبير، وارتكب جرائم أدّت إلى ملاحقته، ففرّ إلى بلاد الشام حيث التجأ إلى الأمير يوسف الشهابي أمير الشوف، الذي سلّمه مدينة بيروت عاملاً عليها من قبله عام١٧٧٢ (الدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٩٥، والشدياق المصدر السابق، جـ ٢: ٣٣٣).

(٥٢) الدبس، م.ن. جـ ٧: ٣٩٦ والشدياق، م.ن. جـ ٢: ٣٣٤.

(٥٣) الدبس، م.ن. جـ ٧: ٤٠٥ والشدياق، م.ن. جـ ٢: ٣٣٧.

(٥٤) ما أن تسلّم الجزّار ولاية عكا، بالإضافة إلى صيدا، حتى ألقى القبض على أولاد الشيخ ضاهر وهم سيد وأحمد وعثمان، وأولادهم، أما علي فقد فرّ ولم يتمكن الجزّار من القبض عليه، ولكنه استطاع اغتياله بمكيدة منه وبواسطة بعض المغاربة، ثم أقدم بعد ذلك على خنق ابني الشيخ ضاهر سيد وأحمد وأولادهما جميعاً باستثناء ابنه عثمان الذي كان شاعراً موهوباً، فاستبقاه الجزّار وأرسله إلى القسطنطينية، وهكذا تخلّص الجزّار من أسرة الشيخ ضاهر بكاملها (- Volney, Op. c.it, P. 2). ويذكر الدبس أنّ معارك جرت بين الجزّار والشيخ علي بن ضاهر العمر لم يتمكن الجزّار فيها من النيل من الشيخ علي الذي قتل ولداه في إحدى المعارك بنابلس، فيئس من الانتصار على الجزّار وفر إلى الشوف لاجئاً لدى الأمير يوسف الذي رفض قبوله خوفاً من الجزّار، فعاد إلى نابلس حيث لقي مصرعه اغتيالاً بمكيدة من محمد باشا العظم والي دمشق. (الدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٤٠٨ - ٤٠٩).

(٥٥) Volney, Op. cit. p.287 وانظر خارطة بشالق صيدا أو عكا في المرجع نفسه ص ٢٨٦، وكانت هذه الولاية، قبل ضاهر العمر، ممتدة من نهر الكلب شمالاً حتى الكرمل جنوباً، ولكن ضاهر العمر كان، في توسعه، يقضم من تلك الولاية حتى أضحت، في عهده، مقتصرة على صيدا فقط، ثم عادت، بعد سقوطه وبروز الجزّار، إلى حدودها القديمة (Ibid, P. 287).

(٥٦) -Ibid, Pp. 288 - 289.

(٥٧) في رسالته إلى الدوق دي غويون بتاريخ ٢ أيار ١٧٧١ (ISmail, Op. cit.T2. P. 169)

(٥٨) انظر الفصل السابق.

(٥٩) الرسالة المشار إليها أعلاه (Ismail, Op.cit. T2. PP. 172-173)

(٦٠) - Ibid, P. 184.

(٦١) - Ibid, P. 178.

(٦٢) - Ibid, PP. 180 - 181.

ويذكر الشهابي أنّ عثمان باشا كان قد لجأ إلى حمص (الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٨٧).

(٦٣) - Volney, O p. cit. p. 257.

(٦٤) - Ismail, Op. vit. T2 P. 184.

(٦٥) - Ibid, P. 186.

(٦٦) - Ibid, P. 188

(٦٧) - Ibid, PP. 190 - 191.

ويذكر الشهابي أنّ الأسطول البحري الذي وضعه علي بك بتصرف الشيخ ضاهر هو أسطول مسكوبي (الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ٩١).

(٦٨) - Ismail, OP. cit. T2 PP. 191 - 192.

(٦٩) - Volney, Op. cit. P. 257.

(٧٠) - Ismail, OP. cit, T2, P. 192.

(٧١) يذكر النائب دراغون في رسالته إلى الدوق ديغويون بتاريخ ٩ تشرين الثاني (١٧٧١) أنّ الأمير وصل بتاريخ ١٧ تشرين الأول إلى نهر الأولي حيث عسكر بانتظار أن يلتئم شمل الجيش بكامله والذي يقدّره النائب المذكور بأربعين ألف رجل. (Ibid, P. 193)

(٧٢) - Volney, Op. cit. P. 256 et

- Ismail, Op.cit. T2 P. 194.

(٧٣) يذكر النائب دراغون أنه أمدّ جند الباشا بالذخيرة في هذه المعركة بناء على طلبه (Ibid, Pp. 194 - 195).

(٧٤) - Ibid, P. 195, et

- Volney, Op. cit. P. 257.

والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٩١.

(٧٥) الشهابي، (م.ن.ص.ن) والشدياق، المصدرالسابق، جـ ٢: ٣٣٠.

(٧٦) - Ismail, Op. cit.T2 P. 196.

(٧٧) Volney, OP. Cit. P. 257 والشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ٩٢. إلا أنّ النائب دراغون يذكر في رسالته المنوّه عنها أعلاه أنّ متسلّم المدينة كان يدعى «مصطفى بك» وأنه عيّن من قبل «الشيخ ضاهر أو علي بك» (Ismail, Op.cit.T2 P. 196) ولكن القنصل دي توليس De Taulés يعود فيذكر، في تقرير منه عن الحالة السياسية في البلاد من ٣٠ نيسان إلى ٢ أيار (١٧٧٢)، أن: «مصطفى بك هو حاكم صيدا من قبل علي بك، وأنّ أحمد آغا الدنكزلي هو قائد القلعتين - البرية والبحرية - من قبل الشيخ ضاهر، وأنّ مع الأول كل رجال الدولة، ومع الثاني كل السلطة». - (Ibid, P. 210).

(٧٨) Ibid P. 170 -

(٧٩) volney, Op. cit. P. 258 -

(٨٠) Ismail, Op. cit. T2 P. 198.

(٨١) Ibid, P. 199 -

(٨٢) Ibid,P. 200 -

(٨٣) Ibid,P. 2002 -

والمقصود «بالدروز» هنا، أهالي جبل الدروز أو إمارة الشوف.

(٨٤) Ibid, P.203 -

(٨٥) Ibid, P.P. 210 - 211 -

(٨٦) Ibid, P.224 -

(٨٧) Ibid -

مع ما في الرقم «ثمانين ألف رجل» من مبالغة أكيدة.

(٨٨) Ibid, P. 225 -

(٨٩) الشهابي، المصدر السابق،قسم أول ص ٩٣.

(٩٠) Volney, Op.cit. P. 258 -

(٩١) Ismail, Op. cit. T2. P. 225 -

(٩٢) Ibid -

(٩٣) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ٩٢ - ٩٣، وملكة المسكوب أي ملكة روسيا، وكانت كاترين الثانية في ذلك الحين.

(٩٤) الشهابي (م.ن.ص.ن.)، وحاشية (١) في ص ٩٢.

(٩٥) Volney, op; cit, P. 258 -

(٩٦) Ismail, Op. cit. T2. P. 226 -

(٩٧) Ibid, P. 228 -

(٩٨) Ibid, P. 215 -

(٩٩) Ibid, PP. 215 - 216 -

(١٠٠) Ibid, PP. 221 - 222 -

(١٠١) Ibid, PP. 243 - 244 -

(١٠٢) Ibid, PP.245 - 247 -

(١٠٣) العقّال (Les oqqâls) هم الدروز جماعة الشيخ علي جنبلاط وكانوا نحو ألف وخمسماية.

(١٠٤) نهر الأولي، شمال المدينة.

(١٠٥) Volney, Op. cit. P. 258 -

(١٠٦) Isnail, Op. cit. T2. P. 247 -

(١٠٧) Volne, Op. cit. P. 258 -

(١٠٨) Ismail, Op. cit T2 P. 247 -

(١٠٩) Ibid, P.248 -

ومن المفيد أن نشير من جديد إلى أنّ المقصود بالدروز في هذا المجال هم جند الأمير يوسف، أي إمارة الشوف.

(١١٠) Ismail, Ibid, T2 P. 248 -

(١١١) Ibid -

(١١٢) Volney, Op. cit. PP. 258 -259 -

(١١٣) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ٩٣.

(١١٤) الدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٩٤ وانظر رواية أخرى للمعركة في تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم ص ١١٧ - ١١٩.

(١١٥) تاريخ جبل عامل، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(١١٦) جبل عامل في التاريخ، جـ ٢:١٢٢ - ١٢٩.

(١١٧) يذكر فولني أن صيدا «كانت تحتل على شاطىء البحر أرضاً طولها ٦٠٠ قدماً وعرضها ١٥٠ قدماً» (Volney, Op. Cit. P. 298)، ولا نظن أن ذلك صحيحٌ باعتبار أن المساحة المقدّرة للبلدة بهذا الشكل لا تتناسب مع العدد المقدّر لسكانها، وهو خمسة آلاف نسمة.

(١١٨) - Ibid, P.299.

(١١٩) -Ismail, Op. cit. T2PP. 225 et244.

(١٢٠) - Ibid, P. 225.

(١٢١) يصعب التقيّد، في هذا المجال، بالتعابير العسكرية الحديثة للوحدات، فكلمة «فرقة» مثلاً لا تعني Division، نظراً لانعدام هذه التنظيمات في جيوش الاقطاع في ذلك الحين، كجيش الأمير يوسف وجيش ضاهر العمر وجيش الشيخ ناصيف النصار، وإن وجدت في الجيش التركي النظامي في ذلك الحين.

(١٢٢) الدبس، المصدر السابق،جـ ٧: ٣٩٤ و Volney, Op. cit. P. 259 -

(١٢٣) - Ibid P. 260 et: Ismail, Op. cit. T2. P. 316

(١٢٤) -Ismail, Ibid. P. 315.

(١٢٥) -Ibid.

(١٢٦) - Volney, Op. cit.P. 261.

ويتحدث الشهابي عن معركتين جرتا في العام ١٧٧٤: الأولى بين محمد بك أبو الذهب وعلي بك الكبير كانت نتيجتها هزيمة علي بك وأسره ثم وفاته بعد ذلك (الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٠٨ - ١٠٩)، والثانية بين محمد بك أبو الذهب والشيخ ضاهر العمر، وهي التي نتحدث عنها، وقد مات أبو الذهب في أثنائها (الشهابي، المصدر نفسه، ص ١١٠ - ١١١). أما الدبس، فإنه يتحدث كذلك عن المعركتين إلا أنه يذكر المعركة الأولى التي انتهت بموت علي بك في أحداث العام ١٧٧٢ (الدبس المصدر السابق، جـ ٣٩٥:٧)، ويذكر المعركة الثانية التي

توفي في أثنائها أبو الذهب في أحداث العام ١٧٧٤ (الدبس، المصدر نفسه، جـ ٣٩٧:٧) ومهما يكن من أمر، فالمعركتان قد وقعتا فعلاً. وقد مات على أثر الأولى منهما علي بك بعد هزيمته، ومات في أثناء الثانية محمد بك بعد انتصاره، وإن اختُلف في تاريخ كل من المعركتين.

(١٢٧) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١١٠ والدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٩٧.

(١٢٨) - Volney, Op. cit. P. 261.

(١٢٩) - Ibid, PP. 261 - 262.

(١٣٠) - Ibid, PP. 262 - 263.

والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١١٣، وقد ذكر الدبس مقتل ضاهر العمر في أحداث عام ١٧٧٤ (الدبس المصدر السابق، جـ ٣٩٩:٧).

(١٣١) - Volney, Op. cit. P. 252.

(١٣٢) - Ibid, P. 246.

(١٣٣) - Ibid, P. 257.

وجاء عند الشدياق (الذي ذكر هذه الوقعة في أحداث عام ١٧٧٠) أن عديد جيش الأمير كان عشرين ألفاً (الشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٣٠:٢) ووافقه على ذلك الشهابي (المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٩١)، إلا أنّ الشهابي ذكر هذه الوقعة في أحداث عام ١٧٧١، وكذلك الدبس الذي وافق الشدياق والشهابي على عديد الجيش، إلا أنه اعتبر الوقعة من أحداث عام ١٧٧١ (الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٩٤:٧ - ٣٩٥) وهو التاريخ الصحيح لهذه الوقعة كما مرّ معنا.

(١٣٤) يذكر النائب التجاري الفرنسي بصيدا «دراغون» في رسالته إلى الدوق ديغويون، الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٩ تشرين الثاني (١٧٧١)، «أنّ النية الحقيقية للأمير لم تكن أذن خوض معركة - ضد العامليين - وإنما كان يبغي أن يفرض سلطته على هذا الشعب، بواسطة جيشه الكبير، وأن يجبر مشايخه على المثول بين يديه والخضوع له» (Ismail, Op. cit. T2 P. 195).

(١٣٥) يذكر دراغون في رسالته المشار إليها أعلاه أن عضوي اللجنة - أي الأمير اسماعيل والشيخ علي ضاهر - قد «كتبا إلى الأمير يخبرانه أنهما متوجهان إليه لفضّ هذ النزاع». (Ibid).

(١٣٦) الشديـاق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٣٠ وقيل: ثلاثة آلاف (الشهـابي، المصدر السابق، قسم أول ص ٩١).

(١٣٧) راجع: الأمير والتحالف الثلاثي (وقعة صيدا الأولى، تشرين الأول عام ١٧٧١).

(١٣٨) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٣٠ والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٩١، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٣٩٤، إلا أنّ الشدياق يذكر أن رجال الشيخ علي جنبلاط قد خانوا الأمير يوسف في أثناء القتال وذلك بناء لتعليمات من الشيخ علي جنبلاط نفسه، لأنه «كان يحب بني منكر» وأنه بعث رسولاً إلى جميع أحزابه يأمرهم بواسطته أنه «إذا حصلت المصاف يولون الأدبار إلى الديار... ولما التقى الجيشان وتصادمت الفرسان انفضت الرجال الجنبلاطية وولّوا الأدبار حسب إرادة زعيمهم الشيخ علي» (الشدياق، المصدر السبق، جـ ٢:٣٣٠) وبشير الدبس إلى ذلك بقوله: «وخانه - أي للأمير يوسف - بعض رجاله فلم ينجح بحملته عليهم» - أي على العامليين - (الدبس، المصدر السابق،جـ ٧:٧٩٤)، أما الشهابي فلا يشير إلى ذلك إطلاقاً (الشهابي المصدر السابق، قسم أول ص ٩١)، ولكن دراغون يلمح إلى ذلك تلميحاً حين يقول: «إن الأمير، عندما رأى نفسه متروكاً وأن ظهيره سيء، نظم انسحابه، وأصبح المتاولة سادة المعركة» (Ismail, Op.cit T2, p. 196).

(١٣٩) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٣٠ والشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ٩١.

(١٤٠) الشدياق، (م.ن.ص.ن.) والشهابي، (م.ن.ص.ن.).

(١٤١) - Ismail, Op.cit,T2 P. 196

(١٤٢) تاريخ جبل عامل، ص ١٢٥ - ١٣٠.

(١٤٣) ذكره الشهابي «كليب أبو نكد» (المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٩١) وذكره الشدياق «وكان الشيخ كليب يمانع عن الأعقاب» (المصدر السابق،جـ٢:٣٣٠)، ولم يذكره آل صفا بالإسم (ص ١٢٩).

(١٤٤) آل صفا، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(١٤٥) م.ن.ص.ن. وانظر، للمعركة نفسها: آل فقيه، جبل عامل في التاريخ، جـ ٢: ١٠٩ - ١١٥ وهو يذكر، في المعركة، رواية مشابهة لرواية آل صفا، مع بعض الاختلاف في التفاصيل، (ص ١١٢ - ١١٥)، وينسبها إلى الشيخ أحمد رضا العاملي الذي نشرها في مجلة الكلية ببيروت في تموز عام ١٩٣٠، ونقلتها مجلة العرفان، مجلد ٢٠ ص ٣٢١، كما يذكر آل فقيه، في المرجع نفسه، خلاصة لرواية الشهابي (ص ١١٠ - ١١١).

(١٤٦) آل صفا، م.ن. ص ١٣١.

(١٤٧) - Ismail, Op. cit. T2 P.315.

(١٤٨) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٢٩، ويذكر الشهابي وفاة عثمان باشا الكرجي وتولي عثمان باشا المصري ولاية دمشق في أحداث العام ١٧٧١، والأصح أنّ ذلك كان عام ١٧٧٢ كما سبق أن ذكرنا (راجع وقعة صيدا الثانية أو وقعة سهل الغازية عام ١٧٧٢)، إذ أنّ المعركة جرت في ١٢ حزيران (١٧٧٢) وفقاً للوثائق المثبتة من القنصلية الفرنسية بصيدا في ذلك الحين، وكان الوالي الجديد لدمشق قد تسلّم مهماته حديثاً.

(١٤٩) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٠٣، ويذكر الشهابي أن تعيين الأمير سيـد أحـمـد والـيـاً عـلـى الـبـقـاع تمّ في أواخـر عـام ١١٨٥هـ، أي في أوائـل عـام ١٧٧٢م (م.ن..ص.ن.).

(١٥٠) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ١٠٣، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤٠٠، والشدياق المصدر السابق جـ ٢:٣٣٥، إلا أن أحداً من هؤلاء المؤرخين لم يذكر عديد أي من الجيشين.

(١٥١) يذكر الشدياق، وكذلك الدبس، أنّ الأمير يوسف كان البادىء بالقتال، إذ يقول الشدياق عن الأمير «ثم انحدر لقتاله» كما يقول الدبس «ثم انحدر لقتال الوزير»، بينما لم يذكر الشهابي شيئاً من هذا القبيل (الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٣٥ والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤٠٠).

(١٥٢) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ١٠٣ - ١٠٤،والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٣٥، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٤٠٠ - ٤٠١. ويذكر آل فقيه أنّ التحالف بين الأمير يوسف والعامليين قد جرى بعد هذه الوقعة، إذ يقول، استناداً إلى الركوني «وفي نهار السبت ٢٢ رجب انعقدت جمعية بين ناصيف والدروز في وادي صيدا وتمت المعاهدة» (آل فقيه، جبل عامل في التاريخ، جـ ٢:١٣٦)، إلا أننا لا نرى رأيه، للأسباب التي ذكرناها آنفاً عن هذه المصالحة، ثم لأنه يذكر أن المصالحة قد تمت في ٢٢ رجب ١١٨٧ هـ (تشرين الأول ١٧٧٣) بينما سبق أن مر معنا، استناداً إلى تقرير القنصل الفرنسي في صيدا في ذلك الحين، أن المصالحة تمت في جبل الريحان وفي ٨ حزيران ١٧٧٣، (Ismail, Op, Cit. T2P.315).

(١٥٣) حقي، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، جـ ٤٢:١.

(١٥٤) - Jouplain, La question du Liban, P. 123.

(١٥٥) - Ibid.

(١٥٦) Ibi, Pp. 122 - 123 -

(١٥٧) الحتوني، نبذة في تاريخ المقاطعة الكسروانية، ص ١٣٩ - ١٤٠.

(١٥٨) من رسالة المسيـو كوزينيرى Cousinéry قنصل فرنسا بطـرابلس، إلى الـدوق دي براسلان Duc De Praslin الوزير وسكرتير الدولة الفرنسية، مؤرّخة في ٢٨ أيلول ١٧٦٩. (Ismail, Op .cit. T4 p.18)

(١٥٩) المعلوف، دواني القطوف،ص ٢١٢ - ٢١٣.

(١٦٠) Ismail, Op. cit T4 P. 19 -

(١٦١) Ibid -

ويذكر القنصل في رسالته هذه أن الباشا طلب منه باروداً للمدافع فأعطاه ما تيسر لديه منه.

(١٦٢) Ibid -

(١٦٣) Ibid, P. 21 -

(١٦٤) Ibid, PP. 20 - 21-

يذكر المعلوف أن عدد رجال الباشا في هذه الوقعة كان ثلاثة آلاف (دواني القطوف، ص ٢١٢ - ٢١٣) إلا أنّ قوله هذا يظل بلا سند.

(١٦٥) الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٩٩:٧.

(١٦٦) م. ن. جـ ٤٠٠:٧.

(١٦٧) م. ن. ص. ن.، وانظر: مزهر، تاريخ لبنانالعام، جـ ٤٢٣:١، ويذكر المعلوف هذه الوقعة باسم «هوشة العاقورة» ويشير إلى أنّ المتاولة الذين فروا إلى الكورة ومنها إلى طرابلس كانوا نحو ألف نسمة، وأنّ الشيخ سعد الخوري قاتلهم عند (انفه) ثم (القلمون) وقد قتل منهم نحو ماية رجل وقتل من رجال سعد الخوري نفران، «وذهب المتاولة بعد ذلك إلى طرابلس وعاد الشيخ سعد إلى جرودجبيل» ثم إلى دير القمر، بعد أن استولى عسكره على غنائم كثيرة (المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٠٩ - ٢١٠)، وانظر أيضاً : Lammens, La Syrie, vol.2 P. 102.

(١٦٨) الحتوني، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(١٦٩) الحتوني، م. ن. ص. ن.، وقد سبق وذكرنا أنّ الأمير حيدر الشهابي أقطع، بعد وقعة عيندارة عام ١٧١١، الخازنيين كسروان، والحبيشيين غزير، والدحداحيين الفتوح، (انظر وقعة عيندارة).

(١٧٠) الحتوني م.ن. ص ١٤٩.

(١٧١) يذكر الشهابي، طبعة مصر، أنه في هذا العام (١١٨٨ هـ - ١٧٧٤م) «عزل عثمان باشا المصري عن دمشق وتولاها محمد باشا العظم» (الشهابي، المصدر المذكور، جـ ٢: ٨١٩).

(١٧٢) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامة اللبنانية، قسم أول ص ١٠٤ - ١٠٥، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٣٥ - ٣٣٦، والدبس، المصدر السابق، جـ ٤٠١:٧.

(١٧٣) الشدياق: المصدر السابق، جـ ٢: ٣٣٧، والدبس، المصدر السابق، جـ ٤٠٥:٧، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١١٥، ويذكر الشهابي نفسه، في طبعة مصر، أنّ ولاية صيدا «فُوضت» إلى الجزّار عام ١١٩١ هـ - ١٧٧٧م(الشهابي،طبعة مصر، جـ ٢: ٨٢٧)، ولكننا نعتمد ما ورد في طبعة الجامعة اللبنانية لهذا الأمر، وما أورده الشدياق والدبس، وذلك لأن الجزّار نال ولاية صيدا بعدموت ضاهر العمر مباشرة وبعد عزل درويش باشا عنها.

(١٧٤) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٣٨:٢، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٤٠٦ - ٤٠٧، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١١٧ - ١١٩. وسوف نعود إلى تفصيل هذه الوقعة عند حديثنا عن معارك الأمير ضد الجزّار.

(١٧٥) وقد وردت عند الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية (قسم أول ص ١٢٢) «البرجية الواقعة في إقليم الخروب»، أما عند الشهابي، طبعة مصر (جـ ٢: ٣٨٤) وكذلك عند الشدياق (المصدر السابق، جـ ٣٣٩:٢) فقد وردت: «البرجين»، وأما الدبس (المصدر السابق،جـ ٤١٠:٧) فقد ذكر أنّ الوقعة جرت في «إقليم الخروب».

(١٧٦) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٢ - ١٢٣، وطبعة مصر جـ ٢: ٨٣٣ - ٨٣٤، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٣٩:٢ والدبس، المصدر السابق، جـ ٤٠٩:٧ - ٤١٠.

(١٧٧) الدبس، المصدر السابق، جـ ٤١٠:٧، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٣٩:٢ - ٣٤٠، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٣، وطبعة مصر، جـ ٨٣٤:٢ - ٨٣٥.

(١٧٨) الشهابي، المصدرالسابق، طبعة مصر، جـ ٨٣٥:٢، أما في طبعة الجامعة اللبنانية فقد ورد ما نصه: «فحضر إليه جماعة من أمراء الديار اللبنانية ووجوهها» (الشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية قسم أول: ١٢٣).

(١٧٩) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٤٠:٢، والدبس، المصدر السابق، جـ ٤١٠:٧، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٤.

(١٨٠) الشهابي، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٥.

(١٨١) م. ن. ص. ن.

(١٨٢) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٦، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٠ – ٣٤١، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤١٠ – ٤١١. ويذكر الشهابي (طبعة مصر، جـ ٢:٨٣٥) أنّ الأمير سيد أحمد حاول أن يحفر نفقاً للوصول إلى قلعة جبيل فلم يفلح، وأن أعيان الشوف رفضوا الأمير يوسف وأرادوا منعه من دخول دير القمر لولا أن حضرت إليه خلعة الولاية من الجزّار. كما يذكر الشدياق، وكذلك الدبس، أنّ الجزّار أعاد الأمير يوسف إلى إمارة الشوف بعد أن رجحت جرأته «وإرهابه أهل البلاد» (الشدياق، جـ ٢:٣٤٠)، وبعد أن رأى أنه «أكثر جرأة وشجاعة» من أخويه (الدبس، جـ ٧:٤١١)، ويذكر الأب روفائيل كرامة (مصادر تاريخيّة، ص ٦٣ – ٦٤) أنّ الجزّار أرسل مراكبه حتى ميناء جبيل، فأطلقت هذه المراكب مدفعيتها على بلدة جبيل دون أن تحدث خراباً، وقد هزم في هذه الحرب كل من الأميرين سيد أحمد وأفندي «وقتل من عسكرهما، من دروز ونصارى ومغاربة، ما بين ماية نفر، وقتل اثنان من مشايخ المتاولة من عسكر الأمير سيد أحمد».

(١٨٣) الحتوني، نبذة تاريخية، ص ١٥١

(١٨٤) - Ismail, Documents, T2 P. 359.

(١٨٥) - Ibid, P. 360.

(١٨٦) - Ibid, P. 361.

(١٨٧) - Ibid, p. 357.

(١٨٨) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٨. ولا بدّ، في هذا المجال، من أن نشير إلى رواية هذه الحادثة عند معظم المؤرّخين العرب الذين اتفقوا على روايتها كما يلي:

اتفق الأخوان أفندي وسيد أحمد مع المشايخ الجنبلاطيين والنكديين على خلع الأمير يوسف و«فقء عينيه» وقتل مدبره «سعد الخوري»، وأسّرا بذلك إلى الشيخ كليب النكدي الذي كان يتظاهر بالموافقة على تآمرهما، ولكنه، في الحقيقة، كان يتجسّس عليهما لصالح الأمير يوسف.

وقرر المتآمرون أن يجتمعوا ويقسموا يمين الوفاء فيما بينهم للثورة ضد الأمير، وأن يتم ذلك الاجتماع ليلة الجمعة (غرّة محرم الحرام ١١٩٥ هـ – ٢٨ كانون الأول ١٧٨٠م)، وأبلغ الشيخ كليب الأمير يوسف بالأمر، فأرسل كميناً من جنده كمن للأميرين في الطريق، ثم انقض عليهما فأسر أحدهما، الأمير أفندي، وفر الآخر، وما أن مثل الأمير أفندي أمام أخيه، في مجلسه، حتى أقدم

على قتله بيده (الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٧ – ١٢٨، وطبعة مصر، جـ ٢:٨٣٧ – ٨٣٨، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤١ – ٣٤٢، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤١١).

أما الأب روفائيل كرامة (مصادر تاريخية، ص ٦٦) فقد روى الحادثة بشكل مشابه لرواية القنصل الفرنسي، إذ ذكر أنّ الأمير أفندي قد قتل في هجوم شنّه، هو وأخوه الأمير سيد أحمد ورجالهما، على سراي الأمير يوسف في دير القمر.

وقد أورد المؤرّخان الدبس (جـ ٧:٤١١) والشدياق (جـ ٢:٣٤١) الحادثة ضمن أحداث العام ١٧٨٣ مما يتنافى مع ما ورد في وثائق القنصلية الفرنسية بصيدا، كالتقرير الذي ذكرناه، وكرسالة لقنصل الفرنسي العام بصيدا، السيد ارازي Arazy إلى الكونت دي فرجين Comte de Vergennes المؤرّخة في ١١ نيسان ١٧٨١ والتي يذكر فيها ما نصّه: «إنّ عملية القتل التي جرت على شخص الأمير أفندي في قرية دير القمر، المقرّ العادي لأمير الدروز، بيد الأمير يوسف، أخيه، أمير هذه البلاد، قد سبّبت اضطرابات في الجبل...) (Ismail, Op. cit. T2 P.357).

وبما أنّ تقرير القنصل رينار Renard يحدّد، بالضبط، يوم حصول الحادثة (٩ كانون الثاني ١٧٨١) فإنه يقترب من التاريخ الذي حدّده الشهابي في طبعة الجامعة اللبنانية (قسم أول ص ١٢٨)، وطبعة مصر (جـ ٢:٨٣٧)، وهو (غرة محرم ١١٩٥ هـ – آخر كانون الأول ١٧٨٠م أو أول كانون الثان ١٧٨١م)، وإن لم يتوافق معه تماماً.

(١٨٩) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ١٢٩، وطبعة مصر، جـ ٢:٨٣٨، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٢.

(١٩٠) من تقرير القنصل الفرنسي «رينار» الذي سبق ذكره (Ismaïl, op. cit. T 2, P. 361).

(١٩١) - Ibid.

(١٩٢) - Ibid.

(١٩٣) - Ibid.

وقد اختلف المؤرّخون العرب في إسم البلدة التي جرت فيها هذه الوقعة، فقد ذكر الشهابي (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٩ – ١٣٠)، إسم قرية «علمان» من إقليم الخروب، بينما ورد في الشهابي نفسه (طبعة مصر.جـ ٢:٨٣٨)أن الوقعة جرت في قرية «عانوت»، أما

الشدياق (جـ ٢: ٣٤٢) فقد ذكر أنّ الأمير يوسف خيّم بعسكره في صحراء قرية «علمان»، ثم التقى أخاه، بعد ذلك، في قرية «عانوت» حيث نشبت المعركة بينهما، وكذلك فقد ذكر الدبس (جـ ٧:٤١٢) أنّ المعركة جرت بعانوت، بينماورد في «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم»، (ص ١٤٠ - ١٤٣) إسم بلدة «علمات» بدلاً من «علمان» و«عانوت».

وقد ذكر كل من الشدياق (جـ ٢:٣٤١) والدبس (جـ ٧:٤١١) هذه الوقعة في أحداث عام ١٧٨٣، وذلك غير صحيح استناداً إلى ما ذكر في وثائق القنصلية الفرنسية بصيدا.

(١٩٤) من التقرير نفسه (Ismail, Op. cit. T2, PP.361 - 362)

(١٩٥) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٢٩ - ١٣٠، وطبعة مصر، جـ ٢:٨٣٨ - ٨٣٩، والشدياق، المصدر السابق جـ٢:٣٤٢، وتاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم، ص ١٤٠ - ١٤١.

(١٩٦) طبعة مصر، جـ ٢:٨٣٨.

(١٩٧) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ١٣١، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤١٢، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٣.

(١٩٨) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣١ - ١٣٢، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٣ - ٣٤٤، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٤١٢ - ٤١٣.

(١٩٩) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٣، وقد أورد الدربس ذلك أيضاً، إذ ذكر أنّ الحرب بين الفريقين «استمرت ثلاثة أيام متتالية» (الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤١٢)، والمقصود «بالزبدانة» قرية «الزبداني» بالقرب من الحدود السورية - اللبنانية الحالية.

(٢٠٠) الشهابي، طبعة مصر، جـ٢:٨٤٠ - ٨٤١.

(٢٠١) الشهابي، المصدر نفسه، جـ ٢: ٨٤١، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤١٣.

(٢٠٢) الدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٤١٢ - ٤١٣، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٤.

(٢٠٣) Ismail, Op. cit. T2 P. 381 -

(٢٠٤) Ibid, Pp. 381 - 384. -

(٢٠٥) وردت في النص الفرنسي (راية Bannière) وفسّرت بأن كل راية تتألف من عشرة جنود. (Ibid, P. 382).

(٢٠٦) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣٥. وانظر، لذلك، رسالة القنصل العام الفرنسي بصيدا «ارازي Arazy» إلى الكونت دي فيرجين Comte De Vergennes، الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٨ أيار ١٧٨٤ (Ismail, Ibid, T2 PP. 417 - 418).

(٢٠٧) الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول ص١٣٦.

(٢٠٨) من رسالة القنصل العام الفرنسي بصيدا (Ismail, pp. cit. T2 P. 417)

(٢٠٩) الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣٦.

(٢١٠) الشدياق، المصدر السابق جـ ٢:٣٤٤ - ٣٤٥ و Ismail, Op. cit. T2, P. 417. -

(٢١١) Ismaïl, Ibid, PP. 417 - 418. -

(٢١٢) الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول ١٣٦. أما الشدياق (المصدر السابق،جـ ٢: ٣٤٥) فيذكر أن الأمير يوسف قد جمع عسكراً «وأرسله إلى جزين مع مدبره الشيخ سعد يتقدمهم الأمير فارس يونس ومعه من أمراء حاصبيا الأمير أسعد أخوه الزمير قاسم ابنا الأمير سليمان أخي الأمير اسماعيل». ويؤيد الدبس (المصدر السابق، جـ ٧:٤١٤) رواية الشدياق هذه، إذ يقول:«وأرسل الأمير يوسف عسكراً مع مدبره سعد الخوري وبعض أقاربه إلى جزين».

(٢١٣) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٤.

(٢١٤) م.ن. جـ ٢: ٣٤٥.

(٢١٥) Ismail, Op. cit.T2P. 418. -

(٢١٦) من رسالة القنصل العام الفرنسي بصيدا (ارازي) إلى الكونت دي فيرجين، بتاريخ ٢ حزيران ١٧٨٤. Ibid, P. 419 -

وقال الشهابي «وكان للجزّار عسكر من طايفة الأرناؤوط مقيم في قرية جباع» (المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣٦).

(٢١٧) Ismail, Op. cit.T2 P. 420.-

وقال الشهابي: «وهلك من عسكر الجزّار نيف ومايتا قتيل» (الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣٦ - ١٣٧). ويذكر القنصل العام الفرنسي (ارازي) في رسالته الآنفة الذكر (٢ حزيران) أن الأمير يوسف حاول، قبل هذ الوقعة، استرضاء الجزّار، والتمس إليه

العدول عن قراره بتولية الأمير اسماعيل على الشوف، مبيناً له «أن أحداً من الدروز لا يريده - أي اسماعيل - حاكماً» إلا أنّ الجزّار رفض طب الأمير يوسف وأصرّ على قراره. (Ismail, Op. cit. T2 P. 420)

(٢١٨) Ibid. -

(٢١٩) Ibid. -

(٢٢٠) الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣٧، ويذكر الشهابي أنّ زعماء الشيعة كانوا قد لجأوا إلى بني مرعب بعكار، وأنهم لبّوا نداء الأمير يوسف بعد أن مدّهم بالسلاح والخيل، فشنّوا غارة على«تمنين» وقتلوا عاملها ونهبوا القلعة (م.ن. ص ١٣٧) والشدياق (المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٥) ولا يذكر الدبس هذه الوقعة بل يقول: «واستدعى الأمير المشايخ المتاولة المار ذكرهم من عكار وأطلق لهم السطو على عمال الجزّار في بلاد بشارة» (الدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤١٤)، أما القنصل العام الفرنسي (آرازي)فيذكر، في رسالته المذكورة آنفاً (بتاريخ ٢ حزيران) أنّ بعض مشايخ المتاولة الذين كانوا مبعدين إلى دمشق، منذ سنتين، من بلادهم، اغتنموا فرصة وقوع هذه الاضطرابات فعادوا إليها مع ستين خيالاً ما لبثوا أن ازدادوا بانضمام أهل البلاد إليهم حتى أصبحوا نحو ألف رجل، وبدأ هؤلاء يهاجمون القلة من عسكر الباشا المتمركزة في تلك البلاد لحراستها، فشتتوها «وذبحوا، بلا شفقة كل الذين وقعوا من هؤلاء في قبضتهم، كما أحرقوا بعض القرى ونهبوها». (Ismail, Op. cit.T2 P. 421).

(٢٢١) Ibid, T2 P. 420. -

(٢٢٢) Ibid. -

(٢٢٣) Ibid. -

(٢٢٤) Ibid, P. 421. - والشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣٧، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٦.

(٢٢٥) الشدياق، م.ن.ص ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢٢٦) يتحدث القنصل العام الفرنسي (آرازي) في رسالته الآنفة الذكر (٢ حزيران) عن ذلك بقوله:«أمس - أي أول حزيران - دخل جند الباشا وجند الأمير اسماعيل، وعددهم جميعاً نحو ثلاثة آلاف رجل، أراضي الدروز، ولكن ليس لأكثر من مسافة فرسخ واحد من صيدا - ويقصد

قرية علمان الواقعة في بلاد الشوف - ولم يبدِ الدروز أي اعتراض، لأن هذا التقدّم لا يعني بعد شيئاً بالنسبة إلى أمنهم». (Ismail, Op. Cit. T2P. 421).

(٢٢٧) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢٢٨) م. ن. جـ ٢:٣٤٦.

(٢٢٩) م. ن. ص. ن.، ويذكر الشدياق كذلك أنّ الأميرين عرضا على الأمير يوسف توليته بلاد جبيل من قبلهما إلا أنه رفض ذلك (م.ن.ص.ن.)، ويجاريه الشهابي في ذلك (الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ١٣٧)، ولكن القنصل العام الفرنسي (آرازي) يذكر، في رسالة منه إلى الكونت دي فيرجين بتاريخ ١٢ تشرين الثاني، أنّ باشا طرابلس قد ولّى الأمير يوسف على بلاد جبيل بعد فرار هذا الأخير من الشوف ولجوئه إليه. (Ismail, Op. cit. T2 P. 428)

(٢٣٠) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٦.

(٢٣١) Ismail, Op.cit. T2 PP. 423 - 424. -

(٢٣٢) Ibid, P.424. -

(٢٣٣) Ibid, P.427. -

(٢٣٤) أنظر رسالة القنصل العام الفرنسي المشار إليه أعلاه (تاريخ ١٢ تشرين الثاني) Ibid, Pp. 428 - 429. -

(٢٣٥) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣٩.

(٢٣٦) الرسالة المشار إليها أعلاه. (Ismail, Op. cit.T2 P. 429)

(٢٣٧) الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٣٨ - ١٣٩، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٢٣٨) الرسالة المشار إليها أعلاه. (Ismail, Op. cit.T2 P.429).

(٢٣٩) الرسالة المشار إليها أعلاه. (Ibid, Pp. 429 - 430)

(٢٤٠) الشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، جـ ٢: ٨٤٨، وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٠ - ١٤١. إلا أنّ الشدياق (المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٨) والدبس (المصدر السابق،جـ ٧: ٤١٥) يذكران وفاة الأمير اسماعيل ضمن أحداث العام ١٧٨٦، إلا أننا نرجح ما ورد عند الشهابي في

طبعتيه، حيث جاء أن الأميراسماعيل توفي في شهر ربيع الأول عام ١١٩٩هـ الموافق لشهر كانون الثاني عام ١٧٨٥م، وقد توافق الشهر الهجري المذكور مع الشهر الميلادي المذكور، استناداً إلى (التواريخ الهجرية، المجلد الثاني، ص ١٢٣٦).

(٢٤١) الشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، جـ ٢:٨٥٠، وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٢، إلا أنّ الشدياق (المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٨) والدبس (المصدر السابق،جـ ٧:٤١٥)، يذكران هذه الحادثة ضمن أحداث العام ١٧٨٧.

(٢٤٢) الشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر جـ ٢: ٨٥٠، وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤١.

(٢٤٣) الشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، جـ ٢: ٨٤٨ و٨٥٠، وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤١.

(٢٤٤) أنظر الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٢ - ١٤٤.

(٢٤٥) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ١٤٢.

(٢٤٦) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ١٤٥، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٩، ويبدو أنّ البقاع كان بتسلّم الأمير يوسف في ذلك الحين.

(٢٤٧) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٤٩، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٥ وطبعة مصر، جـ ٢: ٨٥٤ - ٨٥٥.

(٢٤٨) الشدياق، المصدر السابق جـ ٢: ٣٤٩، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٥، وقد ورد في طبعة مصر (جـ٢:٨٥٤ - ٨٥٥) أنّ هذه الوقعة جرت في ٢٥ تموز ١٧٨٨، وأن عدد قتلى جيش الأمير علي كان نحو ستين قتيلاً، وهو ما لم يرد في غيرها من المراجع.

(٢٤٩) ينبوع ماء قرب الخربة غرب البقاع (الشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، جـ ٢: ٨٥٥)، والخربة المقصودة هي (خربة قنفار) الواقعة غرب جب جنين وسهل القرعون.

(٢٥٠) يذكر الشهابي، المصدر السابق، (طبعة مصر،جـ ٢: ٨٥٥) أنّ الوقعة جرت في ٧ آب ١٧٨٨. ونرجح أنّ الوقعة جرت خلال فصل الصيف، إذ أنه لا يمكن للمشاة ولا للخيالة اجتياز نهر الليطاني إلا في هذا الفصل.

(٢٥١) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٥ - ١٤٦. وطبعة مصر، جـ ٢:٨٥٥، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٤٩.

(٢٥٢) الشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، جـ ٢: ٨٥٥، ويذكر الشهابي أنّ جيش الأمير يوسف كان بقيادة سليمان باشا، إلاأننا نستبعد ذلك.

(٢٥٣) الشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، جـ ٢:٨٥٥، وطبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٦، والشدياق،المصدر السابق، جـ ٢:٣٥٠.

(٢٥٤) الشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، جـ ٢:٨٥٥.

(٢٥٥) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٦.

(٢٥٦) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ١٤٧، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٥٠، والدبس، المصدر السابق،جـ ٧: ٤١٧ و Lammens, La Syrie, Vol. 2P. 117.

وقد ذكر الشهابي (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٧) أنّ الأمير بشيراً تسلّم الحكم في أيلول، كما ورد الشيء نفسه في (طبعة مصر، جـ ٢:٨٥٦) حيث ذكر أنّ الأمير بشيراً توجّه إلى عكا في ٢٢ آب ١٧٨٨ وعاد منها في آخر الشهر، فيكون قد تسلّم الحكم في أول أيلول، ولكن محقّقي طبعة الجامعة اللبنانية، رستم والبستاني، يصحّحان (في ذيل الصفحة ١٤٧) ما ورد في هذه الصفحة من أن الأمير بشيراً توجه إلى عكا «في العشر الأول من شهرشوال الموافق إلى شهر أيلول» فيقولان: «كذا في الأصل، والصواب أن شهر شوال١٢٠٣ هـ وافق ٢٤ حزيران ٢٣ تموز ١٧٨٩»، وذلك صحيح فيما إذا اعتبرنا أن تسلّم الأمير بشير للإمارة جرى في شهر شوال عام ١٢٠٣هـ، إذ يصحّ التصحيح المشار إليه حينئذ، ولكننا نرى ان تسلّم الأمير بشير للإمارة قد تمّ في شهر شوال عام ١٢٠٢ هـ، الذي يوافق ٥ آب - ٣ أيلول ١٧٨٨م، وذلك ما يتوافق ولا شك مع تواريخ الوقعات التي جرت بين الأمير يوسف والأمير علي، إذ جرت كلها خلال شهري تموز وآب ١٧٨٨، وهي التي أدّت هزائم الأمير فيها إلى تنازله عن الحكم.

(٢٥٧) وردت «وادي الميحان» عند الشهابي (طبعة الجامعة اللبنانية قسم أول ص ١٤٨) وكذلك عند الشدياق (المصدر السابق،جـ ٢:٣٥١)، ووردت «الميحان» عند الدبس (المصدر السابق، جـ ٧:٤١٧)، أما عند الشهابي (طبعة مصر، جـ ٢:٨٥٧) فقد وردت «وادي الميحات».

(٢٥٨) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٨، وطبعة مصر،جـ ٢:٨٥٧.

(٢٥٩) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٥١.

(٢٦٠) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٤٨ - ١٤٩، وطبعة مصر،جـ ٢: ٨٥٧ - ٨٥٨، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢: ٣٥١ - ٣٥٢، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤١٧ - ٤١٨.

(٢٦١) الدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٩٥، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٩٦ وطبعة مصر، جـ ٢: ٨١١، وانظر سيرة الجزّار عند (Volney, Op. cit. P. 235).

(٢٦٢) راجع: حروب الأمير يوسف وتحالفاته العسكرية - وقعة صيدا الأولى (١٧٧١).

(٢٦٣) راجع: حروب الأمير يوسف وتحالفاته العسكرية - وقعة صيدا الثانية (١٧٧٢).

(٢٦٤) الدبس، المصدر السابق، جـ ٣٩٥:٧، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٩٧، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٣٣:٢.

إلاّ أنّ فولني يذكر أن الجزّار تسلّم بيروت عام ١٧٧٣ (Volney, Op. cit. P.235) ولكن الذي يؤكد تسلّم الجزّار لبيروت عام ١٧٧٢ وليس عام ١٧٧٣، هو ما ورد في تقرير «دي توليس» قنصل فرنسا بصيدا، والمؤرّخ في ٣٠ كانون الأول ١٧٧٢ حيث جاء فيه أنّ الجزّار هو الحاكم الوحيد لبيروت، وأنه، في سبيل محاربة الدنكزلي متسلّم صيدا من قبل ضاهر العمر، يفرض الحصار على صيدا «ليهلكها جوعاً». ومما يقوله هذا القنصل عن الجزّار في تقريره: «إنه رجل شبيه بالباشا الدالي خليل أو المجنون، إلا أنه أكثر نزقاً، وأكثر استبداداً من الآغا الدنكزلي، وليس أقلّ منه حدّة في التنفيذ».

(Ismail, Op. cit. T2 PP. 276 - 277).

(٢٦٥) التقرير المذكور أعلاه Ibid,P. 279 -

(٢٦٦) التقرير المذكور أعلاه Ibid. -

(٢٦٧) التقرير المذكور أعلاه Ibid. -

(٢٦٨) Ibid, PP. 290 - 291. -

(٢٦٩) الشهـابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ٩٧ - ٩٨، وطبعـة مصر، جـ ٨١٤:٢، والشدياق، المصدر السابق،جـ ٣٣٤:٢، والدبس، المصدر السابق، جـ٣٩٥:٧ - ٣٩٦ و

- Ismail, Op. cit. T2 P. 293

(٢٧٠) الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ٩٨، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٣٣٤:٢ و Ismail, Op. cit.T2 P. 293 -

(٢٧١) Volney, Op.cit. P. 235 -

(٢٧٢) Ismail, Op.cit. T2. PP. 288 - 289. -

(٢٧٣) Ibid, P. 283 -

(٢٧٤) Ibid, PP. 283 - 284. -

(٢٧٥) P. 284.

(٢٧٦) Ibid. -

(٢٧٧) Ibid. -

(٢٧٨) Volney Op. cit. P. 236. -

(٢٧٩) Ismail, Op. citT2 P. 292. -

(٢٨٠) Ibid. -

(٢٨١) Ibid, P.293. -

(٢٨٢) Volney, op. cit. p. 236 هـذا بـالإضافـة إلى مـا سوف يكتسبه البحارة مـن نهب المدينـة. (- Ismaïl, Op. cit. T 2 P. 302).

(٢٨٣) Ismaïl, Ibid, P. 295. -

(٢٨٤) Ibid. -

(٢٨٥) Ibid, PP. 295 - 296. -

(٢٨٦) Ibid, PP. 301 - 302. -

(٢٨٧) Ibid, P. 296. -

(٢٨٨) Ibid. -

(٢٨٩) Ibid, P. 297. -

(٢٩٠) Ibid, P. 298. -

(٢٩١) من رسالة القنصل دي توليس إلى الدوق ديغويون بتاريخ ١٦ آب ١٧٧٣، Ibid, PP. 304 - 308. -

(٢٩٢) Ibid, P. 304. -

(٢٩٣) Ibid, PP. 304 - 305. -

(٢٩٤) Ibid P. 305. -

(٢٩٥) Ibid. -

(٢٩٦) Ibid, P. 306 -

(٢٩٧) Ibid -

(٢٩٨) Ibid, P. 307 -

(٢٩٩) Ibid, p. 307 - 308 -

(٣٠٠) من رسالة القنصل «دي توليس» إلى الدوق ديغويون بتاريخ ٢٦ آب ٧٧٣. (Ibid, P. 309)

(٣٠١) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٩٩، وطبعة مصر، جـ٢:٨١٥.

(٣٠٢) الشهابي، المصدر السابق، ط.، الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ٩٩، وطبعة مصر، جـ ٢. ٨١٥، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٣٤، والدبس، المصدر السابق، جـ٧:٣٩٦.

(٣٠٣) Ismail, OP. cit.T2 P. 314 -

(٣٠٤) الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ٩٩، والشدياق، المصدر السابق، جـ٢:٣٣٤، والدبس، المصدر السابق، جـ٧:٣٩٦. أما الشهابي (طبعة مصر، جـ ٢:٨١٥) فيذكر أنّ الأمير يوسف، عندما دخل بيروت«ضبط سلاح المسلمين وغرّمهم بثلاثماية ألف قرش وسلمها إلى ساري عسكر المراكب المسكوبية، وسافروا -أي الشهابيّون - وأقاموا وكيلاً من قبلهم في قلعة بيروت عوض محافظ المسلمين، ورفعوا راية الصليب فوق القلعة».

(٣٠٥) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١٠٠، والدبس، المصدر السابق، جـ٧:٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣٠٦) الشهابي، المصدر السابق، ط. الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ١٠٠.

(٣٠٧) الدبس، المصدر السابق، جـ٧:٣٩٧.

(٣٠٨) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ١١٢ - ١١٣.

(٣٠٩) Ismail, Op.cit. T2 P. 317 -

(٣١٠) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١١٥ - ١١٦، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٧:٤٠٥، إلا أنّ الشهابي (طبعة مصر، جـ ٢:٨٢٧) يضع بدء هذه الولاية في أحداث عام ١٧٧٧.

(٣١١) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٣٧.

(٣١٢) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ١١٧.

(٣١٣) الشهابي، م.ن. قسم أول، ص ١١٨ - ١١٩، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٣٨، والدبس، المصدر السابق، جـ٧: ٤٠٦ - ٤٠٧.

(٣١٤) الشهابي، م.ن. قسم أول ص ١٢٠، والشدياق، م.ن. جـ ٢:٣٣٨.

(٣١٥) الشهابي، م.ن. قسم أول ص ١٢٠، والشدياق، م.ن. جـ ٢:٣٣٩، والدبس، المصدر السابق، جـ٧: ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٣١٦) الشهابي م.ن. قسم أول ص ١٤٩.

(٣١٧) الشهابي م.ن. قسم أول ص ١٥٩ - ١٦١، وطبعة مصر، جـ ٢:٨٦٣، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٥٣ - ٣٥٥. يقول الشدياق: «لما وصل كتاب الأمير إلى الجزّار يشكو من دسائس الأمير يوسف، غضب على الأمير يوسف وكتب من المزاريب، وهو في طريقه إلى الحج، إلى نائبه في عكا أن يشنق الأمير يوسف ومدبره من دون مراجعة. ثم سكن غضبه وندم على صدور أمره فكتب حالاً إلى نائبه المذكور ألا يشنقهما. وبلغ الأمر الثاني قبل الشنق فأخفاه النائب بإشارة ابن السكروج عدو الشيخ غندور، فأخذ النائب الشيخ غندور والأمير يوسف إلى المشنقة، فشنق الأمير وأما الشيخ غندور فمات خوفاً. وكان عمر الأمير أربعين سنة، وكانت ولايته سبعاً وعشرين سنة، منها تسع سنين في بلاد جبيل وثمان عشرة سنة في دير القمر». (الشدياق، م.ن. جـ ٢:٣٥٥) والدبس، المصدر السابق، جـ ٧:٤٢٥ - ٤٢٦.

(٣١٨) ضاهر، مسعود الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ص ٧٥ - ٧٦.

(٣١٩) ضاهر، م.ن. ص ٦٠ - ٦٢ إلا أن الصراع الذي حسم في وقعة «عيندارة» لمصلحة الأمير حيدر كان صراعاً حزبياً (قيسياً - يمنياً) واقطاعياً (عائلياً) ولم يتحول قط إلى صراع مذهبي (سني - درزي) كما يرى الدكتور ضاهر.

(٣٢٠) من العائلات الدرزية التي قاتلت إلى جانب الأمير الشهابي في هذه المعركة: آل عبد الملك، وآل تلحوق، وآل النكدي، وآل القاضي، كما ناصره آل حمادة الشيعة حكّام بلادجبيل والبترون، وآل الخازن، وآل حبيش، وآل الدحداح، وآل عازار، وآل ضاهر، وآل الخوري، وجميعهم موارنة من جبل لبنان (أنظر وقعة عيندارة).

(٣٢١) ضاهر، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٣٢٢) أنظر فصلاً كاملاً عن «دور المدبّرين في ترقي الأسر المقاطعجية المارونية إبان الحكم الشهابي» (ضاهر، م.ن.، ص ١٨١ - ٢١٢).

(٣٢٣) ضاهر، م.ن.ص ١٨١، وقد أورد المؤلف نفسه أهم هذه الامتيازات، وهي: حق الحماية الشخصية للمدبر وعائلته - تدخله المباشر في الشؤون السياسية - حق الوراثة في المنصب - تربية أولاد الأمراء وتعليمهم وتوجيههم - القوة السياسية الوحيدة التي تعرف خفايا الأسرة الشهابية ومخطّطات أمرائها (م.ن. ص ١٨٢ - ١٨٣)، كما أورد أمثلة عديدة على سلطة هؤلاء المدبرين وقدرتهم على التأثير في قرارات الأمراء، بحيث كانوا يتوسطون الولاة لاستعادة الإمارة للأمير إذا ما انتزعها الوالي منه، كما كانت تكتب إليهم الرسائل لكي يتوسطوا بين الأمير وبعض المناوئين له والمتخاصمين معه.

(٣٢٤) المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول ص ٤٩، وطبعة مصر، جـ ٢:٧٨٣.

(٣٢٥) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٢٣، والدبس، المصدر السابق، جـ ٧: ٣٨١.

(٣٢٦) وقد تمكّن غندور الخوري من الحصول على مرتبة قنصل شرف فرنسا ببيروت، أنظر رسالة «دي لايدت De Laidet» قنصل فرنسا بطرابلس، إلى الدوق دي ليزرن Duc De Luzerne بتاريخ أول كانون الأول عام ١٧٨٨. (Ismail, Op. cit T4 P.48)

(٣٢٧) ضاهر، المرجع السابق، ص ١٨٦.

(٣٢٨) - Jouplain, La question du Liban, P.122, et:

- Dib, L'église Marnite, T2 P. 196.

(٣٢٩) ضاهر، المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٣٣٠) أنظر (المدخل إلى البحث: التطوّر الجغراسياسي لإمارة الشوف في مطلع العهد الشهابي).

(٣٣١) ضاهر، المرجع السابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

الباب الثاني

الإمارة الشهابيّة في عهد الأمير بشير الثاني الكبير وحتى نهاية الإمارة

١٧٨٨ _ ١٨٤٢

الفصل الأول

الأمير بشير الثاني الكبير

- ١ -

حياته السياسية

(١٧٨٨ - ١٨٤٠)

نسبه ونشأته:

ولد الأمير بشير ابن الأمير قاسم بن عمر بن حيدر الشهابي[١]، والملقّب ببشير الثاني الكبير، في بلدة غزير بكسروان، في السادس من كانون الثاني عام ١٧٦٧[٢]، وقد نصّره أبوه الأمير قاسم عمر في السنة التي ولد فيها، إلا أنّ أباه توفي في العام نفسه، ثم تزوجت أمه بعد ذلك مباشرة، فنشأ «كما شاء لا كما ينبغي أن يكون مثله أميراً»[٣]، أي دون أية رعاية من أم أو أب، ولكنه كان ذكياً وفطناً، فما أن بلغ الثالثة عشرة من عمره حتى أخذ يتقرّب من أقربائه الشهابيين في إمارة الشوف، فارتحل إلى دير القمر حيث أقام، وبدأ يقيم معهم صلات من الود والقربى سمحت له فيما بعد بالتدخل في شوونهم كواحد منهم، فكسب ثقتهم وصداقتهم، إلا أنه كان على قدر كبير من الدهاء السياسي بحيث أنه كان يعرف متى «ينحاز إلى الجانب القوي فينضوي إليه»[٤]، حتى إذا رأى فيه ضعفاً انحاز إلى الجانب الأقوى، وظل كذا، منتهزاً للفرص، قادراً على التحكّم بها، وبالتالي بمصيره ومستقبله، حتى بلغ أشده، ونال بين الأمراء وأعيان البلاد حظوة ومكانة دفعتا به إلى مصاف الرجال الأولين في الإمارة،

وجعلتاه في الصدارة وبين أولئك الأمراء الذين يمكن أن يذهب التفكير إليهم عند الحديث عن أي تغيير للحكم في البلاد.

ولم يكن طريق الأمير بشير إلى الحكم في إمارة الشوف سهلاً، إلا أنه كان، بذكائه ودهائه، يحسب لكي شيء حسابه، فيحالف الأمير يوسف، أمير البلاد، عندما يرى في محالفته له، ربحاً مضموناً، ويبتعد عنه عندما يرى في التقرّب منه خسارة حتمية، إلا أنه كان، في جميع الأحوال، الرابح الوحيد في كل التحالفات التي أقامها، سواء مع الأمير يوسف نفسه، أو مع الأمراء والأعيان الذين خاصموا الأمير، حتى كاد يصبح «بيضة القبان» في كل هذه التحالفات، مما حدا بالأمير يوسف إلى استرضائه والتقرّب منه إلى حد الوثوق به في كثير من الأمور، كأن يسلّمه قيادة فرقة من جنده لحماية الثغور في الشوف، ولقتال جند الجزار في جباع وجزين (١٧٨٨)، أو أن يكلفه السفر إلى حاصبيا وتصفية تركة خاليه الأميرين بشير واسماعيل أميري حاصبيا، والاستيلاء على أموالهما وأرزاقهما (١٧٨٦)[٥]، أو أن يعهد إليه بجمع الأموال الأميرية من البلاد[٦].

ويختلف المؤرّخون في طريقة وصول الأمير بشير إلى حكم إمارة الشوف، فمنهم من يرى أنه وصل إليه بمؤامرة بينه وبين الشيخ بشير جنبلاط زعيم الجنبلاطيين، والشيخ عبد السلام العماد زعيم اليزبكيين، وذلك بعد أن كثرت مظالم الأمير يوسف، وكان الأمير يوسف قد عزم على أن يوفد بشيراً إلى الجزّار بعكا بمهمة خاصة، فزوّده الشيخان بشير وعبد السلام بالهدايا والدراهم والعرائض الموقعة من الأهالي والمطالبة بعزل الأمير يوسف وتولية الأمير بشير مكانه، ولما وصل الأمير بشير إلى عكا لم ينفذ المهمة التي أوكلها إليه الأمير يوسف من البلاد[٧]، ومنهم من يرى أنّ الإمارة انتقلت من الأمير يوسف إلى الأمير بشير بناء على اتفاق مسبق بينهما، إذ أنّ الأمير يوسف رأى

في الأمير بشير خير من يخلفه في الإمارة، لما بينهما من ثقة متبادلة، ففاتحه الأمير يوسف بالأمر ولكن بشيراً تظاهر بالتردّد حيال ذلك، مدعياً ضيق ذات اليد وبأنه يخشى أن يكلفه الجزّار، ضد الأمير يوسف، ما لاطاقة له على تنفيذه[٨]، ولكن الأمير يوسف أصرّ على ذلك بعد أن اتفق معه على أن لا تقع بينهما أية حرب، وأنه إذا أمره الجزّار بضربه، فسوف لا يحاربه، بل سيقوم من وجهه، على أن ينذره الأمير بشير قبل ذلك بيوم واحد لكي يتمكن من الفرار بعيداً[٩].

وهناك رأي ثالث ربما كان الأقرب إلى الصواب، وهو أن الأمير بشيراً تسلّم إمارة الجبل بعد أن «اتفق رأي الجميع من رفيع ووضيع واختاروه بأن يكون والياً عليهم، فحينئذٍ أحضره الأمير يوسف إليه، وأشار عليه بأن يتوجه إلى الجزّار، ويتوشح بخلع الولاية على الديار»[١٠].

ومهما يكن من أمر، فقد تصرّف الأمير بشير، بحنكة ودراية، وسعى سعياً صابراً ودؤوباً، للوصول إلى سدّة الإمارة في الشوف، فتمكن من الحصول عليها، وأصبح في عام ١٧٨٨ أميراً على تلك البلاد، بلا منازع، ولم يكن قد تجاوز الواحدة والعشرين من عمره بعد[١١].

حياته السياسية:

تسلّم الأمير بشير الحكم من الأمير يوسف عام ١٧٨٨، ولكنه ما أن كاد يستقر على كرسي الإمارة بدير القمر حتى بدأت تعترضه المشاكل والصعوبات، وكانت أولى مشاكله مع سلفه الأمير يوسف، حيث جرت بينهما معركة في «وادي الميحان» كما ذكرنا، انتهت بهزيمة الأمير يوسف وفراره إلى الزبداني بالشام، ولكن الصراع لم ينته بينهما بانتهاء تلك المعركة لمصلحة الأمير بشير، إذ أن

الجزّار ظلّ يعتبر كلاً من الأميرين المذكورين «فرسي رهان، يسوقهما إلى تخريب البلاد وابتزاز ما فيها من الأموال»(١٢)، لذلك، ما لبث أن استمال إليه الأمير يوسف من جديد ووعده بخلعة الإمارة على الشوف لقاء أن يدفع زيادة على ما يدفعه الأمير بشيراً، وكاد أن يتم الأمر للأمير يوسف على هذا النحو لولا أنّ الأمير بشيراً تصرّف بسرعة وبحزم، فأنهى، بضربة واحدة، جميع أنصار الأمير يوسف في الشوف، ثم أرسل إلى الجزّار ينبئه بذلك ويخبره أن أية فتنة تقوم في بلاده إنما هي من تدبير الأمير يوسف – الموجود في عكا بضيافة الجزّار – وهكذا، لم يرَ الجزّار بدأ من أن يخضع للأمر الواقع، فيسلّم السلطة، نهائياً، إلى الأمير بشير، بعد أن يقضي بالسيف على ضيفه، الأمير يوسف، إكراماً للأمير، وذلك عام ١٧٩٠(١٣).

ولكن ذلك لم يكن يعني إطلاقاً نهاية الصعوبات في وجه الأمير، فما تعود الجزار أن يريح أمراء الجبل أو يرتاح إليهم، ولا غرو، فإن تاريخ جبل الشوف، في هذه الآونة، زاخر بالحروب الدائمة يوقدها، بين أهاليه، والي دمشق أو والي عكا(١٤). أما أدوات الصراع هذه المرة فكانت أولاد الأمير يوسف تارة، وبعض الأمراء الشهابيين الآخرين تارة أخرى، وكان سببه، على الدوام، إثقال كاهل الناس بالضرائب التي يجنيها الأمير لسد الأموال المترتبة عليه للجزّار ثمناً للإمارة، وهكذا، فقد استمرت الثورات على الأمير منذ العام ١٧٩٠ (أنظر حاشية ١٣ من هذا الفصل) ولم تتوقف بمقتل الأمير يوسف وتشريد أنصاره، بل إنها لم تنته إلا بعزل الأمير بشير عن الإمارة عام ١٧٩١ وتولية الأميرين حيدر ملحم وابن اخيه قعدان ابن الأمير محمد ملحم، بدلاً منه، وقد تمّ هذا الاختيار بإجماع الأهالي الذين «أرسلوا عرضحال إلى الجزّار أن ما ابتدوا في تلك العصاوة إلا من زور الظلم الذي جرى عليهم، وأنهم يلتمسوا من مراحم

الوزير بإرسال خلع الالتزام على حكم البلاد إلى الأمير حيدر والأمير قعدان»، مقابل ستة آلاف كيس يقدمونها للجزّار في خلال ست سنوات، فكان للأهالي ما أرادوا، وتولى الأميران حيدر وقعدان حكم الشوف بدلاً من الأمير بشير، في أول حزيران عام ١٧٩١(١٥).

ولكن الأميرين المذكورين لم يستمتعا بالحكم طويلاً، إذ سرعان ما غضب الجزار عليهما، فخلعهما عن الإمارة وأعادها إلى الأمير بشير، في أيلول عام ١٧٩٣(١٦)، ولكن ذلك لم يرضِ أهالي البلاد الذين ثاروا في وجه الحاكم الجديد، وتمنّع أهالي المتن عن دفع الضرائب وطردوا جباة الأمير، وعادت الاضطرابات إلى البلاد من جديد، ولم يتمكن الأمير بشير، رغم ما كان لديه من جند من الدالاتية والأرناؤوط والمغاربة من عسكر الجزّار، من ضبط الأمور، فساءت الأحوال وعمت الفتن والقلاقل وأخذ الأهالي يطالبون بإعادة الأميرين حيدر وقعدان لحكم البلاد «فحضر البعض من أهالي البلاد وتكلموا مع الأمير حيدر والأمير قعدان أن يرسلوا يستعطفوا خاطر الوزير ويرجعوا إلى حكم البلاد، وأن جميع البلاد يريدون حكمهم»(١٧)، عندها لم يرَ الجزّار بدأ من عزل الأمير بشير ثانية، إلا أنه سلم الإمارة إلى أولاد الأمير يوسف، فولى الأمير حسين بن يوسف على الشوف،، والأمير سعد الدين على بلاد جبيل(١٨)، وأما الأمير بشير وأخوه الأمير حسن، والشيخ بشير جنبلاط، وفارس ناصيف مدبر الأمير بشير، فقد ساقهم الجزّار «تحت التيسيق» إلى عكا، وذلك في آذار عام ١٧٩٥(١٩)، إلا أنه سرعان ما رضي الجزّار عن الأمير وصحبه فأفرج عنهم وأعاد الأمير حاكماً على الشوف، في العام نفسه. وأخذ الأمير يطارد خصومه الذين فرّوا إلى أنحاء شتى من بلاد جبيل وكسروان، وخصوصاً أبناء الأمير يوسف والأمير قعدان وآل نكد وغيرهم(٢٠)، وظل يطاردهم، وقاتلهم في وقعات

عديدة حتى تمكّن من القضاء على آل نكد بحيلة فقتلهم جميعاً في سراي دير القمر (في ٢٣ شباط ١٧٩٧)[٢١]، أما أولاد الأمير يوسف فقد لجأوا إلى عبدالله باشا العظم والي الشام حيث أقاموا عنده ردحاً من الزمن، وصفا الحكم للأمير بشير بعد أن قضى على جميع خصومه في الشوف، ووفق بين الحزبين التقليديين في البلاد، الجنبلاطي واليزبكي[٢٢].

وبدأ حصار الفرنسيين لعكا في آذار عام ١٧٩٩، وكان على الأمير أن يتخذ من الحرب بين الجزّار وبونابرت موقفاً محدداً، إلا أنه كان بارعاً في التخلّص من اتخاذ موقف واضح، فرفض مطلب الجزّار بإرسال جند البلاد للقتال إلى جانبه ضدّ الفرنسيين، متذرعاً بأن أبناء البلاد يرفضون القتال خارج ديارهم، وأنه لم يعد بإمكانه السيطرة عليهم؛ بعد أن خلعه الجزّار عن الإمارة عدة مرات وسلمها لخصومه، مما أفقده الكثير من هيبته وسلطته على رعاياه، إلا أنه سهّل مرور الجيوش العثمانية في بلاده إلى عكا بعد أن كان يزودها بالأغذية والمؤن، كما رفض مطالب بونابرت بالتحالف معه لقتال الجزّار والعثمانيين[٢٣]، مشترطاً عليه أن يحتل عكا أولاً ليتمكن من الانتصار له داخل بلاد الشام، إلا أنه كان يزود جنده، باستمرار، بالمؤن والنبيذ[٢٤]. وهكذا حاول أن يلعب لعبة الحياد الايجابي بين المعسكرين المتحاربين، وقد نجح في أن يتخلّص من بونابرت الذي عاتبه على تقاعسه عن الوقوف إلى جانبه عتاباً شديداً، إلا أنه لم ينجح في أن يتخلّص من الجزّار، فلم ينج من عقابه بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

وفي العام نفسه، وما أن انتهت الحرب بهزيمة بونابرت ورجوعه خائباً عن أسوار عكا، بعد حصارها سبعين يوماً، حتى أظهر الجزّار حقده على الأمير وغضبه لتقاعسه عن نجدته في أثناء القتال، فعزله عن الإمارة وولّى مكانه أولاد

الأمير يوسف، ولم يثنه عن ذلك رجاء خاص تقدم به القومندان سمث قائد الأسطول الانكليزي في عكا، وحليف الجزّار في حربه ضد بونابرت، وكان القومندان سمث صديقاً حميماً للأمير بشير.

وصادف، في هذه الأثناء، أن كان الصدر الأعظم حسن باشا ضيا في نواحي حلب، على رأس الجيوش العثمانية التي كانت ذاهبة لتقاتل الفرنسيين في مصر، فاتصل به الأمير وعرض عليه أمره مع الجزّار، ووجه إليه ذخيرة «بماية ألف قرش» و«ألف غِرارة مغل من البقاع»، عندها أرسل الوزير إلى الأمير خلعة الولاية «وأنعم عليه بحكم جبل الدروز ووادي التيم وبعلبك وبلاد المتاولة والبقاع وبلاد جبيل يكونوا ما لكانات له لا يرجعوا لتحت يد الدولة، ولا يكون إلى الباشوات عليه تسلّط بل أموال الميرية تتورد منه إلى الخزينة العامرة كما كانت في زمان ابن معن»[٢٥]. وهكذا عادت الولاية إلى الأمير بأقوى مما كانت عليه قبل خصومته مع الجزّار.

ولكن، ما أن غادر الصدر الأعظم حسن باشا ضيا بلاد الشام نحو مصر، حتى عاود الجزّار حقده على الأمير واستعاد عزمه لطرده من الإمارة، فاستنجد الأمير بحليفه عبد الله باشا العظم والي دمشق - وكان الصدر الأعظم قد ولاه عليها وأوصاه خيراً بالأمير - فأرسل إليه عبدالله باشا قائداً من قادته يدعى «الملا اسماعيل دالي باش» على رأس ألف خيال، وقد وصل الملا اسماعيل إلى البقاع والتقى بالشيخ بشير جنبلاط الذي كان على رأس جند من أهالي البلاد، فقصدا حاصبيا، بينما فر خصوم الأمير من آل عماد وأولاد الأمير يوسف إلى عكا ملتجئين إلى الجزّار، وما أن انصرف عسكر الملا اسماعيل عائداً إلى البقاع، حتى خلع الجزّار خلع الالتزام على الأميرين حسين

وسعد الدين ابني الأمير يوسف وأرسلهم احكاماً على البلاد، بينما أبقى أخاهم الأصغر «سليم» رهينةً لديه في عكا.

وحاول الشيخ بشير جنبلاط أن يغري الملا اسماعيل بالمجيء إلى الشوف لمقاتلة أبناء الأمير يوسف الذين أرسلهم الجزّار لتولي الحكم في الإمارة، إلا أنه لم يفلح، وسار الملا اسماعيل بجيشه إلى الزبداني، ثم حاول البشيران، الأمير والشيخ، أن يعبئا رجال البلاد من حولهما لمقاتلة خصومهما حلفاء الجزّار من أبناء البلاد، فلم يفلحا كذلك، ولما تأكد الأمير من تقاعس أهل البلاد عن نجدته والتفافهم حول خصومه أبناء الأمير يوسف، وأنه لم يبق له من الأنصار سوى آل جنبلاط وحلفائهم، وبعض الأقارب من الأمراء الشهابيين مثل الأمير حيدر ملحم والأمير حيدر أحمد والأمير حسن علي، وكانوا جميعهم لا يتعدون الخمسماية رجل، عندها قرر مغادرة البلاد إلى كسروان.

وفي هذه الأثناء، مر القومندان سمث ببيروت وسأل عن أحوال الأمير فأنبىء بوضعه السيء، فكتب إليه ينبئه بأنه تحدث مع الصدر الأعظم بشأنه، وأنه مستعد لأن يحمله بسفينته إليه لكي يقابله في عريش مصر، وسرّ الأمير لهذا النبأ المفاجىء، وعزم على تلبية دعوة صديقه القائد الانكليزي، وقصد طرابلس، ومنها إلى المنية فالبداوي، حيث كان مركب انكليزي بانتظاره مع قبطان المركب والقنصل الانكليزي بطرابلس، وفي ٢٣ كانون الأول ١٧٩٩ أبحر الأمير من بلدة البداوي قاصداً عريش مصر، لمقابلة الصدر الأعظم[٢٦].

استمرت رحلة الأمير من طرابلس إلى العريش نحو ستة وعشرين يوماً، ذاق الأمير خلالها الأهوال لكثرة ما صادف السفينة من متاعب، إذ اضطرتها الأنواء لأن تغير وجهة سيرها مرات عدة، فوصلت إلى محاذاة طرابلس الغرب ثم الاسكندرية، إلى أن رست أخيراً في العريش، حيث استقبل القومندان سمث

الأمير وقدمه إلى الصدر الأعظم الذي أحسن وفادته، ووعده بأن يهتم بشأنه ويعيده إلى الإمارة فور انتهائه من مهمته في مصر وعودته إلى الأستانة. وفي ٢٧ كانون الثاني عام ١٨٠٠ غادر الأمير بلدة العريش بصحبة القومندان سمث وعلى ظهر سفينته الانكليزية، باتجاه مصر، إلا أنهما لم يستطيعا دخول الاسكندرية بسبب هزيمة الصدر الأعظم فيها على يد الفرنسيين، واندحاره إلى يافا، عندها طلب الأمير من القومندان أن يعيده إلى طرابلس الشام حيث وصلها في ١٦ أيار، وقصد لتوه قلعة الحصن بعكار حيث يقيم أخوه الأمير حسن، فاعتصم فيها معه[٢٧] بضيافة علي بك الأسعد صاحب الحصن.

وفي العام نفسه (١٨٠٠) وفي أثناء اعتصام الأمير بشير وأخيه الأمير حسن بقلعة الحصن بعكار، كانت الأمور في الشوف تتأزم بسبب كثرة الضرائب التي كان يرتّبها ارتباط الأمراء أولاد الأمير يوسف بالجزّار، مما أثقل كاهل الأهالي وأثار تذمرهم بل وثورتهم، وجعل أولئك الأمراء (الأمير حسين والأمير سعد الدين ابني الأمير يوسف، والأمير قعدان) عاجزين عن تأدية الأموال المطلوبة منهم للجزّار ثمناً للولاية، مما حدا بالجزّار إلى أن يرسل عسكراً من قبله لتحصيل الأموال بالقوة، وثار أهل البلاد ضد الأمراء وضدّ عسكر الجزّار، وطرد المتنيون جباة الأمراء من ديارهم، وما لبث أن التأم أعيان البلاد لينظروا في الأمر، فاتفق رأيهم جميعاً على المطالبة بعزل أبناء الأمير يوسف من الحكم وتولي الأمير بشير الإمارة بدلاً منهم، وأرسلوا، في سبيل ذلك، إلى الأمير، وفداً مؤلفاً من ثلاثماية منهم يطالبه بالعودة إلى البلاد وتسلّم الحكم فيها[٢٨].

ولما تأكد الأمير من رغبة أهل البلاد بعودته، قرر التوجّه إلى الشوف، فارتحل بصحبة أخيه وأعوانه إليها، ووصل إلى كسروان حيث اتصل بأعيان الشوف الموالين له، ثم انتقل من كسروان إلى المتن فحمانا، فلاقاه الأهالي

بالترحاب، ثم انتقل من حمانا (في ٢ تشرين الثاني) إلى الشوف حيث نزل عند نبع الباروك، وانتقل بعدها إلى كفرنبرخ، فأصبحت دير القمر، عاصمة الإمارة، على بعد أميال منه، وكان أبناء الأمير يوسف قد تحصنوا بها وقرروا الدفاع عنها في وجه الأمير وأنصاره، وعدم مغادرتها، فانتقل الأمير إلى بعقلين حيث أجرى مصالحة شاملة بين معظم الأعيان في الجبل، مما أربك الأميرين الحاكمين بدير القمر، وخصوصاً عندما رأيا التفاف أهل البلاد حول الأمير بشير وتخليهم عنهما، فقررا طلب النجدة من الجزّار الذي أنجدهما بنحو أربعة آلاف مقاتل من جنده[٢٩]، بينما التفّ أهل البلاد جميعهم تقريباً حول الأمير بشير. وجرت بين الفريقين عدة وقعات كان النصر فيها سجالاً بينهما، ولكن ما لبث عسكر الجزّار أن انهزم أمام صمود أهالي البلاد، بعد أن تلقى الهزائم المتكررة على يد الجنبلاطيين والنكديين والتلاحقة من أنصار الأمير في الكحالة وجوارها[٣٠]، فأسقط في يد الأميرين الحاكمين، كما أسقط في يد الجزّار الذي لم يكن راضياً عن عودة الأمير بشير إلى البلاد بهذه الطريقة، أما الأمير فتابع نضاله مكثفاً مساعيه في سبيل اتحاد أهل البلاد كلهم معه، قاصداً بذلك أن يضع باشا عكا تحت الأمر الواقع، كي لا يجد مهرباً بالتالي من تسلّمه الإمارة بعد أن أجمع الشعب عليه، وقد تمكن من أن يجذب إليه معظم أنصار الأميرين حسين وسعد الدين، ولكن آل عماد، المعروفين بعدائهم للأمير بشير، ظلّوا على هذا العداء، وحاولوا منع الأمير من الوصول إلى سدّة الحكم، فقام زعيمهم، الشيخ فارس العماد، بالاتصال بالأمير عباس أسعد (١٨٠١)، واتفق معه على أن يسعى مع الجزّار كي يوليه إمارة الشوف بدلاً من ابني الأمير يوسف، اللذين أثبتا عجزهما عن التمكّن من جباية الأموال المطلوبة منهما للجزّار، وكان الجزّار بحاجة لمن يتسلّم الإمارة بدلاً من الأميرين المذكورين

ونكاية بالأمير بشير، لذلك، سرعان ما وافق على الاقتراح وخلع على الأمير عباس خلعة إمارة الشوف، ثم أرفقه بعسكر من عنده، وكتب إلى سليمان باشا حاكم صيدا من قبله، لكي يقود ذلك العسكر ويضع نفسه بتصرّف الأمير الجديد[٣١].

ورغم أنّ هذا التصرّف من قبل الجزّار، ومن قبل آل عماد، قد عقّد الأمور في وجه الأمير بشير إلى حد ما، إلا أنه لم يمنع الأمير من متابعة سعيه للحصول على الإمارة، خصوصاً أنه يعرف حق المعرفة أين تكمن نقطة الضعف في شخصية الجزّار، وأن أي حقد نحوه يمكن أن يتلاشى بزيادة من المال يعده بها. وبالفعل، فإنّ الأمير بشيراً لم يعلن العداء السافر للجزّار ولم يقطع خيط الوصال معه، بل ظل يتودّد إليه ويحالفه مدللاً بذلك على أنه لا يقصده بالخصام شخصياً، وإنما يقصد أولئك الذين يخاصمونه من أهل البلاد متذرعين بتحالفهم مع الباشا، ثم إنه توسّط لديه بعض المقرّبين إليه من أعيان البلاد، كما توسط لديه سليمان باشا حاكم صيدا وقائد عسكره، ولم يكن أمام الجزّار، والحالة هذه،إلا الانصياع والرضى عن الأمير، فرضي عنه ومنحه خلعة الإمارة على بلاد الشوف، مستثنياً منها إقليمي جزين وبرجا[٣٢].

ولم يمهل القدر الجزّار بعد ذلك لكي يتعامل طويلاً مع الأمير، فقد توفي عام ١٨٠٤[٣٣]، واستراح الأمير من متاعب جمّة كان يلقاها بسبب جشع الجزّار وتعنته.

بعد موت الجزّار، تنفّس الأمير الصعداء، وبدأ يمارس حكمه للبلاد بصورة جدية، وفي العام نفسه، عيّنت الدولة العلية ابراهيم باشا والياً على دمشق مكان الجزّار، كما عيّنت مكانه سليمان باشا والياً على عكا، وأمرت الأمير بشيراً بوجوب طاعة هذا الأخير والانصياع له، وقد توطدت العلاقة بين

الأمير والوالي، حتى أنّ الأمير طلب، عام ١٨٠٥، عسكراً من سليمان باشا لإجبار المتنيين على دفع الضرائب.

واغتنم الأمير فرصة تحالفه مع الوالي فرغب في التخلّص من خصومه في الشوف، وعلى رأسهم أبناء الأمير يوسف ومدبروهم أولاد باز (جرجس وعبد الأحد)، ويوسف بن ناصيف آغا الترك، وفي آب عام ١٨٠٨، تآمر مع أخيه الأمير حسن وحليفه الشيخ بشير جنبلاط ومع المشايخ اليزبكيين من آل عماد، فاقتحم مشايخ آل عماد بلدة جبيل برفقة الأمير حسن، وقتلوا عبد الأحد باز، وألقوا القبض على جرجس باز وعلى أبناء الأمير يوسف وهم حسين وسعد الدين وسليم، وكانوا مقيمين في جبيل، ولما سيق جرجس باز إلى ديوان الأمير بدير القمر أمر بقتله، كما أمر بإلقاء القبض على حليفه وصديقه يوسف بن ناصيف آغا الترك (والد المعلم نقولا الترك)، ثم أمر بأن تسمل عيون أبناء الأمير يوسف جميعهم، وأن تصادر أملاكهم وأرزاقهم، وأن يقيموا في بلدة درعون بكسروان، ويخصص لكل منهم نفقة من ريع أملاكهم المصادرة، وأن يمنعوا من الزواج(٣٤) كيلا ينجبوا أولاداً ينافسون ذريته في الحكم بعده، ثم طلب من مصطفى بربر آغا والي طرابلس تولية أخيه الأمير حسناً على بلاد جبيل بدلاً من أبناء الأمير يوسف فكان له ذلك، إلا أنّ أخاه الأمير حسن توفي في العام نفسه (١٨٠٨)، فطلب الأمير بشير ولاية بلاد جبيل لابنه الأمير قاسم فأجابه والي طرابلس إلى ذلك(٣٥). واستتبّ الحكم بعدئذ للأمير في كل من الشوف وبلاد جبيل، «ووقعت هيبته في قلوب الناس وراقت له الأيام»(٣٦)، حتى أن سليمان باشا والي عكا منح الأمير خلعة الإمارة على الشوف وكسروان مدى الحياة (وذلك عام ١٨١٠)، «لحسن درايته وصدق خدمته وطاعته وقيامه بكل فعل جميل»(٣٧)، إلا أنه كان لذلك ثمن على الأمير أن يدفعه، وقد استحقّ هذا

الثمن بلا ابطاء، وفي العام نفسه، إذ طلب سليمان باشا من الأمير أن يجهّز جيشاً لمرافقته في حملة عسكرية إلى دمشق ضد واليها يوسف باشا، وكان خصماً له، وكان سليمان باشا قد استصدر فرماناً من الباب العالي بتوليته على دمشق بدلاً من يوسف باشا، ووافق الأمير على ذلك وجهّز جيشاً من أهالي البلاد لمرافقة سليمان باشا في الهجوم على دمشق، وقامت الحملة من صيدا، بقيادة الوالي والأمير، إلى دمشق، حتى بلغوا أسوارها فحاصروها وأجبروا واليها على الإستسلام والخضوع لأوامر السلطنة، وبعد أن تسلّم سليمان باشا ولاية دمشق خلع على كل من ابني الأمير بشير، قاسم وخليل، ولاية بلاد جبيل (للأمير قاسم) وإمارة البقاع (للأمير خليل)، كما أثبت الأمير جهجاه الحرفوش على بلاد بعلبك، وكان حليفاً له،(٣٨) وقد لعب الأمير، في حصار دمشق واحتلالها، دوراً أساسياً وبارزاً(٣٩).

واستمرّ الأمير، بعد ذلك، في حكم البلاد طوال عشر سنوات، دون أن يعكر صفوه معكر، وذلك حتى عام ١٨١٩، حين توفي حليفه وصديقه سليمان باشا والي عكا، وخلفه في الولاية عليها عبدالله باشا الخازندار، وكانت العلاقة بين الأمير والوالي الجديد حسنة في البداية، إلا أنه لم يمر عام على ذلك، حتى بدأ عبدالله باشا يثقل كاهل الأمير بالضرائب، فيثقل الأمير بدوره كاهل الأهالي بها، إلى أن ضاق الناس ذرعاً بذلك، فقرّروا التمرد علي الأمير ورفض مطالبه، وكانت «عامية انطلياس» (عام ١٨٢١) ❖ بقيادة المطران يوسف اسطفان رئيس مدرسة عين ورقة، حيث اجتمع نصارى المتن وبلاد جبيل وقرّروا رفع العرائض إلى الوالي يطالبونه فيها برفع الظلم عنهم(٤٠)، فأجابهم الوالي إلى طلبهم وقرر أن لا يطلب منهم إلا ضريبةً واحدة، إلا أنه كان، في الوقت

❖ وهي غير «عامية انطلياس» عام ١٨٤٠ (المؤلف).

نفسه، يطلب من الأمير ضرائب متعددة، مما جعل الأمير يتأكد من أن الوالي يسعى إلى تعجيزه، فأرسل إليه استقالته، ثم رحل من بيت الدين (وكان قد اتخذها عاصمة له بعد دير القمر) إلى حمانا، مع عياله، ومنها إلى قب الياس فراشيا فالقنيطرة فحوران، ورحل معه نحو ٣ آلاف نسمة من اتباعه، وكان فيهم ٥٠٠ خيال، عندها تقدم لتسلّم الإمارة كل من الأميرين حسن علي وسلمان سيد أحمد، فولاهما عبدالله باشا على الشوف[٤١]، إلا أنّ الأمر لم يستتب لهما طويلاً، إذ سرعان ما فشلا في تلبية طلبات الوالي، فاستقالا، وطالبا، مع أهالي البلاد، وبعد شهور فقط من توليهما الحكم، بعودة الأمير بشير، وذلك في اجتماع عام عقد في «السمقانية» لهذا الغرض، وعاد بعدها الأمير بشير، في العام نفسه (١٨٢١) إلى إمارة الشوف.

وتوطدت أواصر الصداقة بين الأمير وعبدالله باشا بعد ذلك، حتى أضحى تحالفهما أمراً شائعاً، وكان بين عبدالله باشا والي عكا ودرويش باشا والي دمشق ضغينة وكراهية، فاغتنم عبدالله باشا فرصة خلاف حاصل بين درويش باشا والأمير بشير بصدد مشاكل تتعلّق بأملاك عائدة لرعايا الأمير في بعلبك والبقاع، فحرض الأمير على قتال والي دمشق، وأشار عليه بأن يقوما معاً بجيوشهما لمحاربته في عقر داره، ووافق الأمير على ذلك، وجهزا معاً جيشاً قوياً وانطلقا به إلى دمشق لمحاربة واليها (عام ١٨٢٢)، وبعد وقعات عديدة بين عسكر درويش باشا وعسكر عبد الله باشا وحليفه الأمير، وقعات انتهت بهزيمة درويش باشا وانتصار عبدالله باشا وحليفه، ودخولهما بجيشهما المتحد دمشق، تدخلت الدولة العلية لمصلحة درويش باشا والي دمشق، بعد أن تحقّقت من أنّ عبدالله باشا والأمير كانا معتدين، وقررت مناصرة درويش باشا على خصميه وطردهما خارج حدود ولاية دمشق، وأناطت هذه المهمة بمصطفى باشا والي حلب، فقام هذا الوالي على رأس

جيش لطرد المعتدين من دمشق، وما أن وصل إليها، حتى أُعلن قرار الباب العالي بعزل عبدالله باشا عن عكا وتسليمها إلى درويش باشا، بالإضافة إلى ولايتي دمشق وطرابلس، ثم أعلن درويش باشا بدوره أن الأمير بشيراً خارج عن طاعته وطاعة الدولة العلية، وعزله من منصبه كأميرٍ على الشوف وبلاد جبيل وكسروان، إلا أنه ظلّ، في الوقت نفسه، يحاول استمالته إلى جانبه راغباً في الحصول منه على وعد بالخضوع والطاعة كي يعيده إلى إمارته ويستبقيه حليفاً له، ولكن الأمير أبى أن ينقض تحالفه مع عبدالله باشا، وفضل ترك الإمارة على تخليه عن حليفه، وعندها أمر درويش باشا بأن تمنح خلعة الإمارة للأمير عباس ابن الأمير أسعد الشهابي، كما عيّن الأمير منصوراً الشهابي حاكماً على راشيا، وأعطى مرجعيون للشيخ علي العماد، وأعطى حاصبيا للأميرين حسن وحسين الشهابيين وجميعهم يزبكيّون، أما الأمير بشير، فقد قرر الارتحال إلى مصر، بعد أن أنذره الأمير عباس بوجوب مغادرة البلاد أو إلقاء القبض عليه بناء لأمر من درويش باشا، وكان ذلك عام ١٨٢٢[٤٢].

وارتحل الأمير إلى مصر مع ولديه أمين وخليل و٩٤ رجلاً من خدمه، بينما كان درويش باشا يحاصر عكا - حيث يعتصم عبدالله باشا - بعد أن احتل صيدا.

وما أن وصل الأمير إلى مصر حتى اتصل بعزيزها محمد علي باشا وشرح له وضعه ووضع حليفه عبدالله باشا المحاصر في عكا، فتدخل محمد علي على الفور، مع الباب العالي، لكي يعفو عن عبدالله باشا وحليفه الأمير ويبقي كلاً منهما في منصبه، وقبل الباب العالي وساطة عزيز مصر، فأمر درويش باشا بالعودة، هو ومصطفى باشا، عن أسوار عكا وفك الحصار عنها،

وأصدر فرماناً بإبقاء عبدالله باشا والياً عليها، وعاد الأمير إلى بلاده عن طريق عكا، فاستقبله عبدالله باشا حيث أعاده أميراً على الشوف، بعد أن أجرى مصالحة بينه وبين الأمير عباس، وعاد الأميران معاً من عكا إلى بيت الدين في العام نفسه (١٨٢٢)[٤٣].

وفي أثناء إقامة الأمير بمصر، في ضيافة محمد علي، توطدت أواصر الصداقة بين الرجلين حتى بلغت درجة التحالف، ويظهر أن محمد علي قد أسرّ لصديقه وحليفه الأمير بنيته في غزو بلاد الشام وانتزاعها من يد العثمانيين، وأنه سوف يحتفظ له، في هذه البلاد، بمركز مرموق، فوافق الأمير على التعاون مع عزيز مصر لتحقيق هذا الهدف، وافترقا وهما متواعدان على اللقاء في بلاد الشام.

ويظهر من الرسائل المتبادلة، فيما بعد، بين الأمير ومحمد علي[٤٤]، أنّ عزيز مصر طلب من الأمير تجهيز نحو أربعة آلاف مقاتل، ثم عشرة آلاف، لمساعدته في حروبه باليونان وجزيرة كريت، إلا أنه عاد فعدل عن ذلك لعدم حاجته إليها.

ولم يتوانَ الأمير، بعد عودته إلى الحكم، عن المحافظة على تحالفه مع عبدالله باشا والي عكا من جهة، ومع محمد علي باشا من جهة أخرى، خصوصاً في أحلك فترة مرّ بها الأمير، وذلك في أثناء الثورة التي قام بها ضده الشيخ بشير جنبلاط وأنصاره الإرسلانيون ومقدّمو حمانا وغيرهم، حيث جرت بين الفريقين معارك ضارية في بيت الدين والسمقانية وبعقلين والمختارة[٤٥]، وقد استمرت هذه الثورة طوال عام ١٨٢٤ وحتى مطلع العام ١٨٢٥، وأسهم في إخمادها، إلى جانب الأمير، عبدالله باشا، بعسكره، كما أنّ محمد علي باشا أمر بتجهيز عشرة آلاف جندي لكي ينتقلوا بقيادة الأمير أمين «إلى بر الشام

لأجل إسعاف والده»، وقد تمكن الأمير، بفضل المساعدة المادية لعبدالله باشا، والمساعدة المعنوية لمحمد علي، من القضاء على هذه الثورة[٤٦].

وفي العام ١٨٣١ بدأت الجيوش المصرية تزحف إلى بلاد الشام لاحتلالها، بقيادة ابراهيم باشا ابن محمد علي باشا، وتنفيذاً للتحالف الذي كان قائماً بين الأمير وعزيز مصر، انضمّ الأمير بشير بقواته إلى الجيش المصري، وربط مصيره بمصير ابراهيم باشا في بلاد الشام[٤٧]، وقد انضمّ الأمير إلى الجيش المصري بخمسة آلاف مقاتل، وكان انضمامه «سبباً في تعجيل فتح سورية بأطرافها وخضوعها لسلطة ابراهيم باشا»[٤٨]، واستطاعت الجيوش الزاحفة من مصر إلى بلاد الشام أن تحكم قبضتها على هذه البلاد، وتحرز فيها، على الجيوش العثمانية، إنتصارات باهرة، وهدّدت جيوش ابراهيم باشا الأستانة عاصمة السلطنة بالذات، فتدخلت الدول الكبرى وفرضت على المتحاربين التوقف عن القتال، ثم عقد بين الفريقين صلح «كوتاهية» الشهير (في ٤ أيار عام ١٨٣٣) الذي جعل سوريا، بما فيها المقاطعات اللبنانية الخمس، تحت سلطة محمد علي[٤٩].

وبدأ الحكم المصري لبلاد الشام، بصورة فعلية، منذ عام ١٨٣٣، وأصبح الأمير بشير، الحليف الثابت لابراهيم باشا، واحداً من دعائم هذا الحكم. إلا أنّ تحالف الأمير مع المصريين لم يكن، في نظر غالبية أهالي البلاد، أكثر من «عمالة» لهم، خصوصاً أنّ الأمير أثقل كاهل الأهالي بالضرائب والأموال، وأسهم في جمع السلاح منهم، مما جعله، في نظر الكثير من مؤرّخي هذه الفترة من تاريخ الإمارة الشهابية، أداةً بيد ابراهيم باشا، وسوطاً يلهب به ظهور مواطنيه، حتى أنّ بعضهم لم يرَ فيه أكثر من «وسيط للسلطة»[٥٠]. ورغم هذا التحالف، فقد فقد الأمير كثيراً من سلطته في ظل الحكم المصري، إذ لم يعد له

«سلطة القتل والشنق» التي كانت من قبل، بل اقتصرت صلاحياته، في المعاقبة، على فرض العقوبات البسيطة «مثل حبس وضرب كام عصا»، ومع هذا، فقد كان صارماً في تحصيل الأموال الأميرية وأموال التجّار[٥١].

ومهما يكن من أمر هذا التحالف الذي سوف نعود إليه بالتفصيل في الفصل التالي (تحالفات الأمير العسكرية)، فقد نشبت الثورات في بلاد الشام ضد ابراهيم باشا وحليفه الأمير بشير، وشعرت الدول الكبرى بالخطر المحدق بالأمبراطورية العثمانية من جرّاء طموح عزيز مصر، فرأت أنّ مصالحها تقضي بالوقوف في وجه هذا الخطر الداهم، والمحافظة على ما تبقى من الامبراطورية العثمانية المريضة، واتحدت جميعها لقتال ابراهيم باشا وحليفه، فطرد المصريون إلى خارج بلاد الشام عام ١٨٤٠، ونفي الأمير بشير، في العام نفسه إلى مالطة، ومنها إلى الأستانة حيث توفي هناك، في ٢٩ كانون الأول عام ١٨٥٠، عن عمر يناهز الثالثة والثمانين[٥٢].

صفاته وأخلاقه

تحدّث كثير من المؤرّخين، ومن الرحالة الأجانب الذين عاصروا الأمير وعرفوه، عن صفاته وأخلاقه، وسنحاول فيما يلي أن نقدم صورة عن هذه الصفات والمزايا وفقاً لما عرفناه منهم.

كان الأمير بشير جليل الهيبة، ذا سطوة ومهابة، ورغم ما كان يميّز هيئته من ملامح مؤثرة واضحة، بعينين نسريتين، ولحية مموجة عريضة، فقد كان أنيساً لطيفاً يجذب، بأنسه ولطفه، الناس إليه[٥٣]، كما كان، بحزمه، وعدله، وخصاله اللامعة والأميرية حقاً، ينسي المرء ما عرف عنه من فظاظة وقسوة[٥٤].

وقد وصفه الشاعر الفرنسي «لامارتين» الذي زاره في قصره ببيت الدين عام ١٨٣٢ بقوله: «لقد كان شيخاً جميلاً، ذا نظر جاد ثاقب، وسحنة غضة ومنتعشة، وذا لحية رمادية مموّجة، يرتدي ثوباً أبيض محاطاً بزنار من الكشمير يغطي الثوب بكامله، بينما ينفرج الكُم عن خنجر طويل وعريض يبين من طيات الثوب على علو الصدر، وهو مرصّع بباقة من الألماس بحجم حبة الليمون»[٥٥].

أما «بوجولا» الذي استقبله الأمير ببيت الدين أيضاً في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٨٣٧، قد وصفه بقوله: «رجل في الستين من عمره[٥٦]، ذو قامة متوسطة... عيناه زرقاوتان، صغيرتان، إلا أنهما مشعتان ذكاء، ذو أنف كبير جداً، ولحية بيضاء جميلة ونظيفة، ويعتمر عمرة بيضاء جميلة»[٥٧].

كما أنّ الأباتي«جيرامب Geramb» الذي زار الأمير ببيت الدين عام ١٨٣٢، وصفه في إحدى رسائله بتاريخ ١٢ أيلول ١٨٣٢ كما يلي: «إنه قبيح جداً، إلا أنّ غنى ملابسه، ونظافته النادرة التي تلفت النظر، يخفّفان من الإحساس بهذه القباحة»[٥٨].

وتحدّث عنه «إدوار بلونديل Edouard Blondel» الذي زاره في عامي ١٨٣٧ و١٨٣٩، وكان الأمير في أواخر أيام حكمه، فوصفه بأنه «شيخ جميل، في الخامسة والسبعين من عمره»[٥٩].

بينما وصفه «فرديناند بيرييه Ferdinand Perrier» الذي كان من أركان سليمان باشا الفرنساوي، القائد المصري، والذين عيّن مرافقاً للأمير خلال معارك ابراهيم باشا بسوريا بين عامي ١٨٣٨ و١٨٤٠، بأنّ «هيئته توحي، إجمالاً، بطبيعة متميّزة بالشراسة وبقسوة باردة.. إلا أنه،

عندمــا يريد أن يتصنع الهدوء بحضور أجنبي ما، تختفي تجاعيده، ويتسم بمظهر وديع ومتسامح ينتشر على ذلك الوجه الذي لا تنفرج أساريره بصراحة أبداً»(٦٠).

ولم يهمل المؤرّخون والرحالة الحديث عن صفات الأمير المعنوية، ورسم صور عديدة لشخصيته القيادية والسياسية. فقد حدثنا عنه «بوجولا Poujoulat» فقال إنه «رجل ماهر وخارق، يقود، بعبقرية، المكائد السياسية، إنه رجل حازم يتشبث بعناد للحصول على ما يريد»(٦١).

وبتاريخ ١٦ أيلول ١٨٣٢ كتب «لامارتين» في مذكراته عن رحلته إلى المشرق(٦٢) يصف الأمير فيقول: «هذا الأمير الحاذق والمحارب، الذي يحكم منذ أربعين عاماً كل جبال لبنان، أسّس شعباً واحداً من الدروز والمتاولة والموارنة والسوريين والعرب الذين يعيشون تحت سيطرته، وأبناؤه محاربون مثله».

أما «هنري غيز Henri Guys»، فقد قال عنه: «لقد رأيت في حياتي شخصيات (تركية) كبيرة، إلا أنّ أحداً لم يترك في نفسي انطباعاً من الهيبة والسموّ كالذي خبرته عند زيارتي للأمير بشير»(٦٣).

ويذكر «جوبلان» أنه كان لدى الأمير «إحساس نادر بمعرفة الأقوى، عندما ينشد خصمان التحالف معه، فعندما أرسل إليه بونابرت، عام ١٧٩٩، بندقية فخمة، وحثّه على الانضمام إليه ضدّ العثمانيين، أجابه الأمير بأنه ينتظر أن يحتل الفرنسيون عكا، وهو يعلم جيداً أن هذه المدينة سوف تقف حجر عثرة في طريق بونابرت إلى المشرق»(٦٤)، كما أنه لم يلبِ طلب الجزار بإرسال مقاتلين من بلاده لكي ينضموا إليه ويقاتلوا إلى جانبه، متذرعاً بحجة أنّ أهالي البلاد يرفضون الانصياع لأوامره بهذا الخصوص، وبعكس ذلك، فإنه، لما اختار التحالف مع محمد علي باشا، راهن بمصيره ومستقبله على

نجاح عزيز مصر، وكان واثقاً، فعلاً، من نجاحه، لولا أنّ ظروفاً خارجية حالت دون هذا النجاح.

وكانت مهارته الكبرى في أنه «لا يغضب أياً من الطوائف الدينية في إمارته، فقد نجح في ظهوره مسيحياً مع المسيحيين، ومسلماً مع المسلمين، ودرزياً مع الدروز، ولم يعرف أحد ديانته الحقيقية... ففي القصر الفخم الذي بناه ببيت الدين، شيّد، في الوقت نفسه، كنيسة مسيحية، وجامعاً، وخلوة درزية، وفي الواقع، فقد كانت ديانة الأمير الحقيقية هي طموحه وتعلّقه بالباب العالي، من حيث يستمدّ سلطته»(٦٥).

ولكن «جوبلان» يعود فيتهم الأمير باتّباع سياسة «فرق تسد» بين رعاياه، في أثناء حكم ابراهيم باشا، فيقول: «لم يكن الأمير يرغب بقطع العلاقة مع نائب الحاكم المصري - ابراهيم باشا - بسبب الامتعاض وكثرة الشكاوى، وبما أنه يستحيل عليه محاربته،... فقد عمد للجوء إلى التكتيك القديم للتفرقة، وللكذب والوعود الخادعة. لقد نجح في منع وحدة كل الطوائف اللبنانية، فحافظ على الخلاف بين الدروز والموارنة، وحكم مع فئة ضد أخرى، وقد كان ذلك لكسب الوقت، ولكنه، بهذه اللعبة، أضاع، بسرعة، شعبيته الواسعة، وهي العنصر الأساسي في قوته، حتى أنه اتهم بخيانة مواطنيه»(٦٦).

وكان «للورد ديفرين Lord Dufferin» رأي آخر بالأمير لا يخلو من المنطق والواقعية، إذ قال فيه: «كان حاكماً جائراً همجياً قاسياً ذا حزم، نصفه مسلم وربعه مسيحي والربع الآخر درزي، واعترف بأنه تمكّن من إخضاع الجبل بقتله أعداءه وسمله أعين مقاوميه ونشره الإرهاب بين رعاياه»(٦٧).

وكانت آراء المؤرّخين العرب بالأمير تختلف، في بعض الأحيان، عن آراء المؤرّخين والرحالة الأجانب، نظراً لما كان يتخلّلها من مبالغة في المدح أو الذم،

فقد وصفه الشدياق وصفاً مبالغاً فيه فقال إنه كان «أشقر اللون معتدل القامة طويل اللحية، نحيفاً أقنى الأنف طويله، أشهل العينين جامعاً الصفات الحميدة، فكان عاقلاً عادلاً حليماً شجاعاً فاضلاً كريماً ديّناً، مهاباً شهماً يقظاً فطناً شئيماً صادقاً رزيناً حزوماً جباراً فتّاكاً صبوراً غيوراً»[٦٨]، أما الشهابي فرأى فيه «أميراً جليلاً وفتى نبيلاً، ذا سطوة ومهابة وشهامة ونجابة، تميل إليه الناس وتلوح منه اللطافة والإيناس»[٦٩]، ولا ريب في أن السجعة في وصف الشهابي للأمير قد غلبت على الواقعية.

وأما «اسماعيل حقي، فقد قال فيه إنه «أظهر من الحذق وقوة الإدراك والفطنة ما جعل له منزلة عالية في النفوس وأحدوثة حسنة بين القوم، ومع ما كان عليه من الجفاء وحدة الطباع المتغلّبة فيه، لم يعدم من نفسه مزية حسن البصر بعواقب الأمور كالشهاب الثاقب، فكان ينتهز الفرص السانحة انحيازاً إلى الجانب القوي فينضوي إليه»، مع أنه «نشأ وشبّ كما شاء لا كما ينبغي أن يكون مثله أميراً، وبقيت أخلاقه فطرية غير مستجمعة لمحاسن التهذيب التام»[٧٠].

نستنتج من كل ما تقدّم، أنّ الأمير بشيراً قد استجمع في شخصيته من صفات الزعامة والقيادة ما جعله أهلاً لهما، فقد جمع الذكاء والحنكة والدهاء والحكمة وبعد النظر والفطنة، بالإضافة إلى الهيبة وقوة الشخصية والقدرة على تقييم الأمور تقييماً سليماً، ومجانبة المخاطر إن لم تكن سليمة العواقب، والتروّي في اتخاذ القرار بحيث يأتي صحيحاً سديداً، وعدم المغامرة إلا إذا كانت مأمونة النهاية، وعدم الانحياز إلى فريق إلا إذا ضمن الفوز له، وكان يحسب لكل أمرحسابه، فقد كان يفضّل الحياد في كل حال، إلا إذا كان عليه أن يختار، فإنه يزين الأمور بميزان دقيق من الروية والتبصّر، مقارناً بين قوتي

الطرفين اللذين عليه أن يختار بينهما، فيختار دائماً جانب الأقوى، متحاشياً أن يكون إلى جانب الضعيف والمنهزم، وإلا، فإنه يظلّ يسلك سبيل الحنكة والدهاء حتى لا يقع في شرك الاختيار الصعب. هكذا فعل مع بونابرت والجزّار، وهكذا فعل مع عزيز مصر، ولا نظن أن اختياره لعزيز مصر حليفاً، كان نوعاً من المغامرة غير المحسوبة، بل، بعكس ذلك، فقد اختار ولا شك الجانب الأقوى والأضمن للنصر، لولا أنّ ظروفاً خارجة عن إرادته وإرادة حليفه قلبت كل الحسابات، وهو أمر لم يكن لهما فيه يد، ولم يكن ليخطر على بال.

ونرى من المفيد، في ختام بحثنا في صفات الأمير ومزاياه، أن نؤكّد قولاً «لرستلهوبر Ristelhueber» عن الأمير، ربما يلخّص، بكلمات، كل ما قيل، أو ما يصحّ أن يُقال فيه، إذ قال عنه إنه كان «تارة شرساً وطوراً مرناً، تارة فظاً وطوراً ماكراً، إلا أنه كان دائماً حذراً، وغالباً ما كان قليل التردّد»، ثم يستطرد في القول نفسه «كان الأمير بشير يقدم الصورة الكاملة للسلطان الشرقي الذي يفرض الاحترام بمهارته وأبهته»[٧١]، وقولاً آخر لأوجين بوريه Eugène Boré: «لم يقدّر الحلفاء عام ١٨٤٠ الأمير حق قدره، بل وضعوه جانباً كممثل انتهى دوره أو كعجوز استهلكته السنوات»[٧٢].

حواشي الفصل الأول

(١) الأمير حيدر هو الجد الجامع للأمراء الشهابيين في إمارة الشوف، أنظر شجرة السلالة الشهابية في إمارة الشوف (أبو صالح، ومكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في الشرق العربي، ص ١٨٩).

(٢) حقي، لبنان، مباحث علمية واجتماعية. جـ ١: ٣٤٥، و:

- Jouplain, La question du Liban, P.151.
- Lammens, La Syrie, Vol. 2,P. 117.

(٣) حقي، المصدر السابق، جـ ١:٣٤٥.

(٤) م. ن. ص. ن. ويذكر أبو شقرا (الحركات في لبنان، ص ١) أنّ الأمير بشيراً «انتظم في سلك خيالة عمه الأمير يوسف نظراً لضيق ذات يده».

(٥) يذكر مشاقه (منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ص ١٣) أن الأمير بشيراً، بعد أن قام بالمهمة الموكولة إليه من قبل الأمير يوسف بحاصبيا، تزوج من أرملة الأمير بشير المقتول (وهي السيدة شمس المريد أخت الأمير قعدان القاطن في قرية عبيه)، وقد أنجبت منه ثلاثة أولاد هم: قاسم وخليل وأمين.

(٦) المقتطف، مجلد ٢٩ ص ٤٦.

(٧) أبو شقرا، المصدر السابق، ص ١ - ٢.

(٨) مشاقة، منتخبات، ص ١٣ - ١٤، ويروي عيسى اسكندر المعلوف أنّ الأمير يوسف قال للأمير بشير: «سر يا ولدي إلى الجزّار» فأجابه الأمير بشير: «أخاف أن أذهب ولدك وأرجع ولد الجزّار» (المعلوف، تاريخ الأمير بشير، ص ١٦ - ١٧). كما يروي مشاقة رواية مشابهة فيذكر أنّ الأمير بشيراً قال للأمير يوسف: «إنني محسوب عند الجميع كولدك، ولكن متى خدمت الجزّار فأصير كولده وأضطرّ للسلوك حسب أمره، ولا أخدم إلا بالصداقة، فربما يرسل معي عسكراً ويأمرني بضربك، فكيف أفعل حينئذ؟» فأجابه الأمير يوسف: «إذا أُمرتَ بضربي فلا أحاربك، وأقوم من وجهك، ولا أطلب منك أكثر من خبر لحوقك بي قبل يوم واحد، فأذهب من أمامك» (مشاقه منتخبات، ص ١٤)، وانظر: (الحتوني، نبذة في تاريخ المقاطعة الكسروانية، ص ١٥٩).

(٩) مشاقه، المصدر السابق، ص ١٤.

(١٠) الشهابي، حيدر أحمد، تاريخه (لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم أول، ص ١٤٧)، والعطار، نادر، تاريخ سوريا، ص ١٢٠.

(١١) الشهابي، م.ن. قسم أول: ص ١٤٧.

(١٢) المقتطف، مجلد ٢٩، ص ٤٧.

(١٣) كان الأمير قد أثقل على الناس بالضرائب لكي يتمكن من تسديد الأموال المترتبة عليه للجزّار ثمناً للإمارة، فتذمر الناس من ذلك، وكانت بداية هذا التذمر بأن رفض أهالي المتن عام ١٧٩٠ دفع الضرائب لجباة الأمير، فوجه الأمير عسكراً لمقاتلتهم، ثم أرسل، في العام نفسه، إلى الجزّار يخبره بأن الأمير يوسف ومدبره سعد الخوري يذكيان الفتن ضده في البلاد، فأمر الجزّار بشنقهما (الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ١٦١).

(١٤) المقتطف، مجلد ٢٩، ص ٤٨.

(١٥) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول ص ١٦٨.

(١٦) م. ن. ص ١٧٤.

(١٧) م. ن. ص ١٧٧.

(١٨) كان للأمير يوسف ثلاثة أولاد هم: حسين وسعد الدين وسليم، ويبدو أن الجزّار كان والياً على الشام في هذه الأثناء، كما كان ملتزماً لبلاد جبيل وكسروان، وقد أخذت منه ولاية الشام عام ١٧٩٥ (الشهابي، م.ن.ص ١٧٩).

(١٩) م. ن. ص ١٧٧، وتحت التيسيق أي تحت الخفر والحراسة.

(٢٠) م. ن. ص ١٧٩.

(٢١) م. ن. ص ١٨٣ وص ١٨٤ حاشية ١.

(٢٢) م.ن. ص ١٨٥.

(٢٣) لقد أهدى بونابرت للأمير بندقية حربية فاخرة، إلا أنّ هذه الهدية لم تغيّر من موقف الأمير تجاه القائد الفرنسي.

(٢٤) يذكر الشدياق أنه لما أتى بونابرت لحصار عكا «سُرّت النصارى لقدوم الفرنسوية ووقع الرعب في قلوب الدروز» (الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ٢:٣٦٨)، ويذكر الشهابي أنّ أهالي الجبل أتوا للفرنسيين «بالخمر والبضائع وأخذوا منهم مال زايد» كما يذكر أنّ الأمير بشيراً قدّم إلى الجيوش العثمانية الآتية من الشام إلى صيدا عن طريق الجبل «الذخاير والإكرام» (الشهابي، المصدر السابق، قسم أول، ص ١٩٢).

(٢٥) الشهابي، م.ن. ص ١٩٥، و Touma, Paysans et institutions féodales, T. 1, P. 104 -
والغِرارة، في المكيلات: إثنا عشر كَيْلاً (محيط المحيط).

(٢٦) الشهابي، م.ن. ص ٢٠٠ - ٢٠١، وانظر، في تفصيل رحلة الأمير إلى عريش مصر، رسالة خطية تحتوي على أخبارها، كتبها الشيخ سلوم الدحداح ونشرت في مجلة المشرق، مجلد ١٨ سنة ١٩٢٠ ص ٦٨٧ - ٦٩٧ و٧٣٢ - ٧٣٩ و٨٨٩ - ٨٩٩.

(٢٧) الشهابي، م.ن. ص ٢٠٤.

(٢٨) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٧٥ - ٣٧٦، والشهابي، المصدر السابق، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢٩) الشدياق، م. ن. جـ ٢:٣٧٦.

(٣٠) م. ن. جـ ٢:٣٧٧.

(٣١) م. ن. جـ٢:٣٧٨.

(٣٢) م. ن. جـ ٢:٣٧٨ - ٣٨١، ويتبين، من خلال رواية الشدياق، أنّ الأمير لم يتمكّن من الحصول على خلعة الولاية إلا عام ١٨٠٣ (ص ٣٨١) رغم أنه بدأ السعي لها منذ عام ١٨٠١. ويذكر الشدياق أنّ الجزّار قال ليوسف الدحداح كاتب الأمير عندما قابله بعكا: «أين الفرنسيّون؟ أين القبطان سمث؟ أين الصدر الأعظم؟ فقد بدّدهم سعد الجزّار وخابت مساعي مولاك واتكاله عليهم، وكان مرجعه إلى هنا، ولكنني قد صفحت عن كل ما مضى، فليكن طيب القلب والخاطر، وسوف يرى مني ما يرضيه» (م.ن.، جـ ٢:٣٨١).

(٣٣) م. ن. ص. ن.

(٣٤) مشاقة، منتخبات، ص ٣٤ - ٣٥ والشهابي، المصدر السابق، قسم ٢:٥١٣ - ٥١٥ والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٨٧ - ٣٨٩.

(٣٥) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٨٩ - ٣٩٠، والشهابي، المصدر السابق، قسم ٢:٥١٥ و٥٢٣.

(٣٦) الشدياق، م.ن. جـ ٢:٣٨٩.

(٣٧) م.ن. جـ ٢:٣٩٠.

(٣٨) الشدياق، م.ن. جـ ٢:٣٩١ - ٣٩٢، والشهابي، المصدر السابق، قسم ٣:٥٥٩ - ٥٦٠.

(٣٩) سوف ندرس ذلك بالتفصيل في فصل لاحق وعند درسنا لمعارك الأمير.

(٤٠) ورد ذكر هذا المؤتمر في تقرير «مارتان» قنصل فرنسا بصيدا عن أحداث الجبل من ٢٣ إلى ٢٩ آذار عام ١٨٢١ (Ismail, Documents, T.3, P. 150)
وانظر: الشهابي، المصدر السابق، قسم ٣:٦٥٩، أما الشدياق فقد ذكره في أحداث العام ١٨٢٠ (الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٤٠١).

(٤١) ورد ذلك في رسالة من «مارتان» قنصل فرنسا بصيدا إلى البارون باسكييه Pasquier وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٩ آذار ١٨٢١ (Ismail, Op. cit. T.3, P.149) وانظر: الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٤٠١، والشهابي، المصدر السابق، قسم ٣:٦٦٠ - ٦٦١، ومشاقه، منتخبات، ص ٧٢ و٨٠ - ٨١.

(٤٢) الشهابي، المصدر السابق، قسم ٣:٧١٨ - ٧٢٥، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٤١٣ - ٤٢٣، ومشاقه، منتخبات، ص ٨٨ - ٨٩. ورستم، بشير بين السلطان والعزيز، جـ ١: ٢٥ - ٢٦، كما يذكر مشاقه، وكذلك رستم، أنّ الأمير اتفق، قبل سفره، مع الشيخ بشير جنبلاط، على إعطاء الإمارة للأمير عباس أسعد «فهذا قد رباه الأمير، وكان يحسبه ابنه الأكبر، وهو ابن أخت زوجته» (مشاقه، م.ن. ص ٨٨، ررستم، م.ن. جـ ١:٢٦). ويرى أوجين بوريه Eugène Boré أنّ الأمير «اشترك بهذه الحرب بعشرة آلاف مقاتل سار على رأسهم نحو دمشق، واستغلّ عبدالله باشا طيبة قلب الأمير، فلفق فرماناً زعم أنه أتاه من القسطنطينية، وينزع عن والي دمشق وظيفته ورتبته، ولولا هذه الخديعة لما انقاد سيد الجبل المسيحي إلى هذه الأعمال الطائشة التي كادت تضعه في حرب معلنة مع الباب العالي، إلا أنّ باشا دمشق عرف كيف يحافظ على مكانته أمام أعضاء الديوان الأمبراطوري... فأثبت أمامهم براءته، ووصل الفرمان الذي يثبته في ولايته على دمشق بينما كان الموارنة على أهبة الاستعداد لمحاصرة المدينة، فتبيّن لهم خطأ وضعهم، واعترف الأمير بأنه خدع من قبل عبدالله باشا».

(Guys, Henri, Relation d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban, T.2, P. 304).

كما وردت قصة الفرمان المزوّر هذه في رسالة من محمد نجيب أفندي إلى محمد علي باشا عزيز مصر بتاريخ ١٣ شوال ١٢٣٧ هـ (٣ تموز ١٨٢٢م)، (رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، وثيقة رقم ٩١ مجلد ١:٣١ - ٣٢).

(٤٣) الشهابي، المصدر السابق، قسم ٣:٧٣٧ - ٧٤٩، والشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٤٢٣ - ٤٢٦، والجدير بالذكر أنّ مصطفى باشا قد تلقى فرماناً بولايته على صيدا وهو في حصار عكار مع درويش باشا، « وحضر فرمان إلى اللبنانيين بأن يطيعوه» (الشدياق، م.ن. جـ ٢:٤٢٤)، وبما أنه كان على علاقة طيبة بالأمير، فقد أرسل إليه كتاباً يطلب منه الحضور إلى البلاد لتولي الحكم في الشوف،(مشاقه، م.ن. ص ٩٢)، إلا أنه لم يتسنّ لمصطفى باشا تسلّم الولاية فعلاً بسبب صدور فرمان آخر يعيدهاإلى عبدالله باشا.

(٤٤) الشهابي، المصدر السابق، قسم ٣:٧٧٥ - ٧٥٦.

(٤٥) سوف نعود إلى درس هذه المعارك، وغيرها من معارك الأمير بشير، في فصول لاحقة.

(٤٦) الشهابي، المصدر السابق، قسم ٣:٧٥٦ - ٧٧٨. إلا أنّ الشدياق يؤرّخ هذه الثورة في أحداث العام ١٨٢٥ (الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٤٣١ - ٤٣٨).

(٤٧) سوف نعود إلى الحديث عن هذا التحالف بالتفصيل في الفصل التالي المخصّص لتحالفات الأمير العسكرية.

(٤٨) حقي، المصدر السابق، جـ ١:٣٥٠.

(٤٩) م. ن. جـ١: ٣٥١، ولكن الصلح جرى عام ١٨٣٣ وليس عام ١٨٣٢ كما ذكر حقي، (اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، جـ ٢:١١١ و Waygand, Histoire de Mohamet Ali et de ses fils, Vol. 2, P. 69).

(٥٠) - Chevallier, D. Société du Mont Liban, P. 104.

(٥١) باز، رستم، مذكرات، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، ص ٣٦ - ٣٧.

(٥٢) حقي، المصدر السابق، جـ ١: ٣٥٥ - ٣٥٦.

وعندما علم الأمير بشير بعزله عن الإمارة، قصد معسكر الحلفاء في صيدا بتاريخ ١٤ تشرين الأول، ثم انتقل إلى بيروت حيث استقبله، مع أسرته وحاشيته، ممثل الباب العالي خليل باشا والأميرال الانكليزي ستوبفورت Stopfort «مع كل التشريفات اللائقة بمرتبته» إلا أنهما أعلماه بأنه لا يستطيع البقاء بالبلاد، فاعترض على ذلك، ولكن قرار إبعاده كان قراراً مبرماً لا رجوع عنه، فطلب نفيه إلى روما، إلا أنه وضع أمام خيارين فقط: أما إنكلترا، أو مالطة، فاختار الأخيرة، ووصل إليها في أول تشرين الثاني (١٨٤٠) مع أسرته وحاشيته.

(Jouplain, Op. Cit. P. 222 et Lammens, Op. cit. Vol 2, P. 168). وقد تمّ تدخل الدول الكبرى (انكلترا وروسيا والنمسا) إلى جانب الدولة العثمانية، وضد محمد علي، بموجب معاهدة لندره (١٥ تموز ١٨٤٠).

(٥٣) حقي، المصدر السابق، جـ ١:٣٤٥، والشهابي، المصدر السابق، قسم ١:١٤٧، وحتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، جـ ٢:٣٤٣.

(٥٤) - Jouplain, Op. cit. P. 222.

(٥٥) - Lamartine, Voyage en Orient, T.1, P. 194.

(٥٦) أخطأ المؤلف في حساب عمر الأمير في هذا العام، إذ إنه كان في السبعين من عمره، باعتبار أنه ولد عام ١٧٦٧.

(٥٧) - Poujoulat, Voyage dans l'Asie mineure, cité par: Dib, L'église maronite, vol. 2, P. 185.

(٥٨) - Dib, op. cit. Vol. 2, PP. 200 - 201.

(٥٩) - Ibid., P. 202.

(٦٠) - Ibid., P. 203.

(٦١) - Ibid, P. 215.

(٦٢) - Lamartine, Op. cit. T1. P. 147.

(٦٣) - Guys,Op.cit.T2. P. 131.

(٦٤) - Jouplain, Op. cit. p. 152. Note (1).

(٦٥) - Ibid, PP. 156 - 166.

(٦٦) - Ibid, P. 195.

(٦٧) الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحرّرات السياسية والمفاوضات الدولية جـ ٣:٥١٢.

(٦٨) الشدياق، المصدر السابق، جـ ١:٥٣.

(٦٩) الشهابي، المصدر السابق، قسم أول، ص ١٤٧.

(٧٠) حقي، المصدر السابق، جـ ١:٣٤٥.

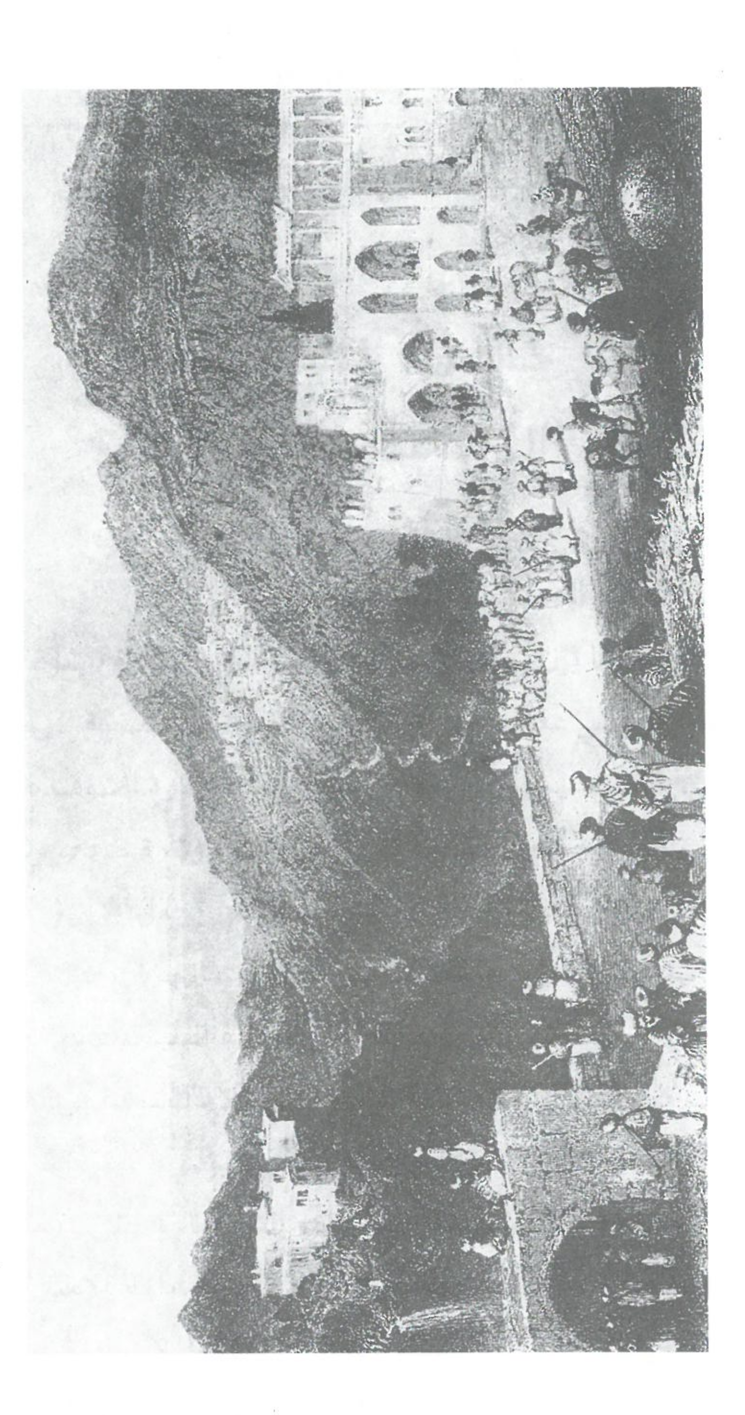
(٧١) - Ristelhueber,Taditions françaises au Liban P. 24.

(٧٢) - Eugène Boré, Revue orientale, 1949, cité par Bouron, Les Druese, P. 193.



الأمير بشير الثاني الكبير





قصر بيت الدين

الفصل الثاني

الأمير بشير الثاني الكبير

- ٢ -

تحالفاته العسكرية (الداخلية والخارجية)

أوّلاً: تحالفاته العسكرية الداخلية:

كانت الفترة ما بين تسلّم الأمير بشير الحكم في إمارة الشوف عام ١٧٨٨ وبين وفاة الجزّار والي عكا عام ١٨٠٤، فترة مضطربة بالنسبة إلى الأمير، فقد كانت الحرب، خلالها، سجالاً بينه وبين خصومه في إمارة الشوف، وذلك بسبب المناورات التي كان الجزّار يقوم بها تارة مع الأمير، وتارة ضده، ولكنها كانت، في كلتا الحالتين، لمصلحة الجزّار نفسه، مما كان يجعل الأمير مضطراً لأن يعقد تحالفات مختلفة يرد بواسطتها على مناورات الجزّار.

وقد سبق أن بيّنّا، في أثناء حديثنا عن الحياة السياسية للأمير (الفصل السابق) كيف كان الجزّار ينقل خلعة الإمارة على بلاد الشوف من أمير إلى آخر وفقاً لمزاجه ومصلحته دون أي معيار، مما كان يؤدّي، بضرورة الحال، إلى تغييرات في تحالفات الأمير وفقاً للتغييرات التي تطرؤ على الإمارة نفسها، فبينما نراه، عام ١٧٨٨، يتحالف مع الجزّار لطرد سلفه الأمير يوسف من البلاد، حتى انه يقود جيشاً من عسكر الجزّار وأبناء البلاد للقيام بهذه المهمة، إذا بالجزّار يعزله عن الإمارة عام ١٧٩١ ثم يعيده إليها عام ١٧٩٣ ثم يعزله

عنها ثانية عام ١٧٩٥ ثم يعيده إليها ثانية في العام نفسه (١٧٩٥)، ثم يعزله عنها ثالثة بعد انتهاء حربه مع بونابرت في عكا عام ١٧٩٩، ثم يعاد الأمير إلى الإمارة بأمر من الصدر الأعظم في العام نفسه (١٧٩٩) برغم عدم رضى الجزّار عنه، ثم يعزله الجزّار عنها للمرة الرابعة، وفي العام نفسه، ثم يعود إليهاعام ١٨٠١ بعد إجماع أهل البلاد على إعادته للإمارة بدلاً من أبناء الأمير يوسف، وبرغم ممانعة الجزّار في ذلك ومحاولته تسليم الإمارة للأمير عباس أسعد بدلاً من أبناء الأمير يوسف الذين أغضبوا أهل البلاد جميعاً، ليظلّ فيها، برضى الجزّار هذه المرة، حتى وفاة هذا الأخيرعام ١٨٠٤.

وفي هذه الفترات المتلاحقة من عزل الأمير وتوليته على الشوف، كان يخوض، ضد الجزّار ومعه، معارك سياسيّة وعسكرية، حسب الوضع الذي يكون فيه، يحالفه، في معاركه تلك، الجنبلاطيّون وبعض الشهابيين وأهالي كسروان أساساً، ثم النكديون والتلاحقة واللمعيون أحياناً، بينما ظلّ آل عماد على عداوتهم المتأصلة للأمير، باعتبارهم رأس اليزبكيين وعمادهم.

إلا أنه، بعد وفاة الجزّار واستقرار الحكم له، استطاع، بدهائه وحنكته، أن يكتسب رضى سليمان باشا، الوالي الجديد على عكا، فيتحالف معه، ويسير إلى طبريا لمؤازرته في حربه ضدّ الوهابيين الذين غزوا دمشق عام ١٨١٠ في عهد واليها يوسف باشا، ثم يخوض مع سليمان باشا كذلك، حرباً منتصرة، في العام نفسه، ضد والي دمشق، يوسف الباشا المذكور. ثم يعمد إلى جمع أهالي البلاد، بمن فيهم آل عماد، حوله، فيصبح الآمر المطاع بلا منازع، حتى أنه تمكّن ، بمساعدة حليفه سليمان باشا، من أن يجبر المتنين المتمرّدين على الخضوع، وتمكّن كذلك، بمساعدة آل عماد، خصوم الأمس، من القضاء على أبناء الأمير يوسف وحلفائهم في بلاد جبيل والشوف.

واستمرّ التحالف بين سليمان باشا والي عكا والأمير بشير حتى وفاة الوالي المذكور عام ١٨١٩، وكأن الأمير آلى على نفسه، بعد الجزّار، أن لا يخاصم والياً قط، فحالف الوالي الجديد على عكا، عبدالله باشا الخازندار، وكان تحالفه مع هذا الأخير قوياً إلى درجة أنه قاتل إلى جانبه درويش باشا والي دمشق وهزماه في وقعة المزة عام ١٨٢١، ثم انهزما معاً، أمام مصطفى باشا والي حلب الذي أرسلته الدولة لنصرة درويش باشا، ولم تغير الإغراءات التي قدمها مصطفى باشا ودرويش باشا للأمير[1] من ارتباطه بعبد الله باشا، فقبل الهزيمة معه، وبينما كان عبدالله باشا (عام ١٨٢٢) يقاوم جيوش السلطنة في عكا (بقيادة مصطفى باشا ودرويش باشا) كان الأمير يحثّ صديقه محمد علي على التوسط لحليفه عبدالله باشا، مع الدولة العلية، كي تصفح عنه، وتعيده إلى ولايته بعكا، وقد كان لعبد الله باشا ذلك بفضل حليفيه محمد علي والأمير بشير[2].

لقد كانت الفترة ما بين ١٨٠٤ و١٨٢١ فترة مجد وسلطان بالنسبة إلى الأمير بشير، فقد عقد مع ولاة عكا روابط متينة من التحالف والصداقة حتى ولاه سليمان باشا على الشوف وكسروان مدى الحياة، وولى ابنيه الأمير قاسماً على بلاد جبيل والأمير خليلاً على البقاع، كما ولّى حليفه الأمير جهجاه الحرفوش على بعلبك، فدانت هذه البلاد للأمير، مباشرة أو بالواسطة، من حدود دمشق شرقاً إلى حدود طرابلس شمالاً إلى البحر غرباً فحدود صيدا جنوباً، كما أبقاه عبد الله باشا، الوالي الجديد على عكا بعد سليمان باشا، على ما كان عليه في ولاية سلفه.

واستطاع الأمير هذه الفترة (١٨٠٤ - ١٨٢١) أن يجمع حوله أهل البلاد جميعاً، جنبلاطيين ويزبكيين، فلم يُعرف أنه جابه، في خلال هذه الفترة، تمرّداً

أو عصياناً، من أي فريق أو حزب أو عائلة من أهالي البلاد، ورغم أن نصارى المتن قد تمرّدوا عليه عام ١٨٢١ وعقدوا ضده «عامية انطلياس» الشهيرة، فإنّ ذلك، في الواقع، لم يكن ضده شخصياً بقدر ما كان ضدّ عبدالله باشا الذي أرهق كاهل البلاد بالضرائب، والدليل على ذلك أنه لم تمر أشهر على تلك العامية حتى عقد أهل البلاد اجتماع «السمقانية» الشهير، وفي العام نفسه، ليطالبوا ببشير أميراً على البلاد من جديد.

ولكن الصدمة الكبرى في حياة الأمير وتحالفاته السياسية والعسكرية كانت عام ١٨٢١، أي عام خلافه مع حليفه الأصيل والتقليدي الشيخ بشير جنبلاط، فقد انضم الشيخ بشيروجماعته إلى والي دمشق، ومنعوا الأمير بشيراً من البقاء في الجبل، كما منعه أهل بيروت من الإقامة فيها[٣]، ثم أسهم الشيخ الجنبلاطي، بعد ذلك، وفي العام نفسه، في تعيين الأمير عباس أسعد أميراً على الشوف بدلاً من الأمير بشير[٤]، وغادر الأمير بشير البلاد مرتحلاً عنها إلى مصر كما مر معنا، فكان فصم التحالف بين البشيرين، الشهابي والجنبلاطي، بعد هذا التاريخ، فصماً كاملاً ونهائياً.

وما أن عاد الأمير من مصر حاكماً (عام ١٨٢٢) حتى تأجّج الخلاف من جديد بينه وبين الشيخ بشير[٥]، وقد بلغ هذا الخلاف ذروته في عام ١٨٢٤ حين أعلن الشيخ بشير، مع آل عماد، الثورة على الأمير في الجبل، ووقعت بين البشيرين معارك عنيفة (وقعة السمقانية أو المختارة، ووقعة بقعاتا) انتهت بهزيمة الشيخ بشير وحلفائه، فارتحل هو وحليفه الشيخ أمين العماد إلى حوران، ثم لجأ بعد ذلك إلى عبدالله باشا والي عكا الذي «أمر بشنقهما على بوابة عكا تنفيذاً لأمر محمد علي باشا»[٦] وكان ذلك في عام ١٨٢٥.

ويعيد «مارتان»، قنصل فرنسا بصيدا، في رسالة منه إلى المركيز ديسول Dessolles رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٥ آب ١٨١٩ الخلاف بين الأمير والشيخ إلى هذا العام (١٨١٩) ويرى أن سببه طائفي بحت، فيقول: «إنّ الأمير بشيراً، حاكم الجبل، لم يعد على وفاق مع الشيخ بشير، وهو زعيم قوي في الشوف، ويخشى أن تقع حرب أهلية بينهما، فالفريقان قويان بالأنصار والمال، ومن المؤكد أنّ الشيخ بشيراً، الذي يظهر تفانياً كلياً للديانة الإسلامية، حتى أنه بنى مسجداً في قريته، يتهم، منذ وقت ليس ببعيد، الأمير بشيراً بأنه حليف للمسيحيين، وأنه، هو نفسه، اعتنق المسيحية سراً»، وهذا ما يؤكده «رينولت Raynolt» قنصل فرنسا بطرابلس، في رسالته إلى الوزير نفسه، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٩، حيث يعتقد أن الأمير بشيراً «مسيحي في السر،إلا أنه مضطر للتظاهر بالإسلام، فهو يذهب إلى الجامع ولكنه يسمع القداس في قصره، ويمارس الصيام حسب العقيدتين»[٧].

والجدير بالذكر، أن الأمير بشيراً قد وجدصعوبة قصوى في التغلّب على الشيخ الجنبلاطي الذي بلغ عديد جيشه نحو سبعة آلاف مقاتل[٨]، وقيل ١٢ ألفاً[٩]، هذا عدا باقي أنصاره من بني هلال في قرنايل وبني معضاد في بزبدين وبني أبي الحسن في بتخنيه، وغيرهم من دروز المتن والشوف الذين لم يتمكنوا من الدخول في المعارك إلى جانب الشيخ في الوقت المناسب[١٠]، الأمر الذي اضطرّ الأمير إلى طلب النجدة من حليفيه محمد علي باشا وعبدالله باشا، فأمر محمد علي بتجهيز ستة آلاف جندي من الفرسان والمشاة بقيادة طوسون بغية إرسالهم لنجدة الأمير[١١]، كما أرسل عبدالله باشا قوات لمساندة الأمير الذي تمكّن، في مطلع العام ١٨٢٥، من الانتصار على خصمه انتصاراً نهائياً[١٢].

أما توزّع التحالفات في العائلات الشوفية بين معسكري الأمير والشيخ، فقد كانت كما يلي:

إنضمّ إلى الأمير من النكديين: الشيخ حمود والشيخ ناصيف أبو نكد ورجالهم من دير القمر والمناصف والشحار، ومن اليزبكيين: آل تلحوق ورجالهم من الغرب الفوقاني، وآل عبد الملك، وآل حمادة من بعقلين[١٣]، وآل عبد الصمد، وجماعة من النصارى، «إلا أنهم كانوا في جماعة الأمير بشير أكثر منهم في جماعة الشيخ»[١٤]، هذا بالإضافة إلى بعض الأمراء الشهابيين من أقرباء الأمير.

أما الشيخ بشير فقد انضم إليه: الجنبلاطيّون والعماديون والإرسلانيّون وبعض الأمراء الشهابيين مثل الأمير سلمان وأخيه الأمير فارس والأمير عباس وأخيه الأمير حسن، بالإضافة إلى الشيخ سلمان أبو حمد من كفرسلوان، وبني هلال وبني معضاد وآل أبو الحسن، وجماعة من نصارى المتن[١٥].

كانت ثورة الشيخ بشير آخر الثورات الداخلية التي جابهت الأمير في أثناء حكمه قبل الثلاثينات - أي قبل الاحتلال المصري لبلاد الشام -، وقد استطاع أن يتغلّب عليها بحزم وقوة ودهاء، وبمساعدة حليفيه القويين، محمد علي وعبدالله باشا، واستقرّ الحكم بعدها للأمير، فخضعت له البلاد ودانت له العباد، إلا أنه كان عليه، من حين لآخر، أن يفي ديناً بذمته لحلفائه، وقد وفى هذا الدين إلى كل من عبدالله باشا والي عكا، وإلى محمد علي عزيز مصر، بكل أمانة وإخلاص.

ففي عام ١٨٣٠قعت حركة عصيان بنابلس ضدّ عبدالله باشا، فاستنجد والي عكا بحليفه الأمير بشير الذي هبّ لنجدته بجيش بلغ عديده نحو خمسة آلاف مقاتل بين راجل وخيال، من النكديين من دير القمر بقيادة الشيخ

ناصيف، ومن أمراء حاصبيا وراشيا وبعض مشايخ الجبل[١٦]، وأسهم، مع الوالي، في حصار قلعة «سانور» القريبة من نابلس، حيث اعتصم المتمرّدون، وذلك طوال سبعة أشهر تمكّن الوالي والأمير، في نهايتها، من احتلال القلعة وإخضاع المتمرّدين[١٧].

أما دَيْن محمد علي، فقد كان كبيراً وباهظاً ومرهقاً بالنسبة إلى الأمير، كما سنرى في أبحاث عديدة لاحقة من هذا الكتاب.

ومن المفيد أن نذكر، في ختام حديثنا عن التحالفات العسكرية الداخلية للأمير، رأياً في هذا المجال للأمير شكيب أرسلان، يمكن أن يلخص، بإيجازه ودقته، كل ما يمكن أن يُقال عن الأمير بشير في مجال علاقته بالأسر الإقطاعية التي كانت مؤثرة وبارزة في عهده، قال الأمير شكيب: «كان إذا رأى بيتاً من البيوت الإقطاعية ازداد كثيراً في حَوْله وطوله، اجتهد في خضد شوكته، وأغرى به بيوتاً أخرى، إما من أقارب ذلك البيت أو من عائلات أخرى... وكان يريد أن يتولّى المشايخ أنفسهم قتل بعضهم حتى يقع الدم بين العائلات الإقطاعية وتستمرّ بينهم العداوة، وهكذا قضى الأربع والخمسين سنة من ولايته في التضريب بين فريق وفريق، يوماً يؤلب آل جنبلاط وآل عماد على آل نكد، ويوماً يؤلب آل عماد وآل نكد على الجنبلاطية، ويوماً يؤلب آل تلحوق وآل عبد الملك على العمادية... وبهذه الوسيلة استتبّ له الأمر هذا الزمن الطويل»[١٨].

ورغم أنّ الأمير بشيراً لم يغير أسلوبه في التعامل مع رعاياه من البيوت والأسر الإقطاعية بعد الاحتلال المصري لبلاد الشام، وفي أثناء تحالفه مع محمد علي، فإنّ المعادلة التي كانت قائمة قبل الاحتلال لم تظل هي نفسها بعده، فقد فقد الأمير، بتحالفه مع عزيز مصر، معظم مؤيديه من أهالي

البلاد وأعيانها، فافتقد، في أثناء قتاله إلى جانب حليفه المصري، الكثير من الوجوه والسواعد التي طالما قاتلت إلى جانبه في أشدّ ظروف حياته دقة وأكثرها خطورة.

ثانياً: تحالفاته العسكرية الخارجية:

إنّ التحالف العسكري الوحيد الذي عقده الأمير مع دول من خارج بلاد الشام هو تحالفه مع محمد علي باشا عزيز مصر، إلا أننا، وقبل أن نبدأ ببحث هذا التحالف، نرى من المفيد أن نتوقف، ولو هنيهة، أمام علاقة الأمير بشير ببونابرت في أثناء حصاره لعكا عام ١٧٩٩، وكيف لعب هذا الأمير دوراً سياسياً ذكياً وماهراً استطاع بواسطته أن يتخلّص من التورّط مع أي من الجبارين المتنازعين: بونابرت، والجزّار.

١ - موقف الأمير بين الجزار وبونابرت (١٧٩٩)، الحياد الإيجابي:

عندما قرر بونابرت أن يعبر سيناء، من مصر إلى عكا، رغبة منه في احتلال بلاد الشام،كان يضعه في رأس اهتماماته، ولاشك، اتصاله بالأمير بشير، بل ربما كان يضعه في رأس قائمة الحلفاء الذين سوف ينضمون إليه فور أن تطأ أقدام جنده أرض الشام.

لذا نراه يبادر، فور وصوله إلى عكا ومحاصرتها، بالكتابة إلى الأمير الشهابي، وبإرسال الرسل إليه، يحثه على الانضمام إليه والانتصار «للقضية الفرنسية» التي كان بونابرت يقاتل من أجلها، وفي ذهنه أنها، كذلك، قضيةٌ تخصّ الأمير نفسه، كما تخص رعاياه.

وفي الواقع، كان كثير من الفرنسيين، وكذلك من رعايا الأمير، يعتقدون أنّ التحالف بين فرنسا وجبل لبنان (بما فيه من نصارى)، وإمارة الشوف (بما لها

من علاقة وطيدة بجبل لبنان وأهله)، هو أمر طبيعي للغاية، فقد ظنّ الكثيرون من أهالي جبل لبنان، ومن بلاد الشوف، من رعايا الأمير، أنّ الفرنسيين قد جاؤوا خصيصاً لكي ينقذوهم من ظلم الجزّار خصوصاً ومن العثمانيين عموماً: «ففرحوا بقدومهم وباعوهم الطعام والخمر، وكذلك فرح المتاولة حكام بلاد بشارة وبلاد صفد، إلا أنّ الدروز انقسموا قسمين: قسم ظاهر الفرنسيين وقسم عاداهم، فزاد الشقاق بينهم»[١٩]. ولا يستغرب «ريستلهوبر» مثلاً أن يطمع بونابرت بانضمام موارنة الجبل إليه في قتاله ضدّ الجزّار، فيقول: «أوليس بالضبط، في عكا، أتى الموارنة يقدّمون المعونة للقديس لويس عندما أبرّ في الأراضي المقدسة؟»[٢٠].

وهكذا، فما أن أحكم بونابرت الحصار على عكا (١٨ آذار ١٧٩٩)، حتى أوفد إلى الأمير رسولاً من قبله هو أحد أعوانه الكونت سيباستياني، وحمّله الرسالة التالية:

«من الجنرال بونابرت إلى الأمير بشير.

«المقر العام في عكا ٢٠ آذار ١٧٩٩م - ١٣ شوال ١٢١٣ هـ.

«بعد أن تمّ استيلائي على القطر المصري بكامله، قطعت الصحراء ودخلت الأراضي السورية، ففتحت العريش وأخضعت غزة ويافا، واحتللت حصونهما التي كانت بيد الجزّار. وقد هزمت جيوشه ودمرتها بكاملها، وأجبرته على الاعتزال في عكا وانصرفت، منذ أمس الأول، إلى إحكام تطويقه فيها. وقد أسرعت إلى إطلاعك على ما تقدم لعلمي بما فيه لك من دواعي السرور والارتياح، فإن انتصاراتي هذه قد قضت على طغيان رجل وحشي كان شراً على الجنس البشري وعلى الأمة الدرزية الشجاعة[٢١]، وفي نيتي أن أحقّق

استقلال الأمة الدرزية، وأخفّف عنها الجزية المفروضة عليها، وأعيد إليها مرفأ بيروت والمدن الأخرى التي هي بحاجة إليها، لتؤمن حرية تجارتها واتساعها. وإني أرغب في أن تحضر شخصياً في أقرب وقت ممكن، أو أن ترسل من ينوب عنك للاجتماع بي هنا، أمام عكا، ووضع التدابير اللازمة لانقاذك من عدونا المشترك.

«وفي استطاعتك أن تعلن، على جميع قرى الأمة الدرزية، أن كل من يريد أن يحمل إلى جيشي المؤن، وخصوصاً النبيذ والعرق، ستدفع له أثمان بضائعه بكل دقة»(٢٢).

يتبين، من هذه الرسالة، كم كان بونابرت مؤمناً بأن قضيته مشتركة، بل متحدة، مع قضية الأمير، ونستطيع أن نتصور كم كانت خيبة الجنرال الفرنسي عندما وصله رد الأمير بأنه «مستعد، للإجتماع به، إلا أنه لن يفعل ذلك قبل أن يستولي القائد الفرنسي على عكا»(٢٣)، ويحدثنا «لامارتين» أن فرنسياً لام الأمير على موقفه هذا من فرنسا، وهو موقف أدّى، في نظر ذلك الفرنسي، إلى «الحؤول دون تجدّد الشرق وبعثه»(٢٤)، فكان جواب الأمير: «رغم رغبتي الحارة بالانضمام إلى الجنرال بونابرت، ورغم الكره العميق الذي أكنه للباشا - الجزّار - فلم يكن باستطاعتي تبني قضية الجيش الفرنسي، إذ إن الخمسة عشر أو العشرين ألف رجل الذين كان بإمكاني أن أرسلهم من الجبل، لم يكن باستطاعتهم عمل أي شيء لإنجاح الحصار، وهكذا، فلو نجح بونابرت باحتلال عكا بدون معونتي، فإنه كان سوف يجتاح الجبل، بلا قتال، لأن الدروز والمسيحيين يريدونه بحرارة، وكنت سوف أفقد قيادتي حتماً. وبالعكس، فإنني لو ساعدت الجنرال بونابرت ولم نتمكن، كلانا، من احتلال عكا (وهذا ما كان سيحصل) فقد كان باشا عكا سيشنقني أو يرميني بزنزانة، ومن كان سينقذني

حينئذٍ؟ وأية حماية أستطيع أن أتوسل؟ أحماية فرنسا... وهي بعيدة جداً، وتقف على يديها، كل من انكلترا وأوروبا، وتمزقها الحرب الأهلية والانقسامات؟».

ويذكر «لامارتين» أنّ الجنرال الفرنسي «فهم وضعية الأمير بشير، وبرهاناً منه على صداقته له، أرسل إليه، كهدية، بندقية فخمة احتفظ بها الأمير كذكرى من القائد الكبير»(٢٥). إلا أنّ المؤرّخ «دومنيك شفاليه» يعزو إلى القائد البحري البريطاني، الكومودور سدني سمث، صديق الأمير، تشجيعه لهذا الأخير، لكي يبقى حذراً وفي وضع الترقب والانتظار(٢٦).

ولكن، هل صحيح ما ورد على لسان الأمير من أن «الدروز والمسيحيين» يريدون الجنرال بحرارة؟ يقول «جوبلان» في ذلك «كان الدروز يخشون انتصار الفرنسيين المسيحيين، ولكن المتاولة وقدامى حلفاء ضاهر العمر ساعدوهم بصراحة نكاية بالجزّار، أما الموارنة فلم يجرأوا على حمل السلاح إلى جانب الفرنسيين، بل اكتفوا بمدّهم بالمؤونة في أثناء حصارهم لعكا، مظهرين بذلك تعاطفهم الحار معهم»(٢٧)، يؤكد ذلك ما ذكره الأب لامنس الذي قال: «كان المسيحيون يرسلون النبيذ للفرنسيين المهاجمين، كمظهر من مظاهر التعاطف المسيحي معهم، إلاّ انه مظهر مسالم تجاه تردّد الأمير من جهة، والمعارضة الصريحة للدروز من جهة أخرى، أما المتاولة والبدو - الأنصار القدامى للشيخ ضاهر العمر - فقد آزروهم»، ويضيف لامنس قائلاً: «كانت هذه مزايا ضعيفة أمام التعقيدات التي تنتظر بونابرت: عداوة المسلمين المتعصبين للتبشير بحرب مقدّسة، وقيمة الموقع وتحصينات عكا»(٢٨).

ولكن لامنس نفسه، يبرر، في مكان آخر، حياد الأمير «بمعرفته بحالة التحصينات في عكا، وبعلمه أنّ الجزّار والانكليز مصمّمون على الدفاع عنها، لذا، هو، قبل أن يقرر، يريد أن يعرف الجهة التي سيكون النصر إلى

جانبها»[٢٩]، ولذلك، فبينما كان يغضّ الطرف عن إرسال المؤن إلى الجيش الفرنسي المحاصر لعكا، كان، في الوقت نفسه، يسهّل مرور القوافل العثمانية إلى ساحة القتال[٣٠].

ويذهب المؤرّخ الفرنسي «بورون» إلى الاعتقاد أنّ معاهدة سرية كانت قد عقدت بين الأمير وبونابرت يقدم بموجبها الأمير اثني عشر ألف مقاتل (٦ آلاف درزي و٦ آلاف ماروني) بقيادة ضباطهم، لينضموا إلى الجيش الفرنسي عندما يصل إلى أبواب دمشق، بينما تعهّد القائد الفرنسي برواتب هؤلاء المقاتلين[٣١].

ورغم أننا نستبعد مثل هذه المعاهدة استبعاداً كلياً، إلا أننا نرى الأمير يظهر، في حديث له مع أحد الرحالة الفرنسيين، أنه كان على استعداد لأن ينحاز إلى جانب القائد الفرنسي فيما لو انتصر هذا الأخير في عكا، فها هو يسرّ إلى «الرحالة الفرنسي» «لويس داموازو Louis Damoiseau» الذي زار بلادنا عام ١٨١٩ والتقى بالأمير في قصره ببيت الدين، قائلاً: «لو أن هذا القائد الكبير - أي بونابرت - استطاع أن يحتل عكا، لوضعت بتصرفه كل جند الجبل، ولكن هزيمته جعلتنا نخشى انتقاماً من الجزّار فظيعاً، وعلى هذا، فقد اكتفينا بأن نقدم للفرنسيين بعض المؤن، ولهذا فقط، كدت أفقد حياتي، ولا أدري كيف لا يزال رأسي على كتفي رغم معرفة الجزّار بتعاطفي معكم»[٣٢]. فهل أنّ الأمير ممالىء في حديثه؟ وإن كان كذلك فما الذي دفعه إلى ممالأة الفرنسيين في وقت هو أبعد ما يكون بحاجته إليهم؟

إنّ الجواب على هذه الأسئلة يحتاج إلى تحليل عميق لنفسية الأمير، وإلى وضعه وإمكاناته في الجبل في ذلك الحين، حيث لم يكن الدروز على استعداد لمجاراته في تحالف كهذا ضد الدولة العثمانية، كما أنّ الموارنة لم يكونوا على استعداد لمجاراته في قتال الفرنسيين إلى جانب العثمانيين، بل أكثر من ذلك،

فقد أرسل البطريرك جوزف تيان وفداً من الموارنة إلى عكا لتقديم المؤن إلى الجيش الفرنسي، «وربما لدرس إمكان تقديم العون» لهذا الجيش[٣٣]، لذلك نرى «نانتيه Nantet» يعتقد أن الأمير رفض، لهذه الأسباب، أن يزجّ برجاله إلى جانب الجزّار في قتاله ضد الفرنسيين[٣٤].

ولكن يجب أن لا نغالي كثيراً في تعامل النصارى مع الفرنسيين باعتبار هذا التعامل تعاطفاً فحسب، بل لماذا لا يكون في نقل البضائع والمؤن للفرنسيين، من قبل أهالي جبل لبنان، عملاً تجارياً تتساوى فيه المصلحة مع التعاطف إن لم تتغلّب عليه؟ وفي قول مشاقه، وهو مؤرّخ معاصر للأمير، ما يرجح كفّة هذا الرأي إلى حد كبير، مما يجعلنا نتجاوز، بقناعة تامة، آراء الكثير من المؤرّخين الفرنسيين الذين يحاولون إظهار الجبل المسيحي كله حليفاً طبيعياً لفرنسا بلا تردّد. قال مشاقه: «... فالأمير بشير حال كونه استعمل غاية الحيادة عن مساعدة الفرنساويين، فالجزّار ألقى عليه التهمة بأنه كان يقدم لهم ذخاير، الدعوى التي ليس لها أساس، فقط كان يوجد أناس من الجبل وغيره يبيعون مسكرات على المعسكر لأجل ربحهم الخاص بهم»[٣٥].

هذا بالنسبة إلى موقف الأمير من بونابرت، أما موقفه من الجزّار فلم يكن بأفضل من ذلك، فقد طلب الجزّار من الأمير أن يمده برجال الجبل لمساعدته في مقاتلة الفرنسيين، فاعتذر الأمير عن ذلك بأنه لم يعد يستطيع السيطرة على رعاياه بعد أن عزل عن الإمارة ثم أعيد إليها[٣٦]، وبأن رجاله لم يعودوا يرغبون القتال خارج حدودهم، ويزعم «بورون» أنّ الأمير أجاب الجزّار قائلاً: «إن لقوتي حدوداً، وإن رعاياي لن يطيعوني أبداً إذا ما قدتهم للقتال ضد الفرنسيين»[٣٧]. ومهما اختلفت الروايات عن مبرّرات الأمير تجاه طلب الجزّار، فالواقع هو أنّ الأمير نفسه لم يكن مستعداً للقتال إلى جانب أي

من الفريقين قبل أن يحدّد إلى جانب من سيكون النصر، ورغم ذلك، فقد كان يغض الطرف عن تقديم المساعدة لكلا الطرفين، سواء بتقديم المؤن للجيش الفرنسي، أو بتسهيل مرور الجند العثماني في بلاده ومساعدتهم، وهكذا نرى الأمير يستقبل الصدر الأعظم، الذي قدم إلى بلاد الشام على رأس جيش عثماني، قاصداً مصر لطرد الفرنسيين منها، فيقدم إليه الولاء والخضوع، كما يقدم إليه، «الخيل في حماه، والحنطة في دمشق»، وكان مستعداً لأن «يضع اهراء الحنطة في بعلبك والبقاع بتصرّف الجيش التركي»، الأمر الذي جعل الصدر الأعظم يكافئه عليه، بعد ذلك، بإصداره فرماناً يعينه، بموجبه، حاكماً على«جبل الدروز ووادي التيم وبلاد بعلبك والبقاع وجبل عامل ومنطقة جبيل»[٣٨].

ومن المؤكد أنه لم يكن لدى الأمير حل أفضل من هذاالحل، فسلطته في البلاد متزعزعة «يعاديه الدروز، ويحالفه أعيان البلاد ومشايخها»، وساورته الحيرة كثيراً عندما استنجد به كل من الطرفين المتحاربين، فتذرّع لكل منهما بأعذار تكاد تكون واهية، مقرراً، بعد تفكير طويل «أن يلزم جانب الحذر»[٣٩]. وقد رأى من المصلحة الاستفادة من القوة البحرية الانكليزية التي كانت موجودة على الساحل الشامي كي يتمترس بها ضد غضبة الجزّار أو العثمانيين، فعقد مع قائدها القبطان سمث صداقة حميمة حمته بالفعل من غضبة الجزّار إلى حد كبير[٤٠].

لقد أثبت الأمير بشير حنكة ودهاء سياسيين متميزين في تعامله مع الفريقين المتقاتلين على أسوار عكا، فوقف بينهما موقف «الحياد الايجابي» بحيث لم يغضب أياً من الفريقين ولم ينحز إلى أي منهما دون الآخر، ناجحاً، في الوقت نفسه، في المساواة بينهما، بتقديم ما أمكن من المساعدة لجيشيهما،

كما أنّ غضب الوالي العثماني لم يكن «قاتلاً» وهو الأجدر بالغضب، باعتبار الأمير واحداً من رعاياه.

٢ - تحالف الأمير مع محمد علي باشا (١٨٣١-١٨٤٠)، التحالف المصيري:

إذا أردنا أن نحدّد أول اتصال تمّ بين أمير الشوف وعزيز مصر فبوسعنا أن نعود إلى العام ١٧٩٩، عام احتلال بونابرت لمصر، ففي هذا العام، أرسل الأمير نديمه وأمين سره المعلم «نقولا الترك» إلى مصر لكي يتنسم أخبار الجيش المحتل ويتحرى إمكاناته وإمكانات صمود المماليك في وجهه، ولكي يزوّده بالتقارير المفصّلة عن أخبار الحرب بين الفريقين، نظراً لتأثير تلك الحملة على الشرق كله. وكان المعلم الترك قد سبق أن زار مصر مرات، في عام ١٧٨٩ وعام ١٧٩٣، وتعرّف فيها إلى الكثير من المصريين والشاميين، وأنشأ علاقات طيبة مع مختلف الأوساط الاجتماعية في تلك البلاد، الأمر الذي جعل الأمير يختاره دون سواه لهذه المهمة الصعبة، فأقام الترك في دمياط، وأخذ يراقب عن كثب ويدوّن للأمير ما يهمه من حوادث وأخبار عن أحداث تلك الفترة في مصر، وقد أعجب الترك بمحمد علي وشجاعته ونباهته، خصوصاً بعد أن وطّد حكمه في مصر بعد خروج الفرنسيين منها، فكان في ما رواه الترك للأمير عن محمد علي، وما أورده بصدده من مدح وإطراء، سبباً في ميل الأمير إلى عزيز مصر وإعجابه به، دون أن يتم بين الاثنين أي اتصال مباشر[٤١]. ويرى الدكتور أسد رستم أنه كان لفرنسا، وكذلك للفاتيكان، بعض الفضل في تقريب أحدهما من الآخر، خصوصاً أن الفاتيكان «رأى، من الاثنين، في معاملة النصارى في الشرق ما لم يره من غيرهما من قبل»[٤٢].

إلا أن الاتصال المباشر، والتعارف الشخصي، بين الرجلين، لم يتمّا إلا في العام ١٨٢٢، أي العام الذي لجأ فيه الأمير بشير إلى عزيز مصر هرباً من السلطة العثمانية، وكان ذلك بفضل صديق مشترك لهما هو عبدالله باشا والي عكا، فقد كان هذا الوالي صديقاً حميماً لمحمد علي، كما كان صديقاً حميماً للأمير بشير، وما أن طرد الأمير من البلاد حتى كتب إلى محمد علي بطلب منه قبوله «لاجئاً سياسياً» في دياره، وكان قد سبق أن كتب عبدالله إلى محمد علي يخبره بطرد الأمير من الجبل وبيروت[٤٣]. وفي صيف العام نفسه (١٨٢٢) وردت رسالة من محمد علي ترحّب بالأمير ضيفاً عليه في مصر فسافر إليها، من بيروت، على متن مركب فرنسي[٤٤]، مع ولديه أمين وخليل[٤٥].

من المرجح، إذن، أن محمد علي، عندما استقبل الأمير ضيفاً عليه في مصر، كان يخطّط لاحتلال بلاد الشام، وكان يرى فيه حليفاً يستند إليه عندما يبدأ حملته على تلك البلاد، ومن المؤكد أن أحاديث عديدة جرت بين عزيز مصر والأمير، في مجال التعاون العسكري بينهما، وذلك في أثناء إقامة الأمير بمصر، ففي رسالة من محمد علي إلى عبد الله باشا بتاريخ ٩ رجب ١٢٣٩ هـ: (آذار ١٨٢٤م) يذكر عزيز مصر أنه سبق أن وجه سؤالاً للأمير، عندما كان مقيماً بضيافته عام ١٨٢٢، عن عدد الجند الذي يمكن أن يجنده في بلاده، فأجابه الأمير: عشرة آلاف، يستطيع أن يضعهم بتصرفه متى شاء، بقيادة ابنه الأكبر، ثم يطلب من عبدالله باشا الاتصال بالأمير والطلب إليه أن يبرّ بوعده، وأن يعدّ جنده للقتال إلى جانبه في حرب المورة (اليونان)[٤٦]، ثم يكتب محمد علي، في اليوم نفسه (٩ رجب ١٢٣٩ هـ)، رسالة إلى الأمير بشير بالذات، يذكره فيها بوعده إياه، ويطلب منه تجنيد عشرة آلاف جندي بقيادبة ابنه الأكبر، وأن يتحدث مع عبدالله باشا بهذا الشأن[٤٧]. وبالطبع، كان جواب الأمير إيجابياً،

ويظهر ذلك من رسالة بعث بها محمد علي إلى عبدالله باشا بتاريخ ٣ رمضان ١٢٣٩هـ (مطلع أيار ١٨٢٤م) يخبره فيها عن استعداد الأمير لإرسال العدد المطلوب من الجند إلى المورة، ويشير إلى كيفية توزيع نفقات هذا الجيش على كل من والي مصر ووالي صيدا[٤٨]، ولكن محمد علي يعود فيطلب، في رسالة تالية منه إلى عبدالله باشا، تأجيل إرسال هؤلاء الجنود[٤٩].

وبعد أشهر فقط من هذا التاريخ، وفي إبان ثورة الشيخ بشير جنبلاط، إستنجد الأمير بحليفيه محمد علي وعبدالله باشا، فأظهر محمد علي استعداده الفوري لنجدة الأمير، وأمر، لهذه الغاية، بتجهيز ستة آلاف مقاتل من المشاة الفرسان بقيادة ابنه طومسون[٥٠]، إلا أنه تلقى، فيما بعد، إشعاراً من عبدالله باشا بانتهاء الثورة وبالقضاء على الشيخ بشير وأنصاره، وأنه لم يعد هنالك من حاجة لإرسال النجدة من مصر[٥١]، كما يذكر محمد علي، في إحدى رسائله[٥٢]، أنه أخذ علماً بالتعاون الذي تمّ بين عبدالله باشا والأمير لإخماد هذه الثورة، وبالانتصار الذي «حازاه» على الثوار.

بعد كل ما تقدم، ليس باستطاعتنا أن ننكر أن اتفاقاً عسكرياً تاماً قد جرى بين الطرفين، وأن هذا الاتفاق قد وضع موضع التنفيذ منذ أن عاد الأمير إلى بلاده وتسلّم زمام الحكم فيها.

ويروي بعض المؤرّخين أنّ محمد علي عرض أمام الأمير في مصر رغبته في احتلال بلاد الشام «فلم تبد من الأمير معارضة[٥٣]»، يؤكد ذلك ما ورد في رسالة بعث بها الجنرال الفرنسي «بوايه» إلي باريس في حزيران عام ١٨٢٥ حيث يذكر، في مجال حديث جرى بينه وبين محمد علي، أنّ عزيز مصر يأمل في الاستيلاء على بلاد الشام، بعد انتهاء حربه في اليونان، وأن «شعب لبنان» سوف يمدّه بعساكر ينظّم منها «جيشاً كبيراً»[٥٤]. كما ذكر البارون «بوالو

كونت» (Bois - Le Comte)، في تقرير له بتاريخ ٩ آب ١٨٣٣ أنه، عندما غادر الأمير مصر، في أواخر صيف عام ١٨٢٢، ودع محمد علي قائلاً: «سنلتقي مرة ثانية... وسيكون لقاؤنا في سوريا»[٥٥]. ولا غرو فقد كان عزيز مصر يعدّ لهذه الحملة على بلاد الشام بإكثاره من الأصدقاء والحلفاء في هذه البلاد، كما أنّ الأمير كان معجباً جداً بباشا مصر، «وبالإصلاحات التي قام بها في حقول الإدارة والاقتصاد والجيش»[٥٦] بقدر ما كان يكره العثمانيين وحكمهم، ولم يكن إعجاب العزيز بالأمير أقل من إعجاب الأمير به، أو هذا، على الأقل، ما بدا من العزيز في إحدى جلساته، إذ عرّف جلساءه على الأمير بقوله: «هذا كبير عشاير جبل لبنان... وحين حاصرت الوزرا (الوزراء) عكا، حضر الأمير إلى هذه الديار، وقد كان قادراً أن يحارب الوزرا المحاصرين عكا لأنه يحكم على جبل لبنان وتحت يده عشاير تجمع مئة ألف مقاتل، ولكنه ما أراد يخالف الدولة العلية»[٥٧].

والآن، ماذا كانت مواقف الدول الأوروبية من مشاريع محمد علي؟ وبالتالي من تحالفه مع الأمير؟

كانت فرنسا حليفاً ثابتاً لمحمد علي في الشرق، بل ربما كانت تطمح إلى أن تراه على رأس أمبراطورية عربية حليفة لها في المشرق العربي، هذا الرجل الحازم والذكي، الذي استطاع أن يكون، في مطلع القرن التاسع عشر، زعيماً لمصر بلا منازع، والذي استطاع أن ينشىء جيشاً قوياً ومنظماً أحدث تنظيم، ولو بواسطة الخبرات الأجنبية (الفرنسية أساساً)، ومجهزاً بأفضل المعدات الحربية، والذي أثبت قدرته وشجاعته في حربه الأولى ضد الوهابيين بالحجاز عام ١٨٠٠ (ولم يكن قد بدأ بعد بتنظيم جيشه الحديث)، ثم في حربه الثانية ضدهم عام ١٨١٦ - ١٨١٨، ثم في حملته إلى اليمن عام ١٨١٩، ثم في حربه ضد

المتمردين على السلطنة باليونان (حرب المورة عام ١٨٢٤)، فأخذت فرنسا تمده بالقادة المجربين أمثال: سيف (اسمه الكامل أوكتاف جوزف انتلم دي سيف Octave Joseph Anthelme de Sèves، أشهر إسلامه فيما بعد، وعرف تاريخياً باسم سليمان باشا، وأصبح مشهوراً في أثناء حرب محمد علي في بلاد الشام) وغيره من الضباط الفرنسيين[٥٨]، كما أوفدت بعثة عسكرية رسمية بقيادة الجنرال بوابيه (Boyer)، عام ١٨٢٤، لتدريب الجيش المصري وإنشاء أسطول بحري جديد له[٥٩]، إلا أن فرنسا، بما عرف عنها من حذر، لم تحاول أن تعلن الصفة الرسمية لتلك البعثة، حرصاً منها على علاقاتها بالسلطنة من جهة، وبالدول المناوئة لمحمد علي، وخصوصاً انكلترا، من جهة أخرى، لذا، كان أول ما قامت به، بصدد هذه البعثة، هو أن أرسلت إلى قنصلها العام في الإسكندرية تعليمات بأن «يتحاشى كل ما يمكن أن يفهم منه الناس أن لبعثة الجنرال بوابيه صفة رسمية»[٦٠]، وقد حرصت على أن تبقى العلاقة الرسمية بين وزارة الخارجية الفرنسية وبين الجنرال بوابيه رئيس البعثة، سرية، فكانت الرسائل المتبادلة بين الجنرال بليار (Belliard)، وهو ضابط فرنسي كبير ملمّ بشؤون مصر لأنه كان قائداً لحاميتها عام ١٨٠١ (في أثناء احتلال بونابرت لمصر)، وبين الجنرال بوابيه، تحمل لهذا الأخير كل التعليمات الازمة لأداء مهمته، كما كانت تحمل رسائل الجنرال بوابيه إلى الجنرال بليار كل المعلومات اللازمة للدولة الفرنسية عن مصر وقيادتها[٦٢]، ومن أهم التعليمات المعطاة للجنرال بوابيه أن يكون سلوك البعثة وأفرادها «مشرفاً للإسم الفرنسي» وأن يكون، هو وضباطه، متحفظين سكوتين، لا يبدون في السياسة آراء يمكن أن تعرّض مهمتهم للفشل، وأن يكونوا مخلصين وأمينين في خدمة باشا مصر، على أن تظل مصلحة وطنهم ملء ضميرهم دائماً[٦٢]. ويبدو أن فرنسا قد شجّعت

محمد علي على القيام بحملته على بلاد الشام، يظهر ذلك من مصارحة محمد علي لـ «ميمو Mimault» قنصل فرنسا العام بالاسكندرية، بالأمر، والطلب إليه أن يبلغ دولته عزمه على اجتياح بلاد الشام «عملاً بالنصيحة التي جاءته أكثر من مرة من الجنرال بوايبه باسم الحكومة الفرنسية في سنتي ١٨٢٤ و١٨٢٦»[٦٣]، كما يبدو أنها شجعت الأمير بشيراً على التحالف مع محمد علي في هذا المجال[٦٤].

أما مواقف باقي الدول الأوروبية فكان نابعاً من أمرين اثنين: الأول: رغبتها في تقوية محمد علي ضدّ السلطنة وتعزيز طموحه إلى درجة تمكنه من أن يهدّد الأمبراطورية العثمانية، دون السماح له بالقضاء عليها من جهة، ودن السماح له، في أي حال، بتحقيق طموحاته، من جهة أخرى.

الثاني: رغبتها في أن ترى السلطنة العثمانية المريضة، في حالة مرض مستمر، إلى درجة لا تتمكن معها من استعادة عافيتها وقوتها، وذلك حتى يتسنى لهذه الدول اقتسام تركة الرجل المريض في الوقت المناسب.

أي أنّ غاية تلك الدول كانت: حفظ توازن نسبي ودقيق بين قوة محمد علي وضعف السلطنة بحيث لا يقوى محمد علي فيتمكن من أن يستبدل، بالسلطنة العثمانية الضعيفة والمشرفة على الإنهيار، إمبراطوريةً فتيةً قوية، وأن لا تقوى السلطنة العثمانية بدورها، وتقضي على محمد علي، فتستعيد بذلك عافيتها وقوتها، وتصبح بالتالي قادرة على الوقوف في وجه تلك الدول التي تتحيّن الفرص للانقضاض عليها وتقاسمها.

وهكذا، فقد سكتت تلك الدول (انكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا) عن تقدم محمد علي في بلاد الشام وانتصاراته فيها على جيوش السلطنة، حتى إذا ما تبين لها، بعد وقعة نزيب (حزيران ١٨٣٩)، أنه بدأ يهدد الأستانة ذاتها،

تدخلت لصالح السلطنة، ثم تذرّعت بمعاهدة لندرة (تموز ١٨٤٠) لتنزل إلى ساحة المعركة بقوتها، فتخرج محمد علي من بلاد الشام، وتعيد السلطنة الهرمة إلى حالة تترجح فيها دوماً بين العافية والمرض.

وأما أهداف محمد علي من حربه في بلاد الشام فقد كانت واضحة وصريحة، إذ أوضح أهدافه تلك في حديث له مع الجنرال بوايبه عام ١٨٢٥ عندما صارحه بأنه سوف يعمد، بعد أن ينتهي من حرب المورة، إلى تجنيد كتائب جديدة وإعادة تنظيم قواته بسد الثغرات التي فتحتها الحرب في صفوفها، ثم يضع يده على أراضي الشام وعكا، ولا يقف بهذا الجيش إلا «على ضفاف دجلة والفرات»، مضيفاً أنه «سيستولي على بلاد اليمن ومضيق باب المندب ويحتلّ ميناء ساكن على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وأن جيوشه ستملأ الجزء الأوسط من بلاد العرب وترفع أعلامها في سماء القطيف عند الخليج الفارسي»، ولا عجب من ذلك طالما يعتبر أنّ رسالته هي إنقاذ السلطنة العثمانية «من خطر الخراب» خصوصاً أنّ السلطان «لم يعد سوى شبح من الأشباح في السلطنة، ويجب أن تنفخ فيها حياة جديدة»، وباستطاعته هو أن ينفخ هذه الحياة، وأن يحدث ثورة ساعة يشاء، «في الأستانة ذاتها»[٦٥].

لقد بعث الجنرال بوايبه إلى باريس بهذه الأفكار التي صارحه بها محمد علي، وهي أفكار نجدها، إذاما تمعّنا بها، تتوافق إلى حد كبير مع ما أشيع، نقلاً عنه وعن ولده ابراهيم، بأنه سيكون المدافع عن حقوق الشعوب العربية«التي تكوّن مصدر قوة السلطان بالمال والرجال»، وهي، أي هذه الشعوب، «تعيش في الأمبراطورية العثمانية حياة التابع البائس المستضعف»، ثم مع ما أخذ ينادي به بعد ذلك من ضرورة «إسناد المناصب في الإدارة والجيش إلى العرب ليمارسوا حق السلطة كما يتحملون تكاليفها»، ومع ما روي عن ابنه ابراهيم أنه، عندما

سئل، في أثناء حصاره لعكا، إلى أين سيصل بفتوحه؟ أجاب: «إلى حدود البلاد التي لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربي»(٦٦).

ونجد هذه الأهداف السياسية الواضحة لمحمد علي في رسالة بعث بها ابنه السر عسكر ابراهيم قائد حملة الشام إلى محمد باشا والي حلب، والتي يوضح له فيها أن هدف هذه الحملة هو «انتزاع بلاد العرب وما يجاورها، وإنقاذ الأمة المرحومة من المصائب التي ابتليت بها»(٦٧)، كما نجدها في رسالة أخرى مماثلة من ابراهيم باشا إلى والده محمد علي يذكر له فيها الدوافع التي أدّت إلى حرب الشام فيقول إنها «حرب القومية والعنصرية» وإن على المرء «أن يضحي حياته في سبيل قومه وعشيرته»(٦٨).

وقد كان القنصل البريطاني باركر Barker أكثر وضوحاً عندما رأى، عام ١٨٣٢، أنّ جيش محمد علي «منهمك في مشروع تحرير الشعوب العرية وجمعها في امبراطورية عربية»(٦٩)، فكتب إلى حكومته، في ٨ كانون الثاني من العام نفسه، يقول: «إن هدفه المباشر - أي محمد علي - هو توطيد سلطته في بشالق عكا ودمشق، ثم توسيعها بعد ذلك إلى حلب وبغداد عبر كل الولايات الناطقة بالعربية، والتي يسميها الجزء العربي من الامبراطورية... وقد أُقنع أنّ ثلاث سنوات ستكون، وفقاً لحساباته، كافية لتوطيد هذه السلطة»(٧٠).

فإذا أضفنا، إلى ذلك، البلاد التي رسم محمد علي حدودها لفتوحه في حديثه مع الجنرال بوايبه، والذي مر ذكره، وهي: بالإضافة إلى مصر، البلاد الواقعة بين حدود بلاد فارس شرقاً وشمالاً بشرق (الخليج العربي وضفاف دجلة والفرات) وحدودو الأناضول شمالاً (الأطراف الشمالية لبلاد الشام) وجنوب شبه الجزيرة العربية جنوباً (بلاد اليمن ومضيق باب المندب)، والساحل الغربي للبحر الأحمر غرباً (وهو البحر الفاصل بين مصر وشبه

جزيرة العرب والمشرق العربي)، نستطيع، من كل ما تقدم، أن نكون فكرة واضحة عن طموح محمد علي وأهدافه السياسية. وسواء كانت هذه السياسة مناورة أم ممالأة أم حقيقة، فمما لا شك فيه أنّ الشعوب العربية، الرازحة تحت النير العثماني، كانت بحاجة ماسة إلى من يحرك في وجدانها القومي عامل التحرّر والانعتاق لكي تنتفض وتثور، وقد حاول محمد علي أن يستغلّ هذا الشعور العربي بالظلم والاستعباد، وأن يستثير الأمة الممزقة المغلوبة على أمرها، وأن يستنفرها لمصلحته ومصلحتها معاً، فيسعى لتوحيدها بقيادته، ولفصلها «عن امبراطورية عثمانية لا تشدها إليها أية صلة جغرافية أو تاريخية أو لغوية أو اجتماعية ولا رابطة تضمها إليها إلاّ رابطة الدين»، كما كان يعتزم، فيما لو نجح في مسعاه لأن «يدفع هذه الشعوب لمبايعته فيعزل الأتراك نهائياً عن العالم الإسلامي»(٧١)، وربما كان من الممكن أن تصبح تركيا، في النهاية، واحدة من ولايات امبراطوريته الفتية القوية المترامية الأطراف.

وسواء أكان محمد علي يحلم بأمبراطورية عربية مستقلة عن الأمبراطورية العثمانية، أم بامبراطورية إسلامية فتية تقوم على أنقاض تلك الأمبراطورية الهرمة، فمما لا شكّ فيه هو أن من يطّلع على خفايا المسألة الشرقية، في هذه الفترة من تاريخها، وعلى الأدوار الرهيبة التي قامت بها الدول الكبرى (روسيا وبروسيا وانكلترا والنمسا)، خصوصاً وزراء خارجية تلك الدول في عواصمها، وسفراؤها في عاصمة السلطنة، وقناصلها في عواصم مصر والمشرق العربي، وعلى الجهود المضنية التي بذلوها، والمواقف الصلبة التي وقفوها في وجه طموح محمد علي، فمنعوا عنه أي انتصار كان يمكن أن يصل به إلى حد تأسيس امبراطورية عربية، أو إلى حد الاستيلاء على السلطنة، وكان قد أصبح منها على قاب قوسين أو أدنى، حتى أنهم وقفوا حائلاً بينه وبين

أي تفاهم مع الباب العالي كان يمكن، فيما لو تمّ، أن يؤدي إلى استقلال العرب عن السلطنة، بقيادته، نقول، إن من يطّلع على خفايا هذه الأمور، يرى حرص هذه الدول، وهي غير حسنة النية، ولاشك، على أن تظل الأمبراطورية العثمانية قائمة بهيكلها المتداعي وكيانها المشرف على الانهيار، لا رغبةً من هذه الدول في مساعدتها، ولا حباً منها بالإبقاء على الرجل المريض وبعث الحياة والنشاط في جسمه السقيم، وإنما لإبعاد شبح قيام امبراطورية بديلة ولكن بدم جديد أكثر حرارة وذات وشائج أكثر متانة، ولكي يتم، في الوقت المناسب، تقويض أركان تلك الامبراطورية العثمانية الهرمة، بقصد الاجهاز على الرجل المريض توزيع تركته فيما بين تلك الدول، فتنال كل دولة حصتها من الغنيمة، تماماً كما حصل بعد الحرب العالمية الأولى، حيث مزقت أوصال الأمة العربية بأسرها، ومنها بلاد الشام، إلى شرائح التهمت كل دولة ما قدّر لها أن تلتهم منها، ولا تزال هذه الأمة، إلى اليوم، تعاني من ذلك التمزيق البالغ الأسى والإهانة.

والسؤال الذي لا بدّ أن يتبادر إلى الذهن، في هذا المجال، هو: لماذا بادر الأمير بشير، وهو الذكي المحنّك، إلى المغامرة بمستقبله في تحالف مصيري مع محمد علي، الثائر على السلطنة، والطامح إلى بناء مجدخاص به؟ أو لم يكن تحالفه مع الباشا المصري مغامرة غير محسوبة؟ وهو الذي سبق أن كان حذراً دقيق الحسابات في تعامله مع بونابرت عند حصاره لعكا قبل ثلاثين عاماً؟

في الواقع، لم تكن حسابات الأمير مغلوطة أبداً، فهو قد غامر مغامرة محسوبة جداً، وراهن، بالفعل، على الجواد الرابح، إلا أنّ حسابات الدول الكبرى خلطت أوراق اللعبة، لمصلحتها ومصلحة الامبراطورية العثمانية، فخسر محمد علي الحرب، وهو الذي لم يكن ممكناً أن يخسرها لولا تدخل تلك الدول، ولكن يجب أن لا يغرب عن بالنا أو أن يخامرنا أي شك في أنّ الأمير

بشيراً لم ينطلق، في تحالفه مع محمد علي، من أية منطلقات قومية، وإنما كانت منطلقاته ذات دوافع مصلحية بحتة. وكان لا بد لمحمد علي، عندما قرر الاستيلاء على بلاد الشام، من أن يجد مبررات لذلك، وسعت إليه المبررات دون عناء منه، وذلك عندما أمر الباب العالي عبد الله باشا، والي عكا، أن يشدّد الحصار على حدود مصر الشمالية، ويستقبل كل فار من الجندية من جيش محمد علي وكل هارب من حكم باشا مصر، ونال عبدالله باشا، مكافأة على ذلك، ولاية طرابلس، بالإضافة إلى ولاية عكا «فأصبحت عكا مركزاً للتآمر على محمد علي والكيد له»[٧٢]، وكان ذلك كافياً لأن ينذر محمد علي حليفه القديم عبدالله باشا بوجوب إعادة كل فار من الجندية من مصر إلى بلاده، كما طالبه بتسديد دين مستحق عليه منذ عام ١٨٢٢ وقيمته أحد عشر ألف كيس (أي خمسة ملايين قرش ونصف المليون)، وبأن يصدر أمراً بطرد الفلاحين المصريين الذين لجأوا اليه ويمنع المصريين من دخول عكا، ولكن عبدالله باشا امتنع عن تنفيذ رغبات محمد علي إلا بعد موافقة السلطان، وطلب محمد علي من السلطان توليته على عكا فرفض، وكان ذلك مبرراً كافياً لأن يتخذ محمد علي قراره بالهجوم على بلاد الشام[٧٣]. وفي ٤ تشرين الثاني ١٨٣١ بدأ محمد علي زحفه نحو عكا، وماأن أحكم الحصار حولها حتى اتصل بالأمير بشير يطالبه بتنفيذ الاتفاق الجاري بينهما منذ عام ١٨٢٢، ويظهر أن الأمير تلكأ في تلبية الطلب، خصوصاً أن الحرب القائمة حول أسوار عكا هي بين حليفين قديمين له: محمد علي وعبدالله باشا، مما دعا محمد علي لأن يكتب إلى الأمير كتاباً فيه الكثير من التهديد والوعيد، فقد جاء في هذا الكتاب أن عزيز مصر «يأسف على ما بلغه من أن الأمير لم يأتِ إلى معونة ابراهيم باشا، ويستنتج من ذلك أنه إنما ينبغي الانضمام إليه بعد الانتهاء من مسألة عكا، ثم إنه ينبهه إلى

أنّ هذا الأمر لا يحتاج إلى الكثير من الملاحظة وعميق التفكير، وينذره بأن يتحول ما يكنه له من عظيم المحبة إلى ضده، ويأمل أن كتابه هذا لا يصل إلى الأمير بشير إلا ومسألة عكا تكون قد تمت، على أنه يتوعده بأنه، إذا أحجم بعد صول هذا الكتاب إليه، عن الانضمام إلى ابراهيم باشا، فالجناب العالي يجرد عليه خمسة أيالات أو ستة تدك دياره دكاً وتقطع دابر الدروز قطعا»(٧٤). ويرى بعض المؤرّخين أنه كان في نية الأمير أن يطبق، في تعامله مع محمد علي، الأسلوب نفسه الذي طبقه مع بونابرت عند حصاره لعكا، أي أنه كان يعتزم التلكؤ في الانضمام إلى باشا مصر إلى ما بعد استيلائه على عكا، يؤكد ذلك المؤرّخ مخايل مشاقة، معاصر الأمير، الذي يري أن العنصر الأساسي في سياسة الأمير بشير تجاه بونابرت، ثم تجاه مع محمد علي، كان «سقوط عكا»، ويروي أنه حضر عند الأمير بعد دخول عسكر ابراهيم باشا أراضي غزة، باتجاه عكا، وذلك «للوقوف على خاطره» ولكي يعرف منه كيف يجب أن يتصرف الأمير سعد الدين (أمير حاصبيا) إزاء ذلك، ويقول مشاقة إن الأمير أجابه: «متى انتهى أمر عكه، فأعرّف الأمير سعد الدين وغيره عما يجب عمله، وأما الآن، فيجب أن يكون في طاعة والي الشام كعادته»(٧٥). ولكن الذي جرى هو أن الأمير لم يلبث أن انضم إلى ابراهيم باشا في أثناء حصاره لعكا وقبل سقوطها، وذلك على أثر تلقيه كتاب التهديد الشديد اللهجة الذي سبق أن ذكرناه، وقد وصل الأمير إلى أسوار عكا في مطلع شعبان عام ١٢٤٧ هـ (مطلع كانون الثاني عام ١٨٣٢) أي بعد أقل من شهر من تسلّمه كتاب محمد علي الآنف الذكر، ويظهر ذلك من رسالة ابراهيم باشا لأبيه، المؤرّخة في ١٠ شعبان ١٢٤٧ هـ(٧٦).

ومنذ ذلك التاريخ، اتحد مصير الأمير بشير بمصير عزيز مصر اتحاداً تاماً وكاملاً(٧٧)، فخاض الأمير، إلى جانب عزيز مصر، كل معارك

بلاد الشام، وأسهم معه في قمع كل الثورات التي اشتعلت في تلك البلاد، ونفذ، هو وأولاده وأحفاده، كل ما طلب منهم من مهمات حتى ولو كانت ضد مواطنيهم وأبناء قومهم، سواء في طرابلس أو الجبل أو في حوران واللجاة أو في فلسطين أو في كل ناحية من نواحي الشام(٧٨)، وكان عذر الأمير في كل ذلك أنّ هذه الثورات لم تشتعل، ولم تستمرّ، إلا بالمساعدة الفعلية، بل بالإسهام العسكري والمادي للدول الكبرى التي استغلت كل المشاعر الطائفية والإقليمية والعنصرية لإخراج المصريين من بلاد الشام، إلا أنّ كل ذلك لا ينفي أن هذه الثورات ضد المصرين، في هذه البلاد، كانت قد وجدت مبرراً وجيهاً لها في التصرّفات السيئة والخاطئة للحكم المصري، عندما سعى إلى تغذية النزاعات الطائفية في البلاد بتسليحه النصارى بغية استخدامهم في مساعدته على نزع السلاح من الدروز، ثم بالعودة إلى النصارى لنزع السلاح الذي كان قد وزّعه عليهم، محاولاً الاستعانة، في ذلك، بالدروز، ثم محاولته فرض «النظام» أي التجنيد الإجباري، على الجميع، كل هذه التجاوزات والتصرّفات جعلت الحكم المصري غير مقبول في بلاد الشام، ومهّدت، بالتالي، للثورة التي استغلها العثمانيون والأوروبيون فغذّوها وأضرموا نارها بالمال والسلاح.

وكما خسر محمد علي حربه، في بلاد الشام، بسبب تدخّل الدول الكبرى، خسر الأمير بشير رهانه المصيري على عزيز مصر، وكما غادر ابراهيم باشا، وجيشه المنهزم، هذه البلاد، عائداً أدراجه إلى مصر «بخفي حنين»، غادر الأمير بشير إمارته التي طالما اعتزّ بها وتباهى وقاتل في سبيلها وانتصر، إلى جزيرة نائية مقفرة هي «مالطة» ليموت، بعد ذلك، بسنوات، في منفاه، بالآستانة، وحيداً، منسياً.

وكما تلاشت آمال محمد علي وأحلامه بقيام امبراطورية عربية مستقلّة عن الامبراطورية العثمانية، أو امبراطورية إسلامية فتية وقوية، عل أنقاض الامبراطورية العثمانية الهرمة[٧٩]، تلاشت، كذلك، آمال الأمير بشير وأحلامه بقيام إمارة شهابية فتية وقوية، يتسع لها، ولا شك، طموح الأمير[٨٠]، فتندرج ضمنها مقاطعات متاخمة لإمارة الشوف كانت قد أضحت، من الناحية العملية على الأقل، وبفعل سلطة الأمير وشخصيته، خاضعة لحكم الأمير الشهابي، كمقاطعة جبل لبنان، وبلاد جبيل، وبيروت، والبقاع.

وبسقوط الأمير الشهابي الكبير عام ١٨٤٠ بسبب تحالفه مع عزيز مصر، وتدخل الدول الكبرى، وبعد ذلك بعامين فقط (١٨٤٢)، سقطت الإمارة الشهابية نهائياً، وإلى الأبد، لينشأ، بدلاً منها، أول نظام طائفي في البلاد، أفرزته أول حرب أهلية طائفية، غذتها، ولا شك، تدخلات الدول الأجنبية في «المسألة الشرقية»، ألا وهو «نظام القائمقاميتين».

حواشي الفصل الثاني

(١) يبدو أن درويش باشا أرسل خلعة من الفرو لكل من الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط بقصد اجتذابهما إلى صفه، فانضم إليه الشيخ بشير بينما رفض الأمير ذلك، (رستم، المحفوظات الملكية، بيان بوثائق الشام، المجلد الأول، رسالةحسن سر بوابين محافظ دمياط إلى محمد علي، ص ٣٣ فقرة ٤، ورسالة عبدالله باشا والي عكا إلى محمد علي ص ٣٤).

(٢) يظهر هذاالتحالف جلياً في رسالة من عبدالله باشا إلى محمد علي بتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٢٣٧ هـ (آب ١٨٢٢)، فبعد أن يعرض عبدالله باشا على عزيز مصر وضعه في عكا يقول له: «وهذه كيفية الأحوال الواقعة أعرضناها بزروفها (بظروفها) لدى سدّة عنايتكم لكي يكون معلوم دولتكم حيث كرمتم بالتعريف لولدكم مع عبدكم كتخدانا بأن في كل جمعة نرسل نعرض أحوالنا لديكم مرتين، فبقا، يا ولي النعم، أمورنا جميعها مفتقرة إلى إسعاف وعناية مراحمكم...» إلى أن يقول: «وعلى كل حال نحن ما لنا شيء وسعادتكم بالوجود، فالبلاد بلادكم والقلعة قلعتكم والعيلة جميعها عيلتكم».

(رستم، المصدر نفسه، المجلد الأول، ص ٣٦).

وفي رسالة أخرى من عبد الله باشا نفسه إلى محمد علي باشا بتاريخ ٢٥ ذي القعدة١٢٣٧ هـ (آب ١٨٢٢) يذكر عبدالله باشا أن «الأخصام الواردين علينا وهم والي الشام ووالي حلب وابراهيم باشا والي ادنة، حضروا إلى مدينة صيدا على طريق البقاع وقادمين لهذا الجانب بالعساكر مجتمعة عليهم، فبحوله تعالى وقدرته وبأنفاس دولتكم الطاهرة ولدكم - أي عبدالله باشا نفسه - لا يبالي فيهم ولا يحسب لهم حساب» (م.ن.مجلد ١:٣٧) ثم يطلب من محمد علي، في مكان آخر وفي الرسالة نفسها، نجدة عسكرية، إذ يقول: «فإذا كرمتم وحلمتم بإرسال أقلما يكون خمسماية خيال من جانب البر فهم كفاية إلى تفكيك الأمور وثبات أمورنا جميعاً داخلاً وخارجاً» إذ أنه «بمجرد الاستماع بورود الخيل من جانب ملوكانيتكم يستولي القلق والاضطراب إلى الجميع وتلين عريكة العساكر الموجودة عندنا داخل القلعة ويستمروا ثابتين بخدامتنا، ويتشدّد عزمنا وبأسنا»، (م.ن.ص ٣٨).

(٣) يذكر عبدالله باشا في رسالته إلى محمد علي باشا بتاريخ ١٨ ذي القعدة١٢٣٧ هـ (آب ١٨٢٢) ما يلي: «ثم عبدكم ولدنا الأمير بشير الشهابي، من الخيانة الذي حصلت بحقه من حمايل الدروز ومن بشير جنبلاط وانضمامه لنحو الشام وارتباطه بذاك الجانب، ما عاد أمكن الأمير المذكور الإقامة في الجبل، فقام وحضر إلى بيروت، وقصدنا إقامته في بيروت لسبب قربها إلى الجبل لكي

يتعاطى تفكيك الأهالي وتجليبهم لنحوه، ويضعف ضربة الاشقياء الذين خرجوا عليه ويتمكن بذلك من مرغوبه في الجبل، وأصدرنا أوامر من طرفنا إلى أهالي بيروت تشعر بإقامته في بيروت لأجل تعاطي هذه المصلحة، ولأجل حفظهم أيضاً من امتداد عسكر الشام أو أحد من الدشمان الدروز لنحوهم، فأهالي بيروت أظهروا الخشونة مع الأمير المومى إليه وما أنفذوا الأمر الصادر لهم» (رستم، المصدر نفسه، مجلد ١: ٣٤ - ٣٥).وانظر أخباراً مماثلة وردت في رسالة (من محمود أحد الموظفين المصريين الموفدين من محمد علي إلى عبدالله باشا) بتاريخ ٢٧ ذي القعدة١٢٣٧ هـ (آب ١٨٢٢) حيث جاء فيها أنّ «بشير شيخ جبل الدروز» قد مال إلى «جهة والي الشام»، ويتابع هذا الموظف رسالته فيقول: «وإذا تفضل- أي محمد علي - بالسؤال عن الأمير بشير فإنه لما رأى الأمير المذكور انقلاب الشيخ بشير أخبرني - أي عبد الله باشا - أنه خرج - أي الأمير بشير - من جبل الدروز ومعه نحو أربعماية أو خمسماية فارس ووصل إلى بيروت... فأجابه أهالي بيروت قائلين أنهم لا يعصون السلطان» (رستم، المصدر نفسه، مجلد ١:٣٩).

(٤) - Hichi, Salim, Shaikh Bechir Djoumblatt et son temps, pp. 102 - 103.

ويرى الدكتور هشي أن الشيخ بشيراً سبق أن أسهم، قبل ذلك، مع الحزب اليزبكي، وفي العام نفسه، في عزل الأمير بشير عن الإمارة وتعيين الأميرين حسن علي وسيد أحمد مكانه.

(Ibid, pp. 109 - 110)

(٥) يذكر الدكتور هشي أنه عندما عاد الأمير من مصر، استقبله، عند نهر الأولي قرب صيدا، الشيخ بشير وأعيان الشوف، وما أن وصل موكب الأمير حتى همّ الشيخ لاستقباله «ومعانقته»ولكن الأمير «قطب حاجبيه وأعرض بوجهه عنه» مما يدل على أنه كان لا يزال يحقد عليه.

(Ibid.).

(٦) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣، ومشاقة، منتخبات، ص ١٠٣. إلا أن مشاقة يذكر هذه الأحداث في عام ١٢٤٠هـ، ويوافقها بعام ١٨٢٦م والصحيح أن عام ١٢٤٠ هـ يوافق (آب ١٨٢٤ - تموز ١٨٢٥م)، (التواريخ الهجرية، مجلد٢:١٢٧٨) وسوف نعود إلى التبسّط في الحديث عن حروب البشيرين في أثناء دراستنا لمعارك الأمير.

(٧) - Ismail, Documents, T3. pp. 136 - 137. et T5 p. 21.

(٨) أبو شقرا، المصدر السابق، ص ١٣.

(٩) مشاقة، المصدر السابق، ص ٩٨ و١٠٠.

(١٠) أبو شقرا، المصدر السابق، ص ١٣ حاشية ١.

(١١) في رسالة من محمد علي باشا إلى عبدالله باشا والي عكا بتاريخ ٤ جمادي الآخرة ١٢٤٠ هـ كانون الثاني ١٨٢٥). (رستم، المصدر السابق، مجلد ١:٦٤).

(١٢) وردت رسالة من مجهول (مقيم في الشام) إلى محمد علي باشا، بتاريخ ٢٧جمادي الآخرة ١٢٤٠ هـ (شباط ١٨٢٥) تنقل إليه «تفاصيل الحرب التي وقعت بين المير بشير والشيخ بشير ولا سيّما إلقاء القبض على الشيخ بشير ومجيئه إلى دمشق» (رستم، م.ن. مجلد ١:٦٤). كما ذكرت رسالة أخرى من محمد علي إلى عبد الله باشا بتاريخ ١٩ جمادي الآخرة (شباط ١٨٢٥) يخبره فيها أنه أحيط علماً «بالهجوم على معقل الشيخ بشير حنبلاط وبإحراق أبراجه وإرسال رؤوس البعض من رجاله إلى الأستانة، وأنه لا حاجة للمعونة من مصر» (رستم، م.ن. مجلد ١:٦٥)، ويرى بعض المؤرّخين أنّ الشيخ بشيراً كان يطمح إلى حكم البلاد، أو هكذا تصوّر الأمير بشير، لذا، بنى الشيخ جامعاً في المختارة، ولما هزمه الأمير كان أول عمل قام به هو هدم ذلك الجامع، وفي اعتقاده أنه بهدمه له، يزيل «ما كان يهيئه الشيخ بشير من الوسائل الممهدة للحكم» (أبو شقرا، المصدر السابق، ص ١٥ حاشية ١).

(١٣) مشاقة، المصدر السابق، ص ٩٩.

(١٤) أبو شقرا، المصدر السابق، ص ١٣.

(١٥) مشاقة، المصدر السابق، ص ٩٨ وأبو شقرا، م. ن. ص. ن.

(١٦) مشاقة، م.ن. ص ١٠٨ وأبو شقرا، م.ن. ص ١٧.

(١٧) مشاقة، م.ن. ص ١٠٩ وأبو شقرا، م.ن. ص ١٨. وسوف نعود إلى تفصيل هذه الوقعة عند درسنا لمعارك الأمير الداخلية.

(١٨) يزبك، يوسف ابراهيم، أوراق لبنانية، المجلّد الأول، سنة ١٩٥٥، ص ٣٨٨ - ٣٨٩، من كتاب «البيان» للأمير شكيب ارسلان، وكان لا يزال مخطوطة بعث بها الأمير شكيب من سويسرا إلى الأستاذ عارف النكدي الذي قام باستنساخها في ذلك الحين.

(١٩) المقتطف، مجلد ٢٩ ص ٤٩ - ٥٠ (لم يذكر إسم المؤلف)

(٢٠) - Ristelhueber, Les Traditions françaises au Liban, pp. 268 - 269.

(٢١) كانت رسائل القناصل والقادة الأوروبيين في ذلك الحين تسمي أمير الشوف «أمير الدروز» وأهالي إمارة الشوف «الأمة الدرزية»، وهي تعني الإمارة بمن فيها من نصارى ودروز وسواهم.

(٢٢) خوري واسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، جـ ١:١٢٢. وانظر النص الفرنسي للرسالة،عند: Bouron, Les Druzes dan l'histoire, pp. 158 - 159.

(٢٣) - Lamartine, voyage en Orient,vol. 1 p.206.

(٢٤) - Ibid.

(٢٥) - Ibid pp. 206 - 207.

(٢٦) - Chevallier, D. Société du Mont - Liban, p. 96.

(٢٧) - Jouplain, La question du Liban, p. 153.

(٢٨) - Lammens, La Syrie, Vol. 2p. 123.

(٢٩) - Ibid.

(٣٠) يذكر ميشال شبلي، نقلاً عن «نقولا الترك» في كتابه «تاريخ حملة الفرنسيين على مصر وسوريا»، أنه، فيما كانت الجيوش الفرنسية تبرّ على ساحل الاسكندرية، أرسل الأمير بشير أمين سره «نقولا الترك» إلى مصر ليطلع عن كثب على أحوال الجيش الفرنسي وعلى قدرة المماليك على المقاومة، وقد اتخذ الترك مركزاً له في دمياط، وعاد بعد ذلك ليعطي الأمير صورة واضحة عن الوضع هي التي جعلته يميل إلى عدم التورّط مع الفرنسيين.
(Chibli, Histoire du Liban à l'époque des Emirs, pp. 206 - 207).
يؤكد ذلك ما ورد في ديوان المعلم نقولا الترك، تحقيق فؤاد افرام البستاني، ص. (ب. - ج.).

(٣١) - Bouron, Op.cit. p. 161.
ويعزو بورون هذه الرواية إلى بونابرت نفسه في مذكراته (Campagne en Syrie)

(٣٢) - Dib, L'église maronite, Vol. 2 p. 186.

(٣٣) - Ristelhueber,Op. cit. pp. 291 - 292.

(٣٤) - Nantet, Histore du Liban, p. 129.

(٣٥) مشاقة، منتخبات، ص ٣٠

(٣٦) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٥١.

(٣٧) - Bouron. op. cit. p. 162.

(٣٨) حتي، لبنان في التاريخ، ص ٥٠٢ - ٥٠٣.

(٣٩) العطار، تاريخ سوريا، ص ١٣٧.

(٤٠) م.ن.ص.ن.

(٤١) الترك، ديوان المعلم نقولا الترك، تحقيق البستاني، ص. ب - ج، ورستم، بشير بين السلطان والعزيز، جـ١:١٥.

(٤٢) رستم، م.ن.ص.ن.

(٤٣) أنظر رسالة عبد الله باشا إلى محمد علي باشا بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٣٧ هـ (آب١٨٢٢)، (رستم، المحفوظات الملكية المصرية، مجلد ١:٣٣ - ٣٦) ورسالة من موظف مصري يدعى

«محمود» إلى محمد علي باشا، بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٢٣٧ (آب ١٨٢٢) (رستم، م.ن. مجلد ١:٣٨ - ٤٠)، وفي الرسالتين، يروي المرسلان أخبار الأمير بالشكل نفسه تقريباً.

(٤٤) - Ismail, Documents, T5 pp. 43 - 44.

(٤٥) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، جـ ١:١٥.

(٤٦) رستم، المحفوظات الملكية المصرية، مجلد ١:٥٩ - ٦٠، ويذكر جوبلان أن اتفاقاً سرياً تمّ بين محمد علي والأمير بشير في ذلك الحين. (Jouplain, op.cit. p. 161)

(٤٧) رستم، م.ن. مجلد ١:٦٠.

(٤٨) م.ن. مجلد ١:٦١.

(٤٩) م.ن. مجلد ١:٦٠.

(٥٠) رسالة محمد علي إلى عبدالله باشا بتاريخ ٤ جمادي الآخرة ١٢٤٠ هـ (كانون الثاني ١٨٢٥)، (رستم، م.ن. مجلد ١:٦٤).

(٥١) رسالة محمد علي إلى عبد الله باشا بتاريخ ١٩ جمادي الآخرة ١٢٤٠ هـ (شباط ١٨٢٥)، (رستم، م.ن. مجلد١: ٦٥)، وانظر رسائل أخرى بهذا الصدد في المرجع نفسه (م ١: ٦٤ - ٦٦).

(٥٢) رسالة محمد علي إلى عبدالله باشا بتاريخ ١٧ جمادي الآخروة١٢٤٠ هـ (شباط ١٨٢٥)، (رستم، م.ن. م١:٦٤)،

(٥٣) المقتطف، مجلد ٣٠ ص ٨٠١، ويذكر الشهابي (حيدر أحمد) أنّ العزيز، بعد أن استقبل الأمير في مجلسه، صرف جميع الحاضرين واستبقى الأمير «وأسرّ إليه جميع ما يرغبه منه في جبل لبنان من الخدمة عند الحاجة، لأنه كان عازماً على تملّك بلاد الشام بالسيف» (الشهابي، تاريخه، طبعة مصر، جـ ٣:١٠٠١).

(٥٤) الخوري واسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، جـ ٢:٥٧.

(٥٥) م. ن. جـ ٢:٥٩، ويؤكـد هنري غيز، قنصل فرنسا ببيروت، في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ أيار ١٨٢٧، استعدادات محمد علي باشا لغزو بلاد الشام، معلناً، في هذه الرسالة، أنّ أمير الدروز سيكون إلى جانب محمد علي في حملته هذه. (Ismail, Doc. T5 p.116)

(٥٦) الخوري واسماعيل، المرجع السابق، جـ ٢:٥٩.

(٥٧) الشهابي، تاريخه، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣:٧٣٥.

(٥٨) كما استعانَ محمد علي بضباط من بلدان أوروبية أخرى مثل ايطاليا (الضابط بولوغنيني Bolognini) واسبانيا (الضابط انطونيو دي سيغويرا Antonio de Seguerra).
(Hajjar, J. L'Europe et les destinées du Proche - Orient, 1815 - 1848, p.73).

(٥٩) خوري واسماعيل، المرجع السابق، جـ ٢: ٥٤.

(٦٠) م. ن. جـ ٢: ٥٥.

(٦١) م. ن. جـ ٢: ٥٥ - ٥٦.

(٦٢) م. ن. جـ ٢: ٥٥ و٥٦.

(٦٣) م. ن. جـ ٢: ٨٧، وكانت فرنسا قد عرضت على محمد علي مشروعاً متكاملاً لاحتلال بلاد المغرب العربي وضمها إلى سلطته، وبما أن فرنسا ربطت هذا المشروع بموافقة الباب العالي، فإنه لم يتحقق، خصوصاً بعد أن أبدت بريطانيا معارضة شديدة له. (م.ن. جـ ٢: ٧٠ - ٧٥).

(٦٤) المقتطف، مجلد ٣٠ ص ٨٠٢.

(٦٥) خوري واسماعيل، المرجع السابق، جـ ٢: ٥٧ - ٥٨.

(٦٦) م. ن. جـ ٢: ٦٠.

(٦٧) رسالة مؤرّخة في ٢٠صفر ١٢٤٨ هـ (تموز١٨٣٢م)، (رستم، المحفوظات الملكية، مجلد ٢: ٤٨).

(٦٨) رسالة مؤرّخة في ٢٣ صفر١٢٤٨ هـ (تموز ١٨٣٢م)، (رستم، المصدر نفسه، مجلد ٢: ٥٢).

(٦٩) Hajjar, op. cit. p. 103 -

(٧٠) Ibid. -

(٧١) خوري واسماعيل، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٠.

(٧٢) م. ن. جـ ٢: ٨٦.

(٧٣) م. ن. جـ ٢: ٨٦ - ٨٧.

(٧٤) رسالة مؤرّخة في ٢٩ جمادي الآخرة ١٢٤٧ ه.(كانون الأول ١٨٣١ م)، (رستم، المحفوظات الملكية، مجلد ١: ١٣٥).

(٧٥) مشاقة، منتخبات، ص ١١٠ - ١١١.

(٧٦) رستم، المحفوظات الملكية، مجلد ١: ١٦٧ - ١٧٠.

(٧٧) يذكر جوبلان أنه، بناء لنصيحة اللورد بونسومبي، سفير بريطانيا في الأستانة، أرسل الباب العالي، عام ١٨٣٥، بصورة سرية، المستر وود، رسولاً من قبله إلى الأمير بشير يحاول بواسطته إقناعه بالتخلّي عن تحالفه مع محمد علي باشا، وكان في جواب الأمير كثير من الحذر والحنكة، إذ اشترط أن يحتل العثمانيون الشاطىء الشامي، وأن يلحقوا بإبراهيم باشا هزائم عسكرية كبيرة لكي ينضم إليهم. (Jouplain, Op. cot.p. 108).

وانظر أيضاً (خوري واسماعيل، المرجع السابق، جـ ٢: ١٢٣).

(٧٨) يرى لامنس أنه، بعد احتلال المصريين بلاد الشام، أصبح الأمير أداة قمع سياسية في بلاده، فقد أنهى الاحتلال المصري الدور الفاعل والمستقل للأمير. (Lammens, La Syrie, Vol. 2p. 156).

رغم أن ابراهيم باشا قد أطلق، منذ عام ١٨٣٧ يدي الأمير في حكم الجبل. (Ibid, P. 165).

ويرى نانتيه، أنّ الأمير كان، في ظل الحكم المصري، أكثر قوة إلا أنه أقل حرية، فهو كان أكثر قوة لأنه كان محمياً بحراب المصريين، وكان أقل حرية لأن المراقبة كانت أكثر صرامة. (Nantet, Op. cit. p. 146).

(٧٩) في أول تموز عام ١٨٣٩ ألقى الشاعر الفرنسي لامارتين، في الجمعية الوطنية الفرنسية، خطاباً بهذا الصدد قال فيه: «إنّ الدولة التركية تميل إلى الانهيار، وكبار الرجال والعناصر الفتية والقوية ينفخون روح الرجولة في الامبراطوريات الهرمة ويجدّدون لها شبابها. أنظروا إلى باشا مصر يبعث البلاد العربية... وقد اجترح المعجزات. هو رسول الحضارة إلى الشرق وسيد مصر وبلاد العرب وسوريا، ولو أنكم لم تحوّلوا دون زحفه بعد وصوله إلى كوتاهية، لكان الآن في الأستانة رأس امبراطورية جديدة قائمة على أنقاض بني عثمان.

«إن باستطاعة محمد علي وابنه ابراهيم باشا أن يقبضا بيد حديدية على مصائر الشرق، ويعيدا للشعوب التركية عافيتها وقوتها... إن الأمبراطورية العربية ستقوم على أكمل وجه بالدور الذي فوتته تركيا على نفسها».

(خوري واسماعيل، المرجع السابق، ج ٢: ١٦٠).

(٨٠) يؤكد «أوجين بوريه» أن الأمير «لم يكن منقاداً لمحمد علي انقياداً كلياً... فلم يكن يهرب من الحكم التركي ليقع تحت حكم ربما كان أكثر مغالاة، هو الحكم المصري، بل كان هدفه وطموحه أن ينشىء لنفسه إمارة مستقلة، وأن يكون حليفاً أميناً ومخلصاً عند الحاجة، لا أن يكون أبداً تابعاً مضطهداً أو محكوماً حكماً استبدادياً».

(Guys, Beyrouth et le Liban. T2 p. 308).

الفصل الثالث

جيش الأمير بشير الثاني الكبير

- ١ -

التجنيد والتعبئة

منذ أن تمرّد الأمير المعني الكبير فخر الدين الثاني على السلطنة وأنشأ جيشاً خاصاً به حارب بواسطته ولاتها، حرّمت الدولة العثمانية على أمراء الشوف إنشاء الجيوش النظامية، وأجبرتهم على التقيّد بالنظم الإقطاعية التي كانت سائدة، في ذلك الحين، في إنشاء الجيوش وتنظيمها، بالإضافة إلى أنّ ارتفاع أجور المرتزقة من السكمان والمغاربة الذين كانوا يشكّلون، أساساً، هيكلية الجيوش النظامية في الولايات العثمانية، حال دون تبني الأمراء الشهابيين لهذا النوع من الجيوش[1].

أولاً: التجنيد والتعبئة في عهد الأمير بشير:

لم يخرج الأمير، في الطريقة التي اتبعها لتجنيد الجند وتعبئتهم للقتال، في إمارته، عن تقاليد الإقطاع التي كانت متبعة في ذلك الحين، ورغم أنه لم ينشىء جيشاً نظامياً، ولم يجنّد مرتزقة، كما أسلفنا، فإنه لم يهمل أمور التجنيد والتعبئة في إمارته، خصوصاً أنه كان بحاجة قصوى ومستمرة لذلك، إما بسبب الدفاع عن الإمارة أو بسبب الخروج للقتال مع حلفائه من الولاة أولاً، ثم مع حلفائه المصريين فيما بعد، لذا، فقد كان يصرّ على أن ينفّذ الزعماء

الإقطاعيّون التابعون له الإلزامات العسكرية تنفيذاً دقيقاً وصارماً، وغالباً ما كان يستعرض هؤلاء الزعماء وجندهم، إذا ما استنفرهم للقتال، كما كان ينظمهم في «قطعات صغيرة من الجبليين» يضعها بتصرّف حلفائه من الولاة[2] أو سواهم، على أن يكون على رأس هذه الوحدات قادتها الوطنيون.

وكان قرار الحرب أو السلم في الإمارة الشهابية قراراً إجماعياً يتخذه الأمير وأعوانه من المشايخ والأعيان باجتماع شعبي عام[3]، فإذا اتخذ قرار الحرب استنفر زعماء الإقطاعات رجالهم بمختلف الوسائل[4]، وبما أنه لم يكن لدى الأمير وأعوانه من المشايخ والأمراء زعماء الإقطاع جيوش نظامية، فقد كان كل رجل من رجالهم، قادر على حمل السلاح، مدعواً للسير إلى القتال، شيخاً كان أم فلاحاً، فيحضر، عند أول نداء، إلى المكان المحدّد للإلتئام، ومعه سلاحه وزاده[5]، إلا أن هذه التجمعات المسلّحة من الفلاحين لم تكن ترتدي زياً موحداً ولا تنتظم في وحدات مقاتلة، وكان معظمها من المشاة، باستثناء المشايخ والأمراء الذين كانوا خيالة، إلا أنهم جميعاً كانوا رماة ماهرين[6].

ويذكر اسماعيل حقي أنه «جرت عادة الأمراء الشهابيين أن ينفذوا في الجميع أمرهم ونهيهم بدون معارضة، فلا يكبر كبير عن خدمتهم، ولا يتجاسر أحد أن يرد في وجوههم، ولا يستطيع أحد مقاومتهم.. فإذا استنفر الأمير الشيخ واستنفر هذا أهل عهدته ومحالفيه تراهم أطوع من بنانه، ولقد عرفوا في مواقعهم الكثيرة ببسالتهم واتحادهم، وشهد لهم كبار الحكام كعبد الله باشا والي عكا وابراهيم باشا المصري، وغيرهما»[7].

كما يذكر أحد الرحالة الفرنسيين - المجهولي الإسم - في كتاب له بعنوان: «ملاحظات حول رحلة في المشرق بين عامي ١٨١٦ - ١٨١٧» أنه زار الأمير بشيراً في مقرّه بالجبل عام ١٨١٦، وأنّ هذا الأمير يستطيع أن يعبىء، من الدروز

والموارنة، بأول إشارة منه، نحو «خمسين ألفاً من الجبليين جميعهم مسلحون تسليحاً جيداً»[8]، ويوزّع «بوركهات Burkhardt» هذا العدد بين الدروز الموارنة فيقول إن بإمكان الدروز أن يعبئوا من ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف مقاتل، أما الموارنة فباستطاعتهم أن يعبئوا من ٢٠ ألفاً إلى ٣٠ ألف مقاتل[9]، ويذهب غيز Guys إلى أبعد من ذلك فيقول إن بإمكان الأمير بشير أن يعبىء نحو ستين ألفاً «٣٥ ألف ماروني و١٥ ألف درزي ومسلم ومتوالي، و٦ آلاف من الأورام، و٤ آلاف كاثوليكي»[10].

ويظهر أنّ هذه الإحصاءات كانت تشمل، بالإضافة إلى إمارة الشوف، بلاد جبيل كلها، إذ يذكر غيز، استناداً إلى إحصاءات جرت عام ١٨٤٣، أن أهالي إمارة الشوف وبلاد جبيل يستطيعون تعبئة نحو ٤٥ ألف مقاتل، منهم «٣٤ ألف مسيحي و١٠٠٥٠ درزي».

وقد لاحظ الرحالة «لورتي - حاجي Laorty - Hadji» الذي زار هذه البلاد في أواخر عهد الأمير بشير الثاني، أنه «لا يوجد في البلاد جيوش نظامية، ولكن كل من فيها جنود، فمن ١١٥ ألفاً من الأهالي (الذكور)، أمكن، في زمن الحرب، تعبئة ٣٥ ألف مقاتل»، متحدثاً في ذلك عن الموارنة فقط[12]، أي سكان جبل لبنان، أما عن الدروز، وهم سكان جبل الشوف، فقد ردّد «لورتي حاجي» ما ورد عند فولني[13]، كما ردّده كثير من الرحالة والمستشرقين غيره، وهو أنه، خلال ثلاثة أيام فقط، اجتمع لدى لأمير - والمقصود هنا الأمير يوسف - في دير القمر، نحو «خمسة عشر ألف بندقية»، وأن الإحصاءات أشارت إلى أن بإمكان الأمير- يوسف - أن يعبىء نحو «أربعين ألف مقاتل»، هذا بالإضافة إلى ما سبق أن ذكره «فولني» عن التجنيد والتعبئة عند الأمير المذكور[14]، وقد ردّد «بوجولا Poujoulat» الكلام نفسه

الذي ردّده «لورتي حاجي» عن «فولني»، إلا أنه عزا هذه القوة إلى الموارنة وحدهم، إذ قال: «إنّ الأمير الكبير، حاكم لبنان، سيضع، عند الحاجة، تحت السلاح، أربعين أو خمسين ألف ماروني»[١٥].

ولكن غيز، وهو العليم بأمر هذه البلاد أكثر من سواه من الرحالة والمستشرقين الأجانب، باعتباره قضى ردحاً من الزمن بمهمات دبلوماسية حسّاسة (كقنصل لفرنسا ببيروت في عهد الأمير بشير الثاني) يقرر أنه «في هذه البلاد كما في باقي تركيا، يستحيل تقريباً الحصول على معلومات صحيحة تمكننا من تكوين فكرة عن السكان، وإذا ما تمكنا من الحصول على هذه المعلومات، بصورة تقريبية، فلن يكون ذلك إلا بعد أبحاث طويلة وحسابات قائمة على معطيات مبهمة»، ولكنه يعتبر أن الإحصاءات التي أعطاها هو عن سوريا «مجموعة معلومات مستقاة من مصادر جيدة محصت طويلاً»[١٦]، لذا، فهو يقرّر أنّ سكان الجبل كانوا – في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر – نحو ٣٠٠ ألف نسمة «أكثر من ثلثيهم مسيحيّون والثلث الباقي دروز ومسلمون أو متاولة»[١٧]، ويستطرد: «لقد حسبوا، ولا أدري كيف، أن لبنان يمكنه أن يعدّ ماية ألف مقاتل، على أن يؤخذ الرجال من سن الـ ١٥ إلى سن الـ ٧٠، ولكن المعقول جداً أن يخفض هذا الرقم إلى ستين ألفاً»[١٨]، ويبني مقولته هذه على جدول احصائي حصل عليه، لتلك الفترة، يقدر عدد السكان في ٢٤ إقليماً، بما يلي: «١٩٣٨٣٥ نسمة، موزّعة كما يلي: ٢٩٠ يهودياً، و٥٣٩٥ متوالياً، و٨٧٥ مسلماً، و٢٦٤٤٥ درزياً، و١٥٣٠٥٠ مسيحياً»[١٩]، أما الأقاليم الأربعة والعشرون التي يحسبها القنصل الفرنسي فهي تلك التي كان يحكمها الأمير «والتي تبدأ بجبة بشري فوق طرابلس وتنتهي بجزين قرب صيدا»[٢٠]، ولكن غيز يعود فيستدرك، في مكان آخر، أنّ الأسرة الشهابية، باعتبارها غريبة عن

بلاد الشوف، وهي لا تملك إقطاعات ولا أملاكاً، لم يكن باستطاعتها أن تتعهد على حسابها «أكثر من عدد محدود من الرجال المسلحين يقومون بالخدمة العامة والخاصة لكل أمير»، أما تجنيد الأهلين فلم يكن يتم «إلا بموافقة الأمراء والمشايخ والإقطاعيين ومدبّري الأملاك، وبإمرتهم المباشرة»[٢١]، ويؤكد ذلك بقوله، في مكان آخر، إنّ الدروز «كانوا يجندون نحو ١٢ ألف مقاتل، يقاتلون بقيادة الشيخ بشير جنبلاط بصفته زعيم الأمة الدرزية»[٢٢].

ولكننا نجد تناقضاً كبيراً في أقوال غيز الذي يذكر، في رسالة له من عينطورا بتاريخ ٨ شباط ١٨٢٨، إلى البارون «دي داماس» وزير الخارجية الفرنسية، أنّ «المسيحيين الذين يشغلون الجبال والساحل من طرابلس إلى صيدا هم محاربون، ويستطيعون، باتحادهم، أن يكونوا قوة ما، يمكن أن تصل إلى أربعين ألفاً من المشاة المسلحين، وعند الضرورة إلى ستين ألفا»[٢٣]، إلا أنه يعود فيذكر، في رسالة أخرى من بيروت بتاريخ ٣ كانون الأول ١٨٣٠، إلى الكونت «سيباستياني» وزير الخارجية الفرنسية، أن باشا عكا قد طلب إلى الأمير بشير أن ينضم إليه «بكل القوات التي يملكها» في مقاطعة نابلس التي ثار أهلها على الباشا، فشكّل الأمير، في دير القمر، جيشاً صغيراً مؤلفاً من نحو «أربعة آلاف وخمسماية مقاتل من الخيالة والمشاة»، كانوا على أهبة المسير بانتظار الأوامر[٢٤]، فهل تلك هي فعلاً «كل القوات التي يملكها» الأمير، أم انّ هذا الجيش الصغير هو جزء من قواته؟

ومما يجدر ذكره، في هذا المجال، أنه كان من الممكن لأي رجل، في عهد الأمير بشير، إذا كان مكلّفاً قادراً، أن يستأجر رجلاً آخر يقاتل عنه لقاء بدل، وقد بلغت أجرة الرجل، في اليوم الواحد، وفي أثناء التعبئة لمعركة سانور (شتاء ١٨٢٧)، ما بين ٥ و٧ قروش يدفعها المستأجر من ماله الخاص

«أما الأكل والشرب والجبخانة - أي الذخيرة - والخيام والعليق للخيل، فيقدمها الأمير»[٢٥].

ثانياً: التجنيد والتعبئة في ظل الحكم المصري لبلاد الشام:

هذا عن التجنيد والتعبئة في عهد الأمير، وقبل دخول المصريين إلى بلاد الشام، فماذا عن التجنيد والتعبئة في ظل الحكم المصري لهذه البلاد؟

إن قضية التجنيد في بلاد الشام في ظل الحكم المصري هي موضوع قائم بذاته، وتحتاج دراستها إلى كتاب مستقل، نظراً لأن هذه المشكلة بالذات كانت على رأس المشاكل التي برر بها أهل هذه البلاد ثورتهم على الحكم المصري، لذا، فإننا سوف نلمّ بالمهم منها، والمتعلّق ببحثنا فقط، دون التوغل في تفاصيل قضية التجنيد هذه، وقد رأينا من المفيد أن نقدم شريطاً وثائقياً عن تطوّر فكرة التجنيد في بلاد الشام في ظل الحكم المصري، لما كان لذلك من تأثير على تطور الأحداث في هذه البلاد فيما بعد.

ما أن استقرّ الأمر لمحمد علي في بلاد الشام حتى بدأ يفكر بتنفيذ فكرة التجنيد من سكان البلدان المحتلة، فكتب رسالة إلى إبنه إبراهيم قائد الجيش في بلاد الشام يستطلعه رأيه في هذا الموضوع - آب ١٨٣٢ -[٢٦]، وفي موضوع إنشاد جيش جديد من أبناء بر الشام، خصوصاً أن بوادر ثورة قد بدأت تظهر في البلاد، فكان جواب السر عسكر ابراهيم باشا على رسالة أبيه عدم الموافقة على إنشاء مثل هذا الجيش، وذلك «لأن أهالي صيدا لم يدخلوا في طاعة العزيز من تلقاء أنفسهم، ولم يقدم أهالي دمشق على الأمر نفسه إلا بعد توغل الجنود المصريين في بلدتهم وجنائنها، وكذلك أهالي حمص وحماة وحلب فإنهم لم

ينحازوا إلى جانب مصر إلاّ بعد انهزام الجيش العثماني، وإذاً فالمصلحة تقضي بتأجيل هذا الأمر»، - أيلول١٨٣٢[٢٧].

ولكن محمد علي عاد فألحّ على ابنه ابراهيم باشا بوجوب التجنيد من أبناء هذه البلاد، وذلك بغية «إكمال نقص الأيالات أو إنشاء ألايين من الفرسان وألايين من المشاة من البلدن المحتلة، وإحالة ذلك إلى عهدة الكتخدا بك حكمدار الشام والأمير بشير الشهابي وحنا بحري - أمين سر ابراهيم باشا -» - أيلول ١٨٣ -[٢٨]، مقرراً أنه لا يرى مبرراً «للتردّد في أمر التجنيد في البلدان المحتلة» - أيلول ١٨٣٢-[٢٩].

ويبدو أنّ محمد علي أعاد النظر في قراره بالإسراع في تنفيذ التجنيد في بلاد الشام، وذلك قبل أن يصله رد ابنه ابراهيم على رسالته السابقة، فكتب إليه رسالة يبلغه فيها قرره «بتأجيل التجنيد، في بر الشام، حتى السنة المقبلة» على أن يتم «تحسين الإدارة في بر الشام وإقامة العدل فيها ورد الأعداء على أعقابهم» - أيلول ١٨٣٢ -[٣٠]، لكن هذه الرسالة الأخيرة من محمد علي لم تصل إلى ابراهيم في الوقت المناسب، إذ كتب ابراهيم إلى أبيه يفيده أنه، تنفيذاً لأوامره، قرر «النظر في قضية التجنيد في بر الشام وإحالة ذلك إلى هيئة إدارية معنية قوامها الكتخدا بك (محمد شريف باشا) والأمير بشير الشهابي والخواجه يوحنا بحري، وتوقع اجتماعهم في دمشق لدرس هذا الموضوع» - أيلول ١٨٣٢ -[٣١].

ثم كتب محمد شريف باشا، حكمدار الشام، إلى محمد علي باشا، رسالة يفيده فيها أنه التقى، في دمشق، بالأمير بشير الشهابي لدرس موضوع التجنيد و«استعداد الأمير الشهابي لتنفيذ الأوامر السنية»، إلا أنه يستدلّ من مضمون هذه الرسالة أنّ الأمير بشيراً لم يكن موافقاً على موضوع التجنيد لأسباب

أهمها: «استمرار الحرب مع الباب العالي، ونفور الأهالي من التجنيد، وما قد ينتج عن هذا من عدم الإطمئنان للحكم المصري وتشويش أفكار الجمهور ودفعهم للخروج عن الطاعة، لذا، فالأمير يرى أن يؤجل التجنيد إلى بعد الحرب» - كانون أول ١٨٣٢ -[٣٢].

ويبدو أن ابراهيم باشا قد اقترح على والده، في إحدى رسائله، إنشاء ألاي خاص من أبناء البلدان المحتلة، فجاءته الموافقة على هذا الاقتراح و«إنشاء ألاي خاص من أولاد الأعيان في جبال الدروز ونابلس وعكة وبلاد النصيرية، وتعيين السر عسكر قائداً فخرياً عليه»، - تشرين الأول ١٨٣٣-[٣٣].

واقترح ابراهيم بعدها تشكيل «أورط (جمع أورطة) البلطجية من نصارى جبل الدروز ولبنان، كما حصل سابقاً في الأستانة، حينما أقدم الباب العالي على تشكيل أورط البلطجية من الأرمن» - تشرين الثاني ١٨٣٣ -[٣٤]. وقد ظهر إصرار السر عسكر ابراهيم باشا على مشاريعه في إجراء التجنيد من أبناء البلدان المحتلة في رسالة من أمين صندوقه (وأمين سره) يوحنا بحري إلى أحد الموظفين المصريين المدعو «سامي بك» حيث ذكر يوحنا أنه قابل السر عسكر وأن «جنابه عازم على تنفيذ التجنيد الإجباري في البلدان المحتلة» - نيسان ١٨٣٤ -[٣٥].

ونرى بعد ذلك، يوحنا بحري، ينشط في تنفيذ تعليمات ابراهيم باشا بهذا الصدد، فيتصل بحكمدار الشام محمد شريف باشا ويبلغه «مضمون الإرادة السنية» بجمع الجند من دمشق وضواحيها «وتشكيل أورطة منهم وتعيين ضباطها من أبناء البيوتات الكبيرة»، ثم يعتزم التوجّه إلى الجبل للإتصال بالأمير بشير للغاية نفسها - أيار ١٨٣٤ -[٣٦].

وبدأت الأمور تسير في البلاد على غير ما يشتهي ابراهيم باشا بسبب إجراءات التجنيد هذه، فقد بدأت الاضطرابات، من جراء ذلك، في فلسطين،

حيث كان السر عسكر قد بدأ بتنفيذ إجراءات التجنيد في مدنها الكبرى مثل نابلس والقدس والخليل ويافا، وجمع العسكر من تلك المدن، فتوترت العلاقات «بين رجال السلطة والأهالي»، مما جعل السر عسكر يقرر «تأجيل التجنيد في دمشق إلى أن تنتهي قضية فلسطين»، - أيار ١٨٣٤ -[٣٧].

وتطوّرت الأحداث في فلسطين بسرعة مذهلة، فنشبت الثورة في قرية «البيرة» ثم في قرية «الشيخ» وبلدة «الخليل»، ولقيت هذه الثورة تعاطفاً من قبل زعماء جبل الدروز بحوران، وبدأت الرسائل تتوارد على السر عسكر ووالده من قبل قادتهما في البلاد بمهاجمة الثوار لهم، وبدأ ابراهيم باشا، ومن بعده والده محمد علي، ينشغل، بصورة جدية، بمعضلات هذه الثورة - أيار ١٨٣٤ -[٣٨]، ففي رسالة منه إلى والده، يشير ابراهيم باشا إلى ما نقله إليه أحمد بك أمير ألاي الفرسان الخامس «عن القلق الذي يساور الحضرة الخيريوية من جرّاء حوادث فلسطين وجبل الدروز» ويؤكد له أن ما يجري في هذين الإقليمين إنما هو «لمجرّد التخلّص من التجنيد» وأنه «سيقضي على الفتنة في وقت قصير» - حزيران ١٨٣٤[٣٩].

ولكن تقدير ابراهيم باشا لم يكن في محله إطلاقاً، فقد بدأت الثورة تتسع وتنتشر في جميع أنحاء البلاد، وتنتقل نارها من صفد ونابلس وحيفا ويافا وعكا بفلسطين إلى حوران بالشام، وجرت محاولات حثيثة بذلها الثوار لاقناع الأمير بشير بالسير معهم والتخلّي عن ابراهيم باشا، ولكن الأمير ظل مخلصاً لتحالفه مع عزيز مصر، بل إنه أسهم إسهاماً فعّالاً في القتال لأجل إخماد هذه الثورة[٤٠]، وقد بلغ قلق محمد علي من نتائج هذه الثورة على حكمه في بلاد الشام مبلغاً جعله يتوجه بنفسه إلى فلسطين لمعالجتها، فقام من الاسكندرية يوم الخميس في ١٩ صفر ١٢٥٠ هـ ووصل إلى يافا يوم الاثنين في ٢٣ منه (أوائل

تموز ١٨٣٤) فاجتمع بنجله ابراهيم وتدارس الموقف معه «وتم الاتفاق على الإجراءات التي ستتخذ لقطع دابرالمفسدين» ثم عاد إلى مصر بعد ذلك بأيام[٤١].

وتفاقمت الأحداث في بلاد الشام، وكان قرار الأمير بشير مصيرياً وحاسماً عندما رفض كل المحاولات التي بذلت لفك ارتباطه بمحمد علي وفصم تحالفه معه، وخصوصاً عندما أرسل ابنه الأمير أميناً على رأس قوة من رجاله لقتال الثوار في فلسطين[٤٢]، ثم قام هو نفسه بإخماد الثورة في ايالة صيدا[٤٣]، كما أرسل ابنه الأمير خليلاً على رأس عشرة آلاف مقاتل للإسهام في إخماد الثورة في كل من اللاذقية وإنطاكية[٤٤]، وأرسل قوة من رجاله للإسهام في إخماد الثورة في عكار وصافيتا ونواحيهما[٤٥].

وهكذا تبين لابراهيم باشا كم هو عسير أمر تجنيد الرجال في بلاد الشام قسراً، وقد كتب إلى والده، بهذا الصدد، رسالة يذكر له فيها «ما تلاقيه السلطات المصرية من صعوبات في سبيل التجنيد في دمشق»، ويشير إلى موقف الأهالي من هذ الأمر «وإلى اعتقادهم أنّ التجنيد يأسر حريتهم» - نيسان ١٨٣٥ -[٤٦]، إلا أن ذلك لم يثنه عن متابعة إجراءات التجنيد في البلاد، كما أوكل إلى الأمير بشير جمع الجند من الجبل. وحاول الدروز التخلّص من إجراءات التجنيد هذه، ملتمسين إعفاءهم من الخدمة العسكرية، إلا أنّ الأمير رفض ذلك متذرعاً بأن احجامهم عن التجنيد هو «للمشاغبة»[٤٧]، وكتب ابراهيم باشا رسالة إلى والده يعرض له فيها موقف أهالي الجبل من التجنيد، ويبين له فيها أنّ هؤلاء «إن دعوا إلى الانضواء تحت راية النظام أخذتهم العزة ونفروا من ذلك»، ولكن محمد علي اقترح، في جوابه على رسالة ابنه، إبلاغ الأمير أنّ السر عسكر - أي ابراهيم - «قد عقد العزم على تخيير الأهالي بين

التجنيد والبدل، فإن لم يرتضوا أحدهما فالخراب وتشتيت الشمل» - أيار ١٨٣٥-[٤٨]، ثم أتبع جوابه برسالة أخرى إلى ولده ابراهيم، تبحث في الموضوع نفسه، وفيها أنه «لا مناص ولا مفر للدروز من قبول التجنيد أسوة بالعراق وبالأناضول والرقة وارضروم ومنطقة المعادن السلطانية التي خضعت كما خضع الأرناؤوط والبوشناق، فإن حدثتهم نفسهم بالهرب اعترضتهم الجندية حيثما لاذوا وتوجهوا»، كما أمره بإبلاغ الأمير بشير أن مدة الخدمة العسكرية «١٥ عاماً فقط»[٤٩]، ثم عاد فأتبع هذه الرسالة برسالة ثالثة أوضح فيها لابنه أن«تحديد مدة الخدمة العسكرية وجعلها ١٥ عاماً يشمل المجندين المحدثين في الخدمة لا القدماء منهم» - أيار ١٨٣٥-[٥٠].

ولكن معضلة أخرى واجهت ابراهيم باشا من جديد حينما سرت إشاعة في الجبل فحواها أن السر عسكر قرر «تجنيد ١٥٠٠ نفر من المسيحيين»، وأن البطريرك المارروني عازم على «الاستعانة بفرنسا للتدخل في هذا الأمر وإعفاء الموارنة من الخدمة»، فكتب إلى والده يطلعه على ذلك[٥١]، فكان جواب محمد علي أن اقترح على ابنه أن يعلن على الناس نفياً لهذه الشائعة، وأنه «لن يأخذ من النصارى غير المائتين والخمسين الذين أرسلوا إلى ورشة عكا، وأن استخدام النصارى بهذا الشكل يسهّل تجنيد المسلمين»، كما ذكر محمد علي في جوابه هذا أنه «اطّلع على رسالة يوحنا بحري بك التي تتضمن امتناع الدروز عن تقديم الجنود، وأنه يأمل أن يتمكن الأمير بشير من حل هذه المشكلة» - حزيران ١٨٣٥-[٥٢].

وتفاعلت قضية تجنيد الدروز بشكل أقلق بالسر عسكر ووالده، خصوصاً أن هؤلاء أعلنوا صراحة عدم موافقتهم على الخدمة العسكرية الإجبارية، وقد برر عقلاؤهم هذا الرفض للتجنيد بأن اختلاط شبّان الدروز بغيرهم ربما يؤدّي

إلى «ابتعادهم عن دين أجدادهم»[٥٣]، ولكن ابراهيم باشا رفض، في رسالة منه لوالده، هذه المبرّرات جملة وتفصيلاً، ثم أرفق رسالته تلك بتقرير بحري بك نفسه، وبرسالة وردت إليه من الأمير بشير تتعلّق بموضوع تجنيد الدروز، وأهم ما جاء في رسالة الأمير: «وهذا العبد منتظر ما يصدر به الأمر الكريم ليسعى به على أثبت قدم كما هو محقق لدى عنايتكم من صدق عبودية هذا الرقيق، وأيد الله تعالى صولتكم»[٥٤].

ولم ييأس الأمير من الاستمرار في معالجة هذه القضية بناء لتكليف من محمد علي وابنه ابراهيم، ولكنه وجد رفضاً قاطعاً من عامة الدروز للتجنيد، وقد تسلّم رسائل، بهذا الصدد، من بعض مشايخ الدروز يلتمسون فيها منه أن لا يكونوا البادئين بتأدية الخدمة العسكرية الإجبارية «لسبب الديانة فقط»، ومن هذه الرسائل: واحدة من الشيخين حسين وحمد تلحوق، وأخرى من آل عبد الملك، وقد أرسل الأمير هذه الرسائل إلى يوحنا بحري أمين سر ابراهيم باشا، مرفقاً إياها برسالة منه تتضمن رأيه وهو «إن عامة الدروز لا يزالون مصرين على موقفهم من التجنيد» - حزيران ١٨٣٥ -[٥٥].

وقرر محمد علي، بناء على ذلك، تجريد الدروز من سلاحهم، وكتب إلى ابنه ابراهيم بهذا الصدد، مبرراً قراره هذا بإن الدروز «قد خالفوا أمر التجنيد، وهو أمر عام شامل» فأصبح، والأمر كذلك، انتزاع سلاحهم مبرراً في نظر الناس، ثم أصدر أوامره إلى ابراهيم بأن يسرع في اتخاذ التدابير اللازمة «لجمع السلاح من سكان الجبل وتجنيد أنفاره» - حزيران١٨٣٥[٥٦].

وزاد من خطورة هذه القضية تدخل قناصل الدول الأوروبية فيه إلى جانب الدروز، إذ نشب حوله نزاع بين قناصل هذه الدول المقيمين في بيروت وبين السلطات المصرية[٥٧]، ما جعل ابراهيم باشا يصرّ على موقفه، فهو «لا يوافق

على إبقاء السلاح في يد الدروز وإعفائهم من الخدمة العسكرية، ولا يقبل القول: إنهم ساعدونا في نابلس، وإن الإنسانية تقضي علينا بكذا وكذا، ففي أوروبة نفسها لا يوجد إنساينة، ولا يعمل إلا بموجب المصلحة»[٥٨]. أما حقيقة موقف الأمير فهي أنه «وإن تظاهر بالإذعان والمسالمة، فإنه لم يرضَ عن لمّ السلاح وتجنيد الدروز، وأن الشيوخ يشاركون الأمير في انقباضه، والنصارى يخشون الخطر نفسه»[٥٩].

وكان الموقف المتعنت الذي وقفه القادة المصريون من قضية تجنيد الدروز، ثم قرارهم بجمع السلاح منهم، وكذلك خشية المسيحيين أن تطالهم هذه القرارات فيما بعد، كل ذلك كان سبباً لاتفاق الدروز والنصارى على مقاومة الحكم المصري والتمرّد عليه، وما أن وصلت أخبار هذا الاتفاق إلى ابراهيم باشا حتى كتب إلى والده يخبره بها ويبدي رأيه في «أنّ المصلحة تقضي بالتيقظ واتخاذ الاحتياطات اللازمة» لتجريد قوة كاملة العدد على الجبل «عند إطلاق أول عيار ناري» - مطلع تموز ١٨٣٥ -[٦٠].

ويظهر أن ما خشيه النصارى في بلاد الأمير وقع حقاً، فقد زحف ابراهيم باشا على هذه البلاد بحملة مؤلفة من خمسة ألوية (ألاي المشاة الأول وألاي المشاة الثاني وثلاثة ألايات أخرى) وكان هدف هذه الحملة جمع الأسلحة من النصارى والدروز معاً، وقد بلغ ما جمعه من الأسلحة حتى تاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٥١ هـ (منتصف شهر تشرين الأول ١٨٣٥م) من النصارى ٩٦٤٧ بندقية (موزّعة كما يلي: من بيت الدين ٦٦٥٤ بندقية، ومن جبيل ٥٢٨ بندقية، ومن بيروت ١٣٠٢ بنادق، ومن زحلة ١١٦٣ بندقية)، ومن الدروز ٥١١٣ بندقية[٦١].

ولكن يبدو أنّ القادة المصريين لم يعرفوا تماماً أين تقع مصلحة مصر في هذا الموقف، فإن مقاومة الثورة في بلاد الشام بهذا الشكل القمعي التعسفي لن

تكون أمراً محمود العواقب، خصوصاً أن مصر لا تزال تخوض حرباً ضروساً ضد السلطنة، وأنّ الدول الأوروبية تتآمر عليها، وأن أهالي البلاد جميعهم، من نصارى ودروز، هبّوا، متحدين، لمناهضة الحكم المصري المصرّ على نزع سلاحهم وتجنيدهم، وكان قرار محمد علي بالزحف على الدروز بجميع قواته «لعلّهم يعقلون من مجرد رؤية القوة، فإن قضي الأمر كان به، وإلا فالحرب فعلاً»، قراراً متهوراً حقاً[٦٢].

والغريب أن يتخذ محمد علي مثل هذا القرار، والقادة المصريون يعرفون تماماً أسباب نفور الناس من الخدمة العسكرية، ففي رسالة من ابراهيم باشا إلى والده، يذكر السر عسكر سببين رئيسيين ومهمين من أسباب هذا النفور، أولهما «كثرة ما ينزل بالعساكر من الهزيمة والتلف في المحل الذي ينتدبون لتأدية الخدمة فيه، والسبب الثاني ما يلقونه من البؤس الناشىء عن عدم عنايتنا بهم العناية اللائقة»، ويستطرد السر عسكر في الرسالة نفسها فيقول: «فلنفترض ألاياً يعود من سفره ويخرج أولاد جنوده وعيالهم لاستقباله، إن نار حسرة هؤلاء الأولاد والعيال لتسري إلى قلوب مستمعيهم، فيكره الناس الجندية وينفرون منها أيما نفور» - كانون الثاني ١٨٣٦ -[٦٣].

وفي تشرين الثاني عام ١٨٣٥ طلبت القيادة المصرية تجنيد ١٥٠٠ رجل من الدروز[٦٤]، ولما كان محمد علي قد طلب نقل ما يراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ جندي من الدروز المجندين حديثاً إلى مصر[٦٥]، فقد جمع هؤلاء الجنود في صيدا، وشكلت منهم ٣ فرق عديد كل فرقة ١٨٠ جندياً مع أربعة بواقين، ووضعت كل فرقة بإمرة أبناء الشيوخ من العائلات الدرزية، بعد أن صنفوا كضباط ملازمين، ثم أرسلت هذه الفرق الثلاث إلى الاسكندرية[٦٦]، أما الباقي من هؤلاء المجندين فقد استخدم «لإكمال الأورطة الرابعة من آلاي المشاة التاسع

عشر، ولتلافي النقص في الألاي الثالث عشر، المقيم في الرملة»، ومن بقي بعد ذلك من شبّان الدروز، فقد أرسل إلى «السويدية»[٦٧]. ومما يجدر ذكره أن العدد الذي كان مطلوباً تجنيده في ذلك التاريخ (تشرين الثاني ١٨٣٥) من بر الشام كله، هو عشرة آلاف رجل، منهم «١٥٠٠ فقط» من الدروز[٦٨]، ولكن تبين لابراهيم باشا فيما بعد (نيسان ١٨٣٦)، أن «النقص في آلايات بر الشام لا يتجاوز خمسة آلاف»، ويمكن تلافيه «بالتجنيد المحلي»[٦٩]، فكتب إلى والده مبدياً رأيه في أن «العدد عشرة آلاف الذي فرض قبلاً على أيالات الشام أكثر من اللازم»[٧٠]، مقترحاً تخفيض هذا العدد، فوافقه والده على ذلك، وقرر «الاكتفاء بتجنيد أربعة آلايات فقط» من بر الشام[٧١].

وكان إصرار القيادة المصرية، بالشكل الذي رأينا، على تنفيذ التجنيد والخدمة العسكرية الإجبارية على أهالي بر الشام عموماً والجبل خصوصاً، أحد أهم المبرّرات التي دفعت أهالي هذه البلاد إلى الثورة على الحكم المصري، ولا يغني القول إن السلطنة العثمانية والدول الأوروبية - وقد بدأت تشعر بخطر محمد علي على مصالحها في السلطنة المريضة - قد استغلت النقمة العارمة على الحكم المصري في هذه البلاد فزوّدت الثائرين بالسلاح والمال والخبرات، فلو لم يكن السبب موجوداً ومتفاقماً لما تمكن المحرّضون والمستغلون من الإستفادة منه واستغلاله إلى أقصى حد ممكن، للوصول إلى ما يبتغونه، وهو طرد المصريين من بلاد الشام، وقد وصلوا إلى غايتهم فعلاً.

وهكذا، فقد ازدادت نار الثورة اشتعالاً في حوران، ولقي الجيش المصري هزائم متكررة على أيدي الدروز الثائرين في عدد من المعارك، باللجاه[٧٢]، مما أفقد الجيش الكثير من رجاله ومن قدرته القتالية.

وككل حاكم يشعر بالهزيمة، رأى المصريون أن يعمدوا إلى طريقة جديدة في قتالهم ضدّ الثوار بحوران، فكتب محمد شريف باشا، حكمدار دمشق، إلى ابراهيم باشا، مبدياً رأيه في أسباب هزيمة الجيش المصري وفي كيفية القضاء على الثائرين «من دروز وعرب»، ومقترحاً تسليح بضعة آلاف من نصارى الجبل وإرسالهم لمقاتلة الثائرين الدروز في حوران بقيادة الأمير خليل نجل الأمير بشير- شباط ١٨٣٨ -، وقد جاء في هذا الاقتراح: «... وإني لأرى، والحالة هذه، أن من أول واجبات هذا العبد أن أتقدم إلى جنابكم العالي بملحوظاتي هذه التي ألخصها فيما يلي: أن يتم، بمعرفة عبدكم الأمير بشير، انتخاب نحو ٧ أو ٨ آلاف رجل من نصارى جبل الدروز، وأن يسلح هؤلاء الرجال بالبنادق الموجودة بعكا، وإذا ما تم ذلك، زحفت هذه القوة بقيادة الأمير خليل، وإني لأظن أن تنفيذ هذه الخطة سيكون سبباً في إنهاء أمر هؤلاء الأشقياء»[٧٣]، ولكن ابراهيم باشا، في رسالة جوابية منه إلى محمد شريف باشا، رفض هذا الاقتراح رفضاً قاطعاً، وذلك لخطورته من ناحيتين: «أولاً، لأنه لا يتفق مع كرامة الحكومة المصرية وشهرتها، وثانياً، لأن نجاح النصارى غير مضمون، فإن فشلوا في مهمتهم هل يُقال للدروز: الأمان يا دروز؟»[٧٤]، ومع ذلك فقد استمرّ الأمير بشير في قتاله، هو وأولاده وأحفاده وأنصاره، ضد الثوار الدروز، فقاتلهم حفيده الأمير مجيد في «بيت جن» بإقليم البلان، وقاتلهم الأميران سعد الدين وأحمد الشهابيان في سعسع وحاصبيا[٧٥]، ولا يغرين عن البال أنّ الأمير بشيراً قد أسهم إسهاماً فعّالاً في معظم المعارك التي خاضها الجيش المصري ضد الثوار في بلاد الشام، إن لم يكن كلها.

وفي رسالة من محمد علي إلى ابنه ابراهيم بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٢٥٥هـ، (حزيران ١٨٣٩) قرر محمد علي الموافقة على تجنيد «العساكر غير النظاميين»

من أهالي بر الشام، باستثناء العيسويين وأحفاد الأمير بشير الذين لا يدعون «للقيام بمثل هذه الخدمة»[٧٦].

ولكن «العيسويين» كانوا يقاتلون في صفوف الأمير الشهابي، ويشاركونه في ضرب الثورة أينما كانت، فقد استنجد بهم ابراهيم باشا لقتال ثوار بني حمادة المتاولة، في عكار، عندما طلب من الأمير بشير أن يرسل لمقاتلتهم «نحو ستماية أو ألف عيسوي» بقيادة أحد حفدته[٧٧]، وقد نفذ الأمير أوامر ابراهيم باشا على الفور[٧٨]، فأرسل حفيده الأمير مجيداً على رأس فرقة من «العيسويين» لمحاربة آل حمادة وآل نون المتاولة في عكار[٧٩]، وقد تمكن الأمير مجيد من إنهاء ثورة المتاولة هناك[٨٠].

ويبدو أن ابراهيم باشا عدل عن رأيه السابق بعدم تجنيد المسيحيين لمقاتلة الثائرين الدروز، بعد أن اشتدت عليه ثورة هؤلاء في حوران، فصرف لمسيحيي الجبل «أربعة آلاف بندقية»[٨١]، ثم طلب من الأمير بشير أن يرسل رجالاً من الجبل «بعدد البنادق الموجودة فيه»[٨٢] لمقاتلة الدروز في حوران، وحدّد العدد المطلوب من الأمير بشير بأربعة آلاف رجل «من حملة البنادق»[٨٣]، على أن تكون هذه القوة بقيادة الأمير خليل ابن الأمير بشير[٨٤]، إلا أنه ربط ذلك بالحالة الأمنية في البلاد، إذ جاء في الأمر العسكري الذي أصدره إلى يوحنا بحري (بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٥هـ، تشرين الأول ١٨٣٩م) وأمره بموجبه إبلاغ الأمير بشير أمير الجبل والشيخ سليمان عبد الهادي شيخ نابلس بوجوب إعداد الجند لقتال الثائرين الدروز في حوران، ما يلي: «فإذا كنتم موقنين بإخلاد هؤلاء العصاة إلى السكينة والهدوء بالسياسة واستعمال اللين فكفوا عن طلب الجند من الجبل ونابلس، أما إذا كنتم موقنين باستحالة تهدئتهم بالسياسة فاطلبوا الجند من الجبل ونابلس سريعاً»[٨٥].

ويذكر يوحنا بحري، في رسالة جوابية منه إلى ابراهيم باشا، أنه لم يكتب إلى الأمير بشير والشيخ سليمان عبد الهادي بهذا الصدد، نظراً لاعتقاده أنه سوف يتمكن من استمالة الحورانيين، وأن المسألة ستنتهي بلا قتال، خصوصاً بعد أن تمكن الجيش المصري من إحرازعدة إنتصارات على الثوار، في اللجاة، كما تمكن من إقامة الأبراج على مياه اللجاة بقصد منعها عن الثوار، رغم المقاومة العنيفة التي أبداها هؤلاء ضد إقامة الجند لتلك الأبراج[٨٦].

والجدير بالذكر أن جند الجبل، بقيادة الأمير مجيد، حفيد الأمير بشير، قد أسهم إسهاماً فعّالاً في قمع ثورة عجلون وثورة حسين شبيب في بلاد بشارة[٨٧]، ولكن أبناء الجبل لم يكونوا راضين عن تجنيدهم لقتال الدروز، فنشبت الثورة في أنحاء كثيرة من الجبل، وخصوصاً بين المسيحيين من أبنائه، الذين وصفهم محمود نامي بك محافظ بيروت، بأنهم «أصل الحركة»، كما وصف بطرس كرامة والأمير خليل الشهابي بأنهما «رأس الفساد»[٨٨]. وكالعادة، فقد تجنّد الأمير بشير (وأولاده وأحفاده وأنصاره) لقتال الثائرين من أبناء الجبل، وصدر، إثر ذلك، أمر بنزع السلاح من النصارى «البواريد العسكرية التي أعطيت لهم أيام حركة الدروز»[٨٩]، مما زاد الثورة اشتعالاً، واتحد الدروز والنصارى معاً ضد قرارجمع السلاح، إذ «نهضواجميعهم أي أهالي الدير عيسوية ودروز واحتملوا سلاحهم وتوجهوا يمسكوا الطريق الواردة منه البواريد لكي يمنعوا وصولها إلى محلنا»[٩٠]، وأخذ أبناء الجبل، وخصوصاً دير القمر، من دروز ونصارى، يسعون لتعميم الثورة في أنحاء البلاد كافة، فأرسلوا الرسائل إلى مقاطعتي راشيا وحاصبيا (٩١)، مما أثار قلقاً جدياً لدى الحكم المصري في البلاد، وحاول ابراهيم باشا التخفيف من تأثير هذا القرار على الأهلين بأن أمر بتوضيح أن السلاح المطلوب من أهالي جبل الشوف «هو

فقط بواريد الجهادية التي كانت أعطيت لهم قبلاً بحسب الايجاب على طريق الأمانة، وليس مطلوب منهم كافة ما يجد عندهم من الأسلحة»[٩٢]، ولكن مسيحيي الجبل الثائرين برّروا ثورتهم تلك باعتقادهم أنه سوف يتبع، حتماً، جمعَ السلاح، تجنيدٌ للرجال، الأمر الذي لا يقبلونه إطلاقاً، ففي رسالة إلى الأمير بشير بهذا الصدد - مجهولة المصدر - ورد أن «أهالي دير القمر توهموا أوهام غير واقعة وظنوا أنه بعد أخذ السلاح منهم يؤخذ منهم عسكر أيضاً، ومن ذلك فقد اتفقوا سوية وامتنعوا من إعطاء السلاح»[٩٣]، وتستطرد الرسالة: «والحال أنّ الذي نعلمه نحن أنّ السلاح الذي صدر الأمر بطلبه هو سلاح الجهادية وليس كافة السلاح، والسبب في ذلك كونه كان أخذ من الجهادية وتوزّع بوقتها حسب الاقتضا على عيسوية الجبل»[٩٤]، وتستطرد الرسالة بعد ذلك أن التوهّم الذي توهمه عيسوية الجبل من جهة جمع السلاح هو خطأ، وأنه، رغبة بإزالة هذا التوهم «فقد قدمنا الأعراض الآن للأعتاب السر عسكرية نترجا بترك طلب السلاح المذكور من المرموقين»، ثم تخاطب الرسالة الأمير بالقول: «فينبغي أن حضرتكم ترفعوا طلب السلاح المذكور من الأهالي المذكورين لحين حضور الجواب لنا من الأعتاب السر عسكرية، وتفهموهم بأنّ التوهّم الذي توهموه هو غير واقع»[٩٥].

يتبين لنا، من كل ذلك، كم أثارت الثورة من قلق لدى المسؤولين في البلاد، ولكن الوسائل جميعها التي اتبعت لإزالة التوتّر الحاصل من جرّاء قرار جمع السلاح لم تجد نفعاً، فقد انتشرت الثورة سريعاً في كل أنحاء الجبل، في دير القمر، والمناصف، والشحار، وجزين، وغيرها، وذلك رغم كل المحاولات التي بذلها المسؤولون المصريون، والتي أكدوا، من خلالها، أن مصر لا تنوي تجنيد المسيحيين، حتى أن سليمان باشا قد كتب، في رسالة منه إلى الأمير بشير

الشهابي، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٦ هـ (حزيران ١٨٤٠)، ما يلي: «وأما أن أقول، ويمكن أن أقسم بحق شرفي، على أن منذ دخول هذه البلاد في الحوزة المصرية قط، لم سمعت ولا لحظت أن أولياء النعم مرادهم أو في خاطرهم، إن كان في الماضي أو في المستقبل، أن يجعلوا نظام (أي جندية) من العيسوية، كون منفعتهم إلى المصالح كما كانوا أوفق الخ...»[٩٦].

ولفت ابراهيم باشا نظر والده، في رسالة منه، إلى «تمنّع نصارى جبل الدروز عن إرجاع البنادق التي وزّعت عليهم قبلاً»، ويرى أنّ الأمير بشيراً «كان يخفي حقيقة الحال في منطقته»، ثم يرتإي «معاملة الثوار بالتي هي أحسن، وتهدئة الأحوال كي لا يتّجر القناصل بأخبار الثورة»[٩٧]، ثم أصدر أوامره إلى جميع قادته، في مختلف أنحاء البلاد، لكي يتحلوا بالليونة والمرونة في تعاملهم مع الثوار من دروز ونصارى، فوجه أمراً «سر عسكرياً» إلى خفتان بك في دمشق جاء فيه: «نظراً لقيام النصارى في جبل الدروز، أجمعوا الهناديين وامكثوا بأثقالكم حيث أنتم، وليس لكم أن تعتدوا عليهم في هذه الآونة، لأني أريد أن أخمد فتنتهم دون أن أمسهم»[٩٨].

ووجه أمراً «سر عسكرياً» إلى محمد شريف باشا، حكمدار دمشق، أبلغه فيه أنه أمر سليمان باشا «بإبداء النصح والفطنة إلى الثوار، فإن تابوا، وإلا تولى قيادة الآليات المرابطة في عكا وسار إلى تأديبهم»[٩٩].

ووجه أمراً «سر عسكرياً» إلى محمود نامي بك محافظ بيروت يقضي «بالاتصال بقناصل الدول لمنعهم من مساعدة الثوار، وبمنع تسرّب الأسلحة والبارود من بيروت إلى منطقة الثورة»[١٠٠].

ووجّه أمراً «سرّ عسكرياً» إلى سليمان باشا يقضي «بالاتصال بالشيخ (أبي نكد) الدرزي المقيم في صيدا لاقناعه بأن أحداً لا يصدق أنّ المسيحيين

مسؤولون عن الثورة، وبأن الدائرة ستدور حتماً على الدروز، وبأن مصلحة الدروز تقضي والحالة هذه بالخلود إلى السكينة»[١٠١].

ووجّه خطاباً «سر عسكرياً» إلى الأمير بشير الشهابي يقضي«باتصاله برهبان الجبل وأمرائه وبأداء النصح إليهم مبيناً ضعفهم العسكري (أربعة آلاف بندقية فقط) منذراً إياهم بسوء العاقبة، لا سيّما وقوات السر عسكر ستكتنفهم من كل جانب: سليمان باشا من عكا، وعثمان بك من طرابلس، وعثمان باشا من بعلبك»[١٠٢].

إلا أنه، رغم كل ذلك، ورغم التعهدات التي قدمها ابراهيم باشا والمسؤولون المصريون، وكذلك الأمير بشير «بعدم طلب انفار للنظام العسكري»[١٠٣]، فإن الثورة ازدادت انتشاراً وعمت، بالإضافة إلى جبل الشوف، المتن وكسروان والشويفات والساحل وبيروت، كما انتشر الثوار في حاصبيا وراشيا والبقاع وزحلة وبعلبك، وقد تبيّن أنّ القناصل والمبعوثين الأجانب لم يألوا جهداً في تسعير هذه الثورة وتأجيجها، حيث كانوا يمدون الثوار بالسلاح والذخيرة والمال و«الأوسمة الصليبية»[١٠٤]، مما دفع بمحمد علي لأن ينذر قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في بيروت بوجوب الإخلاد إلى السكينة و«وجوب ضبط رعاياهم» ومنعهم من تحريض الناس على الثورة[١٠٥]، وقد وضع الثوار عدة شروط شرحها الأمير بشير في رسالة منه إلى محمد علي بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٢٥٦ هـ (حزيران ١٨٤٠م) وأخرى بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر١٢٥٦ هـ (آخر حزيران ١٨٤٠م) وأهم هذه الشروط:

١ - عدم نزع السلاح من الأهالي.

٢ - عدم تجنيد الأهالي.

٣ - تخفيف مال الإعانة ورفع ربع مال الميري.

٤ - إبطال التشغيل لاستخراج المعادن من الجبل[١٠٦].

وقد وافقت الحكومة المصرية على بعض هذه الشروط مثل شرط عدم تجنيد الأهالي، وعدم جمع السلاح منهم، وهما الشرطان الأهم، وأبقت الشروط الأخرى قيد الدرس والتفاوض، ولكن الثائرين استمروا في ثورتهم رغم تأكيد القيادة المصرية والمسؤولين في بلاد الشام عدم نية الحكم بفرض الخدمة العسكرية في البلاد، مما دفع الأمير بشيراً لأن يكتب «إلى الأعتاب السنية الخديوية» أنّ «الذي ظهر الآن من أولئك العصاة أن ذلك التطلّب كان مكراً منهم وخداعاً، لأنهم ما انتظروا الجواب بل حالاً توجه منهم فرقتين، فرقة إلى المتن لأجل تحريك الساكنين، ومن هناك مرادهم التوجّه إلى غربي البقاع وبلاد حاصبيا وراشيا لأجل إيقاع نار الفساد بتلك الأطراف، وفرقة توجّهت إلى المتن أيضاً، ومنها مرادهم التوجّه إلى زحلة والمعلقة وبلاد بعلبك لأجل اضطرام نار الفساد»(١٠٧)، محذراً كذلك من توسع الثورة ومن أن «فساد العصاة بدأ يسري من الجبل إلى المناطق المتاخمة، وأنّ المصلحة تقضي باتخاذ التدابير لإخماد النار»(١٠٨).

كما أن تدخل الدول الأجنبية لتحريض الثوار ومساعدتهم لم ينقطع، خصوصاً نشاط «المستر وود Wood» أحد التجار الانكليز في ازمير، وعديل قنصل انكلترا في بيروت، الذي «قدم إلى بيروت وتجول كثيراً في جهات الذوق، وبذل الجهد لإثارة الفتن ولكنه لم يفلح»(١٠٩).

وفي رسالة من المعلم بطرس كرامة (وكان ابراهيم باشا قد وضعه في ديوانه وقرّبه منه) إلى يوحنا بحري بك أمين سر إبراهيم باشا، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ (حزيران ١٨٤٠م)، حلّل كرامة أسباب الثورة وعلة استمرارها كما يلي: «حين شاعت أخبار طلب النظام (الجندية) من النصارى حصلت المحالفة بين جميع الأهالي على عدم تسليم السلاح وعدم إعطاء النظام، ولما

حصلت الحركة من أهالي دير القمر ومن تابعهم، وحصل التعاطي بوسايل التطمين والتأمين على عدم طلب السلاح وانفار النظام، فالذين كانت حركتهم لهذه الغاية فقط اطمأنوا واستكنوا، وأما أهل المتن تحرّكوا أولاً لهذين الأمرين ثم زادوا المعدن عنهم... ثم تمادى الحال معهم إلى طلب رفع الاعانة عنهم والأموال الأميرية... ثم توصلوا إلى أنهم لا يمكن أن يطيعوا هذه الدولة، وبحسب المجاورة أغروا معهم أهالي كسروان وهم الآن مصرّون على ذلك»، واستطرد كرامة في الرسالة نفسها «لما تظاهر أهل المتن بها ونزلوا لساحل بيروت، تداخل معهم الفرنج وجعلوا يشددوهم ويعلموهم كيف يتطلبوا، ومدّوهم بقليل من ذخيرة وبارود ورصاص، ووعدوهم أنه قريباً يرد لهم ذخاير وجبخانة وسلاح من طرف الفرنج، وهذا شيء صار ظاهراً غير خفي، لأن الانفار الفرنج لا يفارقونهم دايماً والحالة هذه، كذلك الدروز دايماً يشددودهم، ويغروهم على عدم الطاعة لأجل يرموهم بالهلاك ويحصل فيهم، أي بالنصارى، كما حصل فيهم، أي الدروز»(١١٠).

واستمرت الثورة، واستمرت معالجة الحكم المصري لها بشكل لم يمكنه من إخمادها والقضاء عليها، وعاودت محمد علي فكرة تجنيد النصارى، وكتب إلى ابنه ابراهيم يبلغه بوجوب تجنيدهم «فجأة ودفعة واحدة، وذلك لدى قدومه إلى الشام»(١١١)، وأرسل ابراهيم باشا الأمير أميناً إلى والده الأمير بشير لكي يستطلعه رأيه بهذه القضية(١١٢)، ويظهر أن رأي كل من الأمير بشير ويوحنا بحري كان ايجابياً، إذ حبذا انتظام النصارى «في سلك العساكر غير النظاميين بقيادة أولاد الأمير بشير الشهابي وأحفاده»(١١٣)، وبالفعل، فقد بدأ ابراهيم باشا يبحث، جدياً، في أمر هذا التجنيد، فقدّر، في رسالة منه لوالده بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٦ هـ (أول أيلول ١٨٤٠م)، عدد الذين يمكن أن يجندهم من «جبل

الدروز» بـ«ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف جندي»[١١٤]، إلا أن ابراهيم باشا اقترح على والده، في الرسالة نفسها «عدم التصدي لتجنيد العساكر في هذه الفترة»[١١٥]. ويظهر أن أخبار استعار الثورة من جديد قد وصلت إلى محمد علي بالاسكندرية عن طريق قنصل فرنسا الذي أفاده، نقلاً عن زميله قنصل فرنسا ببيروت، «أن أبا سمره غانم عاد إلى الفساد»[١١٦]، لذلك فإنه وافق ابنه ابراهيم على اقتراحه بالعدول عن تجنيد الدروز والنصارى من الجبل، وذلك لأن اكراههم على التجنيد يمكن أن يجعلهم «يميلون إلى الأعداء في قتالهم»، وكان ذلك في رسالته إلى ابنه بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٦هـ (أيلول ١٨٤٠)[١١٧]، وقد كرر محمد علي رأيه هذا في رسالة أخرى بعثها إلى ابراهيم بتاريخ ٩ رجب، أي بعد يومين فقط من الرسالة الأولى، وقد جاء فيها: «ورأينا لذلك أنّ ترك التجنيد وتشريفكم الجهات المشار إليها[١١٨] لا بأس بهما نظراً للظروف، وأنهما مطابقان لمقتضى المصلحة تمام المطابقة»[١١٩].

ولكن الظروف لم تمهل محمد علي وابنه للتفكير ثانية بقضية التجنيد هذه، فبعد مؤتمر الدول الأربع الكبرى المتحالفة بلندن (١٥ تموز ١٨٤٠) لبحث قضية محمد علي والسلطنة، وعدم رضوخ عزيز مصر لشروط تلك الدول، وفي شهر أيلول من العام نفسه (١٨٤٠) أبّرت الجيوش العثمانية على الساحل بين جونية ونهر الكلب، وبدأ الأسطول الانكليزي يساند العثمانيين بضرب المدن الساحلية كبيروت وصيدا وعكا[١٢٠]. لقد بدأت حرب الدول الكبرى لإخراج محمد علي من بلاد الشام.

بعد أن قدمنا شريطاً وثائقياً مفصلاً عن المراحل التي مرّ بها التجنيد في بلادنا في ظل الحكم المصري، يجدر بنا أن نبحث في الوسائل والطرق التي اتبعها ذلك الحكم في تنفيذ التجنيد في هذه البلاد.

لقد سلك الحكم المصري، في تنفيذ التجنيد في بلاد الشام، سلوكاً تعسفياً قهرياً، مما زاد في حدّة مناوأته ومعارضته والثورة عليه. يذكر هنري غيز، قنصل فرنسا ببيروت، في رسالة منه إلى الكونت دي رينيي Conte de Rigny، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٣٤ أنّ «التجنيد كان يمكن أن لا يرعب أهالي البلاد بهذا الشكل لو كان منتظماً بقانون، ولكن الرجال، بموجبه، يوقفون كيفما اتفق، ويساقون بأكثر الطرق قسوة، وهو تجنيد مدى الحياة. وفي الأرياف، يوجد اعتبار آخر يجعل مصادرة الرجال للتجنيد أكثر رعباً، ففي الوقت الحاضر، تعتبر سواعد الرجال هي، وحدها، الأكثر ضرورة، وكل أسرة فقدت رجلها الوحيد، هي في أقصى حالات الكدر والتعاسة»[١٢١]. ويذكر غيز نفسه، في رسالة أخرى بتاريخ ٢٤ حزيران ١٨٣٤، خلافاً في وجهات النظر حول تجنيد أهالي الجبل، بين الأمير أمين والأمير خليل ابني الأمير بشير، حيث يستنتج أنّ أميناً متحمّس للتجنيد ومساعدة المصريين في قتالهم، بينما يبدو خليل غير متحمّس لذلك «لأن أهالي الجبل لا يستطيعون أن يكونوا جنوداً أكثر من كونهم فلاحين يريدون الاهتمام بمحاصيلهم»، ويقدّر، بالتالي، أن «ليس على الأمير أمين إلا أن يستنفر أهل الجبل، وهو متأكد من أنه لن يتبعه أكثر من عشرة رجال»، ثم يخلص إلى التحدّث عن أنباء وصلته بأن «الفلاحين عازمون على الثورة ضد زعمائهم إذا ما أجبروهم على السير للقتال إلى جانب ابراهيم باشا»[١٢٢]. وقد أدرك الأمير بشير حقيقة موقف رعاياه من قضية التجنيد هذه، فأرسل إلى ابراهيم باشا يخبره بأنه لم يتمكن من حمل رعاياه على التجنّد لمصلحة المصريين[١٢٣].

ويذكر غيز، في رسالة منه إلى الدوق دي بروغلي Duc De Broglie بتاريخ ١٠ أيار ١٨٣٥، أنّ الجبل يشهد اضطرابات كبيرة بسبب طلب ابراهيم باشا

للرجال منه، فهو «يريد تجنيد ٨٠٠ رجل من الدروز، لجيشه، ويريد ألفاً من المسيحيين كل ثلاثة أشهر، يذهبون إلى عكا للسخرة، حيث يستخدمون لاستكمال تحصينات المدينة، وفقاًلرأي مهندس بولوني، وقد طلب الأمير بشير من السلطات – المصرية–سحب هذين الطلبين، ونأمل في أن يأخذ الحاكم – ابراهيم باشا – الخدمات التي أداها الجبل له، بالاعتبار، فيعامل أهله بالحسنى»[١٢٤].

ويبدو أنّ الحكم المصري ميّز، في بادىء الأمر، بين الدروز والنصارى، في مجالي التجنيد والسخرة، فاكتفى بأن طلب المجندين من الدروز، وطلب السخرة من النصارى، «مع أن مصير الرجال الذين يؤخذون كسخرة هو أكثر شقاء من مصير أولئك الذي يجندون»، ومع هذا، فإن المسيحيين «الذين تقدّر قوتهم بأكثر من ضعفي قوة الآخرين»، أي الدروز، لا يريدون أن يشاركوا الدروز في قضيتهم، مما يضطر هؤلاء لأن «يستسلموا أو أن يقهروا»[١٢٥].

ولكن اضطرابات الجبل، بشأن التجنيد والسخرة، وصلت إلى مسامع ابراهيم باشا فأقلقته، مما جعله يتخلى، ولو موقتاً، عن فكرة التجنيد العسكري، الأمر الذي «أثار تكهّنات أتاحت للدروز والنصارى بعض الأمل بالخروج من المأزق الذي هم فيه»[١٢٦]، فقد أرسل ابراهيم باشا إلى الأمير بشير رسالة فيها الكثير من الليونة، حيث يقول للرسول: «قل للأمير إنه، إذا كان بحاجة لجنودي لكي يقوم بعملية التطويع التي طلبتها منه، فأنا مستعد لأن أرسل إليه جنداً، ولكن إذا رأى أنّ وجودهم يمكن أن يثير بعض الصعوبات، فباستطاعته أن يقوم هو نفسه بعملية التطويع هذه دون أن يكره أحداً»[١٢٧].

ويحلّل «غيز» سبب التغيّر في تصرف إبراهيم باشا نحو أهالي الجبل، في ذلك الحين، بهذا الشكل فيقول: «هذا الأسلوب الذي لم نعهده من ابراهيم

باشا، من قبل، خصوصاً بعد تلك الطريقة الإكراهية التي كان قد استعملها عندما طلب مجندين من الجبل، جعلتنا نفكر أن لدى الجنرال المصري مشاغل أكثر أهمية، وأول ما ورد في ذهن أهالي الجبل بهذ الصدد هو استعدادات السلطان، مما جعلهم يظنون أن هدف هذه الإستعدادات هو إستعادة سوريا»[١٢٨].

ولكن بناء ثكنة في البقاع، بالقرب من زحلة، معدّة لاستيعاب فوج من المدفعية، أثار مخاوف أهالي الجبل من جديد، بالإضافة إلى وصول الذخائر والجند باستمرار إلى بيروت، فقد توهّم أهل الجبل أن نائب الحاكم يهيئ حملة ضدهم، ولكن هذا الوهم تبدّد عندما شعروا أن اتفاقاً ما قد تم بين الأمير وابراهيم باشا بشأن التجنيد، خصوصاً أن الضرائب على الجبل قد زيدت بنسبة ٧٪[١٢٩].

ويذكر «غيز» في رسالة منه إلى الكونت موليه Molé وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٨٣٧، أنّ الرجال الذين يؤخذون للسخرة هم عادة من العمال، وأنّ الذين يجنّدون هم عادة من عامة الشعب الفقراء، «لأن الأغنياء يجدون دوماً الوسيلة لكي يُعفون، سواء بدفع البدل أو بتقديم البديل»[١٣٠]، كما يذكر، نقلاً عما يتداوله الناس في الجبل «أنّ العائلة الموسرة يكمنها أن تستغني عن أحد أفرادها بدون ضيق، أما أسرة رجل كادح فإنها لا تستطيع أن تستغني عن أي فرد منها لأنهم جميعهم ضروريّون»، لذا، فإنّ كل هذه الإعتبارات تجعل من مصادرة أي فرد من هذه الأسر مصدر حزن كبير لها[١٣١].

ويروي القنصل نفسه حادثة جرت في صيدا بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٨٣٧، نقلها إليه أحد عملائه فيها، وكان الحكم المصري قد عاد يجنّد أهالي

البلاد ويصادرهم بمختلف الوسائل، فيقول: «في الساعة السابعة مساء، كان جميع جنود حامية موقع صيدا يجوبون البلدة ويقتحمون المنازل دون تمييز، حيث يوقفون كل الرجال الذين يصادفونهم أتراكاً كانوا أم مسيحيين أم يهوداً، فكنا لا نسمع، طوال الليل، في كل أنحاء المدينة التي أضحت أشبه بمدينة أطبق عليها الأعداء، سوى الصراخ والعويل، فالجند الذين انهمكوا بالسرقة أكثر من انشغالهم بتنفيذ أوامر رؤسائهم، فتشوا كل من صادفوه في طريقهم.

«وعند الفجر، أرسلت كتيبة إلى البساتين فلم تتصرّف بأفضل مما تصرفت به في المدينة، ولم تتوقف هذه الكوارث إلا عندما جمع الحاكم أعضاء الديوان ليعلمهم أنه تلقى أوامر بتجنيد خمسين رجلاً من المدينة»(١٣٢).

ويستطرد القنصل في رسالة تالية (بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٨٣٧): «إذا كان طلب هذا العدد القليل من الأفراد سبّب كل هذه الاضطرابات، فمن السهل إذن أن نتصور كم يسبّب طلب عدد أكبر من مصائب لا تحصى»، ويعود فيذكر أن حاكم البلدة - صيدا - قد تلقى تبليغاً من محمد شريف باشا -حكمدار دمشق - بأن «طلب الخمسين جندياً للجندية كان خطأ، وأنه يتحتّم تطبيق سجل (الفردة) أي (ضريبة الرأس)، بحيث يجنّد ١٥٪ من مجموع الأفراد في البلدة، وعلى هذا الأساس، يصبح العدد المطلوب تجنيده من صيدا ١٨٣ رجلاً»(١٣٣)، على أن يطبّق هذا التجنيد على المسلمين فقط، ويبدو أن القائد المصري «ينوي تشكيل سبعة أفواج جديدة من المجندين السوريين»(١٣٤).

وما أن بدأت الإشاعات تسري، في الوقت نفسه(١٨٣٧)، أنّ دور المسيحيين آت، وأنهم سوف يساقون، بالجملة، إما إلى الجندية أو إلى السخرة، حتى دبّ الذعر والهلع بين النصارى من أهالي الجبل، وارتفع أجر البديل من ١٠ آلاف قرض إلى ١٥ ألف قرش، بينما أخذ الدروز يبيعون أملاكهم في الجبل

بأبخس الأثمان، ولكي يحصلوا على نقود عينية (دراهم) فقد كانوا يبيعون تلك الأملاك «بأقل من نصف قيمتها الحقيقية»، ثم يهجرون الجبل ويستقرون في سهول حوران«حيث وعد ابراهيم باشا كل مهاجر إلى تلك السهول بإعفائه من التجنيد ومن الضرائب، وقد قامت، بالفعل، بعض القرى الدرزية في تلك المنطقة»(١٣٥).

ويصف «غيز»، في رسالة منه إلى الكونت «موليه» بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٨٣٧، كيفية نقل المجندين من بيروت، على الشكل التالي:

«نقل المجندون من بيروت في الليل وفي طقس رديء جداً، وقد جمعوا اثنين اثنين بواسطة أغلال خشبية، وقد اتخذت هذه الاحتياطات كي لا يهربوا، خصوصاً أن حاكم المدينة ليس لديه الوسائل الكافية لمواكبتهم»(١٣٦).

وفي مطلع العام ١٨٣٨، ارتفع أجر «البديل» في التجنيد الإجباري ارتفاعاً مذهلاً، فقد روى «غيز» في رسالته إلى الكونت «موليه» بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٨٣٨، أنّ حاكم بيروت احتاج إلى ستين شخصاً لإكمال عدد المجنّدين المطلوب من مدينته، فعرض ابراهيم باشا على سكان المدينة أن يجمعوا المال اللازم لاستئجار ستين بديلاً «وقد حسبنا، على هذا الأساس، أنّ شراء العدد من الرجال سوف يكلّف ١٢٠٠ كيس بمعدل ٥ آلاف قرش للكيس الواحد (أي ٢٤٠٠ فرنك فرنسي) وهو الثمن المطلوب لكل بديل»(١٣٧)، واستطرد «غيز» في رسالة ثالثة بتاريخ ١٠ شباط ١٨٣٨ أنه، رغم ذلك، ورغم الجهود «والتضحيات الجمة» التي بذلها حاكم المدينة، فإنه لم يتمكن من جمع ستين بديلاً، ولم يتوصل بالتالي إلى تأمين العدد المطلوب من المدينة، ولهذا السبب، فإنّ «معظم الشباب المسلم، الصالح للتجنيد، لا يجرؤ عى الخروج من مخابئه»(١٣٨).

ويروي الدكتور مخايل مشاقة، وهو معاصر للأمير بشير وللحكم المصري في بلاد الشام، أنّ «الحكومة شرعت بأخذ أنفار للعسكرية من الرعايا، وكان أخذها لهم دون ترتيب، والعسكري ليس له مدة معلومة للتخلّص والرجوع لعند أهله[١٣٩]، بل خدمته كأبدية جهنم، ولذلك الشبّان كانت تتهارب لمحلات تعصمها، فعندما طلبت الحكومة أنفاراً للعسكرية من الأمير بشير لم يجعل سبباً لتهارب الشبّان، بل وزع الأنفار المطلوبة على مسلمين ودروز لبنان من كل قرية بحسب عدد رجالها، وأصدر أمره بأنه لا يقبل شخصاً بدون إرادته، فكانت القرايا ترضي الشخص بالمال وتحضره لدار الحكومة فيسأل منها هل أنه حضر باختياره أم غصباً فإن أجاب باختياره قبلوه وإلا فيطلقون سبيله، وبهذا العمل لم ينزح أحد من شبّان الجبل، وأما في المدن كدمشق مثلاً تنفرد العساكر بالبلد بغتة والناس مشتغلة بأعمالها وتلقي القبض على جميع الشبّان الذين يصادفونهم، ومن وجده الطبيب صحيح الجسم أدخلوه في العسكرية ولو كان وحيداً لوالديه العاجزين. لا بل إذا كان ممسوكاً من له أخ بالعسكرية ولم يبقَ غيره ليعول والديه فلا يتركونه»[١٤٠].

ويروي أبو شقرا أنه «لما دخل ابراهيم باشا لبنان مفتوحة له، من الأمير بشير، أبوابه ومسلّمة إليه مقاليده، طفق يسوم الدروز الخدمة العسكرية الإجبارية معفياً من ذلك من سواهم من الطوائف المسيحية، وضرب عليهم القرعة، فمن سحبت ورقته جاء رغم أنفه، فإن خالف له أمراً أو حاول من جنده فراراً فجزاؤه الموت الزؤام»[١٤١]، ويقول أبو شقرا في مكان آخر: «أما نظام إبراهيم فقد كان قاضياً في البدء بأخذ واحد من كل ثلاثة أي الثلث، ثم عاد فجعله واحداً من كل اثنين، فاجتمع لديه بذلك نصف شبّان الطائفة

الدرزية... أما النصارى فلم يكن نظامه قاضياً بتجنيدهم لاعتبار حروبه جهاداً»[١٤٢].

إلا أنّ الوضع قد تغيّر عام ١٢٥٦ هـ (١٨٤٠م)، فلم يعد التجنيد، كما يبدو، مقتصراً على نسبة معيّنة، بل أصبح يشمل كل قادر على حمل السلاح، كما أنه لم يعد مقتصراً على المسلمين وحدهم بل أصبح يشمل المسلمين والمسيحيين جميعاً، يؤكد ذلك «نموذج» من رسالتين أرسلهما الأمير، في ذلك العام، إلى بعض القرى التابعة لإمارته، وهي قرى عماطور وحارة الجنادلة والشوف الحيطي.

– ففي الرسالة الأولى، دعا الأمير إلى القتال كل من استطاع حمل السلاح من «أهالي عماطور وأهالي حارة الجنادلة بوجه العموم»، وقد دعاهم «أن تحضروا جميعكم الناقلين السلاح من عماطور وحارة جندل لهذا الطرف، لكي نحرر أساميكم ونوجهكم لخدمة ولدنا الأمير خليل من دون أن يبقى منكم نفر الفرد من جميع الناقلين السلاح، فإياكم ثم إياكم العاقة والإهمال، بذلك نؤكد عليكم».

– وفي الرسالة الثانية، دعا الأمير «أهالي شوف الحيطي دروز ونصارا الناقلين السلاح والذين ليس معهم سلاح أيضاً بوجه العموم»، وقد دعاهم «جميعكم، الناقلين السلاح والذين ليس ناقلين سلاح ويرغبوا الخدمة، لكي نأمر بسلاح للذين ما معهم سلاح، وجباخانا أيضاً للجميع، ولا يحصل لكم عاقة عن الحضور، نؤكد عليكم»[١٤٣].

ويبدو أن محمد علي كان يبغي من تجنيد النصارى (عام ١٨٤٠)، بعد أن تكشفت لديه مؤامرات الدول الأوروبية ضد حكمه في بلاد الشام، إبعادهم عن تضليل الدول الأوروبية لهم وتغريرهم بهم، فقد جاء في هامش إحدى

رسائله إلى ابنه ابراهيم باشا بهذا الصدد: «أنّ المقصود من قولنا في متن هذا الكتاب (إذا استحسنتم تجنيد العساكر من بعض جهات أخرى) هو تجنيدهم من العيسويين لا من المسلمين، وأن والدكم الذي أصاب الرأي في كثير من الأمور أُلهم الصواب في هذه المسألة أيضاً، وقد نفذ بثاقب بصره إلى كنهها، وإذا ما جمعتم العيسويين وجندتموهم يئست الدول المسيحية من إثارة الفتن في تلك الجهات، وزالت عداوة المسلمين في بر الشام لنا، وتوطدت صداقتهم»[١٤٤].

ثم حدد الأمير بشير، لتنفيذ التجنيد في إمارته عام ١٨٣٥، شروطاً هي:

- أن يكون المجنّد بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين من عمره.
- أن يكون الجند «ممن لا سقط فيهم» أي (لا عيب يمنع من تجنيدهم).
- أن لا يكون من البيت الواحد نفران أخوان.
- أن لا يؤخذ من ليس له عوض.

كما أمر أن يوزّع العدد المطلوب تجنيده من الإمارة وهو ٨٠٠ رجل، على إقطاعات الإمارة كلها[١٤٥].

ونقل المؤرّخ سليمان أبو عز الدين عن «بوجولا Poujoulat» صورة لعملية قام بهاجند ابراهيم باشا لجمع العسكر من مدينة حمص، كما يلي: «كان ثاني يوم وصولنا إلى حمص يوم سوق، ففتحوا أبواب المدينة مبكرين ليمكنوا الفلاحين من الدخول وبيع حاصلات أراضيهم. فنحو الساعة العاشرة صباحاً، بينما كانت مدينة حمص غاصة بالناس وحركة السوق على أشدها، وكان الباعة والمشترون قائمين بأعمالهم بسلام، أقفلت أبواب المدينة إقفالاً محكماً، وانقض فجأة على الجمهور نصف آلاي من الجنود المشاة، فساد

الاضطراب الشديد مدينة حمص بأسرها كأنما هاجمها عدو لدود، فقبض الجنود على الشيوخ والشبّان من مسلمين ومسيحيين سواء أكانوا من التجار أو الصناع أو العمال، وقادوهم جميعاً مشدودي الوثاق، يتبعهم عدد عديد من النساء والبنات يملأ صراخهن ونواحهن الفضاء، وهن يقرعن صدورهن ويلطمن وجوههن حزناً على أبنائهن وإخوانهن وآبائهن الذين اقتادهم الجنود كرهاً، بدون أن يترك فرصة لمشاهدة مسقط رأسهم أو التزوّد بنظرة من ذويهم.

«أما المقبوض عليهم فسيقوا إلى دار إحدى الثكنات العسكرية، وهناك جرى فرزهم، فأخلي سبيل المسيحيين والشيوخ من المسلمين، وسيق الباقون إلى مصر كما يُساق الجناة، تخفرهم فرقة من الجند ويرافقهم اليأس من الرجوع إلى الوطن، لأنهم سيبقون جنوداً مدى الحياة.

«وهكذا، كان كلما شاء محمد علي زيادة قوة جيشه، يغتنم فرصةحلول عيد أو إقامة سوق بيع وشراء، أو، إذا اقتضت الحال، يجمع الناس لحفلة دينية ويحيط المجتمعين بفرق من الجنود الذين يعتمد عليهم، فيقوموا بالمهمة التي انتدبوا لها بالصورة التي سبق وصفها»[١٤٦].

ويروي «غيز» رواية أخرى مشابهة عن عملية التجنيد هذه، ببيروت، فيقول: «ذات يوم جمعة، وبينما كان المسلمون يقيمون صلاة الظهر، سد الجند جميع المسالك المؤدية إلى الجامع، وألقوا القبض على كل من وجدوه فيه، دون تمييز، وقادوهم إلى السراي... ثم قام الأطباء بفحصهم، فلم ينجُ إلا المشوّهون والمصابون بأمراض مزمنة، إذ أطلق سراحهم، أما الباقون فسيقوا إلى الخدمة العسكرية.

«وفي كل سنة كانت تنزل بالشعب الإسلامي في بيروت كارثة كهذه، حتى أضحت الأعياد الإسلامية الدورية مدعاة خوف وهلع يهرب كل واحد من حضورها. إننا نتفهّم حيرة هؤلاء الأهالي التعساء في هذه الظروف القاسية، فالكل مضطرب، والكل يركض إلى ذوي النفوذ وأولي الأمر، وبما أن هؤلاء أناس طيبون، فقد كان الأمر يقضى بالمال...

«وكان التجنيد، بالفعل، سبباً لألف مصيبة، فالعائلات تفقد أغلى أفرادها، إما بأخذهم إلى الخدمة العسكرية أو باضطرارهم للهجرة هرباً منها، لذا، كانت هذه الأسر تتعرّض لكثير من أعمال العنف والتخويف والمضايقات الطويلة، مما يجعلهم في حزن مقيم...

«وبسبب التجنيد هذا، كانت تستخدم أكثر المؤامرات خداعاً لإذلال الشعب، فعندما يدفع الناس لمشايخ الأحياء، أو للضباط، أو للأطباء، لكي يعفوا شخصاً من الخدمة العسكرية، وتعرف السلطة بذلك، فإنها ترسل من يحقّق، ولكن الوسائل الفعّالة تظل تنقصها، إذ أن عملاء الفساد يستميلون إليهم أولئك المحققين، فتبقى الإجراءات المتخذة، والمعتبرة أكثر عقلانية، بلا فعالية...

«وهكذا، فقد الآباء والأمهات والزوجات والأرامل معينهم الوحيد، وأهملت الصناعات، وتركت الحقول بلا حرث، وأضحى كثير من القرى أشبه بالصحارى، كل ذلك لأجل بضع مئات من الجند يئنون تحت ثقل أسلحتهم ويموتون في الغربة، عندما يفقدون الأمل بالهرب من الصفوف حيث هم فيها مكرهون. وكم حري أن نلاحظ القليل من العناية التي يحظى بها هؤلاء الجند، إذ أنهم لايرسلون إلى المستشفى إلا لكي لا يموتوا في ثكناتهم...»[١٤٧].لكل هذه الأسباب، كان الناس ينفرون من التجنيد الإجباري، حتى أنهم انوا «يفرون منه

إلى رؤوس الجبال، وتارة يختبئون في الأنهار، وربما قلع الإنسان عينه أو قطع أصبعه ليعفى من الخدمة العسكرية»[١٤٨].

وهذا ما يفسر لنا حماسة الناس في هذه البلاد للقتال ضدّ المصريين، فقد روى «بوريه Bourée» القنصل الفرنسي ببيروت، في رسالة منه إلى «تيير Thiers» رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية، بتاريخ ٢١ حزيران ١٨٤٢، وفي أثناء الثورة على الحكم المصري، كيف كانت «النساء الغاضبات يذهبن وينتزعن رجالهن من أعمالهم، ويدفعن إليهم بالسلاح والفؤوس والأوتاد، ويسبقنهم إلى السهل»[١٤٩] حيث يلتئم المقاتلون. هذا في الوقت الذي تكون فيه صيحات الإنذار لا تزال تدوي في القمم، فيهرع للنداء وللالتئام في حرش الصنوبر، قرب بيروت نحو«خمسة عشر ألف رجل»[١٥٠].

ولكن يجدر بنا أن نلاحظ أن إقبال أهالي البلاد، في ظل الحكم المصري، على التطوع الاختياري في الجيش، كان أفضل من إقبالهم على التجنيد العسكري أو الإجباري، مما يدلّ على أهمية الإرادة الحرّة عند أبناء الجبل، وعلى أنهم كانوا يقيمون لهذه الإرادة وزناً كبيراً، وكانوا يرغبون في أن يحترم الغير إرادتهم هذه، وبالفعل، ما أن أعلن الحكم المصري (عام ١٨٣٧) أنه يرغب في تطويع اختياريين لفوج من الجند، وأرسل، إلى بيروت، ضابطاً كبيراً من ضباطه، لهذه الغاية، حتى تهافت الشبان على الانخراط في هذا الفوج «غير النظامي»، حيث يقدم لكل منهم «بندقية ومسدسان وسيف وسلفة لشراء الثياب والتجهيزات» وذلك لأنهم كانوا «يفضلون الخدمة في هذا الفوج على الخدمة في (النظام) أي الجيش النظامي، بسبب كرههم الكبير للتمارين، وبسبب أنهم لا يسرحون منه أبداً»[١٥١]، لذا، فهم يأملون، بالتطوع الاختياري هذا، أن ينتهوا، وإلى الأبد، من محنة التجنيد الإجباري.

إلا أنه، بعد كل ما عرضناه من الصور القاتمة الكئيبة السوداء للطريقة التي سلكها حكم محمد علي في بلاد الشام لتنفيذ التجنيد القسري بين أبناء هذه البلاد، لا بدّ من الاعتراف بأن استجابة الناس، في بلاد الشام، للثورة على الحكم المصري، كانت، إلى حد كبير، رداً على تلك الطريقة السيئة، ولا يبرر عدم الاعتراف بذلك كون تلك الثورة كانت مدعومة من السلطنة العثمانية ومن الدول الأوروبية المناهضة لحكم محمد علي، كما أننا نستطيع أن نتفهم، تبعاً لذلك، أسباب اتحاد أهالي تلك البلاد، على اختلاف طوائفهم، لمناهضة الحكم المصري والتمرّد عليه، رغم كل مقولاته في بعث القومية (العربية) والأمبراطورية (الإسلامية)[١٥٢].

وثيقة «عامية أنطلياس»:

ولا بد من الإشارة، في هذ المجال، إلى «عامية انطلياس»، حيث اجتمع اهل الجبل «من دروز ونصارى ومتاولة وإسلام» من «كافة القرى»، في دير «مار الياس انطلياس»، بتاريخ ٧ حزيران ١٨٤٠، ووقعوا «وثيقة تاريخية» أقسم الجميع فيها «باننا لا نخون ولا نطابق بضر أحد منا، كائناً من يكون، القول واحد والرأي واحد»، وكانت هذه الوثيقة بمثابة «عهد شرف» ارتبط به أهل الجبل جميعاً، في ثورتهم ضد الحكم المصري (انظر الوثيقة في الملحق).

حواشي الفصل الثالث

(١) - Lammens, la Syrie, Vol. 2p. 95.

(٢) -Jouplain, La question du Liban p. 164.

(٣) - Lammens, op. cit. Vol. 2 p. 98.

(٤) إن ما سبق ذكره في الفصل الرابع من الباب الأول (الأمير يوسف: التجنيد والتعبئة) ينطبق، في مجمله، على «التجنيد والتعبئة» في عهد الأمير بشير، فيمكن الرجوع إليه.

(٥) أنظر، الأمير يوسف، التجنيد والتعبئة، وانظر أيضاً:

- Volney, voyage en Egypte et en Syrie, pp. 239 - 240, et Lammens, Op. cit. Vol. 2 p. 95.

(٦) Ibid. - وقد استمرت هذه التنظيمات العسكرية قائمة في الجبل حتى أواخر القرن الثامن عشر. (Ibid, p. 96).

(٧) حقي، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، جـ ١: ٢٠٦ - ٢٠٧، والعهدة (أو السميّة) هي الانتماء إلى أمير أو مقدم أو شيخ من أصحاب الاقطاع أو من ذوي الكلمة النافذة (م. ن. جـ ١: ٢٠٧).

(٨) - Dib, L'église maronite, Vol. 2p.214.

(٩) - Touma, paysans et institutions féodales au Liban, T1 p. 203.

(١٠) - Guys, Relaton, T1 P. 276.

(١١) - Ibid.

(١٢) - Touma, Op. cit, T1 P. 203.

(١٣) - Voloney, Op. cit. pp. 29 - 240.

والجدير بالذكر أن رحلة فولني إلى الشرق كانت بين عامي ١٧٨٢ و١٧٨٤ أي قبل رحلة لورتي حاجي بنحو نصف قرن.

(١٤) - Touma, Op.cit. T1 Pp.203 - 204.

وانظر أيضاً: Voloney,Op. cit.pp.240 - 241 -

(١٥) - Poujoulat, correspondance, T VII, pp. 318 - 319.

(١٦) - Giys, Op. cit. T1p.276.

(١٧) - Ibid, p. 275

(١٨) -Ibid pp. 275 - 276.

(١٩) - Ibid, p.276.

(٢٠) - Ibid, p. 274.

والجدير بالذكر أن«غيز» نشر كتابه عام ١٨٤٧.

(٢١) - Ibid. p. 284.

(٢٢) - Ismail, DOc. T5 p. 21.

(٢٣) -Ibid p. 155.

(٢٤) - Ibid, p. 191.

(٢٥) باز، مذكرات رستم باز، تحقيق: فؤاد افرام البستاني، ص ٢٨.

(٢٦) رسالة مؤرخة في ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨ هـ الموافق لشهر آب ١٨٣٢م. (رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، مجلد ٢:٨٤).

ملاحظة: يجدر الانتباه إلى أنّ معظم النصوص المأخوذة عن المحفوظات الملكية المصرية- بيان بوثائق الشام، والواردة في هذا البحث بين قوسين صغيرين، هي نصوص من وضع الباحث الدكتور أسد رستم محقق هذه الوثائق، وليست النصوص الأصلية للوثائق.

(٢٧) رسالة مؤرّخة في ٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ هـ الموافق لشهر أيلول ١٨٣٢م، (رستم، م.ن. مجلد ٢:٩٥).

(٢٨) رسالة مؤرّخة في ١٤ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ الموافق لشهر أيلول ١٨٣٢م، (م. ن. مجلد ٢: ١٠٢).

(٢٩) رسالة أخرى في التاريخ نفسه (رستم، م.ن.م ٢:١٠٢).

(٣٠) رسالة مؤرّخة في ١٩ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ الموافق لشهر أيلول ١٨٣٢م، (م. ن. مجلد ٢:١١٠).

(٣١) رسالة مؤرّخة في ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ الموافق لشهر أيلول١٨٣٢م، (م. ن. مجلد ٢: ١١٤).

(٣٢) رسالة مؤرّخة في ٣ شعبان ١٢٤٨ هـ الموافق كانون الأول ١٨٣٢م، (م.ن. مجلد ٢:٢٠٧).

(٣٣) رسالة مؤرّخة في ٣ جمادى الآخرة ١٢٤٩ هـ الموافق لشهر تشرين الأول ١٨٣٣م، (م. ن. مجلد ٢: ٣٦٤).

(٣٤) رسالة مؤرّخة في٢٢جمادي الآخرة ١٢٤٩هـ الموافق لتشرين الثاني ١٨٣٣م، (م. ن. مجلد ٢: ٣٦٨).

(٣٥) رسالة مؤرّخة في ٩ ذي الحجة ١٢٤٩هـ الموافق لشهر نيسان ١٨٣٤م، (م. ن. مجلد ٢:٣٩١).

(٣٦) رسالة من يوحنا بحري إلى محمد علي باشا مؤرّخة في ١١ محرم ١٢٥٠هـ الموافق لشهر أيار ١٨٣٤م (م. ن. مجلد ٢:٣٩٧).

(٣٧) رسالة من يوحنا بحري إلى سامي بك مؤرّخة في ١١ محرم ١٢٥٠هـ، الموافق لشهر أيار ١٨٣٤م (م. ن. مجلد٢:٣٩٧).

(٣٨) رسالة من اللواء ابراهيم بك إلى محمد علي باشا، وأخرى من القائمقام يعقوب آغا إلى ابراهيم باشا، كلتاهما مؤرّختان في ١٥ محرم ١٢٥٠هـ الموافق لأيار ١٨٣٤م، ورسالة من ابراهيم باشا إلى والده محمد علي، مؤرّخة في ١٦ محرم ١٢٥٠هـ (أيار ١٨٣٤م) يفيده فيها «بنشوب الثورة في فلسطين، ويذكر له الإجراءات العسكرية التي اتخذها لتأديب الثائرين ولا سيّما أهل الخليل» (م.ن. مجلد ٢: ٣٩٩).

(٣٩) رسالة مؤرّخة في ٢٥ محرم ١٢٥٠هـ الموافق لشهر حزيران ١٨٣٤م، (م. ن. مجلد٢:٤٠٢) والألاي هو أربعة آلاف جندي مقاتل خلاف الخدمة (الشهابي، تاريخه، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣: ٧٥٥) ويسمّى ألاي حرس القائد بألاي «الغارديا» (م.ن. قسم ٣:٨٢٥).

(٤٠) رسالة من يوحنا بحري إلى سامي بك، وأخرى من اللواء علي بك إلى محمد علي باشا، كلتاهما مؤرّختان في ١٣ صفر ١٢٥٠هـ الموافق لشهر حزيران ١٨٣٤م، (رستم، المصدر السابق، مجلد ٢: ٤١١)، ورسالة من الأمير بشير إلى محمد علي باشا يؤكد له فيها إخلاصه ويفيده بتوجه ابنه الأمير أمين إلى مصر لمقابلته، وهي مؤرّخة في ١٥ صفر ١٢٥٠هـ الموافق لشهر حزيران ١٨٣٤م (رستم، م.ن. مجلد ٢:٤١٤).

(٤١) رسالة من محمد علي باشا إلى ابنه ابراهيم مؤرّخة في ٢٣ صفر ١٢٥٠هـ الموافق لشهر تموز ١٨٣٤م (م. ن. مجلد ٢: ٤١٧) وأخرى من «الجناب العالي» محمد علي إلى الديوان الخديوي بمصر مؤرّخة في ٢٧ صفر ١٢٥٠هـ الموافق لشهر تموز ١٨٣٤م (م. ن. مجلد٢: ٤٢٠).

(٤٢) رسالة من «الجناب العالي» محمد علي إلى الديوان الخديوي يذكر فيها أنّ الأمير أميناً ابن الأمير بشير وصل إلى يافا منتدباً من قبل والده لقتال الأشقياء ثم انتقل منها إلى صفد لتأديبهم، رسالة مؤرّخة في آخر صفر الموافق لشهر تموز ١٨٣٤م (م. ن. مجلد ٢: ٤٢١).

(٤٣) رسالة من يوحنا بحري إلى سامي بك مؤرّخة في مطلع ربيع الأول ١٢٥٠هـ، الموافق لشهر تموز ١٨٣٤م (م. ن. مجلد ٢: ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٤٤) رسائل من علي بك (قائد ألاي من الفرسان) وابراهيم بك (قائد ألاي من المشاة) إلى(سليم باشا) مؤرّخة في أواخر جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ الموافق لأواخر شهر تشرين الأول ١٨٣٤م (م. ن. مجلد ٢: ٤٧٤ - ٤٧٥).

(٤٥) رسالة من اللواء سليم بك إلى ابراهيم باشا، مؤرّخة في ٢٧ رجب ١٢٥٠هـ الموافق لآخر تشرين الثاني ١٨٣٤م (م.ن. ج ٢: ٤٨٢).

(٤٦) رسالة مؤرّخة في ٢٥ ذي الحجة ١٢٥٠هـ الموافق لشهر نيسان ١٨٣٥م، (م.ن. مجلد ٢: ٥١٦).

(٤٧) رسالة من ابراهيم باشا إلى محمد علي مؤرّخة في ٨ محرم ١٢٥١هـ الموافق لشهر أيار ١٨٣٥م، ويقدم فيها رسالة وردته من الأمير بشير بهذا الصدد. (م. ن. مجلد ٣:٣).

(٤٨) رسالة من محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا يعلمه فيها بتلقيه رسالته الآنفة الذكر، ويجيبه على ما ورد فيها، رسالة مؤرّخة في ١٤ محرم ١٢٥١هـ الموافق لشهر أيار ١٨٣٥م، (م. ن. مجلد ٣:٤ - ٥).

(٤٩) رستم، م.ن. مجلد ٣:٥.

(٥٠) رسالة من محمد علي إلى ابنه ابراهيم باشا، مؤرّخة في ١٩ محرم ١٢٥١هـ الموافق لشهر أيار ١٨٣٥م (م. ن. مجلد ٣: ٧).

(٥١) رسالة من ابراهيم باشا إلى محمد علي، مؤرّخة في ٢٨ محرم١٢٥١١هـ الموافق لأواخر شهر أيار ١٨٣٥م (م. ن. مجلد ٣: ١١).

(٥٢) رسالة من محمد علي لابنه ابراهيم، مؤرّخة في ٩ صفر ١٢٥١هـ الموافق لشهر حزيران ١٨٣٥م (رستم، م. ن. مجلد ٣: ١٤).

(٥٣) تقرير من يوحنا بحري إلى ابراهيم باشا بهذا الصدد، مؤرّخ في ١٠ صفر ١٢٥١، حزيران ١٨٣٥ (م. ن. مجلد ٣: ١٥).

(٥٤) رستم، م.ن. مجلد ١٥:٣

(٥٥) رسالة من الأمير بشير إلى يوحنا بحري بك، مؤرّخة في ١٢ صفر ١٢٥١هـ حزيران ١٨٣٥م، (م. ن. مجلد ٣: ١٦).

(٥٦) رسالة من محمد علي إلى ابنه ابراهيم،. مؤرّخة في ١٨ صفر ١٢٥١هـ حزيران ١٨٣٥م (م. ن. مجلد ٣: ١٩).

(٥٧) رسالة من ابراهيم باشا إلى محمد علي، مؤرّخة في ٢٧ صفر ١٢٥١هـ، أواخر حزيران ١٨٣٥م (م. ن. مجلد ٣: ٢٤).

(٥٨) رسالة من ابراهيم باشا إلى والده، مؤرّخة في ٢٧ صفر ١٢٥١هـ أواخر حزيران ١٨٣٥م، (م. ن. مجلد ٣: ٢٤).

(٥٩) رسالة من مجهول إلى مجهول، مؤرّخة في ٢٧ صفر ١٢٥١هـ أواخر حزيران ١٨٣٥م، (م.ن. مجلد ٣: ٢٤).

(٦٠) رسالة من ابراهيم باشا إلى محمد علي، مؤرّخة في ٦ ربيع للأول ١٢٥١هـ الموافق لمطلع شهر تموز ١٨٣٥م (م. ن. مجلد ٣: ٢٦).

(٦١) رسالة من ابراهيم باشا إلى محمد علي، (م. ن. مجلد ٣: ٥٦).

(٦٢) رسالة من محمد علي إلى ابراهيم باشا، مؤرّخة في ١٧ ربيع الأول ١٢٥١هـ تموز ١٨٣٥م، (م. ن. مجلد ٣: ٢٩).

(٦٣) رسالة من ابراهيم باشا إلى محمد علي، مؤرّخة في ٢٩ رمضان ١٢٥١هـ الموافق لشهر كانون الثاني ١٨٣٦م (م. ن. مجلد ٣: ٨٢).

(٦٤) رسالة من ابراهيم باشا إلى سامي بك (م. ن. مجلد ٣: ٦١).

(٦٥) رسالة من الجناب العالي إلى مطوش باشا، مؤرّخة في ١٣ رجب ١٢٥١هـ، تشرين الثاني ١٨٣٥م (م. ن. مجلد ٣: ٧٥).

(٦٧) الرسالة نفسها.

(٦٨) رسالة من ابراهيم باشا إلى سامي بك (م. ن. مجلد ٣: ٦١).

(٦٩) رسالة من ابراهيم باشا إلى سامي بك، مؤرّخة في ٢٦ ذي الحجة ١٢٥١ه الموفق لشهر نيسان ١٨٣٦م (م. ن. مجلد ٣: ١٠٦).

(٧٠) رسالة من ابراهيم باشا لوالده، مؤرّخة في غرة شعبان ١٢٥٣هـ الموافق لـ ٣١ تشرين الأول ١٨٣٧ (م. ن. مجلد ٣: ٢٨٤).

(٧١) رسالة من محمد علي إلى ابراهيم، مؤرّخة في ٧ شعبان ١٢٥٣هـ، تشرين الثاني ١٨٣٧م (م. ن. مجلد ٣: ٢٨٥).

(٧٢) رسالة من محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا، مؤرّخة في ١٨ شوال ١٢٥٣هـ الموافق لشهر كانون الثاني ١٨٣٨م (م. ن. مجلد ٣: ٣١٢) ورسالة من ابراهيم باشا إلى والده، مؤرّخة في ٢٢ شوال ١٢٥٣هـ، كانون الثاني ١٨٣٨م (م. ن. مجلد ٣: ٣١٥)، ورسائل من محمد شريف باشا إلى محمد علي، بتاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٢٥٣هـ، شباط ١٨٣٨م، مع بيانات مفصّلة بعدد القتلى الجرحى والمفقودين من الجيش المصري في هذه المعارك (م. ن. مجلد ٣:٣٢٥ - ٣٢٩)، ورسالة من ابراهيم باشا إلى والده، بالتاريخ نفسه (٢٣ ذي القعدة) مرفقة بتقارير كبار الضباط عن هزيمة الجيش المصري في الوقعة الأخيرة بحوران بتاريخ ١٩ ذي القعدة (شباط ١٨٣٨)، مع بيانات مفصّلة بعدد القتلى والجرحى والمفقودين من الجيش المصري في هذه الوقعة (م. ن. مجلد ٣: ٣٣٠ - ٣٣٣).

(٧٣) رسالة من محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا بتاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٢٥٣هـ، شباط ١٨٣٨م (م.ن. مجلد ٣: ٣٣٩ - ٣٤٠).

(٧٤) رسالة من ابراهيم باشا إلى محمد شريف باشا بتاريخ ٣ ذي الحجة ١٢٥٣هـ الموافق لـ ٢٨ شباط ١٨٣٨م (م. ن. مجلد ٣: ٣٤٤ - ٣٤٥).

(٧٥) رسالة من يوحنا بحري إلى ابراهيم باشا بتاريخ ٥ محرم ١٢٥٤هـ، الموافق للأول من نيسان ١٨٣٨م (م. ن. مجلد ٣: ٣٧٢ - ٣٨٤).

(٧٦) رستم، م. ن. مجلد ٤: ١٠٥.

(٧٧) أمر سر عسكري موجّه إلى يوسف بك (شريف)، وأمر سر عسكري آخر موجه إلى الأمير بشير الشهابي بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٥٥هـ، حزيران ١٨٣٩م، (م. ن. مجلد ٤: ١١٠).

(٧٨) رسالة من ابراهيم باشا إلى حسين باشا بتاريخ ٢٧ ربيع الأول هـ، حزيران ١٨٣٩م، وقد جاء فيها: «وقد وصلني وقت تحرير هذا الكتاب خطاب من الأمير بشير الشهابي يفيد به أنه أرسل حفيده على رأس العيسويين لمساعدتنا في مسألة المتاولة» (م. ن. مجلد ٤: ١١٢).

(٧٩) رسالة من الأمير بشير إلى ابراهيم باشا بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ، تموز ١٨٣٩م (م. ن. مجلد ٤: ١٢٧).

(٨٠) رسالة من السر عسكر ابراهيم باشا إلى اسماعيل بك حكمدار حلب بتاريخ ٩ جمادي الأول ١٢٥٥هـ، تموز١٨٣٩م (م. ن. مجلد ٤: ١٥٩).

(٨١) رسالة من ابراهيم باشا إلى والده محمد علي بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ، الموافق لشهر أيلول ١٨٣٩م (م. ن. مجلد ٤: ٢١٠).

(٨٢) رسالة من ابراهيم باشا إلى محمد شريف باشا حكمدار دمشق بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٥هـ، الموافق لشهر تشرين الأول ١٨٣٩م (م. ن. مجلد ٤: ٢٣٩).

(٨٣) الرسالة نفسها (م. ن. مجلد ٤: ٢٤٠).

(٨٤) أمر سر عسكري مؤرّخ في التاريخ نفسه (٢٢ رجب ١٢٥٥ هـ)، وملحق بالرسالة نفسها (م. ن. مجلد ٤: ٢٤١).

(٨٥) الأمر العسكري المشار إليه أعلاه.

(٨٦) رسالة من محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥٥هـ، تشرين الأول ١٨٣٩م، (م. ن. مجلد ٤: ٢٣٩ - ٢٤١)، ورسالة من يوحنا بحري إلى ابراهيم باشا بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٥٥هـ، تشرين الأول ١٨٣٩، (م. ن. مجلد ٤: ٢٤٢).

(٨٧) رسالة من محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا بتاريخ ٥ رمضان ١٢٥٥هـ، تشرين الثاني ١٨٣٩م (م.ن. مجلد ٤: ٢٥٧ - ٢٥٨)، ورسالة ثانية من محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا بتاريخ ٢٣ شعبان هـ، أول تشرين الثاني ١٨٣٩، (م. ن. مجلد ٤: ٢٥٨)، ورسالة من الشيخ محمود عبد الهادي إلى محمد شريف باشا بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٥هـ تشرين الثاني ١٨٣٩م (م. ن. مجلد ٤: ٢٦٩)، وأخيراً رسالة من الأمير مجيد الشهابي إلى محمد شريف باشا بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٥ يفيده فيها أنه «ضرب الشقي حسين شبيب وشتت شمله واضطره إلى الفرار» (م. ن. مجلد ٤: ٢٧١)، وانظر أيضاً: أمر سر عسكري إلى محمد شريف باشا بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٥هـ يتضمن موافقة القيادة العليا على إرسال الأمير مجيد الشهابي إلى بلاد بشارة لتأديب حسين شبيب (م.ن. مجلد ٤: ٢٧٣)، ورسالة من محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا بتاريخ ١٦ رمضان

١٢٥٥هـ مرفقة بكتاب الأمير مجيد المذكور أعلاه والذي يفيد بإنهاء ثورة حسين شبيب (م.ن. مجلد٤: ٢٧٥).

(٨٨) رستم، م.ن. مجلد ٤: ٣٤٠.

(٨٩) من رسالة الأمير بشير إلى ابراهيم باشا بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٦هـ، أول حزيران ١٨٤٠م (رستم، م.ن. مجلد٤: ٣٤٣).

(٩٠) من رسالة الأمير بشير نفسها، المشار إيها أعلاه (م.ن. مجلد ٤: ٣٤٤).

(٩١) أنظر صوراً لتلك الرسائل في (م.ن. مجلد ٤: ٣٤٤ - ٣٤٥).

(٩٢) رستم، م.ن. مجلد ٤: ٣٤٦.

(٩٣) رسالة مؤرّخة في آخر ربيع الأول ١٢٥٦هـ، حزيران ١٨٤٠م، (رستم، م.ن. مجلد ٤: ٣٤٨).

(٩٤) الرسالة نفسها.

(٩٥) الرسالة نفسها.

(٩٦) رستم، م. ن. مجلد ٤: ٣٥٢.

(٩٧) رسالة من ابراهيم باشا لوالده بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٥٦هـ مطلع حزيران ١٨٤٠من (م. ن. مجلد ٤: ٣٥٣).

(٩٨) م. ن. مجلد ٤: ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٩٩) م. ن. مجلد ٤: ٣٥٧.

(١٠٠) م. ن. ص. ن.

(١٠١) م. ن. ص. ن.

(١٠٢) م. ن. ص. ن.

(١٠٣) تحرير موجّه من الأمير بشير إلى مشايخ قرى الشوف وإقليم جزين والشحار والمناصف ودير القمر المجتمعين في عين مزبود بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٢٥٦هـ، حزيران ١٨٤٠م، (م. ن. مجلد ٤: ٣٦٦ - ٣٦٧).

(١٠٤) رسالة من محمود نامي بك محافظ بيروت إلى سليمان باشا بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ، حزيران ١٨٤٠م، يفيده فيها أن رجلاً فرنسياً يدعى (الفيكونت اونفروا Le vicomte onffroy) «اتخذ مقراً له في جهات الزوق واتصل بالثوار موزعاً عليهم كميات من البارود والرصاص والدراهم، وأوسمة صليبيّة، وأن وكيل القاصد البابوي المقيم في الزوق لا ينفكّ عن معاونة هؤلاء العصاة، وأنّ هذين الشخصين من طائفة الجزويت»، ويستطرد المحافظ قائلاً: «ولا يزال

الأوروبيّون يخرجون كل يوم من بيروت ويختلطون بالعصاة ثم يعودون إلى بيروت». (رستم، م.ن. مجلد ٤:٣٨١).

(١٠٥) رسالة من سليمان باشا إلى محمد علي مرفقة بعريضة من الأمير بشير يبين فيها أنّ علاقة الأجانب بالثورة في لبنان أصبحت حقيقة واضحة، وأنّ الأستانة أرسلت أحد مدرّبي الجيش إلى بيروت لهذه الغاية (تاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ، حزيران ١٨٤٠م)، وكان جواب محمد علي على ذلك هو إعطاء التعليمات لتنبيه قناصل الدول المعتمدين في بيروت بوجوب ضبط رعاياهم (الجواب بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ، حزيران١٨٤٠م) (رستم، م.ن. مجلد٤:٣٨٠).

(١٠٦) رستم، م.ن. مجلد ٤:٣٨٠ و٣٩٥ - ٣٩٦، والإعانة ضريبة سنوية فرضها المصريّون على رؤوس الرجال حسب اقتدار الإنسان، وكانت تراوح بين ٥٠٠ قرش كحد أعلى و١٥ قرشاً كحد أدنى، (مشاقة، منتخبات، ص١٢١).

(١٠٧) عريضة بتوقيع الأمير بشير مرفوعة إلى الخديوي بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ، حزيران ١٨٤٠م (رستم، م.ن. مجلد ٤: ٣٨٢).

(١٠٨) رسالة مؤرّخة في ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ، حزيران ١٨٤٠م (م. ن. مجلد ٤: ٣٨٥).

(١٠٩) رسالة محمود نامي بك محافظ بيروت إلى حسين باشا بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ، تموز ١٨٤٠م (م. ن. مجلد ٤: ٤١٩).

(١١٠) رستم، م.ن. مجلد ٢: ٣٨٤ - ٣٨٥.

(١١١) رسالة من محمد علي إلى ابنه ابراهيم بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ، آب ١٨٤٠م (م. ن. مجلد ٤: ٤٣٧).

(١١٢) رسالة من ابراهيم باشا إلى والده بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٥٦ هـ، آب ١٨٤٠ م. (م. ن. مجلد ٤: ٤٣٨).

(١١٣) رسالة من ابراهيم باشا إلى والده بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ آب ١٨٤٠م، (م. ن. مجلد ٤: ٤٤٢).

(١١٤) رستم، م. ن. مجلد ٤: ٤٤٤.

(١١٥) رسالة من محمد علي باشا إلى ابنه ابراهيم بتاريخ ٩ رجب ١٢٥٦هـ، أيلول ١٨٤٠م، (م. ن. مجلد ٤: ٤٤٧).

(١١٦) رسالة من محمد علي إلى ابنه ابراهيم بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٦ هـ، أيلول ١٨٤٠ (م. ن. مجلد ٤: ٤٤٥)، وقد بدأت الثورة الثانية في أيلول من العام نفسه (خوري واسماعيل، السياسة الدولية، ج ٢: ٢٢١ - ٢٧٣).

(١١٧) رستم، م. ن. مجلد ٤: ٤٤٦.

(١١٨) أشار ابراهيم باشا في رسالته لوالده بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٦هـ، أول أيلول ١٨٤٠م، أنه ينوي الذهاب إلى دمشق لمعالجة شؤون حوران واللجاة، ثم ينتقل منها إلى حلب (رستم، م. ن. مجلد ٤: ٤٤٤).

(١١٩) رسالة مؤرّخة في ٩ رجب ١٢٥٦هـ، أيلول ١٨٤٠م (م. ن. مجلد ٤: ٤٤٧).

(١٢٠) أنظر: رستم، م. ن. مجلد ٤: ٤٢٨ - ٤٧٠.

(١٢١) - Ismail. Doc. T5 p. 283.

وقد مر معنا أن الحكم المصري قد حدّد مدة الخدمة العسكرية للمجندين المحدثين في بلاد الشام بـ ١٥ عاماً فقط، وذلك عام١٢٥١ هـ = ١٨٣٥م (رستم، المصدر السابق، مجلد ٣:٧).

(١٢٢) - Ismail, Op. cit.T5, pp. 287 - 288.

(١٢٣) رسالة «غيز» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ حزيران ١٨٣٤. (Ibid, p.286)

(١٢٤) - Ibid, pp. 323 - 324.

(١٢٥) من رسالة «غيز» إلى الدوق دي «بروغلي» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٤ حزيران ١٨٣٥. (Ibid, pp.325 - 326).

(١٢٦) من رسالة «غيز» إلى الدوق نفسه بتاريخ ٢٥ تموز ١٨٣٥. (Ibid, pp.331 - 332).

(١٢٧) الرسالة نفسها (Ibid, p. 332)

(١٢٨) (Ibid)

(١٢٩) من رسالة «غيز» إلى الدوق نفسه، بتاريخ ٢٤ آب ١٨٣٥ (Ibid, pp. 334 - 335)

(١٣٠) - Ibid, p. 367.

(١٣١) - Ibid.

(١٣٢) - Ibid.

(١٣٣) -Ibid, p. 368.

(١٣٤) من رسالة «غيز» إلى الكونت «موليه» بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٨٣٧. (Ibid, p. 372 -)

(١٣٥) من رسالة «غيز» إلى الكونت «موليه» بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٨٣٧. (Ibid, pp. 369 - 370)

(١٣٦) - Ibid, p. 374.

(١٣٧) -Ibid, p. 371.

(١٣٨) - Ibid, p. 378.

(١٣٩) رواية مشاقة هذه ضمن أحداث العام ١٢٥٠ هـ = ١٨٣٤م، وقد مر معنا أنه، في العام التالي ١٨٣٥، حدّد الحكم المصري مدة الخدمة العسكرية للمجندين بـ ١٥ عاماً.

(١٤٠) مشاقة، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(١٤١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٢١.

(١٤٢) م.ن. ص ٢٢.

(١٤٣) م.ن.ص.ن.حاشية ١.

(١٤٤) رسالة من محمد علي الى ابنه ابراهيم بتاريخ ٦ جمادي الآخرة ١٢٥٦هـ، آب ١٨٤٠م (رستم، المصدر السابق، مجلد ٤:٤٢٦).

(١٤٥) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ٢:١٣٠.

(١٤٦) أبو عز الدين، سليمان، ابراهيم باشا في سوريا، ص ١٦٣ - ١٦٥.

(١٤٧) Guys, Relation,Vol. 2 pp. 228 - 231. -

(١٤٨) محمد كرد علي، خطط الشام، جـ ٣:٦٠، ويذكر فيليب حتي أن مسلمي بيروت الصالحين للتجنيد كانوا «يلجأون إلى القنصليات الأوروبية أو إلى بيوت الأجانب هرباً من ملاحقة المصريين لهم، وكان بعضهم يختبىء في الكهوف الواقعة في كثبان الرمل جنوب بيروت، وبعضهم كان يرمي بنفسه في البحر ويسبح إلى صخور الروشة الصعبة المرتقى التي يبلغ علوها مائتي قدم فوق الماء، وكان بعض الدروز، لكي ينجوا من الخدمة العسكرية، يتعمدون أو يعتنقون المسيحية البروتستانتية». (حتي، لبنان في التاريخ، ص ٥١٤).

(١٤٩) Ismail, Op.cit. T6 p.67. -

(١٥٠) Ibid. -

(١٥١) من رسالة «غيز» إلى الكونت «موليه» بتاريخ ٢١ حزيران ١٨٣٧.
(Ibid, T5 p.371).

(١٥٢) مما يجدر ذكره أن محمد علي ألباني الأصل، وأن ابنه ابراهيم قال، في مناسبات خاصة «إنه أتى مصر طفلاً وإن شمسها غيّرت دمه فجرى عربياً». (رستم، بشير بين السلطان والعزيز جـ ١:١٠٠).

الفصل الرابع

جيش الأمير بشير الثاني الكبير

- ٢ -

التنظيم والإعداد

أوّلاً: التنظيم:

١ - *التنظيم:*

لم يخرج الأمير بشير الثاني، في تنظيمه لجيشه، عن تقاليد الإقطاع التي كانت سائدة في عصره، في تنظيم الجيوش، وبما أنه لم يصلنا، عن جيش الأمير من المعلومات، إلا لنزر اليسير الذي يظل بحاجة إلى الكثير من الجهد لتحقيقه، والتدقيق بصحته، فإنّ ذلك ما سوف نسعى إليه في هذا الفصل، لافتين النظر إلى ما أن سبق أن مر معنا، في فصل سابق، عن تنظيم جيش الأمير يوسف الشهابي، إذ أنّ تنظيم الجيش عند الشهابي الكبير لم يكن ليختلف عما كان عليه، عند سلفه يوسف المذكور، إلاّ بالتفاصيل والخصوصيات.

ومهما قيل عن قوة الأمير العسكرية، فإنّ ما يمكن تأكيده هو أنه لم يشكّل جيشاً نظامياً بالمعنى المألوف للجيوش، ولم يكن يحتفظ لديه، من الجند النظامي، بأكثر من ألف، نصفهم من الخيالة والنصف الآخر من المشاة[(١)]، وكانت تلك «حاشية» الأمير العسكرية، وكان الخيالة مقدمين على المشاة ومميّزين عنهم[(٢)].

لقد كان الأمير يعتمد، في حروبه، على رجاله في الإمارة من جهة، وعلى حلفائه وأنصاره في المقاطعات الأخرى (وخاصة جبل لبنان ووادي التيم والبقاع) من جهة ثانية، وعلى الوالي، إذا كان إلى جانبه، من جهة ثالثة، وقد كان جند الأمير وجند حلفائه من المقاطعات الأخرى، من أهالي البلاد، أما جند الوالي، فكان، عادة، من أبناء البلاد، ثم من الدالاتية والهوارة والأرناؤوط والمغاربة والعرب وبعض السكمان[٣].

ورغم أن الأمير بشيراً لم ينشىء جيشاً نظامياً لإمارته، فإنه لم يهمل الشأن العسكري في نظام حكمه، خصوصاً أنه، منذ تسلّمه الحكم في إمارة الشوف، وحتى خروجه منها عام ١٨٤٠، ظلّ في حروب مستمرة مع خصومه داخل الإمارة وخارجها، لذا، فقد كان صارماً في مطالبته رعاياه بوجوب الالتزام، التزاماً تاماً، بالموجبات العسكرية التي يفرضها نظام الإقطاع عليهم، سواء كانوا مقاطعجيين أم رعايا عاديين. وكان هو، ككل قائد مدرك لمسؤولياته القيادية، يسهرعلى تطبيق تعليماته وتنفيذ أوامره بحذافيرها، وغالباً ما كان يشرف بنفسه على ذلك، إذ كثيراً ما كان يستعرض رجاله قبل القتال، قادة ومقاتلين على السواء[٤]، ليتأكد من درجة جهوزهم واستعدادهم، وكان يستنفزهم، جميعاً، أو قسماً منهم، حسب الضرورات القتالية، وحسب حجم العدو والمعركة.

أما الاستنفار فكان يتم إما بواسطة الرسل الذين يوفدون إلى القرى داعين رجالها للقتال، إما دعوة عامة بلا استثناء «الناقلين السلاح والذين ليس معهم سلاح أيضاً، بوجه العموم» أو دعوة مقتصرة على «الناقلين السلاح»، من دون أن يبقى منهم «نفر من جميع الناقلين السلاح»[٥]، أو بواسطة المناداة على أهالي تلك القرى من أعالي القمم[٦]، أو بإشعال النار على رؤوس الجبال إيذاناً بالاستعداد للحرب ودعوة للالتئام عند الأمير.

وكان رجال الأمير يلبون نداءه للقتال، فيهرعون، فور سماعه، إلى سراي الأمير ببيت الدين، خفافاً وثقالاً، مشاة وركباناً. ويهبون للقتال بسلاحهم وذخيرتهم وزادهم، وخيولهم إذا وجدت، إلا أن جيش الأمير لم يكن يعرف التشكيلات العسكرية المعروفة في الجيوش النظامية، بل كان يتم تشكيل المقاتلين، حسب نظام الجيوش الإقطاعية. بالعائلات «والبيوتات» بدلاً من الفصائل والسرايا، وكان شيوخ العائلات وأعيانها هم قادة تلك التشكيلات، ولم يكن للمقاتلين زي موحد ولا سلاح موحد، ولم يكن اقتناء الخيل ممكناً إلا للميسورين فقط، وهم عادة مشايخ العائلات وزعماؤها.

وأما القادة العامون في جيش الأمير فكان أبرزهم:

- الشيخ بشير جنبلاط، رأس الحزب الجنبلاطي والعائلة الجنبلاطية، وقد ظل قائداً عاماً لجيش الأمير حتى خلافه معه (بعد وقعة دمشق عام ١٨٢٢).

- ثم الأمير خليل ابن الأمير بشير الذي خلف الشيخ بشيراً في قيادة جيش أبيه ولعب دوراً مهماً في القتال إلى جانب الحليف المصري.

- والأمير مجيد حفيد الأمير بشير الذي لعب كذلك دوراً مهماً في القتال ضد الثوار وإلى جانب ابراهيم باشا.

وقد زار الرحالة الانكليزي «جون كارن» John Carne بلاد الأمير في الثلث الأول من القرن التاسع عشر[٧]، وقدم وصفاً رائعاً لمشهد من مشاهد التئام جيش الأمير، كما يلي:

«كانت المناظر حول بيت الدين منسجمة كلياً مع المشهد العسكري الرائع، فعلى السفوح كانت تنتشر كوكبة من الخيالة، وقد بان وميض سيوفها إلى

مسافات بعيدة، وخلال المسالك الضيقة لم يكن يستطيع الرجال أن يتقدموا دفعة واحدة... أما في المنحدرات فقد تدفق المشاة بلا نظام، وكانت أسلحتهم الكثيرة من بنادق ورماح وسيوف أشبه بغلايين التدخين في مقاهي الجبل. وكان تقدم القادة وهم يمتطون جيادهم في أبهة واعتزاز، بينما تسير حاشيتهم خلفهم، يشكل منظراً أكثر إبداعاً وجديراً بالتصوير، حتى جيادهم، فقد كانت تسير سيراً حثيثاً كأنما تطأ أرجلها سهلاً فسيحاً، وكأنما اعتادت السير في تلك السبل والمسالك الوعرة... وكان بلاط القصر مزدحماً بالجياد المطهمة، وبالرجال يتكىء بعضهم في جلسته بتكاسل ويتحدث بعضهم الآخر وهو منشغل بالتدخين، وقد صعد بعض الفضوليين إلى السطوح ليشهدوا قدوم جند الأمير مع راياتهم، وهكذا، فقد أضحت الساحة الكبرى للقصر مزدحمةً بمن وصل إليها من الرجال والخيل، وامتلأت أروقته وباحته بالضباط وبالجند وهم يدخلون ويخرجون بلهفةٍ واهتمام، أما الأمير فكان في الديوان يستقبل أصدقاءه ومستشاريه، بينما بدا وكأن في الأمر استنفاراً غير عادي. وكان قائد جيش الجبل في السابق الشيخ بشير (جنبلاط)، وهو الذي كان زعيماً للدروز وقد قتل لسنين خلت (١٨٢٥)، وكانت غيرة الأمير على مصلحة ابراهيم (باشا) ظاهرة، إذ أبى إلا أن يرافق جيشه الزاحف نحو دمشق وهو محمول على محفّة. وكان المسيحيون أكثر عدداً من الدروز الذين كانوا أكثر غنىً، إلا أنهم كانوا جميعاً، محاربين أشداء»[٨]، ولم يكن لدى أهل الجبل آلات موسيقيّة، لذا، فقد كان جيش الأمير يزحف إلى القتال «بلا أبواق أو مزامير أو أناشيد»[٩].

ويذكر «شبلي» دون تحديد منه لمصدر معلوماته، أنّ الراية العسكرية للشهابيين كانت «هلالاً أبيض على صفحة زرقاء»[١٠]، وقد اتخذها الشهابيّون رمزاً لهم بعد أن تخلّوا عن راية «القيسيين» حزبهم الأصلي، «ويجب أن نضيف

على ذلك أنه كان لكل عائلة إقطاعية رايتها التي كانت رمز كرامتها، حيث تدافع عنها بضراوة في أثناء القتال»[١١].

لقد استطاع الأمير أن يعدّ، في إمارته، جيشاً إقطاعياً جيداً[١٢] وصارم الانضباط[١٣]، وقد قيل إنه كان بإمكان الأمير أن يجمع، حين يدقّ نفير الحرب، نحو أكثر من ثلاثين ألف مقاتل (ستة آلاف من الدروز و٢٥ ألفاً من الموارنة)[١٤]، وقد استطاع بواسطة قوته هذه، أن يمنع الفوضى في إمارته، وأن يضمن للناس حرية التنقل والعيش المطمئن[١٥]، كما استطاع، بهيبته وسطوته وقوة شخصيته، وحتى في ظل الحكم المصري، أن يحقّق في البلاد أمناً منقطع النظير «بواسطة شرطة صارمة وعادلة»[١٦] فرضت في البلاد شرعية وأماناً «لم تشهده منذ قرون»[١٧].

إلا أنّ الحكم المصري قضى على جيش الأمير لهذا، عندما حلّ، بين عامي ١٨٣٣ و١٨٣٥، الجيوش الإقطاعية في بلاد الشام، ثم «جرّد السكان من السلاح بالقوة دون تمييز بين الأعيان وسواهم، وفرض نظام الخدمة العسكرية الإلزامية»[١٨] في البلاد، وهكذا، فقد جرّد ابراهيم باشا حليفه الشهابي من القوة التي كانت مصدر سطوته وهيبته في الحكم، وهو الذي كان بوسعه، متى شاء «أن يحشد في الميدان ثلاثين ألف رجل معظمهم من الخيالة»[١٩]، فأصبح بعد ذلك تحت رحمة القائد المصري «إذ كان قصره وعاصمته محاطين بوحدات من الجند تتسرّب عبر جباله وفي كل اتجاه لكي تنزع السلاح من شعبه»[٢٠].

٢ - العديد:

يظلّ الشك قائماً حول معظم ما قدم من أرقام عن عديد جيش الأمير، وقد راوحت هذه الأرقام بين ٣ آلاف و٤٠ ألفاً، بل ومئة ألف. فبالإضافة إلى ما

سبق أن قدمنا من أرقام في هذا الفصل وفي الفصل السابق (التجنيد والتعبئة)، يمكننا أن نقدم، فيما يلي، لائحة أخرى من هذه الأرقام التي اعتمدت، عند بعض المؤرّخين، كعديد لجيش الأمير:

- ذكر «لامارتين» أنه، في أثناء ثورة المقاطعات الشمالية (جبة بشري وكسروان) على الأمير عام ١٨١٩، قام جيش الأمير لمقاتلتهم، وعدده ٣ آلاف مقاتل، وعلى رأسه قائده «الشيخ بشير جنبلاط»[٢١]، وذكر «غيز» قنصل فرنسا ببيروت، في رسالة منه إلى الدوق دي بروغلي Duc De Broglie وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣ كانون الأول ١٨٣٢، أنّ الأمير بشيراً قصد دمشق «منذ أربعة أيام، على رأس جيش صغير قوامه ٣ آلاف رجل، للانضمام إلى شريف باشا»[٢٢] حكمدار دمشق.

- وذكر «غيز» نفسه، في رسالة أخرى منه، إلى الكونت دي ريني Comte De Rigny وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٢ تموز ١٨٣٤، أنّ الأمير بشيراً «جمع بتاريخ ١٦ تموز، خمسة آلاف رجل، وسار بهم إلى ميناء صيدا، حيث تلقى أمراً بأن يرسل ألفين بقيادة ابنه الأمير خليل لمقاتلة (النصيرية) في صافيتا»[٢٣].

- وذكر الشدياق أنه في عام ١٨٠٤ وبعد وفاة الجزّار، صدر فرمان سلطاني بتولية «ابراهيم باشا» خليفة له على عكا، وكان قد استولى عليها، خدعة، رجل اسمه «اسماعيل باشا»، فطلب ابراهيم باشا من الأمير بشير مساعدته، «فجمع الأمير المناصب ورجالهم إلى السمقانية، وكانوا نحو ستة آلاف مقاتل»[٢٤].

- وذكر «مارتان - Martin» قنصل فرنسا بصيدا، في رسالة منه إلى الفيكونت دي مونتمورنسي Vicomte De Montmorency وزير الخارجية

الفرنسية، بتاريخ ٤ آذار ١٨٢٢، أنه «حصلت، مؤخراً، مناوشة بين جند باشا دمشق، وجند الأمير بشير، وكانت الغلبة لهذا الأخير، إذ جمع الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط نحو ستة آلاف رجل، وسارا على رأسهم لمواجهة جند باشا دمشق الذي يؤكّد أنّ جيشه يتضمن نحو ٣ أو ٤ آلاف رجل»[٢٥].

- وذكر «ألكس ديفال Alex Deval» قنصل فرنسا ببيروت، في رسالة منه إلى «الكونت موليه» Comte Molé وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ أيار ١٨٣٨، أنه «باستطاعة الأمير بشير، الآن، أن يضع تحت السلاح، ما بين ٧ و٨ آلاف رجل، منهم نحو ألفي خيال، مع العلم أنه يملك الأسلحة اللازمة لتسليحهم، إذ إنّ ابراهيم باشا قد سبق أن ترك له ١٥٠٠ بندقية، كما نظنّ أن هناك أسلحة مخبأة في الجبال لم تستطع السلطات المصرية اكتشافها»[٢٦].

- وذكر «أوجين بوريه Eugène Boré» في مقالة له عن الأمير بشير نشرت في «مجلة الشرق» La Revue d'Orient وأضافها «غيز» كملحق في كتابه بالفرنسية «بيروت ولبنان»[٢٧]، أن الأمير بشيراً «مشى، على رأس عشرة آلاف رجل، نحو دمشق، ظناً منه أن فرماناً قد أتى من الأستانة يعلن خلع باشا دمشق من مركزه ورتبته» ويولي على دمشق حليفه عبدالله باشا. وفي رسالة من محمد علي باشا إلى عبدالله باشا والي عكا، بتاريخ ٩ رجب ١٢٣٩هـ (آذار ١٨٢٣) ذكر عزيز مصر أنه «كان قد وجه سؤالاً إلى الأمير بشير، قبل خروجه من مصر وعودته إلى بر الشام، يستوضح فيه عدد الجنود الذين يتمكن الأمير من جمعهم وإرسالهم إذا اقتضى الأمر لذلك» وقد أجابه الأمير أن بإمكانه «عند اقتضاء الحال» أن يقدم «عشرة آلاف بقيادة ابنه الأكبر»[٢٨].

- وذكر الأمير حيدر الشهابي في تاريخه[٢٩]، وكذلك الشدياق[٣٠]، أنّ الأمير بشيراً سار لمقاتلة الوهابيين في الجزيرة عام ١٨١٠ بجيش مقداره «خمسة

عشر ألف مقاتل» جمعهم «بعد أن أطلق التنبيه على جميع بلاده»[٣١]، وذكر «دومينيك شفالييه Dominique Chevallier» أن رينـولت Regnault قنصل فرنسا بصيدا بين عامي ١٨٢٠ و١٨٢٥، قدر عدد المقاتلين في «الكانتون» الدرزي (أو الإمارة الدرزية) في هذه الحقبة من الزمن، «بخمسة عشر ألف مقاتل، منهم أربعة آلاف مسيحي»[٣٢].

– وروى «لامارتين» أنّ الأمير بشيراً ذكر، في معرض حديثه مع أحد زوّاره الفرنسيين الذي أخذ عليه تقاعسه عن نصرة بونابرت عند حصاره لعكا، بأنّ «الخمسة عشرة أو العشرين ألف رجل الذين كان علي أن أرسلهم، لنجدته، من الجبل، لن يتمكنوا من فعل شيء لانجاح الحصار»[٣٣].

– وذكر «جون كارن» أنه كان باستطاعة الأمير بشير، عند الضرورة القصوى، «أن يحشد قوة من عشرين ألف رجل، مشاةً وخيالةً مسلحين بالبنادق، وجلّهم من الخيالة» كما ذكر أن الدروز يشكّلون ثلثي قوة الأمير[٣٤].

– وذكر توفيق توما، نقلاً عن الرحالة الفرنسي «اوراس فيرني Horace Vernet» الذي زار بلاد الأمير في أواخر حكمه، أنّ الأمير بشيراً «وضع بتصرف ابراهيم باشا المصري، القسم الأكبر من الثلاثين ألف الذين كان باستطاعته أن يعبئهم ويقودهم»[٣٥].

– وذكر أبو شقرا أنه كان في إمارة الشوف، في عهد الشيخ بشير جنبلاط، «أربعون ألف محارب من الدروز، منهم عشرة آلاف خيالة»[٣٦]، وصرح محمد علي باشا إلى «ميمو Mimaut» القنصل الفرنسي بمصر، أن «بإمكانه الاعتماد، في لبنان وفي جبال نابلس، على أربعين ألف رجل قادرين على حمل السلاح»[٣٧].

– وذكر الأب ديب، نقلاً عن رسالة كتبها «بوجولا Baptistin Poujoulat» إلى أخيه، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٨٣٧ «أنّ الشعب الماروني الذي يعدّ ٢٥٠

ألف نسمة، يمكنه أن يجنّد ٥٠ ألفاً، أما الشعب الدرزي فهو أقل عدداً بكثير من الشعب الماروني، وذلك بسبب حرب الافناء التي خاضها ضده الأمير بشير، منذ ٢٨ عاماً، وفي كل حال، باستطاعة الدروز أن يجنّدوا بين ٨ و١٠ آلاف رجل... يعزّزون، عند الضرورة صفوف أعداء ابراهيم باشا، كما أنّ مقاطعة بعلبك يمكن أن تقدم بين ٥ و٦ آلاف مقاتل متوالي»[٣٨]، وقد سبق أن ذكر الأب ديب نفسه، عن أحد الفرنسيين الذين زاروا المشرق عامي ١٨١٦ و١٨١٧، أن باستطاعة الأمير بشير أن يجنّد خمسين ألفاً من أهالي الجبل، دروزاً ونصارى[٣٩].

– وذكر «فولني Volney» الذي زار بلادنا في عهد الأمير يوسف(١٧٨٣ - ١٧٨٤) أنه، حسب الإحصاءات (لتي لم يحدد مصدرها)، بإمكان موارنة جبل لبنان أن يجنّدوا ٣٥ ألف رجل «وذلك يفترض أن عددهم نحو ١٠٥ آلاف نسمة»[٤٠]، وأنه، حسب الإحصاءات دائماً، بإمكان دروز الشوف أن يجندوا ٤٠ ألفاً «وذلك يفترض أن عددهم نحو ١٢٠ ألف نسمة»[٤١]. ورغم أنه هذه الحسابات جرت في عهد الأمير يوسف، أي قبل مطلع عهد الأمير بشير بسنوات قلائل (أربع سنوات فقط)، وقبل نهاية عهده بنصف قرن، فإنّ باستطاعتنا أن نتخذ من هذه الحسابات مقياساً لمعرفة إمكانات الأمير بشير العسكرية، خصوصاً أنه تمكن، خلال حكمه الطويل، أن يجمع بين الإمكانات العسكرية للدروز والنصارى معاً، أي أنه تمكّن من أن يحكم الجبلين المتجاورين: جبل الشوف وجبل لبنان.

ولكن يجب أن لا نذهب بعيداً، مع «فولني» في حساباته، فنقدر للأمير، بناء على ذلك، جيشاً من نحو خمسة وسبعين ألف مقاتل، وهذه مبالغة لا يمكن القبول بها، خصوصاً عندما نعرف أن الرحالة «كورانسز Corancez» الذي زار

هذه البلاد بعد «فولني» بعشرين عاماً، ناقض حسابات «فولني»، «وخفض عدد الدروز إلى ٧٠ ألفاً، وإلى ١٦ أو ١٧ ألف رجل قادر على حمل السلاح»[٤٢]، واستطرد «كورانسز» قائلاً: «وإنها لحقيقة ثابتة ومعترف بها أن الموارنة هم أكثر بكثير من الدروز في جبل لبنان»[٤٣]، إلا أنه لم يؤكد الأرقام التي قدمها «فولني» بصدد الموارنة، كما لم يعطِ أرقاماً غيرها.

– وفي عام ١٨٢٢ استقبل محمد علي باشا الأمير بشيراً في ديوانه بمصر، وذكر أمام الحضور في مجلسه، وكانوا من كبار القوم، أنّ الأمير بشيراً «تحت يده عشاير تجمع مئة ألف مقاتل»[٤٤]، ولسنا ندري طبعاً من أين استقى عزيز مصر معلوماته تلك عن قوة الأمير العسكرية، ولكنه غيّر رأيه ولا شك عندما سأل الأمير بعد ذلك عن إمكاناته العسكرية فأجابه أنّ باستطاعته تعبئة عشرة آلاف مقاتل[٤٥]. وسواء أكان ذلك ممالأة من محمد علي للأمير أو اقتناعاً منه بقوة الأمير العسكرية، فمما لا شك فيه أن هذا الرقم مبالغ فيه إلى حد كبير.

وإذا أردنا أن نقيّم الأرقام التي أوردناها بصدد عديد جيش الأمير، لوجب علينا أن نأخذ بالاعتبار العوامل التالية:

١ – إنّ بعضا من هذه الأرقام قد وضعت لتقدير الجيش في معركة معيّنة، حيث كانت التعبئة جزئية، لا كلية.

٢ – إن البعض الآخر وقد وضع في فترة معيّنة، حيث تختلف التحالفات العسكرية للأمير فيها عن الفترات الأخرى، مما يؤثر، ولا شك، في قدرته العسكرية، زيادة أو نقصاً.

٣ – إن البعض الثالث قائم على تقديرات شخصية لا ترتكز على أسس منطقية أو علمية.

لقد حكم الأمير أكثر من نصف قرن من الزمن، وكانت سلطته تتجاوز، في فترات مختلفة من حكمه، إمارة الشوف، إلى مقاطعات أخرى مجاورة، ثم تعود فتتقلص عنها، في فترات أخرى، لتقتصر على إمارة الشوف وحدها، وكان هذا المد والجزر في سلطة الأمير تنعكس على قوته العسكرية، إلا أن القوة الثابتة للأمير هي قوته في إمارته، إمارة الشوف، ثم قوة حلفائه الدائمين في جبل لبنان (جبة بشري وكسروان وبلاد جبيل)، من هنا، إذا كان علينا أن نقيّم قوة الأمير العسكرية الحقة، فهي تلك التي كانت له في هاتين المقاطعتين: جبل الشوف، وجبل لبنان، ولا نخالها تعدت، في أية فترة من فترات حكم الأمير، العشرين ألف مقاتل، ونستنتج ذلك مما يلي:

لقد جرت إحصاءات عديدة للبلاد التي كان يحكمها الأمير بشير حتى نهاية عهده عام ١٨٤٠، إلا أنّ هذه الإحصاءات لم تكن تراعي الدقة والأمانة، لاعتبارات عديدة، وفي العام ١٨٤٧، وضع «بوريه Bourée» القنصل العام الفرنسي، تقريراً عن عدد سكان هذه البلاد جاء فيه: «إن البلاد التي كان يحكمها الأمير بشير حتى العام ١٨٤٠، والتي حاول الباب العالي عام ١٨٤١ أن يخضعها لسلطة الباشا التركي، يراوح عدد سكانها بين ١٩٠ و١٩٥ ألف نسمة، وقد رفعت بيانات لأوروبا وأرسلت مخطوطات أو مطبوعات، وكلها تحمل أرقاماً تراوح بين الـ ٣٥٠ ألفاً و٤٠٠ ألف، وحتى ٥٠٠ ألف نسمة، وغالباً ما اعتبرت هذه الأرقام جدية. إنني آسف أني لا أستطيع أن أنسب الخطأ إلى هؤلاء الذين جمعوا هذه المعلومات، وإنما، لكي نسمي الأشياء باسمائها، هنالك، بكل براءة وبساطة، كذب مقصود»[٤٦]، ومن المعروف أنّ نسبة القادرين على حمل السلاح، في مجتمعٍ ما، لا تتعدى، عادة، الـ ١٠٪ من مجموع سكانه، فيكون عدد القادرين على حمل السلاح في بلاد الأمير، حسب إحصاء بوريه، نحو عشرين ألف رجل لا أكثر.

ثانياً: الإعداد:

١ - *التجهيز:*

يختلف الإعداد للقتال في جيوش الإقطاع عنها في الجيوش النظامية، فبينما يكون إعداد الجيوش النظامية للقتال مبنياً على أسس علمية ومنهجية جماعية تهدف إلى تكوين المقاتل ضمن وحدة نظامية ووفق مبادىء تكتية وتقنية مرسومة، لا نرى شيئاً من هذا القبيل في جيوش الإقطاع، حيث يعدّ المقاتل نفسه للقتال إفرادياً غالباً، وتلقائياً، دون منهج محدّد أو أسس عسكرية واضحة. وإذا ما اعتبرنا إعداد الجيوش للقتال، بالمفهوم العسكري الحديث، تجهيزها (باللباس والمؤونة والسلاح والعتاد والذخيرة) وتدريبها، وتنشئتها تنشئة مادية ومعنوية، لكي تصبح، ضمن وحدات نظامية، ووفق مفهوم عقيدي عسكري محدّد، قادرة على تنفيذ مهمات قتالية تناط بها، لرأينا كم هو مبالغ فيه القول بإعداد جيوش الإقطاع، بهذا المفهوم الحصري المتطوّر، للقتال.

إلا أنه، في كل حال، لا بدّ لنا من القول، بإعداد ما، ما في زمن الاقطاع، للجيوش، وهو ما لحظناه عند فخر الدين المعني الثاني، مثلاً[٤٧]، وما سنلحظه، ولكن بوضوح أقل، عند الشهابي الكبير.

في الواقع، لم يكن المقاطعجيون، من أمراء وسواهم، يعدّون جيوشاً بالمعنى الصحيح للكلمة، وإنما كانوا، كما أسلفنا، يستنفرون رجالهم للقتال، فيحمل كل رجل سلاحه وزاده، وذخيرته، ويمتطي جواده، إن كان يمتلك جواداً، ويلبي النداء. وكان على كل رجل قادر على حمل السلاح أن يظل جاهزاً للقتال في أي وقت يُطلب إليه ذلك، وكان هذا الجهوز على مسؤولية الرجل نفسه وعلى حسابه الخاص، في الأساس، إلا أنه كان على المقاطعجي، أميراً كان أو شيخاً، أن يتعهّد ذلك، وعلى حسابه، في أثناء القتال.

فإذا استنفر رجال المقاطعة، مثلاً، للقتال، حمل كل منهم، شيخاً كان أم فلاحاً، «كيساً صغيراً من الطحين، وبندقية، وبعض الرصاصات، وقليلاً من البارود»[٤٨]، وتوجه إلى المكان المحدّد للإلتئام. إلا أنه، إذا تعذّر على الفلاح الحصول على الجهاز اللازم للحرب، من سلاح أو ذخيرة أو مؤونة، فكان على المقاطعجي أن يدبر له ذلك بنفسه، فيأمر بسلاح «للذين ما معهم سلاح، وجباخانا أيضاً للجميع»[٤٩]، كما أنه كان ملزماً «بتعهد أنصاره بالمؤونة والذخيرة» في أثناء القتال[٥٠]، إذ كان الأمير يقدم «الأكل والشرب والجبخانة والخيام والعليق للخيل»[٥١] وكانت وجبة المقاتل، لا تتعدّى، عادة، الخبز والبصل والجبنة والزيتون وبعض الفواكه، وقليلاً من النبيد[٥٢].

إلا أن تعهّد المقاطعجي لتجهيز المقاتلين بالسلاح الذخيرة والمؤونة، سواء قبل القتال، أو في أثنائه، لم يكن ليتم من ماله الخاص، بل كان ذلك من الأموال الأميرية التي يجبيها المقاطعجي من فلاحي مقاطعته، إذ كان يفرض على أولئك الفلاحين، بالإضافة إلى الأموال الأميرية المترتبة عليه للدولة، أموالاً أخرى يجبيها لمصلحته، وكثيراً ما كانت الأموال تجبى، خصيصاً، لنفقة العساكر، ففي عام ١٨٠٤، وعندما طلب ابراهيم باشا، الذي خلف الجزار على ولاية عكا، من الأمير بشير، مساعدته لقتال اسماعيل باشا الذي اغتصب الولاية، طلب إليه، إضافة إلى تجهيز جيش من ستة آلاف مقاتل، «أن يسرع بجمع الأموال الأميرية لنفقة العساكر» فأرسل الأمير «محصلين يجبون الأموال الأميرية من كل البلاد وأداها لابراهيم باشا»[٥٣]، كما سبق أن فرض الأمير يوسف الشهابي عام ١٧٨٢، على أبناء الجبل، ضريبة «الشاشية» ومقدارها قرشان على كل ذكر بالغ»[٥٤].

وفي ظل الحكم المصري لبلاد الشام عام ١٨٣٣، فرضت على الأهالي، من مختلف الطوائف، في هذه البلاد، ضريبة سميت «الفردة» أو «الفرضة»، وقد فرضت «على رؤوس الرجال، حسب اقتدار الإنسان، فالغني يدفع لكل سنة خمسماية غرش، والدون بدونه لحد الخمسة عشر غرش»[٥٥]، وكان يدفع هذه الضريبة الرجال جميعهم دون تمييز بين النصارى والمسلمين منهم[٥٦]، وقد فرضت على الرجال الذين تراوح أعمارهم بين الـ ١٢ والـ٦٠ عاماً[٥٧]، باستثناء رجال الدين والموظفين الملكيين[٥٨]، هذا بالإضافة إلي ضريبة الصنف، أو «الشونة» التي كانت تستوفى، لحساب الجيش، من الحاصلات الزراعية في البلاد، كالحبوب والسمن والزيت وسواها، وتنقل إلى أقرب «شونة» عسكرية، من البلدة[٥٩]. كما كانت تصادر الحيوانات وتسخر لحمل متاع الجيش كلّما دعت الحاجة إلى ذلك[٦٠].

مقابل ذلك، كان ابراهيم باشا يصرف للجند رواتب محدّدة، ففي عام ١٨٣٢ وجّه الأمير قاسم بن بشير، مع ألفين من رجال الأمير، إلى زحلة، «لحفظ العلائف المهيّأة للعساكر المصرية» وصرف لكل فرد منهم راتباً مقداره خمسون قرشاً في الشهر[٦١]، كما أنه أمر بأن يصرف لكل من أبناء المشايخ من أعيان الدروز الذين سافروا إلى مصر على رأس الفرق الدرزية الثلاث عام ١٢٥١ هـ =١٨٣٥م، راتب ضابط برتبة ملازم[٦٢].

ويبدو أنّ ابراهيم باشا، كقائد عسكري، كان يحدب على جنوده وتشغله شؤونهم المادية، رغم الحاجة الاقتصادية الملحة التي ألمت به وبجيشه في بلاد الشام، فهو قد ردّ على محمد شريف باشا حكمدار دمشق الذي طالبه بصرف الرواتب المتأخرة للموظفين المدنيين، قائلاً: «أيها الباشا، إذا كان لهؤلاء طلب فلنا واحد وعشرون مرتباً... وهل يرضى الله تعالى أن ينام الناس في أحضان

أزواجهم ويظل الجنود التعساء تائهين في الجبل وبين الصخور وليس لديهم نقود؟»[٦٣]، ووجه إلى الأمير بشير رسالة بالمعنى ذاته يقول له فيها: «وردت ورقتكم المتضمنة خصوص استنظار العيسوية من شأن صدقة. يا مير يلزم في هذا الخصوص تحلم علينا، في الواقع يقولوا الصدقات ترد البلا وتزيد العمر، ولكن في حقنا العسكر بقا لهم واحد وعشرين شهر لم أخذوا نصف فضة»[٦٤]، ورد على بحري بك الذي طالبه بصرف رواتب «الموظفين الملكيين» الذين «أصبحوا في حاجة إلى قوتهم اليومي من جراء عدم صرف مرتباتهم الموقوفة»، مقترحاً أن «يصرف مرتب شهرين لمن أوقفت مرتباتهم ستة أشهر، ثم يصرف مرتب شهر واحد في كل شهرين كما هو جار مع أفراد الجيش»[٦٥]. وكان يتمّ تجهيز الجيش المصري في بلاد الشام بحيوانات الركوب والنقل عن طريق شرائها، في رسالة من «غيز» قنصل فرنسا ببيروت، إلى الكونت «موليه»، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٨٣٧، يذكر هذا القنصل أنّ الحكومة المصرية «اشترت خيولاً وبغالاً للخيالة ولسلاح النقل في الجيش، إذ طلب من الأمير إعداد أربعماية بغل لهذه الغاية»[٦٦].

وفيما يلي وصف دقيق للشاعر الفرنسي «لامارتين» وصف به لباس المحارب الدرزي، وكان قد شاهده في الجبل في زيارته للأمير عام ١٨٣٢، قال«لامارتين»: «لا شيء أكثر وقاراً وأكثر غنى من بزّات هؤلاء المحاربين الدروز وتدرّعهم، فالعمامات الضخمة التي تتلوى عليها، بشكل حلقات أنيقة، شالات حريرية ذات ألوان فاقعة، هذه العمامات تعكس على وجوههم السمراء وعيونهم السوداء ظلاً ينعكس بدوره على المهابة وعلى الحيوية الفظة التي تتميّز بها هيئاتهم، كما أن شواربهم الطويلة تغطي شفاههم وتنحدر من على جوانب أفواههم. ويرتدي الدروز جميعهم، وكذلك أهالي الجبل، زياً موحداً هو نوع من

الجلابيب (ج جلباب) القصيرة ذات اللون الأحمر، وتتنوّع هذه الجلابيب جودة بمقدار أهمية مرتديها وثرائه، فهي إما قماش من القطن والذهب، أو القطن والحرير، وقد زيّنت برسوم أنيقة، حيث يعطي تنوّع الألوان، بانعكاسه على ذهب القماش أو فضته، بريقاً متألقاً على الصدر أو على الظهر. كما يرتدون سراويل واسعة تغطي، بألف ثنية، سيقانهم، وينتعلون أحذية نصفية مصنوعة من جلد الماعز الأحمر، مع خف من جلد الماعز الأصفر ينتعلونه فوق الحذاء، ويضعون على أكتافهم سترات مبطنة بالفرو، ذات أكمام مدلاة. ثم يتزنرون بزنانير من الحرير أو جلد الماعز شبيهة بزنانير الألبان، حيث تلفّ هذه الزنانير أجسامهم لفّات متعدّدة، ويستعملها الخيال لحمل السلاح»(٦٧).

٢ - *التسليح*:

لقد عرف الأمير بشير ثلاثة أنواع من الأسلحة:

أ - الاسلحة الجارحة، وهي:

- السيوف(٦٨) على اختلاف أنواعها، والخناجر، والقامات، والسكاكين والشاكريات (وهي خناجر صغيرة) والفؤوس، والبلطات، والمفاقيص(ج. مفقاص هي شبه رمانة تكون في طرف عمود من حديد تفقص كل شيء تدركه)(٦٩) أو الكلنكات.
- الرماح(٧٠).

ب - الأسلحة القاذفة أو النارية: وهي:

- البنادق، وأنواعها في ذلك الزمن: بنادق الفتيل، وبنادق الصوان(٧١) وأخيراً بنادق الخرطوش(٧٢) (لفائف تحشى بالبارود وتزوّد بكبسولة متفجرة).

- الغدارات، والطبنجات، والفرود جمع فرد، والجفوت (جمع جفت، وهو سلاح بفوهتين).
- الزربطانات والشرخانات وبنادق الخزنة (وهي أشبه بالمدافع الصغيرة توضع على مرفع، أو سيبة، عند إطلاقه).

وقد اشتهر من أنواع البنادق ما سمي بالمجوهرة أو المجهرية، وهي الدمشقية والعجمية والجزائرية والمصرية والأرناؤوطية. وأشهر هذه كلها: العجمية والدمشقية، كما اشتهر من أنواع البنادق المجهرية: الفلنتة، وأبو ريشة، وأم عيون «وكلها مشهورة بإصابة الغرض - أي الهدف»(٧٣).

- المدافع، ومعها الزنبركات والجبخانة، ومنها: مدافع الرش (أو المدافع الرشاشة)(٧٤)، والقنابر (جمع قنبرة وهي نوع من القذائف يطلق بواسطة مدافع الهاون(٧٥). وكانت تخرق المكان الذي تقع فيه(٧٦)، وربما اشتقت منها لفظة «قنبلة»(٧٧).

ج - المتفجرات:

وهي الألغام، وكان في البلاد من هم متخصّصون في صنعها.

وفيما يلي وصف للشاعر الفرنسي «لامارتين» وصف به الأسلحة التي كان يحملها جنود الأمير ببيت لدين عام ١٨٣٢، قال لامارتين»: «كان باب قصر النساء ببيت الدين محاطاً بعبيد سود يرتدون لباساً فخماً ويتسلّحون بالمسدسات (الفرود) والسيوف الدمشقية اللامعة بالذهب والمرصّعة بالنقوش»(٧٨). وقال: «كان الباب الفخم والضخم للساحة الأولى من قصر بيت الدين محروساًبعرب مسلحين ببنادق وبرماح طويلة خفيفة تشبه جذوع القصب الطويل»(٧٩).

وقال: «كان بعض العرب الذين هم في خدمة الأمير يمرون على خيولهم بثيابهم الفخمة وبأسلحتهم الرائعة في زنانيرهم، وبأيديهم رماح يراوح طولها بين ١٢ و١٥ قدماً»(٨٠).

وقال: «نرى دائماً قبضات خنجرين أو ثلاثة أو قبضة يطقان (وهو سيف تركي محدّب Yatagan) وخناجر وسيوفاً قصيرة شرقية، تبدو من زنانيرهم وتلمع على صدوهم، كما نرى، عادة، أعقاب مسدسين (فردين) أو ثلاثة مطعّمة بالفضة، أو الذهب، تتمم هذه الترسانة المحمولة. ويحمل العرب، إضافة إلى ذلك، رماحاً ذات قبضات خشبية رقيقة ومرنة ولكنها صلبة، وتشبه القصب الطويل. وهذه الرماح هي سلاحهم الرئيسي، يزينونها بشراريب مدلاة وبجدائل حريرية، ويحملونها، عادة، بأيديهم اليمنى، النصل في الفضاء، والجذع يكاد يلامس الأرض، ولكنهم، عندما يجرون بخيولهم خبباً، يعلّقونها، أفقياً، فوق رؤوسهم، أما في الألعاب العسكرية، فإنهم يقذفونها لمسافات بعيدة ثم يلتقطونها وهم على ظهور جيادهم بعد أن ينحنوا حتى يكادوا يلامسون الأرض، ولكنهم، قبل أن يقذفوها، يجعلونها تترنح لفترة طويلة مما يكسبها قوة قذف كبيرة توصلها إلى الهدف الذي يقصدون»(٨١).

وكان كل فلاح يهتم بتدبير سلاحه، أما في أثناء القتال، فكان على الأمير أو الشيخ أن يهتم بتدبير الذخيرة والمؤونة للمقاتلين من رجاله(٨٢)، وكانت مصادر السلاح، قبل الحكم المصري لبلاد الشام، مختلفة عند أهالي الجبل، فكانت البنادق تشترى من أي مصدر كان، وكثيراً ماكان الوالي يزوّد الأمير بالسلاح «والذخاير والجبخانات... ومدافع طوب هاون»(٨٣)، فقد أرسل عبدالله باشاوالي عكا إلى الأمير بشير، في أثناء حرب هذا الأخير مع الشيخ بشير جنبلاط عام ١٨٢٤، «مدافع كبار طوب هاون، لأجل حصار المختارة»(٨٤)،

حتى أنه - أي عبدالله باشا - «جمع كل ما كان في بلاد المتاولة من جمال وكدش ودواب لأجل نقل الذخاير من مدينة صيدا إلى دير القمر»(٨٥)، فكأنه أقام جسراً برياً بينه وبين الأمير لتزويد هذا الأخير بالسلاح والذخيرة في قتاله ضد الشيخ بشير.

وكان البارود يصنع في الجبل محلياً في «كفر عقاب» بالمتن، حيث كان يوجد ٣ معامل للبارود، كل معمل مؤلّف من ٣ أجران، وقد أحرق عمر باشا النمساوي هذه المعامل عام ١٨٤٢(٨٦)، كما اشتهرت بكفيا كذلك (عام ١٨٤٠) بصنع البارود إلا أنها لم تكن تنتج كميات كافية، كما أن انتاجها لم يكن نقياً(٨٧)، وفي أثناء الثورة، في العام نفسه، اضطرّ أهالي الجبل، نظراً لحاجتهم إلى الرصاص، إلى أن يحوّلوا الدواليب الرصاصية التي كانوا يغزلون بها حريرهم، إلى رصاص لبنادقهم(٨٨)، رغم أن الجبل قد اشتهر، في تلك الفترة، بصناعة سبك الحديد، وخصوصاً في دوما والشوير وزحلة التي كانت تنتج النعال والمسامير وبعض الأدوات الحديدية الأخرى(٨٩).

وقد كثر السلاح بين أيدي أهل الجبل منذ بدء الحكم المصري لبلاد الشام، فقد وزّع ابراهيم باشا السلاح على أنصاره من أهالي الشام(عام ١٨٣٢) وخصوصاً نصارى الجبل (عام ١٨٣٨)، وذلك لكي يدعم وضعه العسكري في البلاد بعد الثورات التي قامت ضده في كل من حوران وجبال النصيرية ونابلس(٩٠)، فوزّع على نصارى الجبل ستة عشر ألف بندقية(عام ١٨٣٨) لكي يقاتلوا بها أخوانهم من الثائرين الدروز في تلك البلاد(٩١)، ويذكر الأب ديب أنه، بناءً لذلك، انضم إلى جيش محمد علي، في بلاد الشام، وبقيادة الأمير بشير، ستة عشر ألف ماروني، وبعض دروز الجبل، لقتال الدروز في حوران(٩٢)، «واعترافاً بالتضحية وبالسلوك الجميل لجند الأمير بشير، أرسل

محمد علي إلى هذا الأخير، وللموارنة ولأبنائهم وأحفادهم، ٢٤ ألف بندقية»[٩٣].

كما أنّ البواخر الانكليزية كانت تفرغ، على الساحل الشامي، عام ١٨٤٠، الأسلحة والذخائر تزوّد بها الثائرين، وكذلك البواخر اليونانية، فقد ذكر «بوريه Bourée» القنصل الفرنسي ببيروت، في رسالة منه إلى «تيير Thiers» رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها، بتاريخ ٧ تموز ١٨٤٠، مؤكداً أنه «في هذه الليلة، أفرغت فرغاطة انكليزية حمولتها من البارود والرصاص قرب جونيه»[٩٤]، كما كان قد ذكر، في رسالة سابقة منه إلى «تيير» نفسه، بتاريخ ٢١ حزيران ١٨٤٠، أنه «ليل ١٨ منه، رست باخرة يونانية قرب جونية وأنزلت ٤ قطع مدافع ميدان و٨٠٠ بندقية وذخائر»[٩٥]. هذا ولم تقصر السلطنة في تغذية الثورة على محمد علي في بلاد الشام بالسلاح والذخيرة، فقد كان «العملاء الانكليز والعثمانيون ينشرون، من جهتهم، المال والسلاح، وينثرون الوعود، وذلك لكي يورّطوا الشعب ولا يدعوه ييأس، بل يستمر في الصراع... وقد بدأ السلاح الذي وعد الانكليز والعثمانيون الثائرين به يصل فعلاً، وبكميات، إلى الساحل[٩٦]». وبينما كانت بواخر الانكليز تفرغ المدافع والذخائر على الساحل[٩٧] «كان الثوار يفدون جماعات إلى المعسكر الإنكليزي العثماني في جونية لكي يتسلّحوا، وقد تلقوا، في نهاية أيلول عام ١٨٤٠ أكثر من ثلاثين ألف بندقية»[٩٨]. ويقول «توما» بهذا الصدد: «لم يشهد الجبل مطلقاً مثل هذا التداول بالسلاح والذهب... فتوزيع السلام كان يتم بسخاء وفي نحو عشر نقاط من الساحل، وبالمئات، وتقريباً بلا تنظيم، وكان الفلاحون يتلقون السلاح دون أن يطلب منهم توضيح ما سوف يفعلونه به، حتى أنّ جماعات من الشيعة تلقت أسلحة من الانكليز والعثمانيين وذهبت تساعد بها الجيوش المصرية»[٩٩].

إلا أنه يجب أن لا يغرب عن بالنا ذكر ما قامت به الحكومة المصرية، في أثناء حكمها لهذه البلاد، من نشاط في صنع مختلف أنواع الأسلحة أو استيرادها، وقد ساعدها على صنع الأسلحة وجود الحديد الذي يصلح لصنع السلاح، ووجود الأخشاب التي تصلح لصنع البنادق، في بلاد الشام، وقد عرف المصريون كيف يستغلون هذه المواد الأولية لصنع الأسلحة استغلالاً جيداً، ففي ربيع الآخر ١٢٤٨هـ (أيلول عام ١٨٣٢م) أمر محمد علي ابنه ابراهيم بقطع «كمية كافية من شجر الجوز لصنع عشرة آلاف بندقية» من بيلان وأدنة[١٠٠]، ولكن ابراهيم باشا أكد لوالده، في رسالة جوابية بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ (أيلول ١٨٣٢) أن شجر الجوز هذا، الذي يصلح لصنع «قنادق» البنادق، موجود بكثرة في «جبل الدروز» (أي جبل الشوف) وطرابلس بالإضافة إلى أدنة، وأنه أصدر «الأوامر السر عسكرية لدرس هذا الموضوع»[١٠١].

وقد اكتشف المصريّون، فور دخولهم هذه البلاد، أهمية معدن الحديد الموجود في جبل الشوف، فأمر محمد علي ابنه ابراهيم «بوجوب الاتصال بالأمير بشير الشهابي ودرس أمر المعادن الموجودة في جبل الدروز» ومصارحته من ثم برغبة السلطات المصرية في «إنشاء مصنع للحديد» في هذا الجبل[١٠٢]. خصوصاً أنّ الحديد الموجود في جبل الشوف أقرب إلى الساحل من الحديد المكتشف في «اولاش» بالقرب من «بياس»، مما يساعد على تصديره بسهولة إلى مصر حيث يتم صهره وتصنيعه[١٠٣].

وهكذا، فقد انتفع المصريون من الخشب والحديد في بلاد الشام لكي يصنعوا في مصر مختلف أنواع الأسلحة، فقد أنشأ عزيز مصر في بلاده داراً «لصنع المدافع»، وهي «مؤسّسة تحوي جميع الآلات والأدوات التي تقوم عليها

هذه الصناعة»(١٠٤) وفق النموذج الفرنسي لصنع المدافع، كما أنشأ مصنعاً للبنادق «على طراز مصانع البنادق في فرنسة»(١٠٥).

ورغم ذلك، فقد كان المصريون يستوردون مختلف أنواع الأسلحة من البلدان الأوروبية، خصوصاً فرنسا. فقد قرر محمد علي شراء «خمسة آلاف طبنجة بروحين وخمسة آلاف سيف لأجل الأيالات الفرسان المنشأة» من فرنسا، وكتب إلى أحد عملائه التجاريين «الخواجة بوغوص» يكلّفه الاتصال بالجنرال «ليورون» بباريس لهذه الغاية و«إرسال حوالة بمبلغ مائتي ألف فرنك إلى الجنرال المذكور، سلفة»(١٠٦).

وسواء صنع المصريون أسلحتهم في مصر أو استوردوها من البلدان الأخرى، فقد كانوا ينقلون كميات ضخمة من هذه الأسلحة، مع ما يلزمها من ذخائر، إلى بلاد الشام، في فترة حكمهم لها(١٠٧)، وكان من الطبيعي أن تتسرّب هذه الأسلحة، بأعداد كبيرة، إلى أهالي هذه البلاد، بالإضافة إلى تلك التي وزعها المصريون عليهم في أثناء تسليحهم للنصارى ضد ثورة الدروز، كما قدمنا. ورغم محاولاتهم المتكرّرة لجمع هذا السلاح، فإنّ المصريين لم يتمكنوا من ذلك، خصوصاً أنهم لم يحاولوا أن يجمعوا أكثر من السلاح الذي وزعوه بأنفسهم، أي ١٦٠٠٠ بندقية، بينما «توجد أسلحة كثيرة مخبأة في الجبال وتظل بمنأى عن تقصيات السلطة المصرية»(١٠٨). وهكذا، فإنّ السلاح الذي وزّعه ابراهيم باشا على أهالي الجبل عامي ١٨٣٢ و١٨٣٨ لاستعماله لمحاربة الثورات التي قامت عليه، قد استعمل ضده فيما بعد، عام ١٨٤٠(١٠٩)، حتى أنّ الثوار تمكنوا من الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، من القوافل المنهزمة للجيش المصري(١١٠).

٣ - *التدريب والتكتيك:*

لم يعرف جيش الأمير التدريب العسكري بالمعنى الذي تعرفه الجيوش النظامية، فقد كان كل فلاح يتدرّب، على هواه ومزاجه، على ركوب الخيل ورمي البندق (الرصاص) ورمي الجريد والسيف والترس، حتى إذا ما دعي للقتال كان ماهراً في هذه جميعاً، ومن هنا نرى أنه لم يكن عند الأمير بشير، في القتال، تكتيك عسكري معين، فقد كان جيشه مجموعة من الفلاحين، معظمهم مشاة، يحملون بنادقهم بأيديهم، لا يرتدون زياً موحداً ولا يعرفون تنظيماً معيّناً، ولا تشكيلات قتالية، ولا يتقنون من أنواع الحروب سوى حرب المواقع، حيث يقتصر الفن العسكري في نظرهم على تسلّق الصخور والتسلل بين غابات العليق وأكوام الحجارة، ومع ذلك فقد كانوا يتقنون الاقتحامات المفاجئة والهجمات الليلية والكمائن وغارات الكر والفرّ، حيث يلتحمون بالعدو فجأة وبسرعة ثم يبتعدون عنه مسرعين(١١١). وكانوا منضبطين تجاه زعمائهم من مشايخ وأمراء، يتحملون، في القتال، الصعوبات والمشقات بصبر وجلد لا مثيل لهما، ومع أنهم لم يكونوا يعرفون أنواع القتال المختلفة كقتال الحصار وقتال المدفعية أو إقامة المعسكرات، وغير ذلك من فنون الحرب، إلا إنه، إذا أتيح لهم أن يتعلّموا، فإنهم يتعلّمونها بسهولة، لنباهتهم الفطرية، بحيث يمكن أن يكونوا، بالفعل، مقاتلين قديرين(١١٢).

ومع أن جند الأمير، من مقاتلي الجبل، اشتهروا بكونهم رماة ممتازين ومقاتلين نشيطين وصبورين، يقضون الأشهر الطوال في العراء «بلا خيام ولا غطاء سوى جلود الغنم»(١١٣)، فإنهم لم يكونوا قادرين على الصمود في وجه هجمات الخيالة، نظراً لأن بنادقهم لم تكن مزوّدة بالحراب التي تساعدهم على صد هذه الهجمات(١١٤).

ويصف «لامارتين» مشاهداته لبعض الشباب وهم يمارسون تمارين ركوب الخيل ورمي الجريد، وذلك في أثناء زيارته لقصر بيت الدين عام ١٨٣٢، فيقول: «...وعلى أعلى شرفة للساحة الداخلية بالقصر، بعض الفلاحين الشباب تعدو بهم خيولهم مسرعة، فيهجم بعضهم على البعض الآخر ويتراشقون بالجريد، بينما يحاولون اتقاء الضربات بانبطاحهم على ظهور جيادهم، ثم يستوون عليها وينطلقون بأقصى سرعة باتجاه خصومهم العزل، وبأناقة وحيوية مدهشتين، يؤدّون كل الحركات السريعة التي تتطلبها هذه اللعبة العسكرية»(١١٥).

إلا أن التدريب العسكري في جيش الأمير قد تطوّر في ظل الحكم المصري لبلاد الشام، إذ اعتنى ابراهيم باشا بالتعليم العسكري في هذه البلاد عناية خاصة، ففي صيف عام ١٨٣٢ أرسل إلى المدرسة الحربية بمصر، من بر الشام، ستين شخصاً(١١٦)، كما أرسل بعثة أخرى إلى مصر في صيف عام ١٨٣٣ «من بعض أولاد العرب من الأيالات الجديدة» ممن يتقنون القراءة والكتابة والحساب والرسم «كي يدرسوا فن حصار القلاع»(١١٧)، ثم أنشأ في أواخر عام ١٨٣٤ مدرسة حربية في دمشق دعيت «مدرسة الجهادية» برئاسة «علي آغا»(١١٨).

وفي مطلع العام ١٨٣٥ أرسل إبراهيم باشا الأمير خليلاً ابن الأمير بشير إلى المدرسة الحربية بإنطاكية «ليتعلم فيها فن الحرب»(١١٩)، ثم اقترح، في خريف العام نفسه (١٨٣٥)، إنشاء مدرسة عسكرية لتخريج الضباط من أبناء البلاد في كل من حلب وكلس وعينتاب(١٢٠)، كما أنشأ، في العام نفسه، مدرسة للمدفعية في حلب(١٢١). ويعدد «رستم» العلوم العسكرية التي كان يتلقاها ابناء بر الشام في المدارس العسكرية التي أنشأها ابراهيم باشا في هذه البلاد،

فيذكر: «مبادىء التحصين الأولية (مهاجمة الحصون والدفاع عنها)، والطوبوغرافيا، ورسم الخطط (التكتيك)، وحركات البيادة (مناورات المشاة)، واستخدام السلاح، وواجبات الخدمة الداخلية، ونظام الحاميات (خدمة الموقع)، والأُرط والبلوكات(١٢٢)»، أو «تدريب النفر (التعليم الفردي للمقاتل) والبلوك (السرية) والأورطة (الكتيبة) والألاي (اللواء)»(١٢٣).

ورغم المهمات القتالية التي كانت ملقاة على عاتق ابراهيم باشا في بلاد الشام، فإنه لم يهمل تعليم جيشه وتدريبه باستمرار، ففي ١٨ ربيع الأول ١٢٤٨هـ (آب١٨٣٢م) رفع أيوب بك أمير الألاي الحادي عشر، إلى السر عسكر ابراهيم باشا، إفادة عن إنجازه تعليم الألاي الحركات التالية:

«١ - القيام والوقوف وتدوير الرأس يمنة ويسرة.

«٢ - نصف دورة إلي اليمين وإلى الشمال ودورة من اليمين إلى الخلف.

«٣ - تدريب الثلاثة واتصالهم من الابط بصف واحد وإمساك السلاح في هذه الحالة.

«٤ - تدوير الوجه يمنة ويسرة في أثناء حمل السلاح، وتدوير الوجه نصف دورة إلى اليمين وإلى الشمال ودورة من اليمين إلى الخلف».

كما رفع أمير الألاي الثاني عشر إفادة مماثلة(١٢٤).

وبالإضافة إلى التعليم العسكري، اهتمّ ابراهيم باشا بتعميم القراءة والكتابة بين أفراد جيشه، وبتعميم التعليم العسكري العالي على ضباط هذا الجيش، وخصوصاً العرب منهم، ففي رسالة منه إلى «سامي بك» بديوان والده بمصر، بتاريخ «غاية شعبان ١٢٥١ هـ» (٢٠ كانون الأول ١٨٣٥م)، يذكر إبراهيم باشا أنّ الضباط العرب في بلاد الشام قد «أقدموا على درس الهندسة

والمساحة وما شاكل ذلك من العلوم اللازمة لرجال المدفعية»(١٢٥)، ثم يتحدث، في الرسالة نفسها، عن سياسته التعليمية العسكرية في هذه البلاد، فيذكر أنه أنشأ «مدارس في جميع الأيالات» ووضع قانوناً يقضي «بعدم ترقية ضباط الصف من رتبة اونباشي إلى رتبة يوزباشي إلا بعد أن يتعلّموا القراءة والكتابة»، أما من لم يستطع ذلك، فعليه «أن يتعلم صنعة من الصناعات» لكي يتمكن من الترقية(١٢٦).

وقد وافق محمد علي، في رسالة جوابية منه بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٥١هـ (آذار ١٨٣٦م) على «ترقية البارزين من أولاد العرب في القراءة والكتابة إلى رتبة يوزباشي»، كما استعرض، في الرسالة نفسها «سياسته في ترقية الضباط في الجيش»(١٢٧).

ولا شك في أنّ هذه السياسة التعليمية العسكرية لابراهيم باشا في بلاد الشام قد أثرت، إلى حد كبير، في تطوّر الفكر العسكري لدى الأمير بشير وقادته خصوصاً، ويحدثنا الرحالة الانكليزي «جون كارن» عن مشاهدته لعدد من الخيالة من رجال الأمير يقومون بتمارينهم العسكرية مع جند ابراهيم باشا في جهات بعلبك، فيقول إنه شاهد جماعة من خيّالة ابراهيم باشا قد توقفوا عند خرائب القلعة لبضعة أيام، حيث يقومون ببعض التمارين العسكرية على مدى ساعات في كل يوم، وقد شاهد بينهم عدداً من الخيالة «الذين أمدّ بهم الأمير بشير حليفه»، وكان سلاح هؤلاء الرمح والسيف أو البندقية(١٢٨). وقد وصف «جون كارن» هؤلاء الجبليين بأنهم «جنود شجعان وصبورون عرف ابراهيم قيمتهم في الحركات الخاطفة الجريئة»(١٢٩)، رغم أن «طريقتهم في الحرب كانت بلا قاعدة، ونادراً ما تستتبع الخسائر والضحايا التي تقع عادة في ميادين المعارك الطاحنة»(١٣٠).

٤ - *تشكيل الأسلحة:*

لقد انتظم جند الأمير في تشكيلين رئيسين هما: المشاة والخيالة.

أ - المشاة:

كان يتألف منهم معظم جيش الأمير، وكانوا من الفلاحين الذين يعملون في زراعة الأرض في أوقات السلم ويحملون السلاح للقتال في أوقات الحرب، وكان سلاحهم في الغالب البندقية والخنجر والفرد (المسدس) أو الغدارة، وكانوا يرتدون «سراويل قصيرة تظهر دونها سيقانهم العارية»(١٣١)، وينتظمون في القتال جماعات يقودها مشايخهم أو أبناء مشايخهم، أو امراؤهم أو أبناء امرائهم، ولا يخضعون لغيرهم من الزعماء والقادة ولا يأتمرون بأوامر سواهم، وهكذا فإنّ أوامر الوالي، لكي ينفذها الفلاحون الجنود، يجب أن تصل إليهم بواسطة قادتهم المباشرين وهم المقاطعجيون، مشايخ كانوا أم أمراء.

ب - الخيالة:

لقد اشتهر خيالة الأمير بلباسهم المزركش وخيولهم الأنيقة وسيوفهم المرصّعة، وقد أسهب في وصف هؤلاء الخيالة عدد من الرحالة الأوروبيين أمثال «لامارتين» و«جون كارن»، وقد مر معنا بعض مشاهداتهم لهؤلاء الخيالة في قصر الأمير ببيت الدين.

وكان خيالة الأمير «أشجع فرسان بر الشام وأقدرهم رماية بالرصاص وضرباً بالسيف»(١٣٢)، أسلحتهم النارية متنوعة منها الفرد والطبنجة

والغدارة، وتعلق على جنب الخيال، والبندقية أو الجفت ويعلّق في كتفه، والسيف أو الرمح ويحمله بيده، وكان لباس الخيال في غاية الأناقة والزركشة، وقد سبق أن تحدثنا عن ذلك في مكان سابق من هذا الفصل.

إلا أنه يجب التمييز بين الخيالة المقاتلين في جيش الأمير، وخيالة الحرس والتشريفات الأميرية، فإذا كان هؤلاء أكثر أناقة وأكثر مبالغة في زركشة الخيل واللباس والسلاح، فإن أولئك كانوا أكثر شجاعة وإقداماً وعلماً بفنون القتال[١٣٣].

وكان الخيالة في جيش الأمير قلة بالنسبة إلى المشاة، وذلك لأن اقتناء الخيل كاد يكون مقتصراً على الأمراء والمشايخ وابنائهم وأحفادهم، ثم على الميسورين من أعيان البلاد وزعمائها ووجهائها، أما الفلاحون فكانوا مشاة على الغالب.

وكان على الخيال أن يتقن فنون القتال السائدة في ذلك العصر، كالجري السريع وتمارين قذف الجريد ورمي الرمح وضرب السيف وإطلاق النار من على ظهر الجواد بالغدارة أو الفرد، كما يتعلم فن الدفاع عن النفس واتقاء نار الخصم وضرباته وهو على ظهر الجواد أيضاً.

ويصف «لاورتي حاجي Laorty - Hadji» الذي زار بلادنا في أواخر عهد الأمير بشير، خيالة الأمير، فيقول: «كان الخيالة يحملون رماحاً شبيهة بالقصب الطويل، وكانوا عندما يتسلّلون، يمسكون هذه الرماح، المزيّنة بشراريب مدلاة، عمودياً، ورؤوسها نحو الفضاء، فكانوا، بكتائبهم المتجمعة في الصحراء، أشبه بكتائب صلاح الدين التي اجتازت سهول عسقلان»[١٣٤].

ج - المدفعية:

لم يعرف عن الأمير أنه سعى لاقتناء المدافع رغم أنه استخدمها مع حليفه عبدالله باشاوالي عكا، في حصار سانور، كما أن حليفه، عبدالله باشا نفسه، زوّده بمدافع الهاون في أثناء قتاله مع الشيخ بشير جنبلاط، وربما كان الأمير قد استفاد، في أثناء الحكم المصري لبلاد الشام، كما استفاد غيره من قادة هذه البلاد، من المدارس العسكرية التي أنشأها ابراهيم باشا في دمشق وانطاكية وحلب وعنتاب وكلس، وخصوصاً مدرسة المدفعية في حلب، إلا أنه لم يعرف عنه أنه استخدم المدفعية، كسلاح رئيسي، في معاركه، كما سنرى[١٣٥].

حواشي الفصل الرابع

(١) يذكر الأب «بيير ديب» أنّ الأمير «احتفظ، في ظل الحكم المصري، بحاشيته العسكرية» إلا أنه «منذ دخول إبراهيم باشا إلى سوريا، خفضت حاشيته هذه إلى ٦٠٠ خيال و٤٠٠ أو ٥٠٠ راجل». (Dib, L'église Maronite, Vol 2 P.208)

(٢) Guys, Relation, Vol. 2 P. 159. -

(٣) المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥٩.

(٤) Jouplain, La question du Liban, P. 164 -

(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٢٢ حاشية (١).

(٦) كان المنادي ينادي الأهالي إلى الحرب «وغيرة الله،وغيرة القتال» فيقول: «إلى الحرب، إلى الحرب، خذوا بنادقكم، خذوا مسدساتكم، أيها الأعيان المشايخ،ا متطوا خيولكم وتسلّحوا بالرماح والسيوف، واللقاء غداً في (دير القمر أو بيت الدين)، يا غيرة الله، يا غيرة القتال».

وكان الأهالي يهرعون لتلبية هذا النداء فور سماعهم له، حيث كان يجتمع للأمير، في خلال ثلاثة أيام فقط، نحو خمسة عشر ألف مقاتل. (Volney,Voyage, P. 240).

(٧) لم يذكر المؤلف تاريخ رحلته إلى هذه البلاد ولا مدتها، وإنما ذكر، في مقدمة كتابه الذي تحدث فيه عن هذه الرحلة، أنه قام بها قبيل الحملة المصرية على بلاد الشام.

(٨) Carne, John, Syria, the Holy Land, Asia Minor VI PP. 27 - 28 -

(٩) Ibid, P. 28 -

(١٠) Chibli, Michel, une Histoire du Liban, P. 99 -

(١١) Ibid. -

(١٢) Mantet, Histoire du Liban, P. 142. -

(١٣) Dib, Op. cit. Vol. 2P. 191. -

(١٤) من تقرير تايتبوت Taitbout القنصل التجاري الفرنسي بصيدا، عام ١٨٠٦، (Ismail, Documents T.3P. 49). إلا أنه لم يُعرف أن الأمير جمع، في أية حرب من حروبه، هذا العدد الضخم من المقاتلين، وربما يكون القنصل قد أخذ هذا العدد اعتباطاً، وذلك نسبة إلى عدد السكان الدروز والموارنة في الجبل، إذ أنه قدرهم بـ ٢٠ ألف درزي و٧٥ أو ٨٠ ألف ماروني (Ibid).

(١٥) Enkiri, Le régne de Béchir II, P. 57 -

ويذكر الشدياق أنه، بعد فاة الجزار عام ١٨٠٤، أرسل الأمير بشير «أناساً تحافظ طرق بيروت»، كما كتب إليه متسلم دمشق ونائب الجزّار فيها «يلتمس منه صيانة الطرق والمحافظة على مدن الأيالة كافة»، فأجابه الأمير: «إنني قد فعلت كل ما طلبته مني قبل ورود كتابك، وإنّ طرق أيالة عكا ودمشق في غاية الصيانة والأمان، وبلادي ناجية من كل خلل، وأنا مترقب صدور الأوامر السنية». (الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ٢: ٣٨١ - ٣٨٢).

(١٦) Lamartine, Voyage en Orient, T1 P. 476. -

(١٧) Lammens, La Syrie, Vol. 2 P.157. -

(١٨) Poliak, Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and the Lebanon,1250 - 1900, P. 17. -

(١٩) Carne, John, Op. ci V. 3. P. 53. -

(٢٠) Ibid. -

(٢١) Lamartine, Op. cit. Vol. 1 P. 211. -

(٢٢) Ismail, Op. cit. T5 PP. 243 - 244. -

(٢٣) Ibid P. 295. -

(٢٤) الشدياق، أخبار الأعيان، جـ ٢:٢٨٣.

(٢٥) Ismail, Op. cit. T3 P. 182. -

(٢٦) Ibid, T5 PP. 385 - 386. -

(٢٧) Guys, Relation, Vol. 2 P. 304. -

(٢٨) رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، مجلد ١:٥٩.

(٢٩) طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣:٥٥٧.

(٣٠) أخبار الأعيان، جـ ٢:٣٩٠.

(٣١) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣:٥٥٦ - ٥٥٧.

(٣٢) Chevallier, La Société du Mont - Liban, Pp. 33 - 34. -

ونذكر أنّ «فولني» قال، في أثناء وصفه لعملية التعبئة العسكرية عند الأمير يوسف، إنه كان بإمكانه أن يحشد، في دير القمر، وفي خلال ثلاثة أيام، «خمسة عشر ألف بندقية». (Volney, Op. cit. P. 240)

(٣٣) Lamartine, Op. cit. Vol. 1 P. 206. -

(٣٤) Carne, J. Op. cit. V1 P. 27 -

(٣٥) Touma, Paysans et institutions Fódales, T1 P. 166. -

(٣٦) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٢٥.

(٣٧) من رسالة القنصل «ميمو» إلى سيباستياني، بتاريخ ٢٤ شباط ١٨٣٢. Dib, op. cit. Vol. 2 P. 230 -

(٣٨) Ibid, P. 258 -

(٣٩) Ibid, P. 214 -

(٤٠) Volney, Voyage en Egypte et en Syrie P. 222. -

(٤١) Ibid, P. 241. -

(٤٢) Chevallier, Op. cit. P. 33. -

(٤٣) Ibid. -

(٤٤) الشهابي، تاريخه، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣: ٧٣٥.

(٤٥) سبق أن ذكرنا ذلك، ونعتقد أن الأمير كان صادقاً في معلوماته التي أعطاها لمحمد علي، بل ربما كان متواضعاً إلى حد ما.

(٤٦) Chevallier, Op. cit. P. 36. -

(٤٧) فصل: القوى المسلحة عند فخر الدين المعني الثاني، الجزء الأول من الموسوعة.

(٤٨) Volney, Voyage, P. 239. -

(٤٩) أبو شقرا، الحركات، ص ٢٢ حاشية ١.

(٥٠) Volney, Op. cit. P. 239. -

(٥١) باز، مذكرات رستم باز، ص ٢٨.

(٥٢) Volney,Op. cit. P. 241. -

(٥٣) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٣٨٤.

(٥٤) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية،قسم ١:١٣٤، كما فرض ضريبة «البزرية» وهي ضريبة مقدارها قرشان ونصف القرش على «كل مطعم أوقية من بزر القز»، (الشدياق، المصدر السابق،جـ ٢: ٣٤٤) والشاشية: من «الشاش» وهو، لغوياً «ملاءة من الحرير يُعتمّ بها»(محيط المحيط)، والشاشية غطاء للرأس كان دروز الجبل يعتمّون به.

(٥٥) مشاقة، منتخبات، ص ١٢١ و Guys, Relation, T2, P. 226 -

(٥٦) مشاقة، م.ن.ص.ن. ورستم، المحفوظات الملكية، مجلد ٢:٣٤٤.
و: Guys, Op. cit. T2 P. 226 -

(٥٧) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ٢:١١٩ و Chevallier, Op. cit. P. 112 -

(٥٨) أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، جـ ١:١٤٧. كما عرفت هذه الضريبة باسم «إعانة الجهادية» أو «البدل العسكري» أو «رسم الأعناق» (حقي، مباحث، جـ ٢:٦٢٣ - ٦٢٥).

(٥٩) أبو عز الدين، م.ن. جـ ١:١٤٩، والشونة: مصرية الاستعمال وتعني مخازن الغلّة المعدّة لذخائر العسكر (محيط المحيط).

(٦٠) Touma, Op. cit. P. 161. -

(٦١) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٢:٤٤٥.

(٦٢) رستم، المحفوظات، مجلد ٣:٧٥.

(٦٣) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ١:١٠٦

(٦٤) رستم، المحفوظات، مجلد ٤:٢٠٨.

(٦٥) م. ن. مجلد ٤:٢٦ - ٢٧.

(٦٦) Ismail, Documents T5 P.374. -

(٦٧) Lamartine, Voyage, Vol, 1. Pp. 220 - 221. -

(٦٨) وأشهرها سيفه الخاص واسمه «الصاعقة»، وهو سيف مرصّع بالجواهر الكريمة، وغمده من الذهب الابريز، مرصّع بالجواهر أيضاً، وقد أهدته زوجة الأمير بعد وفاته إلى اسماعيل باشا خديوي مصر، أما سيوف رجال الأمير فكانت قصيرة عريضة قليلة الانحناء (المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥٩ - ٢٦٠).

(٦٩) محيط المحيط (فقص).

(٧٠) Lamartine, Op.cit.Vol.1 P.220. -

(٧١) انظر فصل: القوى المسلحة عند فخر الدين المعني الثاني، الجزء الأول، من الموسوعة. وقد سبق أن رأينا، في العهد المعني، أنواع هذه البنادق وهي:
- البندقية القداحة أو الأرقبوز Arquebuse -
- البندقية الخفيفة أو القربينة Carabine -
- البندقية القصيرة أو الموسكية Mousquet -

أما بندقية الأمير فكان «طاقمها ذهب، وحديدها أنعم من القطيفة وطوله ذراعان ونصف الذراع»، وقد أهداها إليه عبدالله باشا والي عكا بعد حصار دمشق «اعترافاً بفضله»، وكان عبدالله باشا قد ورثها عن سلفه سليمان باشا الذي نالها هدية من بونابرت عام ١٨٠٥ (رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم١:٣).

(٧٢) لفظة تركية أصلها لاتيني أو يوناني «كرتون»، لفظها العرب «قرطاس»، ولفظها الأتراك «خرطوش» (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٠ سنة ١٩٤٥ ص ٤٠٨).

(٧٣) المعلوف، المصدر السابق،ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٧٤) استعملت هذه المدافع في حصار سانور عام ١٨٣١، وذكر الشهابي أنّ عسكر الدولة توزّع إلى ٣ فرق «وأطبقوا على عساكر نابلوس وأرموهم بمدافع الرش» دون أن يذكر ما هي مدافع الرش هذه (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣:٨٠٢).

(٧٥) استعملت القنابر أيضاً في حصار سانور، وذكر الشهابي أنّ حصار القلعة بدأ «بضرب المدافع والقنابر، وكان يُضرب في كل نهار ما ينوف عن المايتين وخمسين مدفع ونحو خمسين قنبرة» (الشهابي، م.ن. الطبعة نفسها، قسم ٣: ٨٠٤).

(٧٦) قال الشهابي «وانهدم أكثر عمار القلعة من ضرب المدافع والقنابر لأن القنبرة كانت في أي محل وقعت تخرق السطوح ولو كانوا أقبية» (م.ن.ط.ن. قسم ٣:٨٠٩).

(٧٧) مجلة المجمّع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٠ سنة ١٩٤٥ ص ٤٠٨ - ٤١٦ «بحث حول: قنبرة؟ قنبلة»؟ لعبد القادر المغربي.

(٧٨) - Lamartine, Op. Cit. Vol. 1 P. 191.

(٧٩) - Ibid. P. 192.

(٨٠) - Ibid, P. 220.

(٨١) - Ibid, PP.220 - 221.

(٨٢) - Volney, Op. Cit. P. 239.

(٨٣) الشهابي، تاريخه، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣:٧٦٣.

(٨٤) الشهابي، م.ن.ق.ن.ص.ن. والطوب هو المدفع باللغة التركية (محيط المحيط).

(٨٥) الشهابي، م.ن.ق.ن.ص.ن.

(٨٦) حقي، لبنان، مباحث، جـ ١:٢٠٠ وكفر عقاب هي من قرى كسروان حالياً.

(٨٧) رسالة من «بوريه Bourée» قنصل فرنسا ببيروت إلى «تيير Thiers» رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها بتاريخ ٢١ حزيران ١٨٤٠ (Ismail, Doc. T5 P. 69) وانظر أيضاً: Ismail, Hist. du Liban, TIV P. 57.

(١٢٤) رستم، المحفوظات، مجلد ٢:٧٣.

(١٢٥) م. ن. مجلد ٣: ٧٢- ٧٣.

(١٢٦) م. ن. مجلد ٣:٧٣.

(١٢٧) م. ن. مجلد ٣:٩٧.

(١٢٨) Carne, J. Op.cit.V2 P. 61. -

(١٢٩) Ibid, V1 P. 27 -

(١٣٠) Ibid. -

(١٣١) Volney, Op. cit. P. 240. -

(١٣٢) رستم،بشير بين السلطان والعزيز، قسم ١:٣.

(١٣٣) وكان هناك نوع ثالث من الخيالة هو «خيالة الحوالة» أو «حوالة المير»، وكان هؤلاء ينزلون في القرى لأيام طويلة لجمع لضرائب، «ويظلون فيها يأكلون ويشربون وينعمون حتى يستوفوا الضرائب المطلوبة، وقد اشتهر هؤلاء الخيالة في زمن الأمير بشير بالظلم والقسوة، لذا كان ظلّهم على الأهالي ثقيلاً جداً.

(١٣٤) Enkiri, Gabriel, Le règne de Béchir II, P. 20. -

(١٣٥) سوف نبحث معارك الأمير بالتفصيل في الفصلين القادمين.

(٨٨) Ibid. -

(٨٩) حقي، المصدر السابق، جـ ١: ٢٠٠.

(٩٠) Ismail, Histoire du Liban, TIV PP. 39 - 40. -

(٩١) Ibid, P. 54. -

(٩٢) Dib, L'église Marnite, Vol.2 P. 261. -

(٩٣) Ibid, P. 264. - ولكننا نعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً.

(٩٤) Ismail, Doc. T6.,P. 95. -

(٩٥) Ibid, P. 69. -

(٩٦) Ismail, Histoire du Liban, TIV, Pp. 71 - 72. -

(٩٧) Dib,Op.cit. Vol.2 P. 288. -

(٩٨) Ibid. Pp. 292 - 293. -

(٩٩) Touma, Op.cit. T1 P. 201. -

(١٠٠) رستم، المحفوظات، مجلد ٢: ١٠٢.

(١٠١) رستم، م.ن. مجلد٢: ١١٤.

(١٠٢) رسالة من محمد علي إلى ابنه ابراهيم بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٩ هـ الموافق لشهر تشرين الثاني – كانون الأول ١٨٣٣م (رستم، المحفوظات، مجلد ٢: ٣٧٥).

(١٠٣) رسالة من ابراهيم باشا إلى والده بتاريخ ٢ ذي الحجة ١٢٥٢هـ الموافق لشهر آذار ١٨٣٧م (م.ن. مجلد ٣: ٢٠٧).

(١٠٤) من تقرير مؤرّخ في ١٧ ذي الحجة ١٢٥٢هـ = آذار ١٨٣٧م (م. ن. مجلد ٣: ٢١٤).

(١٠٥) التقرير نفسه.

(١٠٦) رسالة من محمد علي إلى بوغوص بتاريخ ١١ رجب ١٢٤٤ هـ الموافق لشهر كانون الثاني ١٨٢٩. (م. ن. مجلد ١: ١٠٩ – ١١٠)، وفي رسالة ثانية من محمد علي إلى بوغوص طلب منه فيها استدعاء الجنرال ليورون إلى مصر لمقابلته على أن يحضر معه ثلاثة نماذج من ملابس رتبة اليوزباشي لعساكر الفرسان الدارعين (Dragons) والخيالة (Hussards) والمدرّعين (Cuirassiers)، من الضبّاط والجنود، وذلك لتجهيز فرسان الجيش المصري بمثلها، رسالة مؤرّخة في ٢١ رمضان ١٢٤٤ هـ = آخر آذار ١٨٢٩م (م. ن. مجلد ١: ١١١).

وثيقة عامية انطلياس (١٨٤٠)

الداعي لتحريره ... بوجه العموم دروز
انه يوم تاريخه قد حضرنا الى مار الياس انطلياس نحن المذكورة اسمائنا ادناه
ونصارى ومتاولة واسلام المعروفين بجبل لبنان من كافة القرى وقسمنا يمين
على مذبح القديس المرقوم باننا لا نخون ولا [illegible] ضرر احد منا كانا من
الدروز اذا احد منا [illegible] اخلف
يكون القول واحد والراي واحد ونحن جمهور [illegible] ويكون
نكون بارين في دياناتنا ومعطوعين في شركة الدروز [illegible] وانفار
[illegible] في كافة الوجوه [illegible] مذاهب وقدمنا علينا شي
ان [illegible] ويكون خصمنا
يشهد علينا القديس مار الياس ويكون خصمه [illegible] ونحن
جناب الشيخ [illegible] بن جناب الشيخ حنا هيلك الخازن من غوسطا ويكون له موته
جمهور النصارى الذي يخون منا يكون مار الياس خصمه ويكون [illegible]
تحريرا في [illegible] سنة الف وماتين واستة وخمسين
على دين المسيح [illegible]

صح صح صح

صح
انه قد حضروا المدونة اسماوهم اعلاه قسموا يمين على مذبح
القديس مار الياس بحضورنا [illegible] وللبيان وضعنا ختمنا بيدهم
هذه الشهادة تحريرا في [illegible]

[illegible]

(١٠٧) «غالباً ما تصل الذخائر الحربية والجيوش إلى بيروت»، من رسالة هنري غيز قنصل فرنسا ببيروت إلى الكونت دي بروغلي وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٤ آب ١٨٣٥م (Ismail, Documents, T5 P.335).

(١٠٨) - Ibid, P. 386.

(١٠٩) - Ismail, Histoire du Liban, TIV PP. 39 - 40.

(١١٠) لقد تمكّن الثوار عام ١٨٤٠ من الحصول على معظم ذخائرهم من القوافل المصرية التي هاجموها في البقاع بقيادة الأميرين قائد بيه ومحمد الحرفوش، حيث استولوا، في بعلبك، على ٣٠٠ جمل محمّل بالذخائر، كما استولوا، على طريق زحلة، على ألف بندقية و٢٤ حملاً من البارود. (Ibid, P. 61).

(١١١) - Volney, Op. cit. P. 240.

(١١٢) - Ibid, Pp. 240 - 241.

(١١٣) -Ibid, P. 240.

(١١٤) - Ibid.

ورستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ٢:١.

(١١٥) - Lamartine, Op. cit. Vol. 1 P. 292.

ومما يجدر ذكره، أن محمد علي باشا أرسل إلى ابنه ابراهيم رسالة يوصيه فيها بالشاعر الفرنسي لامارتين «وبوجوب تسهيل أموره ومعاملته معاملة حسنة»، رسالة مؤرّخة في ٢٨ ربيع أول ١٢٤٨ هـ = آخر آب ١٨٣٢ م (رستم، المحفوظات، مجلد٢:٨٤).

(١١٦) رستم، م. ن. مجلد ٢:٧١.

(١١٧) م. ن. مجلد ٢:٣٤٤.

(١١٨) م. ن. مجلد ٢:٤٨٨ ومجلد ٣:٦٢.

(١١٩) من رسالة «غيز» قنصل فرنسا ببيروت، إلى الكونت دي رينيي Comte De Rigny وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣٥ (Ismail, Doc.T5 P. 322).

(١٢٠) رستم، المحفوظات،مجلد ٣:٥٣.

(١٢١) م. ن. مجلد٣:٨٧.

(١٢٢) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ٢:٢٣٠.

(١٢٣) م. ن. ق. ن. ص.ن.

(١٢٤) رستم، المحفوظات، مجلد ٢:٧٣.

(١٢٥) م. ن. مجلد ٣: ٧٢- ٧٣.

(١٢٦) م. ن. مجلد ٣:٧٣.

(١٢٧) م. ن. مجلد ٣:٩٧.

(١٢٨) - Carne, J. Op.cit.V2 P. 61.

(١٢٩) - Ibid, V1 P. 27

(١٣٠) - Ibid.

(١٣١) - Volney, Op. cit. P. 240.

(١٣٢) رستم،بشير بين السلطان والعزيز، قسم ١:٢.

(١٣٣) وكان هناك نوع ثالث من الخيالة هو «خيالة الحوالة» أو «حوالة المير»، وكان هؤلاء ينزلون في القرى لأيام طويلة لجمع لضرائب، «ويظلون فيها يأكلون ويشربون وينعمون حتى يستوفوا الضرائب المطلوبة، وقد اشتهر هؤلاء الخيالة في زمن الأمير بشير بالظلم والقسوة، لذا كان ظلّهم على الأهالي ثقيلاً جداً.

(١٣٤) - Enkiri, Gabriel, Le règne de Béchir II, P. 20.

(١٣٥) سوف نبحث معارك الأمير بالتفصيل في الفصلين القادمين.

وثيقة عامية انطلياس (١٨٤٠)

(٨٨) Ibid. -

(٨٩) حقي، المصدر السابق، جـ ١: ٢٠٠.

(٩٠) Ismail, Histoire du Liban,TIV PP. 39 - 40. -

(٩١) Ibid, P. 54. -

(٩٢) Dib, L'église Marnite, Vol.2 P. 261. -

(٩٣) Ibid, P. 264. - ولكننا نعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً.

(٩٤) Ismail, Doc. T6.,P. 95. -

(٩٥) Ibid, P. 69. -

(٩٦) Ismail, Histoire du Liban, TIV, Pp. 71 - 72. -

(٩٧) Dib,Op.cit. Vol.2 P. 288. -

(٩٨) Ibid. Pp. 292 - 293. -

(٩٩) Touma, Op.cit. T1 P. 201. -

(١٠٠) رستم، المحفوظات، مجلد ٢: ١٠٢.

(١٠١) رستم، م.ن. مجلد٢: ١١٤.

(١٠٢) رسالة من محمد علي إلى ابنه ابراهيم بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٩ هـ الموافق لشهر تشرين الثاني - كانون الأول ١٨٣٣م (رستم، المحفوظات، مجلد ٢: ٣٧٥).

(١٠٣) رسالة من ابراهيم باشا إلى والده بتاريخ ٢ ذي الحجة ١٢٥٢هـ الموافق لشهر آذار ١٨٣٧م (م.ن. مجلد ٣: ٢٠٧).

(١٠٤) من تقرير مؤرّخ في ١٧ ذي الحجة ١٢٥٢هـ = آذار ١٨٣٧م (م. ن. مجلد ٣: ٢١٤).

(١٠٥) التقرير نفسه.

(١٠٦) رسالة من محمد علي إلى بوغوص بتاريخ ١١ رجب ١٢٤٤ هـ الموافق لشهر كانون الثاني ١٨٢٩. (م. ن. مجلد ١: ١٠٩ - ١١٠)، وفي رسالة ثانية من محمد علي إلى بوغوص طلب منه فيها استدعاء الجنرال ليورون إلى مصر لمقابلته على أن يحضر معه ثلاثة نماذج من ملابس رتبة اليوزباشي لعساكر الفرسان الدارعين (Dragons) والخيالة (Hussards) والمدرّعين (Cuirassiers)، من الضبّاط والجنود، وذلك لتجهيز فرسان الجيش المصري بمثلها، رسالة مؤرّخة في ٢١ رمضان ١٢٤٤ هـ = آخر آذار ١٨٢٩م (م. ن. مجلد ١: ١١١).

(٥٥) مشاقة، منتخبات، ص ١٢١ و Guys, Relation, T2, P. 226 -

(٥٦) مشاقة، م.ن.ص.ن. ورستم، المحفوظات الملكية، مجلد ٢:٣٤٤.

و: Guys, Op. cit. T2 P. 226 -

(٥٧) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ٢:١١٩ و Chevallier, Op. cit. P. 112 -

(٥٨) أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، جـ ١٤٧:١. كما عرفت هذه الضريبة باسم «إعانة الجهادية» أو «البدل العسكري» أو «رسم الأعناق» (حقي، مباحث، جـ ٦٢٣:٢ - ٦٢٥).

(٥٩) أبو عز الدين، م.ن. جـ ١٤٩:١، والشونة: مصرية الاستعمال وتعني مخازن الغلّة المعدّة لذخائر العسكر (محيط المحيط).

(٦٠) Touma, Op. cit. P. 161. -

(٦١) الشدياق، المصدر السابق، جـ ٤٤٥:٢.

(٦٢) رستم، المحفوظات، مجلد ٧٥:٣.

(٦٣) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ١٠٦:١

(٦٤) رستم، المحفوظات، مجلد ٢٠٨:٤.

(٦٥) م. ن. مجلد ٢٦:٤ - ٢٧.

(٦٦) Ismail, Documents T5 P.374. -

(٦٧) Lamartine, Voyage, Vol, 1. Pp. 220 - 221. -

(٦٨) وأشهرها سيفه الخاص واسمه «الصاعقة»، وهو سيف مرصّع بالجواهر الكريمة، وغمده من الذهب الابريز، مرصّع بالجواهر أيضاً، وقد أهدته زوجة الأمير بعد وفاته إلى اسماعيل باشا خديوي مصر، أما سيوف رجال الأمير فكانت قصيرة عريضة قليلة الانحناء (المعلوف، دواني القطوف، ص ٢٥٩ - ٢٦٠).

(٦٩) محيط المحيط (فقص).

(٧٠) Lamartine, Op.cit.Vol.1 P.220. -

(٧١) انظر فصل: القوى المسلحة عند فخر الدين المعني الثاني، الجزء الأول، من الموسوعة. وقد سبق أن رأينا، في العهد المعني، أنواع هذه البنادق وهي:

- البندقية القداحة أو الأرقبوز Arquebuse -
- البندقية الخفيفة أو القربينة Carabine -
- البندقية القصيرة أو الموسكية Mousquet -

(١٠٧) «غالباً ما تصل الذخائر الحربية والجيوش إلى بيروت»، من رسالة هنري غيز قنصل فرنسا ببيروت إلى الكونت دي بروغلي وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٤ آب ١٨٣٥م (Ismail, Documents, T5 P.335).

(١٠٨) Ibid, P. 386. -

(١٠٩) Ismail, Histoire du Liban, TIV PP. 39 - 40. -

(١١٠) لقد تمكّن الثوار عام ١٨٤٠ من الحصول على معظم ذخائرهم من القوافل المصرية التي هاجموها في البقاع بقيادة الأميرين قائد بيه ومحمد الحرفوش، حيث استولوا، في بعلبك، على ٣٠٠ جمل محمّل بالذخائر، كما استولوا، على طريق زحلة، على ألف بندقية و٢٤ حملاً من البارود. (Ibid, P. 61).

(١١١) Volney, Op. cit. P. 240. -

(١١٢) Ibid, Pp. 240 - 241. -

(١١٣) Ibid, P. 240.-

(١١٤) Ibid. -

ورستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ٢:١.

(١١٥) Lamartine, Op. cit. Vol. 1 P. 292. -

ومما يجدر ذكره، أن محمد علي باشا أرسل إلى ابنه ابراهيم رسالة يوصيه فيها بالشاعر الفرنسي لامارتين «وبوجوب تسهيل أموره ومعاملته معاملة حسنة»، رسالة مؤرّخة في ٢٨ ربيع أول ١٢٤٨ هـ = آخر آب ١٨٣٢ م (رستم، المحفوظات، مجلد٢:٨٤).

(١١٦) رستم، م. ن. مجلد ٧١:٢.

(١١٧) م. ن. مجلد ٣٤٤:٢.

(١١٨) م. ن. مجلد ٤٨٨:٢ ومجلد ٦٢:٣.

(١١٩) من رسالة «غيز» قنصل فرنسا ببيروت، إلى الكونت دي رينيي Comte De Rigny وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣٥ (Ismail, Doc.T5 P. 322).

(١٢٠) رستم، المحفوظات،مجلد ٥٢:٣.

(١٢١) م. ن. مجلد٨٧:٣.

(١٢٢) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم ٢٣٠:٢.

(١٢٣) م. ن. ق. ن. ص..ن.

أما بندقية الأمير فكان «طاقمها ذهب، وحديدها أنعم من القطيفة وطوله ذراعان ونصف الذراع»، وقد أهداها إليه عبدالله باشا والي عكا بعد حصار دمشق «اعترافاً بفضله»، وكان عبدالله باشا قد ورثها عن سلفه سليمان باشا الذي نالها هدية من بونابرت عام ١٨٠٥ (رستم، بشير بين السلطان والعزيز، قسم١ :٣).

(٧٢) لفظة تركية أصلها لاتيني أو يوناني «كرتون»، لفظها العرب «قرطاس»، ولفظها الأتراك «خرطوش» (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٠ سنة ١٩٤٥ ص ٤٠٨).

(٧٣) المعلوف، المصدر السابق،ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٧٤) استعملت هذه المدافع في حصار سانور عام ١٨٣١، وذكر الشهابي أنّ عسكر الدولة توزّع إلى ٣ فرق «وأطبقوا على عساكر نابلوس وأرموهم بمدافع الرش» دون أن يذكر ما هي مدافع الرش هذه (طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣:٨٠٢).

(٧٥) استعملت القنابر أيضاً في حصار سانور، وذكر الشهابي أنّ حصار القلعة بدأ«بضرب المدافع والقنابر، وكان يضرب في كل نهار ما ينوف عن المايتين وخمسين مدفع ونحو خمسين قنبرة» (الشهابي، م.ن. الطبعة نفسها، قسم ٣: ٨٠٤).

(٧٦) قال الشهابي «وانهدم أكثر عمار القلعة من ضرب المدافع والقنابر لأن القنبرة كانت في أي محل وقعت تخرق السطوح ولو كانوا أقبية» (م.ن.ط.ن. قسم ٣:٨٠٩).

(٧٧) مجلة المجمّع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٠ سنة ١٩٤٥ ص ٤٠٨ - ٤١٦ «بحث حول: قنبرة؟ قنبلة»؟ لعبد القادر المغربي.

(٧٨) - Lamartine, Op. Cit. Vol. 1 P. 191.

(٧٩) - Ibid. P. 192.

(٨٠) - Ibid, P. 220.

(٨١) - Ibid, PP.220 - 221.

(٨٢) - Volney, Op. Cit. P. 239.

(٨٣) الشهابي، تاريخه، طبعة الجامعة اللبنانية، قسم ٣:٧٦٣.

(٨٤) الشهابي، م.ن.ق.ن.ص.ن. والطوب هو المدفع باللغة التركية (محيط المحيط).

(٨٥) الشهابي، م.ن.ق.ن.ص.ن.

(٨٦) حقي، لبنان، مباحث، جـ ١:٢٠٠ وكفر عقاب هي من قرى كسروان حالياً.

(٨٧) رسالة من «بوريه Bourée» قنصل فرنسا ببيروت إلى «تيير Thiers» رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها بتاريخ ٢١ حزيران ١٨٤٠ (Ismail, Doc. T5 P. 69) وانظر أيضاً: Ismail, Hist. du Liban, TIV P. 57.